الدكتور مبارك حنون

في الصواتة الزمنية

الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

دار الأمان
الرباط

الدكتور مبارك حنون

في الصواتة الزمنية

الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

دار الأمان
الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : في الصواتة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

المؤلف : الدكتور مبارك حنون

الناشر : دار الأمان 4، ساحة المامونية – الرباط
الهاتف: 037.72.32.76 – الفاكس: 037.20.00.55

الطبعة الأولى : 1424هـ/ 2003 م

المطبعة : مطبعة الكرامة – الرباط

الإيداع القانوني : 2003/0192

ردمك : 9981-941-13-1

مقدمة(*)

لم تغفل اللسانيات، منذ نشأتها الجديدة، على يد سوسير(1916)، عامل الزمن ومتغيراته، ولو، على الأقل، بالإقرار بتقييده للسلسلة الكلامية. إذ من المعلوم أن أغلب النظريات اللغوية تفترض أن تحويلَ التشكيلات الدلالية غير الزمنية (الأفكار والتصورات والقضايا والمقاصد) إلى متوالية صوتية زمنية بالضرورة يُعد من الوظائف الأساسية للغة. ذلك أن التواصل اللفظي يجري في الزمن باعتباره أفعالا متعاقبة. من هنا، إذن، تولد التصور الخطي للغة الذي اختزل الزمن واختزل معه متغيراته.

وكان من نتائج هذا التصور الخطي أن اختُزلت الوحدات اللسانية في المتعاقبات على مستوى خط الزمن، وأن اعتبر زمن اللغة هو الزمن الذي يستغرقه التلفظ، أي الزمن ذو النظرة الأحادية البُعد ذلك لأنه تُصُور باعتباره أحيازا زمنية متعاقبة تشغلها الصوامت والمصوتات في تعاقبها، فكان أن اعتُبِر الحيز الزمني غير قابل سوى لحدث (فعل) واحد يشغله، وكأن الأحداث كلها تتعاقب ولا تتواكب ولا تتداخل وتتشابك. وربما لهذا السبب أيضا تصور البعض لحن اللغة هامشيا وغير ذي قيمة.

ومن جهة ثانية، وضمن نفس المنطق الذي تحكم في الأشياء اللغوية، ولأن إدراك الزمن كان من المستعصيات، فقد كانت المدة هي الوسيلة التي يُدرَك بها الزمن. وكان أن اختُزل القول وتنظيمه الزمني في المدة وتعداد

(*) هذا العمل هو جزء من العمل الذي تقدمنا به لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات.

الأحياز الزمنية التي تشغلها الألفاظ. ولم يهتم بالحدود أو الفواصل إلا باعتبارها توقفًا للزمن مهما طالت مدته أو قصرت. وكأن ما بعد الألفاظ لازمن أو زمن ميت أو فراغ. وقد ولَّد هذا المنطق في النظر تصورا للصمت باعتباره توقفا عن الكلام لا غير، وباعتباره إلغاء للضوضاء، وموتا وفراغا. إنه مجرد نهاية أو علامة لشيء ذي قيمة. إنه غياب شيء ما. إنه غياب لا حضور.

وهو الزمن الوحيد البعد، الزمن الخطي، الزمن الأكثر إيغالا في التجريد. وربما لهذا السبب، كان النظر في التنظيم الزمني للغة لا يتخطى التوحّد والرتابة، وينفي التعدد والاختلاف. وأعتقد أن مرد ذلك يكمن في عدم الكشف عن أن في القلب من الزمن زمن التنظيم التطريزي للقول. أو لنقل عدم الكشف عن البعد الإيقاعي للزمن.

كان لابد من انتظار تقدم البحث في مجال علم الأصوات التجريبي، وكسر الحاجز المنيع الذي كان يفصل، جورا، علم الأصوات والفونولوجيا (اللغة) عن الموسيقى النظرية والتطبيقة، ليتم كشف الزمن باعتبار مكوناته المتعاقبة وتقطيعاته الخطية (الأفقية) والعمودية وتنظيمه أشياءه تنظيما هرميا وتراتبيا، وليتضح أن للزمن تنظيما:

- على مستوى الكم: وحدات قصار من مستويات مختلفة تسبقها أو تعقبها وحدات طوال من مستويات مختلفة.

- على مستوى القوة: وحدات قوية تسبقها أو تعقبها وحدات ضعيفة.

- على مستوى الإبراز: وحدات بارزة تسبقها أو تتلوها وحدات غير بارزة.

كما اتضح أن للزمن تأثيرا على المواقع والأحياز، أي أن المواقع لا تتماثل، وأن التماثل والتغاير يتناسقان. ومن الضروري لفت الانتباه هنا إلى أن الزمن ليس بعدا إنجازيا. وإنما هو مكون مجرد وجب إدراجه في التمثيل الفونولوجي كذلك .

وإذا كانت بعض المتغيرات الزمنية (المقطع، النبر ...) قد نالت حظا وافرا من البحث اللساني الرصين، وساهمت في آن تستعيد الفونولوجيا تنظينها الحقيقي، المتعدد والهرمي، والمتمثل في إدراج مكون الزمن في التمثيل الفونولوجي (الأحياز، وعلاقات البروز...) فإن متغيرات أخرى، ومنها أساسا الوقف، لم تحظ إلا بعناية تحكمت فيها أهداف نفسية واجتماعية. وذلك في أغلب الأدبيات "الوقفية". في حين لم يحظ هذا الحقل، من قبل اللسانيات، بمختلف اتجاهاتها، إلا بالقليل من العناية.

نحن نقف للبحث عن فكرة، أو للبحث عن الألفاظ المناسبة لصياغة فكرة. ونقف للإعلام بنهاية وحدة معينة من وحدات التركيب (مركب أو جُمَيْلَة أو جملة)، ونقف لنتنفس. وقد نقف للتشديد على أمر، أو للإيهام والتضليل، مثلما نقف للإعلام بوحدة من الوحدات الإيقاعية. بذلك يتضح أن للوقف متغيراته اللسانية وغير اللسانية.

وإذا كان قد تم الاعتراف بالزمن باعتباره منظما للنشاط اللغوي، كفاءة وإنجازا، ومُبَنيناً له، وإذا كان الوقف متغيرا من المتغيرات الزمنية إلى جانب التلفظ، وبما أن الزمن مقوم تنظيمي لكل أشياء حياتنا، وأنه مقطَّع إلى دوريات متماثلة ومتغايرة بنوع من الاطراد، فلا شك أن الوقف سيكون عاملا جوهريا في التنظيم الزمني (التطريزي الإيقاعي) للغة. ومع أن بعضا من كتابات العرب القدماء (ابن الجزري، أبو بكر بن الأنباري، العكبري، أبو البركات بن الأنباري ... إلخ) وكتابات المحدثين الأجانب (كارتشيفسكي 1931، كلاس 1939، بايك 1947، أبيركرامبي 1967، 1968، لوهيست 1970، 1972، 1973، 1977، ليبرمان وبرينس1977، سيلكورك 1984...إلخ) قد أكدت دور الوقف المنظم للقول وتراكيبه، فقد انتهت وخاصة منها أبحاث كل من ليبرمان وبريس وسيلكورك ونيسبور وفوجل وغيرهم.... إلى أن الوقف ليس سوى متغير زمني إنجازي

للتركيب، وكأن الوقف إذا كان ينظم اللغة، فهو لا يعدو أن يكون عنصرا إنجازيا أو مكونا إنجازيا (فونولوجيا !؟) خاضعا للتركيب. إنه مكون يتوسط بين التركيب وعلم الأصوات أو عامل تطريزي يقوم بوظيفة إنجازية أوكلها إليه التركيب. ومن البديهي القول بأن هذا التصور لا ينفك عن التصور الذي يعيد كل التنظيم إلى التركيب الذي يحدد مواضع الوقف، ومدته، وإجباريته واختياريته، والوظائف المسندة إليه. وأكاد أجزم بأنه لم يكن بالإمكان إلا أن تسود مثل هذه المقاربة وذلك بسبب هيمنة التركيب ومركزيته في النظرية اللسانية المهيمنة، أي النظرية التوليدية. وبذلك كان الوقف أثرا صوتيا للتركيب، أو ملمحًا تطريزيًا تُعَلَّم بواسطته الوقوف التركيبية.

وقد قيل عن مثل هذه المقاربة بأنها مقاربة فونولوجية للوقف باعتباره ظاهرة تطريزية يوظفها التركيب، أو باعتباره ظاهرة تشهد على الترابط بين التركيب والفونولوجيا، أو ظاهرة تشهد على تبعية الفونولوجيا للتركيب. إلا أننا نبادر فنقول: إن مثل هذه المقاربة، على الرغم من عللها، مقاربة رسمت الوضع اللساني للوقف أو صنعت إطاره وسيجته ضد كل تطاول غير لساني. إلا أننا نستدرك قائلين بل ومتسائلين وهذا هو جوهر الإشكالية التي وطدنا عزمنا المعرفي على معالجتها ـ ما هي طبيعة موضوع الوقف؟ أهو موضوع ذو طبيعة فونولوجية أم تركيبية أو هما معًا؟ وإذا كان موضوعا فونولوجيا، وهذا هو الذي نذهب إليه ويذهب إليه غيرنا، فهل يُدرس بأدوات فونولوجية في المقام الأول؟

هذه الإشكالية المطروحة نوجزها على النحو التالي:

ما هو الوضع الفونولوجي للوقف؟ وما هو مكانه (موقعه) في المكون الفونولوجي للغة؟ وإذا صح أن وضعه ذو طبيعة فونولوجية، فما هي الحجج التي قد نستند إليها؟ وكيف انتهت الدراسة اللسانية للوقف إلى أن تُرسيَ مثل هذه الخلاصة؟ وهل بإمكان الدراسات اللسانية للوقف ولوقائع اللغة العربية أن

تساعدنا على إسناد هذا الوضع إلى الوقف؟ وإذا صح أن للوقف دوره التنظيمي للغة، وأن له بنيته الخاصة به، فكيف يتم هذا التنظيم وكيف تشتغل بنيته وما طبيعة صلاته بباقي مكونات اللغة، وخاصة المكون التركيبي؟ وهل يحق لنا أن نتحدث عن قواعد فونولوجية تُعد من صميم الدراسة الوقفية؟وهل يستطيع مقوم الإيقاع الناشئ في الفونولوجيا أن يجعل من الوقف موضوعا فونولوجيا قد تكون له السلطة الأولى في تنظيم القول؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، سنحاول أن نسترشد بجملة من الأمور: أولها، ما تُمدنا به الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية؛ وثانيها، ما يُوفره لنا تراثنا العربي القديم النظري من خلاصات واستنتاجات؛ وثالثها، ما تؤكده لنا وقائع اللغة العربية الحديثة والقديمة. ورابعها، ما قد تساعدنا به نظرية الموسيقى.

هذه الإشكالية المصوغة في هذه الأسئلة إذا كان محورها يتجلى في كيف تأسست الدراسة اللسانية للوقف وكيف يمكن أن تتأسس الدراسة الفونولوجية الخالصة له، وفي كيف يُنظِّم، تبعا لذلك، الوقفُ الأقوالَ، فإنها ستجابه عددا من الصعوبات النظرية والعملية ، ونحن نصوغ أجوبتنا عما سلف من أسئلة. ويمكن أن نجمل هذه الصعوبات في ما يلي:

(1) تحديد الوقف والتعرف على ما إذا كانت مظاهره المختلفة (الفيزيائية والفيزيولوجية والإدراكية والوظيفية) تفضي بنا إلى اعتباره مفهوما مجردا (ذهنيا) شديد الصلة بالكفاءة أو إلى اعتباره مفهوما ملموسا (محسوسا) شديد الصلة بالإنجاز. ولا شك أن تعدد محدداته ينال من مدى تحديدنا له. ومن جهة أخرى، هل يتأتى لقواعده، في العربية مثلا، أن تسند رأيا من هذين الرأيين. وكيف يتم لها ذلك؟

(2) تحديد المقاربات المختلفة له بالنظر إلى مظاهره المختلفة والنظر في ما إذا كان من الممكن تلمس ما يمكنه أن يطور حدسنا والمادة الخام التي

يصدر عنها نزوعنا نحو المقاربة التي نرمي إليها؛ وإلى جانب ذلك، ما يمكنه أن يفسر لنا نكوص الدراسة اللسانية عن التناول الصارم والشامل لظاهرة مركبة ومعقدة المظاهر.

(3) صلة الوقف باللفظ وتحديد طبيعة العلاقة المنسوجة بينهما. أهي علاقة تعارض وتباين، كما هو ظاهر، أم هي علاقة تفاعل وتداخل وتبادل للمواقع. وفي هذا السياق المنطقي، يستوجب الأمر إعمال النظر في الكتابة وعلامات الترقيم وصلتهما باللغة والوقف، لعل ذلك يكشف لنا عن طبيعة الوقف وعن مستوى مقاربته.

(4) ما هو الإطار النظري الذي قد يكون مرجعا أساسيا للبحث صونا للصرامة والضبط ودرءا للتسيب والخواطر وطوفان الحدوس؟ خاصة وأن ما نرمي إليه وما نروم اختباره ليس سوى حصيلة نظرية من مشارب مختلفة. لكننا نبادر فنقول: إن إطار "الفونولوجيا المركبية "أو"نظرية المجالات "أو" الفونولوجيا الإيقاعية" هو، في أساسياته، إطار عملنا الذي نرجو أن نبلوره وأن نحدد معالمه مع نهاية مبحثنا. إلا أننا لن نترك أنفسنا رهائن قيود "النظرية التوليدية" ومتطلباتها الحالية كلما اتضح لنا أن الوقائع اللغوية والفكرية تتطلب منا الانفلات والتحرر من أجل صياغة جديدة لفونولوجيا إيقاعية. وكلما بدا لنا أن موضوع الوقف لا يأسره التركيب إلا ليتحرر منه.

(5) ونحن نحاول مقاربة الوقف، يُجابهنا، من داخل اللغة العربية أمران خطيران هما: (1) وفرة الكتابات القديمة حول الوقف، وعناية العرب القدامى به وبأحواله ونوعية المتن الذي اعتمده العرب، وهو القرآن الكريم؛ (2) قلة إن لم نقل ندرة اهتمام العرب المحدثين بالوقف. هذان الأمران يشكلان أمام عملنا تحديا كبيرا ومتاعب في التفكير والتنظيم وربما عوائق تكبح البحث وتحد من طموحه. لكننا، نعتقد، من جهة أخرى، إمكان فتح هذا التراث

"الوقفي" الزاخر أمام أذهاننا أبواب المغامرة الهادئة الهادفة. ويلتحق بهذين الأمرين أمر إعراب القرآن وصلته بالوقف، وهو أمر يخلق الكثير من الارتباك للنظريات اللسانية. فهل يعني ذلك إسهام العربية، مرة أخرى، في كشف أمور لسانية أخفاها العمى العقائدي؟

واعتبارا منا للإشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها، وأخذا بعين الاعتبار لتلك الصعوبات التي كثفناها واختزلنا أبعادها، حملنا أنفسنا مسؤولية تتبع خطوات معينة مع ما يتطلبه ذلك منا من صعوبة تعقب الأبحاث المنجزة في الموضوع وربطها ببعضها بما يحدث تناسقا بين مختلف فقرات هذا العمل.

هكذا، إذن، تشكلت هندسة هذا البحث على الشكل التالي:

فقد ارتأينا أن نقسم هذا العمل إلى ثلاثة كتب، يكون الكتاب الأول منها مخصصًا لما قد تمكن تسميته بالتأريخ (التقويم) الفكري للدراسات الوقفية في اللسانيات الحديثة. وسنتوخى من هذا المبحث الكشف عن الوضع الذي أسندته إليه الدراسات اللسانية (علم أصوات وفونولوجيا وتركيب) وتعقب كل المظاهر، بما يلزم من تدقيق وتفصيل، حتى وإن كانت تتعارض. ولا شك أن الغاية هي تعقب موضوع الوقف وهو يُبْنى، والأدوات التي يُبنى بها، والأدوات التي سيحلَّل بها واختبار مدى كفايتها. ولأن هذا المبحث يعرض لمختلف الاتجاهات اللسانية القديمة والحديثة، فقد جزأناه إلى فصلين يُعنى الأول منهما بحال الوقف في الأبحاث اللسانية الكلاسيكية (ومنها التوليدية الكلاسيكية) والأبحاث اللسانية الحديثة ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتصوريْ الفونولوجيا المركبية (تصور سيلكورك من جهة، وتصور نيسبور وفوجل وهييز من جهة أخرى).

لقد حاولنا طيلة إعدادنا لهذا البحث المتمثل في هذا الكتاب والكتابين اللاحقين(*) أن نتحلى بالأمانة العلمية والنزاهة الفكرية والصبر وإمعان النظر النقدي المستمر ومعاودة الأمور إذا انكشف ضلالنا والتوقف إذا بلغ منا الإعياء أوْدَه أو تمكن منا الكسل الفكري والاجترار والاستسلام للبديهيات. وما كان عزمنا على مجاهدة النفس ليبلغ مبلغه لو لم يكن عَلَم من أعلام اللسانيات العربية مشرفا على البحث. ففضلا عن ملاحظاته القيمة وتصويباته وإرشاداته، كانت صورته التي تمثلت في ذهني بهيبتها وسلطتها المعرفية تحفزني على العمل والجد والمثابرة، فغالبت به تكاسلي وشحذت ذهني وخيالي، ولا أكاد أسترجع جلسة من الجلسات التي خصصها لي إلا وشعرت بدفء معرفي وإنساني أضفى على عملي الكثير من الرعاية والعناية. فشكرا للأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري على ما أحاطني به من رعاية وتشجيع، وعلى الكلمة الطيبة الصادقة التي كانت دومًا تطرق مسمعي.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص والصادق إلى الأستاذ الكريم إدريس السغروشني الذي تفضل، مضحيا بوقته الثمين، فقرأ قسما من هذا البحث فأفادني بملاحظاته وتوجيهاته القيمة.

أما كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس فلها علي فضل الرعاية والسند المادي والمعنوي قيدوما وأساتذة وإداريين، وخاصة منهم من ضحوا بعطلتهم وراحتهم من أجل أن يخرج هذا العمل إلى النور في الوقت المناسب إخراجا طيبا. لهم مني جزيل الشكر وخالص الامتنان. وبخصوص طلبتي داخل الوطن وخارجه ومن بينهم الأخ حميد العلّوي، فليجدوا في هذا العمل ما يفيدهم بقدر العناء الذي تسببت فيه لهم بحثا عن مقالة أو كتاب خاصة من خارج الوطن.

(*) الأول يحمل عنوان : في الصواتة المرنية: علامات الترقيم والروابط فيما يحمل الثاني عنوان : التنظيم الإيقاعي للغة العربية: دراسة في الصواتة الزمنية، ويصدران لاحقا عن دار الأمان

الفصل الأول

الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

(علم الأصوات والفونولوجيا والتركيب)

0.1. تمهيد

نخصص هذا الفصل للوضع الذي أسند إلى الوقف في اللسانيات الكلاسيكية (البنيوية والتوليدية الكلاسيكية)، ونركز، في هذا المضمار، على المعالجة الصوتية والفونولوجية والتركيبية للوقف. وسنستهل هذا الفصل بمحاولة حصر العوامل التي كانت وراء ضعف الدراسة اللسانية للوقف وذلك في القسم 1.1 لننتقل إلى تخصيص القسم 2.1 لوضع الوقف في علم الأصوات وصلته بالتقطيع الزمني للغة. أما في القسم 3.1 فسنعرض لما سمي بالمقاربة الفونولوجية للوقف (المفاصل والحدود)، فيما نعرض في القسم 4.1 للمقاربة التركيبية للوقف في حقل اللسانيات النفسية أولا (1.4.1) وفي حقل اللسانيات البنيوية والتوليدية القديمة (2.4.1) ، وننتقل في القسم (3.4.1) إلى تناول ما آل إليه الوقف في نظريات التقطيع المركبي. أما القسم 4.4.1 فنفرده لصلات الفونولوجيا بالتركيب لإلقاء الضوء على مدى تحكم التركيب في رقاب الفونولوجيا، ولتقويم نظرية المجالات، وذلك بقصد التمهيد لتصور الوقف عند كوبر وباكيا - كوبر وكروجان وصحبه في القسم 5.4.1. وننهي هذا الفصل بخلاصة (5.1) عن مختلف هذه التصورات للوقف.

إن هذا النوع من «التأريخ» للدراسات الوقفية تأريخ نقدي تقويمي يَتَغَيَّا تبيان جوانب النقص والقصور والابتسار الظاهرة، وإبراز جوانب القوة والنضج الكامنة. ولعله يستهدف، من جهة أخرى، إظهار كيف تم «تسليم» الوقف، باعتباره ظاهرة فونولوجية في المقام الأول، إلى التركيب خاصة منه التركيب التوليدي في

صورته القديمة. ومن جهة ثالثة، فإننا نسعى، من خلال هذا الفصل إلى أن نعرض أمام البصائر مساهمة مختلف مستويات بنية الوقف للغة.

وقد يحق لنا أن نقول بأننا قد ضمّنّا هذا الفصل جانب التقطيع الزمني للغة (الإيقاعي) وحاولنا إيلاءه ما يستحق من عناية باعتباره، في نظرنا، مكونا أساسيا للفونولوجيا الإيقاعية المتعددة الأبعاد.

1.1. عوامل ضعف دراسة الوقف

تجدر الإشارة، بدءا، إلى أن الوقف لم يحظ، لا في الزمن الماضي ولا في الدراسات الفونولوجية، إلا بالقليل من العناية. ومن المعلوم أن دراسته قد ارتبطت واندمجت، تقليديا، مع المظاهر التنغيمية وفيها. وبذلك، اندرج ضمن الملامح التطريزية وحتى وإن لم يتضح وضعه النظري الصحيح وعلاقته بالملامح التطريزية الأخرى.(1) ويمكن عزو قلة دراسات الوقف، وكذا افتقاره إلى وضع نظري وغموض علاقته بالظواهر التطريزية الأخرى، إلى عدة عوامل نوجزها فيما يلي:

(1) **إهمال البحث اللساني**، ولمدة طويلة، **دراسة الأنساق غير القطعية**، إذ ظلت الوقائع التطريزية وقائع هامشية لم تستطع النظريات اللسانية احتواءها بنفس الصرامة العلمية التي احتوت بها الظواهر القطعية. ولهذا السبب استعصى على البحث الفونولوجي أن يخصها بوضع لساني. ويعود هذا الإهمال، في نظرنا، إلى جملة من الأسباب التي تعود، كلها، إلى التوجيه الذي فرض على اللسانيات والذي يتمثل في:

ـ هيمنة التحليل القطعي على الدراسات الفونولوجية واحتلاله للصدارة في اهتمامات الباحثين واستقطابه لمختلف الأعمال والأبحاث النظرية

Crystal. D. (1969) P.166 (1)

والميدانية. وتكمن نتيجة هذا المسلك في تقديم اللسانيين تصورا للغة انتقائيا يقوم على اعتبار العناصر الفونيمية أو القطعية هي القابلة، وحدها، لأن تنتسب انتسابا كليا إلى التحليل اللساني. وقد يصح أن ترد كل حججهم، في ذلك، إلى الاعتبارات التالية. فقد اعتبروا: أولا. الظواهر التطريزية (أوالفوق ـ قطعية) ظواهر ثانوية وإضافية بالنظر إلى نسق الفونيمات. وهكذا، فالتطريز، عند بلومفيلد، لا يعدو كونه تغييرات تلحق بالعناصر الأساسية التي هي الفونيمات. ذلك أن الحركات النموذجية لأعضاء النطق يمكن اعتبارها أساسا قابلا لأن يُغيَّر بسبل مختلفة مثل " طول الزمن الذي يمتد خلاله الصوت، والقوة التي يصدر بها، والعلو الموسيقي للصوت الإنساني خلال إنتاج الصوت (اللغوي)، ووضع أعضاء النطق التي لا تتدخل مباشرة في الحركة النموذجية، والطريقة التي تتحرك بها أعضاء النطق من موضع متميز إلى آخر [2]. وتشكل هذه الملامح المغيِّرة فونيمات ثانوية: فونيمات لا تشكل جزءا من الأشكال اللسانية البسيطة، إلا أنها تشير فقط إلى تأليفات لمثل تلك الأشكال أو إلى استعمالات خاصة بها"[3]. من الواضح، إذن، أن مثل هذه الملامح التطريزية (الطول والعلو والقوة والسرعة) تلعب دورا في تغيير الفونيمات حينما تلحق بها. وبما أن الفونيمات وحدات أساسية، فإن هذه العناصر التطريزية ثانوية علاوة على أنها لا تشكل جزءا من الوحدات اللسانية وإن كانت تلعب دورا في تأليف هذه الوحدات وفي استعمالها استعمالا خاصا. وقد لخص هوجين هذه النظرة بقوله: "لقد استعمل مصطلح التطريزة، في الأعمال الراهنة في الفونيميات، بوصفه تنوعا أسلوبيا لملمح تطريزي وذلك لوصف مثل هذه التغييرات اللاحقة بالأصوات اللغوية الأساسية، وذلك مثل النغم والنبر والمدة"[4]. وفي نفس السياق، نظر جورج مونان إلى الملامح التطريزية باعتبارها هامشية "غير

(2) Bloomfield, L. (1933), P. 104.
(3) نفسه، نفس الصفحة.
(4) Haugen, E. (1949), P. 278.

مركزية، وغير ضرورية في التحديد الخاص لأية لغة [5] ذلك أن تحديد اللغة، في نظره، يعتمد، ضرورة، على العناصر الفونيمية، في ما يعتمد عليه، والعناصر الفونيمية عناصر أساسية لتحقيق التواصل في كل اللغات. ولا يحيد رأي لوتشسينگر وأرنولد عن مثل هذا التصور، إذ يريان أن هناك تمييزا بين العناصر اللفظية (أي العناصر الصرفية والفونيمية) وعناصر التواصل "الإضافية"[6] التي يعنيان بها "الأساس الموسيقي للغة"[7]. **ثانيا**، اعتبر اللسانيون الظواهر التطريزية ممتدة وغير قابلة للتقطيع والتمييز بخلاف الفونيمات. فبولينگر يرى أن الفونيمات القطعية متقطعة دلاليا. بينما التنغيم ليس كذلك[8]، وأن العناصر التطريزية عرضة للتدرج[9]. في حين يرى مارتيني أن الوحدات المميزة ضرورية لاشتغال أية لغة " إن الفونيمات وحدات مميـزة، بينما لا تعد الملامح التطريزية مثل ملامح التنغيم [...] مميزة "[10] والتطريز يحيل، عنده، على : "كل وقائع اللغة التي لا تندرج ضمن الإطار الفونيماتيكي"[11]. وبذلك، فإن "كل ما يمكن أن يسمى تطريزا هو كل ما لا يتناسب والتقطيع المونيمي والفونيماتيكـي"[12]. وداخل نفس الإطار النظري لمارتيني، تم القول بـ "أنه من وجهة نظر لسانية صرف، وهي وجهة نظر التقطيع، قد تم وضع هوية الوقائع التطريزية واستقلالها: فهي ملامح صوتية تلحق بقطع القول ولا تتناسب بالضرورة مع الفونيمات [...] ونشير إلى أنه إذا كانت لغة ما لا يمكن أن توجد بدون وحدات التمفصل الثاني التي هي

---

(5) Mounin. G. (1968). P 73

(6) Luchsinger. R. and Arnold. Gb (1965) P. 470

(7) نفسه. ص. 134

(8) Bolinger. D. (1949). P. 248 - 249

(9) Bolinger. D. (1961). P. 45

(10) Martinet A. (1960). P. 24

(11) نفسه. ص.78

(12) نفسه. ص.29

الفونيمات، فإنها تستطيع أن تشتغل دون استعمال الأنماط المختلفة من الوحدات التطريزية"[13] ومن جهة أخرى، فإن هذه العناصر التطريزية المحددة اعتمادا على التقطيع، تقوم بوظائف متنوعة بخلاف الفونيمات[14]. يبدو، إذن، أن مبدأ التقطيع أساسي بالنسبة للغة وأن التعارض الاستبدالي هو الوسيلة الوحيدة والصارمة لتحديد وحدات اللغة التي تكتسب بذلك صفتها المميزة. ومن ثمة، فالوحدات المميزة ضرورية لوجود اللغة واشتغالها. وإذن، فإن الفونيمات، من بين الوحدات الفونولوجية، هي التي تحظى بمثل هذا الوضع المميز. أما الظواهر الفوق- قطعية فهي وحدات غير قابلة للتفكيك إلى وحدات مميزة وتتميز بالامتداد، ولا يمكن تحديدها بالتعارض الاستبدالي، وإنما يتم تحديد الملمح الفوق-قطعي فقط بمقارنته مع ملمح آخر يسبقه ويتلوه، وذلك بواسطة التباين المركبي. ولأن لها طبيعة غير متقطعة وغير مميزة، فهي لا تخضع لقواعد موضعية صارمة مثل صرامة القواعد الموضعية للفونيمات. بل إنها تمتد على امتداد قطع ما متخذة شكلا تدرجيا. وبذلك، فهي غير ضرورية لوجود اللغة واشتغالها وتعتبر خارج الإطار الفونيماتيكي. **ثالثا**، نُظر إلى الوقائع التطريزية من منظور التمفصل المزدوج. فقد أكد مارتيني أنها "تفلت كليا أو جزئيا من التمفصل المزدوج للغة"[15]، ولهذا السبب اعتبرها" على هامش التمفصل المزدوج"[16] واعتبر الدلائل التطريزية "ظواهر هامشية لأن أي قول ذو طبيعة لسانية صرف مادام متمفصلا تمفصلا مزدوجا"[17]. واضح أن التمفصل المزدوج معيار أساسي يحدد به الوظيفيون اللغة التي لا تكتسب طبيعتها اللسانية إلا به. وإذا كانت

---

(13) Ouvr. Collectif. Martinet A. et al. (1969). P. 311

(14) نفسه ص. 312

(15) Martinet A. (1965). P. 13; et (1960) P. 83

(16) Martinet A. (1960). P. 21

(17) Martinet A. (1964). P. 93

الفونيمات تندرج ضمن هذا التمفصل المزدوج، فإن الوقائع التطريزية تستعصي عليه. وإذا كانت الفونيمات مركزية وأساسية للسبب المذكور أعلاه، فإن التطريز يبقى هامشيا. **رابعا**، اعتبرت الملامح التطريزية وسائل تنقل أشياء متنوعة ومختلفة مثل الانفعالات والأحوال النفسية وتلوينات الفكر والإحساس، فصارت بذلك أقرب بكثير إلى الوقائع غير اللسانية مثل الفيزيولوجيا وعلم النفس. وفضلا عن ذلك، فهي تتلون وتتغير بحيث يصح اعتبارها عناصر غير تعاقدية ووحدات معللة. وفي هذا السياق أشار بلومفيلد إلى وجود فاصل غير واضح بين ما يسميه بـ "الفونيمات الثانوية" وبين الأنساق "الفعلية اجتماعيا وغير المميزة" إذ يقول: "وعلاوة على ذلك، فنحن نستعمل كثيرا الملامح النغمية على غرار استعمالنا للحركات، كحينما نتكلم بخشونة وبازدراء وبفظاظة وبملاطفة وبمرح وما إلى ذلك. وعلى العموم، فإن النغم، في اللغة الإنجليزية وفي لغات أوربا، هو الملمح الفيزيائي الذي تكون فيه التنوعات من النمط الحركي، وهي تنوعات غير مميزة لكنها فعالة اجتماعيا، وهي الأكثر قربا من التمييزات اللسانية الحقيقية"[18]. أما بايك، فالتنغيم، في رأيه، موقفي، ذلك أن المعنى التنغيمي ليس جزءا ثابتا متأصلا في الكلمات، بل هو " إضافة مؤقتة إلى شكلها الأساسي ومعناها"[19]. إنه" فقط ظل معنى مضاف إلى المعنى المعجمي الجوهري أو مركب عليه، بحسب موقف المتكلم"[20]. ويرى كاريل وتيفاني أن مظاهر شكل الكلام تلك تحمل معاني علاوة على المحتوى العقلي الصريح"[21]. أما بولينگر فيرى أن الفونيمات القطعية اعتباطية، فيما يكون التنغيم مرتبطا بالتوتر العصبي[22]. يتضح، إذن، أن الظواهر التطريزية تنقل العديد من الإخبارات المتنوعة التي تتصل بمستويات جد مختلفة، وأنها

(18) Bloomfield. L. (1933). P. 109.
(19) Pick. K.L. (1945). P. 55
(20) نفسه، نفس الصفحة.
(21) Carrell. J. and Tiffany. W. R. (1960) P. 26
(22) Bolinger. D. (1949). P. 249

متعددة القيم الدلالية. وهذا ما يجعل وظائفها شديدة التنوع، فهي قد تكون إشارات تعبيرية عفوية أو ردود فعل غريزية مثل الألم والفرح والقلق، وقد تكون علامات تعبيرية قصدية تمثل أنماطا أسلوبية وانفعالية في الأصل قد انتهى بها الأمر إلى أن تندمج في اللغة، وقد تكون مرجعية حيث تؤدي تباينات الوحدات التطريزية وتعارضاتها، في كل لغة، وظائف صرفية وتركيبية وإخبارية...، مشكلة بذلك دلائل اعتباطية وتعاقدية[23]. وهكذا تتجلى أمامنا الواقعة المركبة التالية والتي تتمثل في أن بعض هذه الوقائع لا تنتسب إلى مجال التحليل اللساني، وأن البعض الآخر ينتسب إليه انتسابا تاما. **خامسا**. نُظر إلى التمثيل الفونولوجي، في أغلب النظريات الفونولوجية، باعتباره يتكون من قطع، أو من قطع وحدود في النظرية الفونولوجية التوليدية الكلاسيكية، في حين اعتبرت الظواهر التطريزية ظواهر" فوق - قطعية ". وهكذا أقر بلوخ وتراكر، بعدما ميزا الأصوات في انعزالها عن بعضها البعض، بأن هناك "علاوة على ذلك، تنوعات خاصة في طول الأصوات العينية، وفي القوة، وفي العلو الموسيقي للصوت الإنساني"[24]، وأشار تراكر إلى عناصر القيمة النسبية والعلو الموسيقي والظواهر المماثلة التي تُركّب على تعاقب المصوتات والصوامت[25]. بينما ميز هوكيت بين القطعي والفوق- قطعي قائلا: "إن الملامح التي تعقب، بوضوح، بعضها البعض في تيار الكلام تسمى ملامح قطعية أما تلك الملامح التي تمتد، بوضوح، إلى سلاسل من المجموعات القطعيـــة المتعددة فهي ملامح فوق - قطعيـــة"[26]. أما ويلز فيحدد الفوق - قطعيات" بوصفها "فونيمات ليست لا بالمصوتات ولا بالصوامت"[27]. وإذا عدنا إلى هوكين وهاريس، فإننا نجد الأول يقـــول : "لقد نُظـــر إلى بعض الأصــــوات

---

(23) Di Cristo. A. (1981) . P. 26 - 27

(24) Bloch, B. and Trager, G.L. (1942) P. 34

(25) Trager, G.L. (1941) P. 131

(26) Hockett, C.f. (1942) P. 10

(27) Wells, R.S. (1945) P. 28

باعتبارها أصواتا ترد الواحد بعد الآخر، مثلها في ذلك مثل الآجر في حائط ما، بينما يرد البعض الآخر بصفة متزامنة مع هذه الأصوات وعادة ما يمتد إلى عدد من الآجُرّ العينية في كل مرة [28]، بينما نجد الثاني يقول: "يتألف القول من قسمين متزامنين: أولا، من مكون فوق ـ قطعي يمتد على امتداد طول القول. ويمثل متوالية ثابتة من درجات الملمح المعني [...]، ثانيا، من متوالية من البقايا القطعية التي تماثل القطع الأصلية ماعدا فيما يتصل باستخراج الملمح المعني..."[29].

وقد أشار هوكيت في مكان آخر إلى إمكان مقارنة الكتابة الصوتية مع التدوين الموسيقي التام لقطعة للأوركيسترا ومع قطعة بيانو مدونة على المدرج الموسيقي ليَذْكر أن ترميزنا الفونيمي المألوف المؤلف في الجوهر من متوالية خطية من الرموز مرفقة ببعض العلامات الإعجامية قابل لأن يقارن مع المقام المصَوَّر ثم يستنتج أن كوننا قادرين على استعمال كتابات صوتية، استعمالا جوهريا، بالنسبة للغة يعود بالضبط إلى العوامل التي تجعل من المقام المصوَّر ترميزا معقولا وصالحا للاستعمال في وقت مبكر في تاريخ الموسيقى: ذلك أن التنوع التام لتأليفات الحركة النطقية، والمتواليات التي ترد فيها مختلف التأليفات، يكونان في كل لغة محصورين نسبيا وقليلي العدد. وينتهي قائلا: " إن مقارنة الكتابة الصوتية المكونية "لتدوين موسيقي تام" مع تدوين موسيقي أوركيستري تام في الموسيقى يخفق في مسألة واحدة. إذا استعملنا بالنسبة للأولى مثل هذه التحليلات المكونية كتلك التي قدمت أعلاه. ففي التدوين الموسيقي الأوركيستري هناك سطر (مدرج) بالنسبة لكل آلة. وضعت عليه علامات تشير، في كل لحظة، إلى الآلة التي يجب تشغيلها. والآن، فإن "الآلات"، في حالة اللغة، هي بالتأكيد الأعضاء الناطقة المتنوعة في الفم والأجزاء المتحركة من الحلق وفي المدخل الخلفي للأنف. لكننا لم نوفر، في "التدوينات

(28) Haugen, E. (1949), P. 279

(29) Harris, S.Z. (1951), P. 49

التامة" المقدمة أعلاه" مدرجا" منفصلا بالنسبة لكل" آلة" في هذا الاتجاه. بل ونظرا لأن العضوين الناطقين الفمويين معا يشتغلان تقريبا على وجه الحصر كل منهما على حدة، فإننا قد خصصنا، على امتداد "مدرج" مفرد واحد للتدوين"، أيَّ عضو ناطق عليه أن يشتغل، وخصصنا، على امتداد المدارج الأخرى ما هي الوظيفة التي عليه أن ينجزها"[30]

إن التمثيل الفونولوجي، إذن، تمثيل فونيمي في جوهره، تمثيل يتحكم فيه الفونيم الذي يحدد الوضع اللساني للظواهر التطريزية التي توضع فوق مجموعات قطعية أو فوق مقاطع أو على توالي صوامت ومصوتات. فهي، إذن ظواهر تُحدَّد بالنظر إلى القطع. إنها تقع فوقها أو أنها فونيمات تُعرَّف بالضد: ليست لا بالمصوتات ولا بالصوامت"، لأنها لا تتدرج معها ضمن نفس المتوالية ولأنها تمتد إلى أكثر من قطعة لكنها تتزامن معها. والدليل على كل ذلك أن أنغام القول، مثلا، قد كتبت، بشكل متواتر، على سطر منفصل فوق الأصوات اللغوية التي تؤلف القول، وكأنها ملامح إعجامية لا تكاد تتجاوز الدور المساعد. ومهما يكن من أمر، فنحن بإزاء مستويين مختلفين متوازيين يتشكل أحدهما من توالي الصوامت والمصوتات، ويتشكل الثاني من الظواهر "الفوق - قطعية". ومع ذلك، يُختزل التمثيل الفونولوجي إلى تمثيل الظواهر القطعية. بل إن تشومسكي وهالي(1968) يعالجان الملامح الفوق - قطعية كما لو أنها ملامح قطعية، وإن كان تشومسكي قد شعر بضعف مثل هذا النسق التمثيلي حينما قال:" لم تؤخذ بعين الاعتبار، في هذه الدراسة، الملامح الفوق - قطعية (العلو الموسيقي والنبر والمفصل)، إن هذه الظواهر يجب، بطبيعة الحال، أن تستوعب في الأساس في أية نظرية تركيبية كاملة، إلا أن هذا التوسع يمكن أن يتطلب نسقا تمثيليا أكثر تبلورا".[31]

---

(30) Hockett, C.F. (1955) P. 155

(31) Chomsky, N. (1955). P29

من خلال هذه النظرة الموجزة عن تصور اللسانيات السائدة للظواهر التطريزية يتضح لنا الوضع الذي شغله التطريز في النظريات اللسانية. فالملمح التطريزي لا يتمتع بأي وضع لساني لأنه لم يحدد تحديدا مستقلا عن القطع والفونيمات. وإذا كان قد تم التمييز، في مجال الاصطلاح، داخل المجال السمعي ـ النطقي، كما أشار إلى ذلك كريسطل، بين الفونولوجيا القطعية والفونولوجيا غير القطعية، فإنه قد تم تحديد الفونولوجيا غير القطعية بوصفها "ما تبقى" من الفونولوجيا القطعية ـ أ ي ما يبقى بعد أن يكون المرء قد درس النسق الصوتي المصوتي / الصامتي / المقطعي.[32] إن التطريز، إذن، ـ ومنه التنغيم ـ كان عبارة عن عناصر" فوق ـ قطعية " "يضيفها" المحلل في وصفه للغة بعدما يكون قد استنفد كل شيء، وخاصة إذا تعلق الأمر بالجمل الملتبسة[33].

(2) **هيمنة التحليل المجرد والمُؤَمْثَل** للغة وتركيز البحث على قضايا ترتبط بالشكلنة والتعميم، فكان موضوع الفونولوجيا ينحصر في دوال اللسان أو في البنيات الفونولوجية العميقة المرتبطة بالكفاءة. لذا ترتب عن ذلك اعتبار الوقائع التطريزية وقائع غير لسانية أو خارج لسانية[34]. وفي هذا السياق، أشارت ميتسو روتا إلى أن التنغيم، بالنسبة للبنيويين، قد كان ينفلت من الوصف بواسطة "التمفصل المزدوج"؛ وبالنسبة للتوليديين كان يبدو أنه يعود على الأرجح إلى الإنجاز لا إلى الكفاءة[35]. وبذلك، فتجاهل التطريز يعود إلى تصور لساني سائد للغة وإلى طبيعة البحث اللساني ومتطلباته التي من بينها العناية بالكلمة والجملة. يقول ميشال مارتان ـ بالطار: "ذلك أن دراسة اللغة قد

Crystal. D. (1979) P. 33 (32)

Hazaël Massieux. M C (1983). P99-100 (33)

Leontieva. I T (1979) P. 70 (34)

وهي تنسب هذا الرأي لـ Nikolaeva (1974)

Rossi. M. (1982) P. 254 (35)

بقيت، ولفترة طويلة، مركزة على الكلمة : نطقها وإمكاناتها التأليفية مع كلمات أخرى (تركيب) لأجل تكوين جملة، والجملة هي الوحدة القصوى للتحليل. فلم يكن المرء يدرس الفعل الكلامي، ولم يكن، على وجه التدقيق، يدرس العلامات اللسانية للعلاقات بين الذات وفعل القول، وبين مخاطبه والشيء الذي يتحدث عنه، ومن بين هذه العلامات يحتل التنغيم، في الغالب، مكانة متميزة"[36]. وتشير ميتسو رونا، في سياق حديثها عن مجال التنغيم، إلى أن المجال، بالنسبة للسانيات البنيوية، يقتصر، في الغالب، على المكونات التي يمكنها أن تتقبل نطاقات مختلفة، أما في الإطار التوليدي الذي يختار نحو الجملة، فإن أخذ هذه الوحدة بوصفها مجالا للتنغيم يبدو شيئا منسجما. إلا أنها تعقب على ذلك قائلة بأن فحص المتن يكشف بسرعة عن عدد من الاطرادات التي تنجلي منها وحدات لا تعادل الجملة، وهي الأقوال[37]. وفي حقيقة الأمر، فإن التحليل المجرد والمؤمثل للغة ووصف كفاءة المستمع - المتكلم المثالي لا ينبغي أن يقفا ضد إدماج ظواهر فعل القول في التصور التوليدي، وذلك بغية توفير كفاية وصفية لمعطيات اللغة وكفاية تفسيرية لها. بهذا الأسلوب وحده يستطيع مجال التطريز أن يتعقلن، وتستطيع النظرية اللسانية أن تكون أكثر تبلورا وشمولية.

(3) وبارتباط مع النقطة السابقة، **لم تتبلور نظرية لسانية تدمج التطريز**. فالنماذج النظرية قد كانت كلها موجهة نحو أشياء أخرى غير التطريز، كما لاحظ ذلك كريسطل[38]. إذ جهل منظرو التركيب والفونولوجيا والدلالة، في الولايات المتحدة وفي أوروبا، وذلك طيلة الخمسة والعشرين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ملابسات مجال التنغيم[39]. ومن جهة

Martins-Baltar. M. (1977) P. 7 (36
Ronat. M. (1986) P. 257-258 (37
Crystal. D. (1975) P.1 (38
Ronat. M. (1982) P. 253-254 (39

أخرى، فقد كان دارسو التنغيم كلهم قد جنبوا أنفسهم الخوض في قضايا عامة نظرية[40]، خاصة وأن التنغيم قد كان يعني، بالدرجة الأولى، علماء الأصوات ثم علماء النفس وعلماء الأسلوبيات[41]. هكذا لم يساهم التطريز في صياغة نظرية لسانية مثلما يكون عليه الأمر بالنسبة للظواهر القطعية. وإنما عمد اللسانيون، على حد تعبير هازائيل ـ ماسيوه، إلى "إضافة" التنغيم ـ ونقول التطريز ـ إلى نظرية لسانية موجودة سلفا عوض اقتراح نظرية لسانية تدمج التطريز[42]. وإذن، فإن معالجة التطريز قد عرفت مصيرين متكاملين: معالجة منفلتة من أي إطار نظري يحكمها، ومعالجة تطوع التنغيم ليلائم نظرية لسانية موجودة سلفا، فمثلما غابت نظرية لسانية تسند إلى الظواهر التطريزية وضعا لسانيا، غابت نظرية تطريزية علمية من شأنها أن تدفع النظرية اللسانية إلى معاودة النظر في تصورها للوقائع التطريزية، ومن ثمة في الوقائع الفونولوجية ككل.

(4) **اعتماد الباحثين**، في الأمثلة التي يعالجونها، **على اللغة المكتوبة** التي كانت تعاني، في الغالب، من نقص في تنوع الجمل التي نجدها في لغة التخاطب[43]. ومن جهة أخرى، فإن التحليل الحقيقي للأقوال يبدو مستحيلا ما لم نتوفر على تسجيل للغة المنطوقة[44]. وإذن، فإن الملاحظة العلمية للظواهر التطريزية، ومنها التنغيم، تبدو صعبة المنال. ومن المعلوم أن أية ثقافة من الثقافات لم تبلور، أبدا، كتابة للتنغيم قد تمد يد العون لكتابة الكلمات، أو أنها بلورت كتابة غير كافية (علامات الترقيم)[45]. وقد نضيف إلى كل ذلك التعقيد الملازم لكل تحليل تطريزي، ذلك أن أغلب الباحثين الذين هم،

---

(40) Crystal, D. (1975) P.1

(41) Ronat, M. (1982) P. 253

(42) (1983) P. 100

(43) Coleman, H. O. (1974) نقلا عن: Rochester, R. (1977)

(44) Rochester, R. (1977) P. 222

(45) Martins - Baltar, M. (1977) P. 6

قبل كل شيء، علماء نفس أو لسانيون نفسيون لم يكونوا يتوفرون على تكوين مطلوب قصد إمكان تأويل المعطيات التجريبية[46]. وعلاوة على ذلك، فقد كانت للأجيال الأولى من دارسي التنغيم انشغالات بديلة. ففي التراث الأروبي للدراسات التنغيمية مثلا، كانت الخاصيـات تمليهـا أدوات قابلة لأن تستعمل في سياق تعليم اللغة الأجنبية. وإذن، فالتركيز الأكبر كان على قضايا تفاصيل صوتية وعلى وسائل الكتابة الصوتية للتنغيم، والاهتمام التافه بمعايير وضع المقولات الفونولوجيـة[47]. ومن جهة أخرى، لاحظت روشيستر أن الباحثين الأمريكيين الذين انكبوا على الخاصيات غير اللفظية للغة، حتى بعد ظهور وسائل التسجيل، قد كانوا منشغلين بقضايا "الإلقاء" وأهملوا العمليات التي تشكل أساسا للغة العضوية[48]. وإذن، فإن بحث الظواهر التطريزية قد حالت دون تقدمه عدة عوامل منها انعدام وجود آلات لتسجيل اللغة المنطوقة ونقص الثقافة الصوتية وصعوبة الملاحظة العلمية ومشاكل الكتابة الصوتية للتنغيم وللظواهر التطريزية الأخرى. وحينما ظهرت للوجود إمكانيات التسجيل، كان الدارسون منشغلين بما يتطلبه تعليم اللغة الأجنبية من الخوض في التفاصيل الصوتية وبالإلقاء.

(5) **تعدد المقاربات في دراسة الوقف.** ذلك أن مجال علم الوقف مجال متعدد الاختصاصات. وإذن، فقد تعددت المقاربات بتعدد العلوم التي اهتمت بالوقف. ويمكننا أن نذكر من هذه العلوم : الفلسفة وعلم الأصوات واللسانيات والبلاغة والدراما والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الأعصاب والطب السريري واللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية والهندسة السمعية والمختصون بالإذاعات وعلم النفس الفيزيائي لإدراك الأبعاد الزمنية. ومن البيّن أن هذه العلوم علوم متفرقة ومتباينة من حيث موضوعها وجهةُ النظر

(46) Kronopczynski. G. (1979) P. 51
(47) Crystal. D. (1975) P. 1
(48) Rochester. R. (1977) P. 222

المتبناة ومن حيث منهجها. وإذا كانت روشيستر قد أشارت إلى أن منظور اللسانيين (أو علماء النفس) لم يؤثر إلا نادرا في منظور علماء النفس (أو اللسانيين)[49]، فإنه يبدو لنا من الصحيح أن نعمم الحكم على مختلف العلوم لنقول بأن منظور أي علم من هاته العلوم لم يؤثر إلا نادرا - وربما لم يؤثر أبدا- في منظورات العلوم الأخرى في تناولها للوقف. هكذا تعددت محددات الوقف وتنوعت بارتباط مع تعدد المقاربات. فحددت الوقف عدة عوامل نذكر منها: التنفس والعياء والارتباك والقلق، والالتباس، والغضب والمقاطعة والألم والتعقيد التركيبي والكذب وتيسر المفردات المعجمية، والتشديد والسأم وعدد من العوامل المقامية والعضوية والتداولية واللسانية والتعاقدية[50] والمعرفية والانفعالية والأسلوبية الفردية. ولهذا السبب، يمكن القول بأن أغلب الدراسات الوقفية قد فشلت بطريقة أو بأخرى في أخذ تعدد التحديد بعين الاعتبار[51]، ومن ثمة فإن الإهمال الساذج غير المحترس لمثل هذه الاعتبارات قد أنقص من قيمة مقدار كبير من الأبحاث في الوقف[52]. ولاشك أن المجال المدروس قد كان من شأنه أن يفضل محددا أو محددات على ما تبقى من المحددات، ذلك أن المجال قد يتنوع تنوعا كبيرا. فقد يكون حوارا مع النفس أو حوارا مع الآخر أو حوارا مع ذوات متعددة. وقد يكون المجال أيضا القراءة أو القول العفوي أو الكلام اللاهي والواعي، وقد يكون كلاما خالصا (أي التواصل الإذاعي) أو الكلام الإضماري[53] أو اللغة الشعرية أو اللغة المقدسة.

(49) نفسه. نفس الصفحة.

(50) O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1983) P. 222

(51) نفسه. ص. 272

(52) نفسه. ص. 273

(53) نفسه. ص. 223

اعتمادا على كل ذلك، نستنتج أن المقاربات قد تعددت وتنوعت. فظل الوقف من جراء ذلك موزعا ومجزءا، ولم يشكل موضوعا منسجما لعلم واحد ضمن الأنساق التطريزية قد يسمى بـ "الوقفيات . وإلى هذا أشار أوكانيل وصابين قائلين: " لم يكن علم الوقف لا معروفا معرفة جيدة ولا ممثلا تمثيلا جيدا وسط الدارسين. بل إن المصطلح ذاته قد استعمل فقط منذ 1965 بقدر إمكاننا تحديد ذلك، وذلك منذ أن أدخل في سياق هندسة التجهيزات"[54]. وهكذا لم تتيسر الشروط لاندماج هذه المقاربات المختلفة في مقاربة واحدة منسجمة وتامة، ولم تشكل أجزاء الوقف المتناثرة هنا وهناك موضوعا موحدا متلاحم الأطراف. ومن جهة ثانية، ونتيجة لتعدد هذه المقاربات، ظلت محددات الوقف متنوعة ومنعزلة عن بعضها البعض بحكم انعزال المقاربات التي أفرزتها ، إذ لم يكشف كل علم من هذه العلوم كل المحددات. ومن جهة ثالثة، تنوعت المجالات المدروسة وأفضت دراساتها إلى استنتاجات لم تتيسر لها شروط التكامل.

(6) وبارتباط مع هذا العامل، تطرح **قضية الموضوع الذي قد يكون الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية** تحظى بنوع من الاستقلال الذاتي دون إغفال صلاته بالمكونين التركيبي والدلالي، وقد يكون ظاهرة تطريزية تندرج ضمن ظواهر تطريزية أخرى مثل المفصل والتنغيم والنغم والإيقاع. وإلى جانب ذلك، نُظِر إلى الوقف باعتباره ظاهرة نفسية تندرج إما ضمن ظواهر التذكر أو ضمن موضوع أعم يشمل أخطاء اللغة، أو بوصفه موضوعا لا يكاد ينفصل عن نظرية إنتاج اللغة ونظرية إدراكها والتفاعل التخاطبي. هكذا، إذن، يتقلص الموضوع ويتمدد بحيث نستطيع الجزم بأن الوقف لا يدرس لذاته وفي ذاته لأن الباحثين قد نظروا إليه بوصفه مجالا أرحب، ويعود ذلك إلى طبيعته المركبة

(54) نفسه، ص. 221

ومظاهره المتعددة. فاختلطت دراسة دواعي الوقف بإنتاج اللغة وإدراكها وبمدة الوقف وقواعده وأنواعه ووظائفه وتوزيعه وتنظيمه للقول وآثاره الفونولوجية. وامتدت دراسته لتشمل ظواهر أخطاء اللغة والظواهر المصاحبة للغة . فهو، إذن، موضوع غير موحد ومتنافر المكونات . ولعل هذا السبب هو الذي جعل أغلب اللسانيين البنيويين يصنفونه بوصفه خارج ـ لسانيا، وإذن فهو خارج المجال الأول لاهتمامهم، وجعل اللسانيين التوليديين يصنفونه ضمن ظاهرة الإنجاز. ومن المعلوم أن الوقف قد عُدَّ ظاهرة غير قطعية، وقد أعاد كريسطل ذلك إلى ثلاثة اعتبارات مهمة هي: صعوبة انقياده ليُقَطَّع تقطيعًا فونيميا، واندراجه في تحديد قضايا تطريزية حقيقية مثل المفصل، وتماثله الوظيفي الموقفي والنحـــوي مع مـلامـــح تطريزية أخرى[55]. ولأن الوقوف قد نُظر إليها بوصفها خارج ـ لسانية وأقل عرضة لضبط ثقافي موحد، فقد ركز الباحثون اللسانيون النفسيون اهتمامهم المتزايد عليها[56]، إلى أن صارت الوقوف اللغوية قضية اهتمام نفسي[57].

(7) وإذا كان الوقف على هذه الحال، فمن المتوقع أن يعرف العلم الذي يدرسه مسارا متعثرا، وألا تتضح معالمه، ولا الغاية من إنشائه، ومشروعيته المعرفية له، ولا علاقاته بسائر العلوم الأخرى. لقد **نشأ علم الوقف في أحضان علوم مختلفة**، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، ولم يستطع أن يبلور استقلاليته ومشروعيته النظرية. وفي هذا السياق يؤكد أوكانيل وصابين أن علم الوقف قد تأسس برفقة اللسانيات النفسية ونشأ كجزء مكون لها في بداية الخمسين من هذا القرن، إلا أن لاونسبوري في عمله المنشور سنة 1954، ولو أنه وفر عددا من الفرضيات للباحثين أمثال ماكلاي وأوزگود (1959)، فإنه لم

(55) Crystal, D. (1969) P. 166

(56) Boomer, D. S. and Dittman, A. T. (1962) P. 215

(57) Hänni, R. (1980) P. 321

يؤثر البتة في إنشاء علم الوقف، ذلك أنه اعتمد، على المستوى المفهومي، على العلوم الناشئة أو المجاورة. كما لم يوضح أي باحث، على مستوى المفاهيم، وضع علم الوقف، ولم يبلور إلا قليلا جدا نظرية لعلم الوقف[58]. أما شيف فقد أكد أن هناك نزوعا طبيعيا، حينما تُدرس ظاهرة مهمة دراسة تمهيدية، إلى الرغبة في معالجتها باعتبار إمكان دراستها في ذاتها ولذاتها دون النظر إلى علاقاتها بظواهر أخرى. وهكذا، فقد ظل حقل اللسانيات الشامل يعاني، إلى حد ما، من هذا النزوع، بحيث إن قدرا كبيرا من الأبحاث قد حاول أن يعالج اللغة بمعزل عن خلفياتها النفسية والاجتماعية والثقافية. وإنه لتطور صحي كون حقول اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات الإثنوغرافية قد بدأت تقدم منظورا أوسع للدراسات اللسانية. وعلى ضوء هذا الإقرار يلاحظ أن نفس النزوع المتمثل في دراسة الظاهرة في انعزالها هو ما حدث في البحث حول التذكر أو علم الوقف، وينتهي إلى القول بأن الظواهر التذكرية لا يمكن أن تفهم إلا بوصفها نتائج طبيعية للعمليات الحادثة خلال إنتاج اللغة[59]. ويضيف أوكانيل وصابين إلى نظرية إنتاج اللغة نظرية اللغة أيضا[60].

ومن جهة أخرى، قدم أوكانيل وصابين تحديدا لعلم الوقف إذ يقولان: "إن علم الوقف هو البحث السلوكي للأبعاد الزمنية للغة الإنسانية"، ثم يوضحان هذا التعريف مبينين أن البحث السلوكي يجزم بوجود علم إمبريقي، إلا أنه بحث غير خاضع للإطار النظري السلوكي. إلا أن المصطلح "سلوكي" ينطوي على أن الإنجاز الأولي للاهتمام بالعلم هو الإنتاج الأصيل للغة، وليس ردود أفعال على مثيرات كاشفة أو جمل معزولة، أو سلاسل لا معنى لها أو مقاطع، ولا أعداد، أو أصوات لغوية، وإنما هو الخطاب الإنساني في صيغته الشفوية. كما أن مصطلح "اللغة الإنسانية" لا يؤكد أن هناك لغة غير إنسانية حقيقية، وإنما

---

(58) O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1980) P. 5

(59) Chafe, W. L. (1980) P. 169

(60) O'connell, D.S. and Kowal, S. (1980) P6.

المقصود به فقط المعنى الموجب لا المعنى السالب[61]. وعلاوة على ذلك، لاحظا أن مصطلحات علم الوقف قد ابتليت بمعان متعددة وبتلوينات نظرية وبفرضيات ضمنية وباستعمال بسيط غير منسجم. فمصطلح "التذكر"، وهو مصطلح مألوف، ينطوي على وجود عجز في اللغة أو اضطرابها، بينما يمكن أن تكون الظواهر التذكرية، بالفعل، تتميما ضروريا للغة العفوية وبالضبط في ما يتصل بمرامي التعبير الفعال والواضح[62]. وفيما يتصل بعلاقات علم الوقف المتنوعة بمختلف التخصصات، فقد أشارا إلى أنها كانت وستبقى دقيقة ومثيرة للجدل والخلاف. إن علم الوقف ليس علما أفضل أو أسوأ من علم الأصوات أو اللسانيات أو علم أمراض اللغة أو علم الجهاز العصبي. بل إن العلم نفسه عبارة عن عادة أصلية ومفتوحة وجلية للعقل الذي يهتم، هو ذاته، وبصفة متنوعة، بقراءة الواقع الإمبريقي. إنه يجب علينا جميعا أن نهتم بقبول الوقائع الإمبريقية الملائمة، وفي نفس الآن لا يجب أن تغرينا نظريات العلوم الشقيقة التي تسهل فقط غايات هذا الحقل العلمي الخاص. إن هذا التأرجح الدقيق بين الاستقلال والتبعية ليس بالأمر السهل بالنسبة للأخ الأصغر الذي عليه أن ينتصب على أكتاف شخص ما حتى يرى مركب العلم الحديث وهو يسير به. إن علم الوقف هو العضو الأحدث سنا في الفريق والذي تبقى، بالنسبة إليه، وقفة متواضعة للقراءة اعتمادا على العلوم الأخرى جد ملائمة[63].

يمكننا أن نستنتج مما سبق أن علم الوقف الذي نشأ، أساسا، في أحضان اللسانيات النفسية لم يتمكن من أن يتبلور كعلم له وضعه الخاص بحكم اعتماده على علوم ناشئة مثل اللسانيات النفسية، أو علوم مجاورة. وبما أن للوقف أبعادا لسانية واجتماعية و[redacted]، فإن علم الوقف لن يكون علما مستقلا، فهوعلم

---

(61) نفسه، ص. 8

(62) نفسه، ص. 8-9

(63) نفسه، ص. 10

منفتح، بالضرورة، على علوم أخرى خاصة وأنه علم ناشيء. وبحكم طفولته هذه ، فإنه محكوم عليه بأن يقرأ الواقع الإمبريقي معتمدا على ما يوفره له أشقاؤه من العلوم الأخرى خاصة وأنها علوم ناضجة متمرسة. وخصوصا وأن موضوعه هو إنتاج اللغة وإدراكها ممثلة في الخطاب الإنساني في صيغته الشفوية. وبالجملة، فإن علم الوقف سيبقى متأرجحا بين الاستقلالية والتبعية، وأن علاقاته مع العلوم الأخرى ستبقى مثيرة للجدل والخلاف. وهذا ما يدفعنا إلى الإقرار بأن وضعه كعلم ما يزال غير محدد بما أن علاقاته بالعلوم الأخرى ما تزال غير محددة، وبما أنه ما يزال عاجزا عن تحديد موضوعه الخاص به مثلما رأينا ذلك أعلاه، وبالنظر إلى مصطلحاته المتسيبة وفرضياتها غير الجلية واستعمالها البسيط غير المنسجم. وإذن، فإن مفاهيمه ومصطلحاته لم تعرف بعد الضبط والتحديد والتدقيق، وأن الفرضيات التي ترتكز عليها هذه المفاهيم والمصطلحات ما تزال، في عمومها، فرضيات تتطلب الوضوح والشفافية. وبذلك يمكن القول بأن الكثير من هذه المفاهيم والمصطلحات ما يزال معتمدا على خلفيات نفسية واجتماعية بالأساس. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الجهاز المفهومي لهذا العلم ما يزال يتطلب التشكيل والبناء.

(8) وبارتباط مع ذلك، تطرح **مشكلة النظرية** التي توظف في مختلف الدراسات التي أنجزت حول الوقف. وفي هذا الإطار، يرى أوكانيل وصابين أنهما لم يجدا، في عرضهما التاريخي للدراسات الوقفية، سوى بعض المعالم المشجعة، وأقرا بأن ذلك يعود، إلى حد كبير، إلى العقم النظري، ذلك أن ما كشفت عنه نظرية ضعيفة قد كان بالأحرى ذا مستوى منحط وأولي أو نظرية بدائية. ثم يضيفان أن التوجه النظري لگولدمان - إيسلر هو التوجه الواعد أكثر والتوجه الأكثر إثارة وكشفا. ذلك أنهما يجدان، من جهة، خضوع هذه الدراسات إلى حد كبير للسانيات. فنفس المصطلح **الظواهر المصاحبة للغة** يجسد

انعزالية اللسانيات وامبرياليتها بالنظر إلى الظواهر الوقفية. إذ ليس هناك أي سبب أصيل بالنسبة لوجود هذا المصطلح، إلا أنه يعكس تجريدية متأصلة في اللسانيات طوال حقبة تشومسكي وقصور هذا العلم في مواجهة الظواهر الوقفية بطريقة متكاملة. ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن الاتجاه الراهن للسانيات المتمثل في اللسانيات الاجتماعية الواقعية يعد واعدا أكثر بالنسبة لمستقبل النظرية الوقفية وإدماجها في التقاليد الأخرى للبحث[64]. ومن جهة أخرى، اعتبرا التوجه النظري لجاف وفيلدشتاين المتمثل في "إيقاعات الحوار" (1970) غير مبشر بالنجاح ذلك أنهما يضيعان، في خضم تخبطهما في الرياضيات، آية نظرة شاملة للوظيفة النفسية للوقوف في الحوار أو المونولوج. وعلى غرار ذلك، يمكن اعتبار دانكن وفايسك في عملهما حول "النمذجة الدينامية في التخاطب" (1979) خاطئين[65]. وبعد ذلك يشير أوكانيل وصابين إلى ضرورة استئصال بعض الإفراط في التبسيط من النظرية الوقفية. ذلك أن تبني المنظور الأقرب أو الأبعد يجب تغييرهما بتبني المنظورين معا. وإذن، فمن الواضح أن تعقيد السلوك اللغوي يتطلب مثل هذه المراجعة. فأن يرجع المرء وقفا شاغرا أماميا أو خلفيا إلى كلمة (أو مركب أو جزء جملة) باعتبارها (باعتباره) محدده الوحيد يعتبر عملا ساذجا. وينتهي المؤلفان بالقول بأنهما قد شددا، (وربما يكونان قد أفرطا في التشديد)، في دراستهما التاريخية لعلم الوقف، على المظاهر اللسانية النفسية التجريبية لنظرية الوقف إلى درجة إهمالهما الوقف الموجه إكلينيكيا. إلا أن افتقاد نظرية متماسكة ومنسجمة في البحث الإكلينيكي لا يعد أقل وضوحا، ولا يعد من غير شك أقل أهمية[66]. وفي إطار حديثهما عن آفاق البحث في علم الوقف، أكدا، من جديد، ميلهما إلى

(64) O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1983) P. 274 - 275

(65) نفسه، ص. 275

(66) نفسه، نفس الصفحة

تفضيل الاتجاه اللساني الاجتماعي لأنه قد سبق له أن أدمج اهتماما خاصا بالمقاصد التمثيلية، والملاحظة الطبيعة، والمواقف الواقعية المعقدة، وعلم اللهجات، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. كما أكدا، من جهة أخرى، أهمية مفهوم السياقات التداولية في البحث باعتباره يعكس إنعاش حركة جديدة باتجاه إدماجه في بحث الوقف. وينهيان مقالهما بالأمل في أن يكون مستقبل علم الوقف مع اللسانيات الاجتماعية لا مع اللسانيات النفسية التقليدية. فالتفاهة النموذجية للعديد من التجارب التقليدية عليها أن تنتهي. أما الدراسات النشوئية فتكشف عن تبشير بالنجاح. ويمكن للملاحظة الطبيعية أن تستعمل في مجالات مثل الشعر والخطابة والدراما[67].

لقد انتقد الكثير من الباحثين علم الوقف باعتباره علما غير نظري، ونذكر من بينهم، على وجه الخصوص بومر (1970) وفيلنباوم (1971) وروشيستر (1977، 1978) التي أنهت عملها الأول مؤكدة وجوب أن يأخذ الباحث بعين الاعتبار مستويات جديدة لتحليل القول. فنحن لم تستغل، من جهة، قوة التحاليل اللسانية المتطورة، مثل تحليل النحو التحويلي. فالأعمال الحديثة لبراون ومايرون (1971) حول دراسة القراءة تجعلنا نعتقد بأن مقاربة من هذا النوع يمكن أن تكون مثمرة. ومن جهة أخرى، يجب أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار التحاليل غير البنيوية[68]. أما في العمل اللاحق فتقول: "لا أعتقد أننا نحتاج اليوم، مع بعض الاستثناءات، إلى الكثير من التجريب. فأنا أرى أن "الحقل"، إذا كان بإمكان المرء أن يستعمل هذا المصطلح، يوجد في موقع صعب في هذا الوقت لأن هناك نقطة ضعف تشكل ثغرة حقيقية في مركزه، ويتعلق الأمر بنقطة الضعف التي توجد فيها النظرية أو النماذج. إني، كلما قرأت مقالا حول الوقوف ـ حتى ولو كان التجريب ممتازا ـ أحس بهذه الضرورة

---

(67) نفسه، ص. 275 – 276

(68) انظر: Rochester, R. (1977)

إحساسا قويا، وأعتقد الآن أنه من الصحيح أن يكون، في هذا الحقل، توجه نظري صلب جوهريا. إلا أني لا أعرف كيف أضع هذه النظرية"[69]. إلا أن أوكانيل وصابين حاولا تحديد بعض معالم النظرية في قولهما: "إن نظرية علم الوقف يجب أن تكون وقفية ويكمن هدفها في فهم سلوك ما، وهو سلوك تحدده باعتباره نفسيا. وهذا السلوك هو اللغة الإنسانية المدروسة في أبعادها الزمنية. ولا يعني ذلك أن الأبعاد الزمنية توفر أساسا ملائما بالنسبة لنظرية عامة لإنتاج اللغة. إلا أنه تنبغي معالجتها بقدر ما من الاستقلالية العلمية والتبئير العلمي، أي معالجة وقفية"[70]. ففرضية تخطيطات التنافس عند بارس تعد تقديما جيدا للمركزية النظرية للزمن المفيد أو الزمن المتيسر. وبالفعل، فإن هناك تناوبا بين الزمن والأخطاء تحت قيود إنتاج اللغة في الزمن الواقعي. إن إنتاج الكلام يعد، في الجوهر، مرتبا في تسلسلية زمنية واقعية، أما بوصهاردت فيرى أن اللغة الإنسانية تساير الزمن الواقعي. والمسألة المعلقة هي ما إذا كانت الأبعاد الزمنية للغة تكشف عن العمليات العليا للنشاط الذهني الإنساني. والحجة الإمبريقية التي توجد تحت تصرفنا تشير إلى أنها كلها مؤشرات مرتبطة ومشروعة لمثل هذه العمليات. وقد أُدْمِجَت، أولاً، هذه القياساتُ الزمنيةُ، تقليديا، تلك التي أُدْرِجَت في الأدبيات من قبل ماكلاي وأوزگود (1959). فمقولاتهما المتمثلة في الوقوفات الصامتة أو غير المملوءة، والوقوفات المملوءة والتكرارات، والبدايات الخاطئة تبقى، مع ذلك، أساسية للعلم. وقد وجدنا في أبحاثنا الخاصة أن نسبة الإسراع في الكلام، ونسبة الإسراع في النطق، وعددا من القياسات الأخرى المشتقة تعد إضافات مفيدة كما أن الملاحظات الاعتراضية- ذات دور خاص باعتبارها "منقذة للزمن" في اللغة الإنسانية وإذن يجب إدماجها. ولا وجود لأي سبب يدعو الى عدم اعتبار

---

(69) نفسه، ص 204

(70) (1980). P. 10

القائمة السابقة في حاجة إلى أن تغلق في وجه أية مداخل لاحقة يمكن أن تبرهن على تفعيتها[71].

وإذا كانت بعض هذه الانتقادات تنحى باللائمة على هيمنة اللسانيات وتعيد إليها الكثير من الضعف النظري الذي عاشته دراسات الوقف ولا ترى في دراسة الإيقاع والتخاطب والأبحاث الإكلينيكية واللسانيات النفسية التقليدية إلا ما قد يعرقل بلورة نظرية في الوقف، فإنها، من جهة أخرى، تؤكد نجاعة اللسانيات النفسية، كما مثلتها أعمال كولدمان ـ إيسلر واللسانيات الاجتماعية ممثلة في أبحاث ليبوف وهاوكينز والدراسات النشوئية وإدماج مفهوم السياقات التداولية. ولعله من الواضح أن مثل هذا الرأي يدعو إلى الكثير من الاحتراس والتحفظ بسبب الحجج الغائبة في دراسة أوكانيل وصابين. هذا علاوة على أن بديلهما المنشود يجمع شتاتا من العلوم التي تحتاج إلى أداة نظرية صلبة قادرة على الجمع بينها في مجال هو مجال اللغة.

إلا أن المرء لا يسعه إلا أن يستنتج، من مختلف الدراسات التي اهتمت بالوقف، ضعفا واختلالا في النظرية أو استنادها إلى خلفيات نظرية متباينة ومتناقضة. ومن الأكيد أن لذلك أسبابا منها: **أولا**، تصور للسانيات التي رتبت بيتها النظري والمنهجي بتهميشها لجملة من الظواهر "المصاحبة للغة" ـ ومنها الوقف ـ باعتبارها ظواهر خارج ـ لسانية ذات صلة بالسلوك غير اللفظي أو باعتبارها، في أحسن الأحوال، ترتبط بالكلام وبالإنجاز، وإذن، فهي غير مميزة لسانيا. **ثانيا**، تهميش النظريات اللسانية للتنظيم الإيقاعي للغة وعدم إدراجه كمقوم أساسي فيها مع الاستعانة في ذلك بما يوفره علم الموسيقى من معطيات وتصورات جد هامة. ويعود السبب **الثالث** إلى اختلاف التوجهات اللسانية ودرجات تأثرها بالعلوم الإنسانية المجاورة والعلوم الطبيعية، الشيء

---

(71) نفسه، ص 8.

الذي سيجعل الوقف يُعَالَجُ بطرق مختلفة ومتنافرة بحيث يصعب جمع مظاهره المختلفة واستيعابها في نظرية واحدة منسجمة. وبالإضافة إلى ذلك، يصح القول بأن السبب **الرابع** يكمن في كون اللسانيات النفسية قد نشأت على أساس النظريات النفسية الترابطية والنظريات اللسانية التوزيعية، وإن كانت النشأة الرسمية لها قد قامت، فيما بعد، على أساس اللسانيات والنظريات النفسية السلوكية ثم السلوكية الجديدة. ومن المعلوم أن اللسانيات النفسية قد كانت تتشكل من فرعين: اللسانيات النفسية التجريبية واللسانيات النفسية النشوئية، وإلى جانب اللسانيات النفسية كان هناك علم النفس المعرفي الذي استوعب اللسانيات النفسية التجريبية والذي قدم للغة، ولأول مرة مع المدرسة التوليدية، نموذجا نفسيا. وبالجملة، فإن اللسانيات النفسية قد تم تصورها باعتبارها مجال تلاقح ثلاثة مجالات هي اللسانيات ونظرية تعليم اللغة ونظرية الإعلام. هكذا، تبنت الكثير من الدراسات اللسانية النفسية النظرية الميكانيكية للإعلام في توظيفها لنماذج الاحتمالات في السلوك اللفظي[72] التي كانت تشكو من انعدام تماسكها في بعض الأبحاث[73]، كما تبنت تقنية كلوز[74]. ويعود الاختلاف النظري أيضا إلى عامل **خامس** يتمثل في اهتمام علم الأصوات النطقي والفيزيائي اهتماما متزايدا ومركزا بالوقف وما يتصل به من ظواهر مستعملة العديد من الوسائل التقنية والآلاتية. وإلى جانب ذلك، وهذا سبب **سادس**، فقد ظهرت إثنوغرافيا اللغة واللسانيات الاجتماعية المتعددة الروافد النظرية لتعالج الوقف ـ أو الصمت ـ في سياق العلاقات الاجتماعية. كما ظهرت اتجاهات لسانية أخرى، مثل التداوليات ونحو التخاطب أو المقاربة التفاعلية ـ وهذا سبب **سابع** ـ لتعالج الوقف باعتباره

---

(72) انظر على وجه الخصوص، أعمال ﮔولدمان – ايسلر.

(73) Boomer, D. S. (1970) P. 159

(74) Taylor. W. L. (1953), P. 415 - 433

مساهما في التلفظ، ومثل النحو التوليدي الجديد، ممثلا على المستوى الفونولوجي في الفونولوجيا العروضية والمجالات التطريزية ليعالج الوقف - وهذا سبب **ثامن** - باعتباره مواقع صامتة في المدرج العروضي أو باعتباره نقرات صامتة.

من الملاحظ، إذن، تعدد النظريات وتباعدها عن بعضها البعض وصعوبة إيجاد صيغ لتكاملها وتآلفها، إذ هي نظريات متنافسة ومتصارعة. لكن الأمر الذي لا جدال فيه هو حضور اللسانيات في كل هذه العلوم حضورا متميزا، ومرد ذلك إلى أن الموضوع الذي تعالجه هذه العلوم يبقى هو اللغة أو السلوك اللفظي. إلا أننا لا نعتقد أن الضعف النظري في دراسة الوقف يعود إلى هذا الحضور المتميز للسانيات، وإن كانت النظريات اللسانية، حرصا منها على تماسكها، قد حصنت موضوعها بالكثير من المسلمات والمبادئ القابلة للنقاش. وإذا كان هناك اتهام للسانيات فإنه ينبغي أن يحدد تحديدا لا ينال من ذلك الحضور المتميز، وإنما يعززه ويسنده. من هذا المنطلق، يمكننا القول بأن الضعف النظري وتعايش نظريات مختلفة في انعزال عن بعضها البعض يعود، في جوهره، إلى قصور اللسانيات المتمثل في عدة مظاهر نوجزها كالتالي: (1) قصورها في التعامل مع ما أفرزته تلك الدراسات، ومن ثمة بلورة نظرية أو قالب للإحاطة بمختلف ظواهر الوقف؛ (2) تصورها الخاطئ لعلم الأصوات وعلاقته بالفونولوجيا. إذ ظل علم الأصوات، على العموم، علما ثانويا ومساعدا للفونولوجيا، وعلما يعتني بالواقع المادي والملموس، وعلما قائما على الملاحظة والقياس والاختبار، في حين بقيت الفونولوجيا علما أساسيا يعتني بالواقع الذهني للتنظيم الصوتي وقائما على التجريد والشكلانية، ولم تبلور اللسانيات رؤية تربط الجسور بين العلمين لتنتهي إلى القول بأن الواقعين معا هما، في حقيقة الأمر، واقع واحد مركب، وأن العلمين معا يقومان على أساس

الملاحظة والاختبار. بمثل هذا التصور تستطيع الفونولوجيا استرداد حقها في معالجة الوقف موظفة ما يمده بها علم الأصوات النطقي والفيزيائـــــي؛ (3)قصور اللسانيات في تحديد صلات الوقف بالتركيب والدلالة أو تفاعلات مكونات النحو فيما بينها، وخاصة تفاعل المكونين التركيبي والدلالي بالمكون الفونولوجي في وحداته التطريزية المختلفة، (4) ترتب عن إسناد الموقع المتميز للسانيات، وإذن هيمنة التركيب، إقحام المقولات التركيبية في الفونولوجيا مثل الجملة والجُمَيْلَة والمركب، ولم تفرز النظرية (ات) اللسانية مقولات فونولوجية ـ أو لم تدمجها في النظرية اللسانية ـ إلا مع الأعمال الرائدة لكل من سيلكورك و نيسپور وفُوگل، مثل المركب التنغيمي والقول؛ بل إننا نعتقد أن الدراسة الفونولوجية للوقف مازال التركيب يشد بتلابيبها. ولعل ذلك هو ما تشكو منه دراسة الوقف، (5) استبعاد النظرية اللسانية لمفهوم الإيقاع اللساني، ومن ثمة دوره في التنظيم اللغوي على كافة مستوياته الفونولوجية والتركيبية والدلالية وبذلك يدرج الوقف باعتباره ظاهرة لفظية ـ كعامل من عوامل تنظيم اللغة.

هكذا، إذن، لم تبادر اللسانيات إلى وضع نظرية منسجمة وموحدة للوقف قادرة على تأطير مختلف الدراسات المنجزة في مختلف العلوم وتوجيهها. فكان لا بد من وجود مثل هذا الشتات النظري أو التنوع النظري الذي حال دون إدراك أهمية الوقف وتحديده التحديد الدقيق، فساد التجريبُ في معظم ما كتب عن الوقف وضعفت النظرية والنماذج التحليلية وطغى التصنيف، بل إن علم الوقف قد جرب عددا من النظريات اللسانية وغير اللسانية . ومع ذلك ظل التفكير ملحا في وجوب وضع نظرية له. وإذا كان البعض قد اعترف بصعوبة كيفية وضع مثل هذه النظرية، فإن أوكانيل وصابين، كما أثبتنا ذلك أعلاه ، قد أقرا بوجوب وضع نظرية وقفية تتمثل في فهم السلوك النفسي، ممثلا في اللغة

الإنسانية ، في أبعاده الزمنية غير أن ما تنبغي ملاحظته، بهذا الصدد، هو توقف مثل هذه النظرية على اللسانيات النفسية وهذا في رأينا، هو الاتجاه الغالب في الدراسات الوقفية. وهذه ليست بالدراسة الفونولوجية.

وقد ترتب على غياب نظرية لسانية لمعالجة الوقف الإهمال الكبير الذي لقيه المظهر الشكلي للوقف[75] وتغييب اعتباره وسيلة لتشكيل[76] النص بل اعتبرت الوقوف، شأنها في ذلك شأن الأشكال غير النحوية من مثل البدايات والتذكر والأقوال غير التامة تركيبيا، بوصفها حوادث سطحية قلما تسوغ فائدة واقعية بالنسبة للسانيات التقليدية التي كانت ترفض، على العموم، هذه الظواهر بوصفها غير مميزة وذلك باسم الكفاءة، والتي كان مفهومها للقول يقتصد بها عن حق[77].

(9) ومن شأن الحديث عن النظرية أن يسلمنا إلى **الحديث عن المنهج** (أو **المناهج**) التي استعملت في دراسة الوقف. ذلك أن المنهج قد ساهم، بدوره، في تعثر الدراسات الوقفية والحيلولة دون صياغة منهج علمي مضبوط قادر على التوصل إلى نتائج علمية تقرر في الوضع النظري للوقف. وقد أشار أوكانيل وصابين إلى بعض سمات هذا المنهج، مسجلين أن هذه الدراسات قد وظفت المناهج الذاتية بحيث كان الحكم الذاتي على موقع الوقوف الشاغرة وتواترها واسع الانتشار. ومع أن دراسة هذه التقديرات الذاتية تعتبر بحثا إدراكيا مشروعا بحكم حقها الخاص، فإن تلك التقديرات التي استعملت مثل هذه القياسات قد كانت تهتم، صراحة وبصفة نموذجية، بالأهمية النفسية للوقوف الشاغرة مفترضة أن الحكم الذاتي هو بمثابة قياس جيد وكاف لها (ماكلاي وأوزگود (1959)). كما يريان أن نفس النقد يمكن أن

Crystal. D. (1969) P. 166 (75)
Lafont. R. (1978) P. 51 (76)
Berthet. F. (1979) P. 137 (77)

يوجه لاستعمال إيقاف الساعة أو وسائل أخرى مساعدة للتقطيع الزمني والتي يتضح أنها تتوقف على العمليات الإدراكية للمختَبِر. إن العمليات الإدراكية التي تندرج ضمن تقديرات المختبر (أو الحاكم المحايد) لأبعاد الزمن في الكلام تؤثر فيها تأثيرا عميقا عاداتُه اللغويةُ (و/أو العادات اللغوية للغة الأجنبية). إن الأمر لا يقتصر على مجرد مسألة الافتقار إلى آلة قياس ذات تمييز دقيق بما فيه الكفاية، وإنما الأمر يكمن، بصفة منتظمة، في وجود آلة منحرفة تدرك وقوفا شاغرة لا توجد على المستوى الفيزيائي وتهمل بعض الوقوف التي هي أطول من تلك التي تسجلها[78]. وإلى جانب ذلك، لاحظ أوكانيل وصابين إفراط الدراسات الوصفية التي اقتصرت كلها، تقريبا، على القراءة الشفوية وإنتاج اللغة في سياقات مختلفة ومصطنعة. كما أثار انتباههما كون أغلب الدراسات الوصفية مازالت مفقودة في المقامات الطبيعية، وخاصة في الحوار الثنائي والحوار المتعدد اللذين توفر فيهما الوقوف الداخلية للمتكلم موردا هاما من المعطيات لم يستغل بعد إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، فالتغطية المعيارية الوصفية لا تتضمن تصنيفية ملائمة. لقد أصبحت تصنيفية علم الوقف، بالنظر، إلى حد كبير، إلى التطور اللاتاريخي للحقل، مشكلا كبيرا. ذلك أن أمرها يبدو صعبا للمرء لكي يعرف ما المقصود بمصطلحات مثل التذكر أو الوقف أو المفصل أو اضطراب اللغة في دراسة معطاة. إن الاقتضاءات النظرية قد بنيت في تصنيفية بحيث إن الدراسة تنحرف لصالح تأويل أوآخر منذ البدء. والأدهى من ذلك ألا يتعرف الباحث على الانحراف النظري باعتباره كذلك، وإنما يُقَدَّم، عوض ذلك، بشكل خاطئ، بوصفه خانة فاعلة ذات موضوعية تامة مبنية فيه. ويكفي القول بأن مثل هذا الإجراء إما أن يكون ساذجا جدا أو بالأحرى مفتقرا إلى شمولية معرفية[79]. كما أشارا في موضع آخر إلى تنوع المواضعات والمناهج مؤكدين أن العلم، في

---

(78) (1983). P. 273

(79) نفسه، ص. 274

الحقيقة، المرفق بمناهج معيارية، يُعدُّ علما ثابتا إن لم يكن محتضرا، إلا أن اليسير من المقارنة المنهاجية من تجربة إلى آخرى ومن مختبر إلى آخر يعتبر جد متأخر في علم الوقف. ولحد الآن، فإن الأغلبية الساحقة من البحث الوقفي قد اقتصرت على المواقف المختبرية الأساسية والتي تمثل نوعا قليلا من الكلام في محيط طبيعي. ومع ذلك، شكلت الدراسات المختبرية مرحلة ضرورية باتجاه تطوير المنهج الوقفي. وعلى الرغم من أهمية الملاحظة الوافرة، فإن التطور المنهجي يبقى ضرورة أولية[80].

وباختصار، فقد سادت مناهج مختلفة بعضها مستمد من اللسانيات واللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية، والبعض الآخر مستمد من علم الأصوات وغيره من العلوم. إلا أنها مناهج تبقى تجريبية ومختبرية تقوم على الملاحظة المفرطة والأحكام والتقديرات الذاتية التي لا يضبطها أي منهج علمي، بحيث صارت الدراسات الوقفية حقلا مليئا بالاختلافات والتناقضات الذاتية للمختبرين. وإلى جانب ذلك، هيمن الوصف والنظرتان المعيارية والتصنيفية والنزعة الإحصائية، إذا لم يعمد الباحثون، عموما، إلى تفسير الطبيعة المركبة للوقف اعتمادا على منهج علمي صارم غير منفتح على مختلف المناهج انفتاحا يذويه ويذهب بتماسكه وتماسك النظرية التي تؤطره. وإذا كان واقع الحال على ماهو عليه، فإنه لا يرجى من البحث الوقفي إلا اليسير من الاستنتاجات العلمية التي قد تعمل على صياغة نظرية ومنهج ملائمين للوقائع الوقفية والوقائع المتصلة بها.

كانت تلك الأسباب العميقة لضعف دراسة الوقف. وقد تبينت مساهمة اللسانيات، ومن مواقع مختلفة، في نسج الإطار العام لمعالجة الوقف. وهذا ما سنوطد العزم لبسطه لاحقا.

---

(80) .P. 9 .(1980)

1-2. علم الأصوات ودراسة الوقف

1.2.1. اللغة والزمن

بتواز مع تطور الدراسات الصوتية على وجه الخصوص، واكتشافها لقضايا لسانية طالما تم إهمالها ولعلاقات هذه القضايا بقضايا من مستويات لسانية أخرى، بدا أن النظريات اللسانية تحتاج إما إلى أن تصاغ من جديد وإما أن تدمج مختلف هذه القضايا التي تم الكشف عن أهميتها. وهذا يعني أن علم الأصوات التجريبي، خاصة، لا يفتأ يمد النظريات اللسانية بمقومات تصليبها واستيعابها للظاهرة اللغوية في شموليتها. ومن بين ما أغفلته اللسانيات الراهنة إغفالا تاما تقريبا المظاهر الزمنية للغة المنطوقة[81]. وعلى الرغم من أن بعض الفونولوجيين الذين هم على اطلاع على علم الأصوات التجريبي قد كرسوا اهتماما ومجهودا كبيرين لدراسة المظاهر الزمنية للغة المنطوقة، فإن هذا العمل، مع الأسف، يبدو قليل التأثير أو منعدمه على المنظرين الذين يواصلون العمل بالملامح المميزة القطعية ليلغوا كل ماهو أكبر من القطعة. بل إن الفونولوجيين يجهلون علم الأصوات علما بخطورته التي تكمن في إمكانهم الاشتغال في مجال مختلق مجرد لاصلة له بالواقع، فتكون البناءات اللسانية، في هذا المجال المجرد، بناءات غير زمنية. أما في العالم الواقعي، فاللغة المنطوقة تلف نفسها بالزمن[82]. وهذا ما يؤكده كاوتس بخصوص فونولوجيا مدرسة براغ والفونيمية التصنيفية والفونولوجيا التطريزية والفونولوجيا التوليدية. إذ افترضت كل هذه الاتجاهات، ضمنيا، أن الزمن غير ملائم في تمثيل الأشكال المعجمية، وأن القطع تتسلسل فقط في متوالية ما [83]، ولذلك يدعو إلى وجوب اعتبار الزمن بعدا مكونا للتمثيلات الفونولوجية بدل اعتباره فقط بعدا إنجازيا[84].

---

(81) Lehiste. I. (1984) P. 96

(82) نفسه نفس الصفحة.

(83) Coates. R. (1980) P. 2

(84) نفسه، ص. 3

وقد أفضى البحث القاضي بأن اللغة تحدث في زمن واقعي وبأنها مرتبة ومنظمة ترتيبا وتنظيما زمنيين وبأن قطعها الصوتية ينبغي النظر إليها وفق تحديد تقطيعها الزمني وإيقاعها - أفضى كل ذلك إلى العديد من نماذج إنتاج اللغة التي تشدد على التقطيع الزمني. وفي هذا الصدد، تذكر بوردن گلوريا أن مقال كارل لاشلي المنشور سنة 1951 قد نجح في تسفيه نظريات السلسلة الترابطية في إنتاج اللغة في عقول أغلب المنظرين الذين جاءوا بعده. وتعتبر نظرية السلسلة الترابطية أن مثير حركة ما يعد مطلوبا ليتسبب في إحداث الحركة الموالية. أما لاشلي فيرى، على النقيض من ذلك، أن إنتاج اللغة يدمج أنساقا عديدة متفاعلة إلا أنها أنساق مستقلة، وهي أنساق تُناظر قصدَ المستمع ويسميها "بالنزوع المحدد"، واختزان الصور والكلمات، والتنظيم الحركي، وآلية الترتيب الزمني. وتضيف گلوريا أن المسألة الهامة هنا هي أن الترتيب الزمني، كما يراه لاشلي، ليس ملازما للفكرة أو الكلمة أو التنظيم الحركي، غير أنه قادر على ضبط ترتيبها جميعا. ويعد التركيب باعتباره خطة مدمجة وسيلة للترتيب الزمني. إذ يقدمه لاشلي بوصفه يرتب الكلمات وبوصفه أيضا يرتب الأفعال الحركية. إن نموذج لاشلي، كما تقول گلوريا، يعتبر نموذجا يشكل حلقة مفتوحة مصحوبة دائما بأنساق متفاعلة[85].

ويمثل النموذج الثاني في إنتاج اللغة سفين أوهمان الذي بنى نموذجا رياضيا لإنتاج ملفوظات مكونة من مص ص مص - (مصوت - صامت - مصوت). ويتضمن هذا النموذج الخاصيات الثابتة للفونيمات والقواعد الدينامية التي تمزج الفونيمات في بعضها البعض في لغة متصلة. وينظر أوهمان إلى الترتيب الزمني باعتباره ناتج انتقال المتكلم من مصوت إلى مصوت مع صوامت مرتخية وموقوفة مركبة فوق التيار المصوتي. ويفسر ذلك

Bordon. G. (1980) P. 142 (85)

آثار الترافق النطقي الملحوظة، كما يتضمن آليات الضبط المنفصلة بالنسبة للمصوتات والصوامت[86].

كما طور وليام هينك نموذجا حاسوبيا اعتمادا على معطيات نطقية. ويدعم النموذج آلية متقدمة للتقطيع بالنسبة للضبط الحركي. فالتعليمات الحركية تستهل بالنسبة للعديد من القطع بقدر ما هي غير متناقضة. ويولد النموذج سلسلة من الفونيمات ذات ترافق نطقي يؤدي إلى امتداد الملامح انطلاقا من صوت مخصوص إلى أصوات مجاورة[87].

وبترابط مع الترتيب الزمني هناك بعد آخر للتقطيع الزمني ويتعلق الأمر بالتقطيع الزمني النسبي للقطع في مركب ما. ولهذا الغرض اقترح جيمس مارتين نموذجا لإيقاع اللغة يخطط فيه المتكلم أولا التقطيع الزمني للوحدات المنبورة ويمدها بتشديد نطقي أولي، ويصاحب ذلك تقطيع الأجزاء الأقل نبرا من المركب والنطق بها. وتكون آلية الإنتاج تحت ضبط مركزي. ومع أن بعض اللغات تعد لغات ذات تقطيع زمني نبري أكثر مما يكون عليه الأمر بالنسبة للأخريات، فإن مارتين يعتبر أن مثل هذه النماذج للتقطيع الزمني النسبي، أو الإيقاعات، نماذج كلية. ذلك أن التقطيع الزمني النبري هو بمثابة نزوع النبر إلى أن يقع في أبعاد متساوية. ويبدو أن المستمعين يشعرون بإيقاع اللغة ويستعملونه كمعين على التنبؤ ببقية الرسالة. غير أن المرء حينما يشرع في قياس اللغة في المختبر، فإن الإيقاع ينفلت مثله في ذلك مثل الفونيم. ومن الممكن أن يكون الإيقاع موجودا في دماغ المتكلم إلا أنه يصير، مؤقتا، غير واضح بسبب تحويله إلى التيار الفيزيائي للغة. غير أن المستمع، وفق ما يقترحه مارتين، يلج إيقاع المتكلم ويتعقبه على الرغم من تغيرات نسبة سرعة المتكلم وعوامل أخرى تجعل من الصعب تخصيص الإيقاع موضوعيا[88].

---

(86) نفسه، نفس الصفحة.

(87) نفسه، نفس الصفحة

(88) نفسه، ص. 142 – 143.

وقبل مواصلة بحثنا في هذا الموضوع وبغية ضبط حدوده نؤكد مع كريسطل، أن التقطيع الزمني" يطبق في علم الأصوات واللسانيات النفسية على القيود الزمنية على النطق وعلى توالي الأصوات في إنتاج اللغة. وبذلك فظواهر التقطيع الزمني ملائمة لفهم علم الأصوات والفونولوجيا القطعيين والفوق ـ قطعيين: يُستلزَم التقطيع الزمني في تناسق الجهاز العضلي المطلوب لإنتاج صوت عيني، وفي برمجة المتواليات التأليفية، وفي مفاهيم مثل مفهومي الإيقاع والتنغيم"[89]. وهذا يعني أن هذا المصطلح يحيل على التقطيع الزمني للحركات النطقية والبعد الزمني للعلامة الفيزيائية والعلاقات الزمنية بين مكونات العلامة اللغوية، والتنظيم الزمني للمقطع في قول ما تنظيما متساويا. أي أن السلسلة الصوتية تتكون من متوالية زمنية من التعليمات الحركية الموجهة إلى العضلات التي تراقب أعضاء النطق، فتترتب على ذلك متوالية من الحركات النطقية التي تنجم عنها متوالية زمنية فيزيائية يدركها المستمع إذا كانت تشكل قولا باعتبارها متساوية زمنيا. وهكذا، فالتقطيع الزمني يتم على مستويين: مستوى إنتاج اللغة ومستوى إدراكها.

يسلمنا هذا التحديد للتقطيع الزمني إلى القول بأن لكل صوت حيزا زمنيا أو أحيازا زمنية بحيث تصبح المتوالية الصوتية متوالية زمنية إلى درجة يمكننا أن نتحدث فيها عن البنية الزمنية للوحدات الصوتية وعن البنية الزمنية للقول. ومن المعلوم أن المتوالية الصوتية لا تتشكل فقط من تعاقب الأصوات، بل تتشكل أيضا من وقوف فيزيائية وإدراكية (سمعية) إذ الكلام يفترض الوقف ويتضمنه. ومثلما تطول بعض الأصوات أو تقصر، تزيد مدة بعض الوقوف أو تقصر. كما أن التكلم قد يعرف درجات متنوعة من السرعة والتمهل، ومثله في ذلك النطق. وعلاوة على ذلك، فالمتكلم قد يكون طليقا وفصيحا، وقد يكون غير ذلك، قد ينقطع نفسه في موضع ما من القول وقد لا ينقطع...الخ.

---

(89) Crystal, D. (1978) P. 355 - 356

وباختصار، فإننا نقول بأن اللغة إبداع في الزمن وبأن للزمن متغيراته التي تعود إلى عوامل لسانية وخارج - لسانية.

1.2.2 . البنية الزمنية للوحدات الصوتية

1.1.2.2 . التقطيع الزمني للحركات النطقية

نسجل، في بداية الأمر، مع لوهيست، أن الإوالية الفيزيولوجية تعد، في أساسها، مسؤولة عن الظواهر الكمية وأنها هي العملية المستخدمة في التقطيع الزمني للحركات النطقية[90]. وتفصح الأدبيات المتعلقة بهذا الجانب عن مسألتين جوهريتين: تتعلق الأولى بما يسمى بـ"البرنامج النطقي" أو "التخطيط". فقد سبق للاشلي (1951) أن برهن على أن الإنجاز اللغوي يتطلب تخطيطا يرشد إلى كيفية ترتيب الحركات النطقية وتقطيعها الزمني ويصدر الأوامر إلى نوع العضلات التي ينبغي أن تتحرك ومتى يجب أن تتحرك، وهذا التخطيط هو ما يسمى بـ"البرنامج النطقي"[91] الذي تتكون وحداته من الملامح المميزة والقطع الصوتية والمقاطع والكلمات والمكونات الكبرى وما إلى ذلك[92]. كما أشار لينبرغ (1967) إلى ضرورة وجود هذا التخطيط، وإلى أن هذه الضرورة لا تعود فقط إلى خمود الجهاز المصوت. فأعضاء النطق المختلفة تقع على بعد مسافة أكبر أو أصغر من المراكز العصبية التي تراقب النطق باللغة. ويبدو أن بعض المثيرات العصبية يجب إرسالها قبل مثيرات أخرى ذلك أنها تستغرق زمنا أطول للوصول إلى الأعضاء الناطقة[91]. وإذن، فالفعل الكلامي يتطلب تخطيطا مركبا، إذ تشير المعطيات التجريبية إلى أن "تعليمات الجهاز المصوت" قد خطط لها وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار لعدد ما

(90) Lehiste. I. (1970) P. 6

(91) Clark. H. and Clark. E. V. (1977) P. 273

(92) نفسه، ص 273

(93) Matthei. E. et Roepper. T. (1983) P. 73

من الوقائع مثل الاختلافات الزمنية في وصول الدفقات العصبية إلى العضلات النطقية، وكذلك للزمن الضروري لكي تشغل أعضاءُ النطق مواضعها المختلفة[94]. وهذا يعني إمكان مراقبة التقطيع الزمني للحركات النطقية ومتوالياتها. وهكذا ترى لوهيست، بخصوص الإسراع النطقي، أن الجزء الكبير منه يتوقف، على الأرجح، على السرعة التي تقلت بها التعليمات العصبية إلى الحركات النطقية.. ومن شأن ذلك أن يوحي بأن الحد الأقصى للحركة الإرادية تحدده القيود العصبية[95]. ويمكن التوصل إلى السرعة بمثل هذه الحركات المركبة التي تتفادى مراقبة حسية مباشرة. وهذا ما يفضي بالمرء إلى افتراض وجود إوالية عصبية مركزية تنشط العضلات المختلفة وفق ترتيب محدد سلفا. ويتضح ذلك على وجه الخصوص، في حالة الحركات القذفية، إلا أن الحاجة إلى إوالية مضايفة توجد أيضا في حالة الحركات المراقبة على انفراد. إن السرعة التي ترد بها الأفعال العضلية العينية عبر الجهاز النطقي تبلغ مقدار مئات الأحداث في الثانية. وقد شدد لينبرغ على أن تنشيط العديد من العضلات في مثل هذا الزمن القصير لا يمكنه أن يتوقف على الإرادة وحدها؛ بل يجب أن تكون هناك سلاسل حدثية "مبرمجة سلفا" تنساب بسرعة انسيابا آليا. وتعتبر هذه النماذج تشكيلات حركية مركبة تمتد إلى دورات يمكن لمدتها أن تشمل مدة مقطع أو كلمة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الهفوات التوقعية في الترتيب (القلب وتبادل الحروف لمواقعها) وجود مثل هذه النماذج. وتنتهي لوهيست إلى القول بأنه يبدو، على الأرجح، أن الحركات النطقية مبرمجة بالفعل مثلها مثل المتواليات كما يبدو أن النماذج الزمنية لهذه المتواليات النطقية تتضايف مع الوحدات اللسانية وأن هناك وحدة أساسية، من حجم المقطع، تتحقق فيها هذه النماذج الزمنية[96].

---

(94) نفسه، ص. 40

(95) Lehiste, I. (1970) P. 7 - 8

(96) نفسه، ص 9

أما المسألة الثانية فتتعلق بالتقطيع الزمني للحركات النطقية أو بالمد وصلته بالخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالقطع. وهكذا، وبما أن الأمر يتعلق بالسرعة التي تنفذ بها الحركات النطقية ، وإذن وجوب تعيين الحدود القصوى التي تقدر عليها أعضاء النطق، فإن للنطق زمنا ينبغي تبيانه والكشف عنه. وفي هذا السياق، لخصت لوهيست بعض الأعمال التي أبانت عن عدد حركات أسلة اللسان في الثانية، وعدد حركات مؤخره، وعدد حركات الشفتين وغشاء الحنك لتنتهي إلى استنتاج مفاده أن أسلة اللسان هي العضو الناطق الأكثر قابلية للتحرك، وأنه كلما كانت البنيات المستخدمة أكبر كلما كانت استجابتها أبطأ[97]. وهكذا ترى أنه يمكن للمرء أن يسلم بأن السرعة يحددها تحديدا تاما حجم أعضاء النطق وكتلتها وشكلها، وما دامت أسلة اللسان هي الصغرى فإن سكونها أقل من سكون الأعضاء الناطقة الاخرى[98]. ويؤكد پيركل ثلاثة أشياء: (1) إمكان تأويل الآثار المدية باعتبارها تعود إلى الخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالقطع، (2) ارتباط سرعة حركة البنيات النطقية المختلفة بعدد من العوامل المختلفة،(3) استراتيجيات المتكلمين ودورها في مراقبة السرعة. فقيما يتصل بالجانب الأول، يذهب پيركل إلى القول بأن المدد المتأصلة تقيدها عوامل مثل الانزياح النطقي وخاصيات الاستجابة الدينامية للأعضاء الناطقة وقدرات نسق المراقبة الحركية وقدرات الإواليـة السمعيـة علـى إعـادة إنتاج الخاصيات المنوعة لزمن العلامة[99]. ويـؤكد أنـه من الممكن بالنسبة للتعلقات الثنائية الوجهة (التفاعلات الأمامية والخلفية) أن يتم التعبير عنها، برفقة البرمجة المسبقة، بواسطة التقطيع الزمني للحركات النطقية، أي أن هناك آثارا مدية يمكن تأويلها باعتبارها تعود إلى الخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالقطع" السابقة" أو" اللاحقة". فالمدد العظمى للمصوتات غير المميزة

(97) نفسه ص. 6 – 7

(98) نفسه ص. 7

Perkell. J. S. (1980) P. 348 (99)

فونيميا التي تسبق صوامت مجهورة (بوصفها تعارض صوامت مهموسة) يمكن أن تكون ذات صلة بالحاجة إلى الاشتمال على الضغط الهوائي الأشد داخل الفم والذي يقترن بالوقفية المهموسة وذلك من أجل حركات إغلاق أسرع وأقوى. ويمكن للمدد الأكثر طولا للمصوتات التي تسبق الاحتكاكيات (باعتبارها تعارض الوقفيات) أن تكون ذات صلة بالحاجة إلى تشكيل نطقي أكثر دقة بخصوص الاحتكاكية. ويمكن أن يتسبب في تزايد مدة المصوت مع حركة موضع النطق بالصامت اللاحق من شفوي إلى لثوي إلى حنكي تزايد درجة استلزام العضو الناطق بالصامت في إنتاج المصوت و/أو الإسراعات الممكنة القصوى المختلفة لحركة العضو الناطق. وبالنظر إلى المدد الصامتية، فإن الطول الأكبر الظاهر للوقفيات الشفتانية يمكن أن يعود إلى الحرية النسبية للشفتين والفك الأسفل انطلاقا من استلزامهما في القطع المجاورة. ويمكن للطول الأكبر للوقفيات المهموسة (باعتبارها تعارض نظائرها المجهورة) أن يكون ذا صلة بالحاجة إلى زمن كاف لإنجاز خطة الإبعاد المزماري وتقريبه المقترنين بالصوامت المهموسة. كما يشير بيركل إلى أن هناك تفاعلا مهما بين موضع النطق ومدة الإغلاق ومدة زمن بداية الجهر اللاحق بالنسبة للوقفيات المهموسة. فمدة الإغلاق زائد زمن بداية الجهر ثابتة في الظاهر، إلا أن مدة الإغلاق تتناقص ومدة زمن بداية الجهر تتزايد بسبب تنقل النطق الصامتي من شفوي إلى أسناني إلى غشائي. ويمكن للمدة الإجمالية (إغلاق + زمن بداية الجهر) أن تحددها خطة الإبعاد والتقريب المزماريين. إن زمن بداية الجهر الأطول بشكل متزايد الواقع بعد الوقفيات الأسنانية والغشائية يمكن أن يكون ضروريا للحيلولة دون الجهر حينما تكون كتلة اللسان ما تزال تنتقل نحو التشكيل المصوتي اللاحق[100].

---

(100) نفسه، ص. 349.

كما يرى أن المعطيات المتصلة بالمدد والحركات النطقية توحي بأن هناك قيودا متصلة بما هو فيزيائي وفيزيولوجي تؤثر في المدد المتأصلة وفي آثار التقطيع الزمني المتوقف على سياق المستوى القطعي وهي: (1) العلاقات المتبادلة بين سرعة الحركة وضبط نهاية الحركة، ومقدار الانزياح والقوى المطلوبة؛ (2) التفاعلات الميكانيكية والتشريحية بوصفها تؤثر في وظائف أعضاء النطق"المستقلة" في القطع المتجاورة؛ (3) السرعة الممكنة القصوى لحركة العضو الناطق[101]. ومن جهة أخرى، ذكر بيركل أن للعامل غير اللساني في السرعة في التكلم تأثيرا على التقطيع الزمني للتعليمات النطقية ومقدارها، ويبدو أن هذا التأثير يتوقف على عوامل متعددة. فقد أبانت الدراسات التي أجريت حول آثار السرعة في التكلم إمكان حصول قصور حركات اللسان عن الأهداف المصوتية في السرعة المتزايدة. وتكشف الشفتان عن آثار السرعة في التكلم التي تختلف بالنسبة للمصوتات والصوامت. ويبدو أن تنامي السرعة ينتج قصور الأهداف المصوتية. كما تبين أن الزيادة والنقص معا في سرعة الفك الأسفل وكذلك القصور يكونان مرفقين بسرعة كبيرة في التكلم، وأن آثار السرعة تعتبر وظيفة قدر مطلوب من الانزياح. وجعلت الزيادة في السرعة غشاء الحنك ينتج زيادة في القصور ولا ينتج زيادة في السرعة، ويبدو أن السلوك الدينامي للبنيات الحنجرية يعتبر سرعة غير مستقلة. لقد افتُرض أن القصور يعود إلى خاصيات الاستجابة المحدودة لأعضاء النطق، وأن سرعة التكلم تتوقف على السرعة التي يمكن أن تترجم بها التعليمات العصبية إلى حركات نطقية. وبالفعل، فإن هذه العوامل يمكن استلزامها في آثار السرعة[102]. وفيما يتصل بالنقطة الثانية، يلاحظ بيركل أن سرعة حركة البنيات النطقية المختلفة ومداها يبدوان مرتبطين بعدد من العوامل بما في ذلك المسافة الواجب قطعها، والضغط الداخل ـ فموي

---

(101) نفسه، ص. 349– 350

(102) نفسه، ص. 360

خلال إنتاج الصوامت الوقفية، والتفاعلات بين أعضاء النطق، والنبر، وسرعة التكلم. لقد تبين أن التقطيع الزمني لبداية النشاط العضلي المغلق للشفتين بالنسبة للوقفيات الشفتانية التي تعقب المصوتات في السويدية يرتبط بالمسافة النطقية، أي أنه كلما كان المصوت أقل استدارة كلما شرع النشاط العضلي مبكرا بخصوص انطباق الشفتين. وبالنسبة لعضلات اللسان، تبين أن المدة الكبرى للمصوت الواقع قبل الصوامت المجهورة (في مقابل الصوامت المهموسة) تتضايف مع النشاط العضلي المتصل بمصوت أطول[103]. أما النقطة الثالثة المشار إليها أعلاه فتخص كون المتكلمين المختلفين يوظفون استراتيجيات مختلفة في مراقبة السرعة، ذلك أن بعض المتكلمين يزيد في سرعة الحركة في السرعة الكبرى مع أقل قصور حاصل، بينما يختزل البعض الآخر انزياح الحركة منتجا القصور[104].

وفيما يتصل بالعوامل الصوتية التي يمكنها أن تؤثر في مدة الأصوات اللغوية، ذكرت لوهيست أن مدة القطعة يمكن أن تحددها طبيعة القطعة ذاتها، أي موضع النطق وطريقة النطق، فعلى مستوى المصوتات، ومن وجهة نظر موضع النطق، كشفت لوهيست أن مدة المصوتات تبدو متضايفة مع علو اللسان، ذلك أن المصوت العالي يكون أقصر من المصوت المنخفض. ومن المحتمل جدا أن تكون الاختلافات في طول المصوت حسب درجة الانفتاح مشروطة فيزيولوجيا، وإذن تشكل كلية صوتية. إن الطول الأكبر للمصوتات المنخفضة يعود إلى المساحة الكبرى للحركات النطقية المستلزمة في إنتاجها. ويحدث في اللغة الانجليزية أن يؤثر جهر الصامت الواقع بعد المصوت تأثيرا قويا في مدة المصوت السابق[105]. كما لخصت لوهيست دراسة فيشر يورغونسون (1964) مؤكدة أن طول مصوت ما يتوقف على مساحة حركة

(103) نفسه ص 349

(104) نفسه. ص. 360

(105) (1970). P. 18 - 19

أعضاء النطق المطلوبة من أجل أن ينشأ انطلاقا من موقع مصوتي إلى موقع الصامت اللاحق. فكلما كانت مساحة الحركة أكبر كلما كان المصوت أطول. وهذا هو ما يفسر كون كل المصوتات تكون أقصر قبل /b/ منها قبل /d/ و/g/[106]. ومن جهة أخرى، فإن المصوتات الأمامية تكون أطول قبل الشفويات والغشائيات منها قبل الأسنانيات، وتكون المصوتات الخلفية أشد طولا قبل الشفويات وأشد قصرا قبل الغشائيات. فكلما كان موضع النطق بجهير أبعد من موضع النطق بالصامت اللاحق، كلما كان الجهير أطول[107]. كما ذكرت الكاتبة أيضا أن فيشر يورغونسون(1964) قد كشفت أن مدة النَّفَسية تتوقف على عاملين: موضع النطق بالصامت والنوعية الصوتية للمصوت اللاحق[108]. أما من وجهة نظرطريقة النطق، فقد أثبتت لوهيست، انطلاقا من الدراسات التي اعتمدت عليها، أن المصوتات، في اللغة الانجليزية، تكون أكثر قصرا إذا وقعت قبل الوقفيات المهموسة، وأن مدتها تتزايد حينما تنتمي الصوامت الواقعة بعد المصوت إلى الاصناف الاحتكاكية المهموسة والأنفية والوقفيات المجهورة والاحتكاكيات المجهورة[109]. وفيما يتصل بملمح النبر، لاحظت كلات (1974) أن هناك فقط اختلافات مدية قليلة قد لوحظت بين القطع في المقاطع الحاملة للنبر الأولي وتلك الحاملة للنبر الثانوي مثلما أسنده نسق قواعد تشومسكي و هالي. إلا أن المصوتات المنبورة تكون ذات مدة أطول من نفس المصوتات حينما لا تكون منبورة. وتكون المصوتات غير المنبورة أقصر مدة، وذلك في اللغة الانجليزية، سواء تم اختزالها إلى صُوَيِّت أم لا[110].

---

(106) نفسه، ص. 20

(107) نفسه، ص.21.

(108) نفسه، ص.22.

(109) نفسه، ص. 24 انظر أيضا: Lisker, L. (1978) P. 133 - 140

(110) Klatt, D. H. (1975) P. 131

وفي ما يخص مدة الصوامت، من وجهة موضع النطق، فقد اتفق أغلب الباحثين على أن الشفويات أطول من اللثويات والغشائيات، وإن كانت معطيات الكثير من اللغات تبرز بعض الخلاف حول العلاقة بين اللثويات والغشائيات، فلـ /b/ دائما انغلاق أطول، بينما يكون الاختلاف بين /d/ و/g/ غير متسق[111]. وهكذا، فإن هناك بعض الاتفاق فيما يتصل بموضع النطق بالشفوي، بينما يبدو الترتيب النسبي لمدد الأسنانيات/اللثويات والغشائيات متنوعا سواء مع الموضع أو مع اللغة[112]. أما من حيث طريقة النطق، فيبدو أن الاحتكاكية يمكن أن تكون أطول من صوت يستلزم إغلاقا، إلا أن ذلك ليس دائما هو ما يحدث. فقد وجد فينطوفت (1961) أن الاحتكاكيات غير المجهورة تكون دائما أطول من أية صوامت أخرى، وذلك في اللغة النرويجية. كما انتهى إليرت (1964)، في دراسته لمدة الصوامت في اللغة السويدية، وهو يقارن الانفجاريين /p/ و/t/ مع الاحتكاكيين /f/ و /s/، إلى أن لـ /p/ و/t/ مدة أطول من الاحتكاكيين /f/ و/s/ - وذلك في قائمة من الكلمات المتعزلة. أما في قائمة جمل ما، فإن الاحتكاكيات غير المجهورة إما ألا تكشف أي اختلاف دال عن الانفجاريات وإما تكون أطول منها[113]. غير أن لوهيست قد لاحظت، في دراسة لها عن اللغة الأسطونية (1966)، أن /s/ الواقع بين مصوتين يكون دائما أطول من انفجارية[114].

وإذا نحن انتقلنا من القطع إلى المقاطع تبين لنا، من حيث تقطيعها الزمني، انقسامها إلى مقاطع قصيرة ومقاطع طويلة ومقاطع زائدة الطول. وفضلا عن ذلك، فقد كشفت العديد من الدراسات أن المقاطع قد تعد طويلة

---

(111) Lehiste, I. (1970) P. 27 - 28

(112) نفسه، ص. 28

(113) نفسه، ص. 29

(114) نفسه، نفس الصفحة.

وإن لم تتشكل نواتها من مصوت طويل إذ يكون المقطع المنبور أطول من المقطع غير المنبور[115]. كما أن المقاطع الطويلة، مثلما لاحظ ذلك بولينگر، تنزع إلى أن تصير ذات طول أقصى إذا كانت متلوة بمقاطع طويلة أخرى، أما إذا كانت متلوة بمقطع قصير فإنه يتعذر عليها أن تكون ذات طول أقصى فتبدو، بذلك، أقصر[116]، وهذا ما أكدته لوهيست وأثبتت صحته[117]. ومن جهة أخرى،برهنت الدراسات على أن المقاطع المغلقة القصيرة تكون أطول من المقاطع المفتوحة القصيرة[118]، أي أن المقاطع الطويلة والمقاطع المغلقة متماثلة كميا، وأن هذين النوعين من المقاطع أطول من المقاطع الخفيفة[119]. ونشير هنا إلى أن مدد الصوامت ناتجة عن النبر المسند إلى مصوت المقطع الذي تنتمي إليه أي أن الصوامت السابقة على النبر تنزع إلى أن تكون مدتها أطول من الصوامت السابقة على انعدام النبر والصوامت اللاحقة على النبر، ما عدا في المواقع التي يتوقع فيها تطويل صامتي سابق على الوقف[120]. وقد توصلت فيشر يورغونسون، في دراستها للعلاقات الزمنية في المقاطع المكونة من صامت ومصوت ذات الصوامت الوقفية في اللغة الدانيماركية، إلى أن: (1) للمقاطع ص مص ذات الصوامت P,T,K فاصلة مفتوحة أطول من المقاطع ص مص ذات الصوامت g، d، b ولها في نفس الآن انغلاق أقصر ومصوت لاحق أقصر؛ (2) للصامت t فاصلة مفتوحة أطول وانغلاق أقصر من p، وهناك أيضا تقصير للمصوت الذي يعقب t. أما g فله انغلاق أقصر وفاصلة مفتوحة أطول من b، إلا أنه لا وجود لاختلافات جلية في طول المصوت، (3) ليس هناك

(115) نفسه، ص. 125

(116) Bolinger. D. (1963) P. 9 - 12

(117) Lehiste. I. (1972) P. 2023

(118) Obsick. D. (1978) P. 37 - 38

(119) نفسه، ص. 40

(120) Klatt. D. H. (1975) P. 131

تعويض متسق في الطول الصامتي في علاقته بالطول الفونولوجي للمصوت اللاحـق؛ (4)الفاصلة المفتوحة تكون أطول قبل المصوتات العالية مما هي عليه قبل المصوتات المنخفضة، وكذلك أحيانا يكون الانغلاق؛ وتكون الاحتكاكيات، أيضا، أطول قبل المصوتات العالية. إلا أنه لا وجود لهذا النزوع الواضح في حالة h و m و l ؛ (5) للوقفيات الشفوية فاصلة مفتوحة أطول قبل المصوتات المستديرة مما هي عليه قبل المصوتات غير المستديرة، مع أن الأولى عادة ما تكون أطول ويصح نفس الشيء بالنسبة لـ f و s و h "[121].

وإذا انتقلنا إلى مستوى الكلمة، ألفينا الاختلافات المددية توجد في صنف المقولات الأساسية (الاسم والفعل والصفة والظروف والأحوال). إذ لوحظ، على سبيل المثال، أن الأسماء أطول من الأفعال، وقد تم عادة عزو هذا الاختلاف، إلى كون الأسماء تشكل صنفا معجميا كبيرا، بحيث إن الحمولة الإخبارية التي يحملها اسم معطى تكون أكبر من الحمولة الإخبارية التي يحملها الفعل، وذلك وفقا للافتراض القاضي بأن مدة الكلمة تعتبر مضايفا موجبا للحمولة الإخبارية[122] . وعلى العكس من ذلك، فإن الكلمات المنتمية إلى المقولات النحوية الثانوية تكون مدتها أقل من كلمات المقولات الأساسية[123]. كما أن الصفات تبدو، في اللغة الفرنسية، أطول في الموقع مابعد الاسم في مقابل الموقع ماقبل الاسم[124]. ولوحظ أيضا تطويل الظروف في اللغة الانجليزية [125]. وقد أوردت لوهيست أن كيتنبي قد لاحظت أن الكلمات التي تسبق مباشرة وقفا ما تنزع إلى أن تتمدد في الأقوال مهما كان

(121) Jorgensen, F. E. (1979) P. 63
(122) Cooper, W. E. and Cooper, J. P. (1980) P. 54
(123) نفسه ص. 66
(124) نفسه، ص. 67
(125) نفسه، ص. 62

طولها. وحسب كيتنبي، إذن، فإن الكلمة التي تكون أشد ارتباطا بالوقف هي التي تتقبل طولا أقصى. إن أصل الكلمة يصير تعاقبيا أقصر بقدر مايتم نقله إلى موقع أبعد من نهاية الجملة. وتُقصَّر الكلمة حينما يصير القول أطول[126]. ومن جهة أخرى، فإن طول القطع يتأثر بموقعها في الكلمة. فالنواة المقطعية المنبورة تكون أطول في الكلمات الثنائية المقطع وتكون أقصر في الكلمات المتعددة المقاطع، ويكون المقطع الأحادي المنبور أطول من المقطع المنبور في مواقع أخرى[127]، وتكون مدة المقطع الأخير أطول، وهذا أمر كشفه ليندبلوم و راپ (1973) في اللغة السويدية، وكشفته لوهيست (1975) في اللغة الإنجليزية[128]. وهكذا، فإن المقطع الواقع في موقع ختامي يكون أطول من نفس المقطع الواقع في موقع غير ختامي، كما أن المقطع الأخير في الكلمات الثنائية المقطع أو الثلاثية المقطع له مقدار أقصى من حيث المدة[129]. وبذلك يمكن القول بأن موقع المقطع في الكلمة يحدد مدته النسبية، أي أن هناك علاقة مدية بين القطعة وموقعها في الكلمة التي ترد فيها[130]. كما أشارت لوهيست (1960) إلى أن الصوامت الاستهلالية في الكلمة تتميز بكونها ذات طول أكبر، وأن القطع غير الختامية في الكلمات المكونة من أكثر من مقطع واحد تكون أقصر كلما كانت أبعد عن نهاية الكلمة. ومن جهة أخرى، فإن القطع الختامية في الكلمة تنزع نحو التطويل[131]. أما كلات فقد أشارت إلى أن القطع الواقعة في المقاطع الوسيطة في الكلمات المتعددة المقاطع تكون أقصر من نفس القطع التي قد تكون في المقاطع الاستهلالية

---

(126) Lehiste. I. (1972) P. 2023 - 2024

(127) Lehiste. I. (1984) P. 107

(128) نفسه، نفس الصفحة.

(129) نفسه، نفس الصفحة.

(130) نفسه، نفس الصفحة

(131) Lehiste. I. (1977) P. 258 - 259

وخاصة المقاطع الختامية وذلك في اللغة السويدية كما لوحظ نفس الأثر في الكلمات العديمة المعنى الإنجليزية المدمجة في إطار جملة قصيرة[132].

كما دُرست المكونات الكبرى مثل الجملة وأجزائها وتنظيمها الزمني. وقد كرس كوپر و پاكيا ـ كوپر(1980) جهدهما لدراسة التطويل على هذا المستوى ليتناولا بالبحث المخبري والنظري العديد من الجمل المختلفة. ويمكن القول معهما بأن التطويل يسند إلى وجود عدد كبير نسبيا من الحدود المكونية[133]. وهكذا، فالتطويل القطعي، بالنسبة للكلمات الواقعة في مقولات نحوية أساسية، يقع في الموقع الختامي للمكون[134]. كما أشارا إلى أن القطع والوقوف تطول إذا كانت تسبق مواضع حذف الإثغار الفعلي والاسمي[135]، وأن مدة الفعل تطول تطويلا نمطيا حينما يقع في الموقع الختامي[136]، وأن التطويل القطعي يسبق أجزاء الجمل الأساسية، وأن هناك تطويلا لما قبل الجُمَيْلَة. فإذا تم تحديده على المستوى العميق للتسنين، قبل تطبيق التشذيب، فإنه لن يكون هناك، إذن، أي اختلاف في مدة الكلمات، لكن إذا تم تحديده على المستوى السطحي للتسنين، بعد تطبيق التشذيب، فإن مدة الكلمة في الجمل الخالية من الحذف ستكون، إذن، أطول[137]. كما لاحظا أنه من المعقول أن نتصور أن المتكلمين ينتجون آثار التطويل على مستوى موضع الإثغار لا على مستوى مواضع حذوف أخرى لأن التطويل مقتصر على مواضع الحذف المقترنة بحمولة إخبارية عالية، وذلك بوصفها قد تكون عونا للمستمع[138]. ومن جهة أخرى، تناولا دور قواعد النقل في التقطيع الزمني للغة. هكذا، تبين

---

(132) KLATT. D.H (1975). p. 130

(133) Cooper. W. E. and Cooper, J. P (1980) P. 49

(134) نفسه، ص. 66

(135) نفسه، ص. 79

(136) نفسه، ص. 7

(137) نفسه، ص. 82

(138) نفسه، ص. 98

أن القواعد الأمامية تحدد ما إذا كانت مدة قطعة الكلمة التي تسبق مباشرة موضع النقل تؤثر فيها تحويلات النقل؛ وهكذا يمكن إرجاع آثار التطويل الملحوظة في نهاية المكون الجذري المصدَّر إلى وجود الجُمَيْلة اللاحقة[139]. إن القواعد التركيبية للتصدير تمارس تأثيرا منتظما على التقطيع الزمني للغة إذ يقع أثر التصدير الأكثر جدارة بالاهتمام بالنسبة للوقف الذي يعقب مباشرة المكون المصدَّر[140]. إن الأثر الأساسي للتقطيع الزمني الذي ينتجه التصدير يعد تطويلا اختياريا للوقف الذي يتلو مباشرة المكون إلا أنه تطويل جوهري[141]. وقد تناولا بالدرس، أيضا، القواعد الخلفية لينتهيا إلى الإقرار بأن التفكيك الأيمن يكشف عن تطويل قطعة الكلمة والوقف بالمقارنة مع الجمل المراقبة المقترنة[142]، وبأن الحد الفاصل بين المكون المفكك الأيمن وبقية الجملة يكون مُعَلّما بقدر كبير من التطويل بالنسبة لقطعة الكلمة والوقف معا[143]، وأن الزحلقة لا تنتج أثرا أساسيا متسقا على التقطيع الزمني للغة في الحد الموجود بين المكون المنقول وبقية الجملة وذلك على خلاف الأثر الموسوم للزحلقة اليمنى... وهكذا، يستنتجان أن آثار التطويل بالنسبة للقواعد الأمامية والخلفية معا مقتصرة إلى حد كبير على تحويلات الجذر[144]. وعن التصعيد أشارا إلى أن قواعد النقل التي تصعد مكونا إلى جُمَيْلَة عليا يوفر مقاربة أخرى لمسألة ما إذا كان التطويل يتأثر بالتمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة، كما أكدا أن الجمل المعطوفة والصلات غير المقيدة والشرطية تُعَلّم، في اللغة الإنجليزية، بواسطة الفاصلة وأنها تحد بفضل تطويل مقطعي مدرك وبفضل الوقوف في الكلام العفوي؛ وعلى خلاف ذلك، فإن جمل

---

(139) نفسه، ص. 90 – 91
(140) نفسه، ص. 99
(141) نفسه، ص. 100
(142) نفسه، ص. 101 – 102
(143) نفسه، ص. 102
(144) نفسه، ص. 103

الفضلات لا ترافقها الفاصلة في الكتابة كما لا يرافقها التطويل الختامي في الكلام[145]. وأضافا أن المتكلمين يطولون مدة المقطعين الأخيرين من فعل ما حينما يكون هذا الفعل متبوعا بجملة فضلة في البنية السطحية للجملة[146]. ومن جهة أخرى، أقرا بأن تضمين النبر التشديدي لا يزيد فقط من مدة الكلمة المشدد عليها، بل يمارس أيضا بعض التأثير على مدة كلمات أخرى في الجملة. وعلى وجه الخصوص، فإن التشديد القريب من بداية القول ينتج تقصير مدة الكلمات باتجاه نهاية القول[147]. ثم يعودان ليسجلا أن التقطيع الزمني للقطع اللغوية في نهاية الجُمَيْلَة يتأثر بطول المادة اللاحقة وتعقيدها. ويوفر هذا الاكتشاف سندا للمفهوم القائل بأن التطويل القطعي يمكن أن يبرمج بوصفه عونا للمتكلم في أن يخطط، على الأقل، بعض مظاهر المكون اللاحق. ويتأثر التطويل الداخلي للقول في حد الجُمَيْلَة بكل طول المادة اللاحقة وتعقيدها، إلا أنه لا يتأثر بطول المادة السابقة وتعقيدها[148]. وفي الحالات التي تكون فيها رتبة الكلمات ثابتة في مركب معطوف، تظهر الكلمة الأكثر طولا في الموقع الختامي للمركب. وعلى وجه الخصوص، فإن المعطوفات التي تشتمل على مصوتات ذات مدة أطول داخليا تكون منجمدة في نهاية المركب المعطوف. إن أثر التطويل بالنسبة للمعطوفات تبدو وكأنها تعمل باعتبارها أيضا عوامل بنيوية. إن المعطوفات الواردة تتوفر أيضا في الموقع الختامي للمركب على عدد أكبر من الصوامت والمقاطع مما هو موجود في المعطوفات في الموقع الاستهلالي للمركب... ويبدو أن هذا التطويل البنيوي يوجد في عدد متنوع من اللغات لا في اللغة الانجليزية فحسب[149].

(145) نفسه، ص. 106

(146) نفسه، ص. 124

(147) نفسه، ص 188

(148) نفسه، ص. 202

(149) نفسه، ص. 236 – 237

وقد سبق لفوناجي وماگديكس أن تعرضا لقضية طول القول وللعلاقة بين طول الكلمات وطول الجمل وصلة هذا الطول بالإسراع، فكان أن انتهيا إلى تسجيل الآراء التالية: - بقدر ما يكون المركب أطول، بقدر ما يكون أثر تطويل النبر أقل[150]؛ - يختزل النبر والتنغيم الجملة إلى المركب أو إلى وحدات أكبر، عموما، من الكلمة[151]؛ - إن الاسراع بالمركبات يتوقف على طولها. فالمركبات القصيرة يتم النطق بها نطقا أبطأ ... ويكون التطويل هاما فقط في المركبات القصيرة حقا. ويمكن أن يعبر عن توقف الكلام على طول المركبات بواسطة الدالات الأسية[152]؛ - يمكن لطول المركب أن يؤثر فيه الإسراع[153]؛ - تطول صيغ التعجب، في الغالب، مقدار مدة المركبات القصيرة[154].

أما لوهيست فقد ذهبت إلى أن الجمل يمكنها أن تشكل أجزاء من وحدات كبرى، وأن لهذه الوحدات الكبرى بنية فوق-قطعية مميزة. وتتضمن المميزات الفوق- قطعية للوحدات التي هي أكبر من جملة مفردة تعديلا زمنيا للجمل المكونية وقمة تواتر أساسي عالية تؤشر لبداية الوحدة. وتسمي لوهيست هذه الوحدات الكبرى بالفقرات، وهذا يعني أن تجميعات الجمل يمكن أن تشكل وحدات كبرى[155]. تقول لوهيست عن صلة الجمل بالفقرة: "لقد بدأت متسائلة عما يحدث لجملة ما حينما تقع في مواضع مختلفة في فقرة ما ... لقد بدأت من الملاحظة التي مفادها أن الناس يتواصلون في شروط استثنائية بواسطة الجمل المعزولة فقط. إن الرسالة تكون، في الغالب، طويلة ومعقدة إلى حد ما لتحتاج إلى أن تسبك في شكل فقرة. إن الجمل في فقرة ما يمكنها أن ترتبط،

(150) Fonagy. I. and Magdics. K. (1960) P. 186

(151) نفسه، ص. 191

(152) نفسه، ص. 192

(153) نفسه، ص. 186

(154) نفسه، نفس الصفحة.

(155) Lehiste. I. (1979) P. 191

بالتأكيد، بواسطة استعمال مثل هذه الوسائل مثل أدوات التعريف والظروف المبهمة والضمائر ومتواليات من الأزمنة. ولقد كانت فرضيتي القائلة بأن الفقرات تتوفر أيضا على بنية فوق-قطعية هـي التـي تشير إلى بداية الفقرات ونهايتها وتميز كتلة فقرة ما [...] إنه من الممكن أن تتميز فقرة ببنية تنغيمية تامة تكون النطاقات التنغيمية لجملها المكونية خاضعة لها [...] وقد كان من أحد الاكتشافات الأساسية أن الجمل المنتجة بصفة منعزلة تكون أطول من نفس الجمل حينما تشكل جزءا من فقرة ما. وعلاوة على ذلك، الجملة الأخيرة من فقرة قد قرئت تنزع إلى أن تكون مدتها أطول من نفس الجملة الواردة في الموقع الاستهلالي للفقرة أو الموقع الوسطي منها. وهذا يشبه بصفة مباشرة سلوك الكلمات في الجمل والمقاطع في الكلمات...(156).

1.2.2.2. البعد الزمني الفيزيائي

ترى لوهيست، فيما يتصل بهذا البعد، أن المضايف الفيزيقي للتقطيع الزمني للمتواليات النطقية هو البعد الزمني للعلامة الفيزيائية. ومن وجهة نظر فيزيائية، تشكل اللغة تنوعات في النماذج الفيزيائية بوصفها دالة زمنية. إن البعد الزمني يمس أي وصف للغة ـ وصف الأصوات القطعية ووصف تنظيمها في المجال الزمني كما يمس البعد الزمني تحديد النوعية الصوتية. وبعبارة أدق، فإن المرء لا يمكنه أن يحدد النوعية الصوتية في لحظة من الزمن، نظرا لأن نوعية الصوت تستلزم التواتر الذي يفترض الزمن في مدته أكثر مما يفترضه في مظهره المؤقت . ومن ناحية ثانية، فإن المجال الذي يتحقق فيه الملمح، حينما يؤخذ الملمح الفوق ـ قطعي للكمية بعين الاعتبار، قد يكون أكبر من قطعة صوتية مفردة، ويشتغل البعد الزمني للعلامة الفيزيائية على مستويات متعددة بشكل متزامن(157).

Lehiste, I. (1984) P. 110 - 111 (156)

(1970). P. 8 - 10 (157)

1.2.2.3. إدراك البعد الزمني

ترى لوهيست أن المضايف الإدراكي للبعد الزمني هو إدراك المدة. وفي هذا السياق تلاحظ أن بعض الحدود القطعية يمكن تعيينها بدقة كبيرة انطلاقا من التسجيلات الفيزيائية. فالانتقالات بين الأصوات ذات طرق النطق المختلفة تستلزم تغييرا أساسيا في النماذج الفيزيائية. أما الانتقالات بين الأصوات ذات طرق النطق المتماثلة، مثلا بين مصوتين، فيكون تحديدها أصعب بكثير. وعلى العموم، فالحدود يكون تعيينها أسهل نسبيا وذلك بالإحالة على المؤشرات الفيزيائية لطرق النطق، بينما لا تقدم المؤشرات المتصلة بمواضع النطق أي عون عمليا. إن الضبط الذي تتحدد به بداية قطعة ما ونهايتها سيكون لها أثر على المدة المقيسة[158]. وقد عملت تجارب متنوعة على تحديد البعد الزمني الأقصر الواقع بين صوتين متعاقبين يمكن للمستمع أن يسمعهما في الواقع باعتبارهما صوتين وتشير لوهيست إلى أن بعض الدارسين قد أثبتوا أن البعد الذي يقع من خلاله الاندماج بالنسبة للأصوات المتعاقبة تعاقبا وثيقا يتنوع بالنظر إلى نوع الصوت[159]. وهناك مسألة مهمة أخرى وهي القدر الأدنى من الزمن المحتاج إليه للحسم في أي صوت من الصوتين يكون الأولَ ـ وبعبارة أخرى مسألة دور الاختلافات الجديرة بالاهتمام المضبوط في المدة في إدراك الترتيب الزمني[160]. وتعد هذه الاختلافات مهمة أيضا في تحديد ما إذا كانت التنوعات في المدة التي تنتجها العوامل الإشراطية الصوتية تلعب، احتمالاً دورا هاما. وانتهت لوهيست إلى القول بأنه يبدو أن التواتر ليس له أي أثر في إدراك المدة، بينما يزيد التوتر، إلى مستوى ما، في الميل إلى تحسين قدرة المستمِع بالنسبة للتمييز[161].

---

(158) نفسه، ص 11

(159) نفسه، ص 14

(160) نفسه، ص 15

(161) نفسه، ص 16 و 17.

4.2.2.1. التساوي الزمني

تشير الأدبيات الصوتية والفونولوجية إلى أعمال رائدة في هذا المجال لكل من كلاس وگرامون وأبيركرامبي. وهكذا يقول كلاس متحدثا عن الجملة الإنجليزية بأنها "تتكون عادة من عدد من المجموعات المتفاوتة التساوي الزمني التي تتضمن عددا متنوعا من المقاطع [...] إن الأثر الإيقاعي يعد محض نتيجة آلية للملابسات اللسانية. وبعبارة أخرى، فهو يتولد توليدا عفويا بواسطة النزوعات الطبيعية للغة التي تتدخل كلما تم التكلم باللغة الإنجليزية [162]. ويقول بعد ذلك : "إن المجموعات الطويلة، في اللغة، قد تنزع إلى أن تكون متساوية زمنيا، على المستوى الذاتي من قبل القارئ أو المستمع بالنظر إلى عاداته اللغوية، وذلك شريطة أن تكون الملابسات الأخرى غير مواتية بما فيه الكفاية[163]. أما گرامون فيرى أن الإيقاع هو الانطباع الذي نحس به والمتمثل في اطراد عودة الأزمان الموسومة [...] وتتشكل الأزمان الموسومة دائما في اللغة بالأصوات أو بالأحرى بالصموتات [...] وتوفر الأزمانَ الموسومةَ، على العموم، الأصواتُ التي تتميز عن الأصوات الأخرى بمدتها وعلوها أو بتوترهـا[164]. ويرى أبيركرامبي أن الكلام يتوقف على التنفس، وأن تدفق الهواء شبيه بالنبض، ويُشَكِّل كل انقباض عضلي والتزايد الناتج في ضغط الهواء نبضة صدرية، وتُشكل كل نبضة صدرية مقطعا، وبذلك يعد نسق النبضات الصدرية أساس اللغة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، هناك نسق الحركات العضلية الشبيهة بالنبض، ويتألف هذا النسق من سلسلة مكونة من انقباضات أقل تواترا وأكثر للعضلات التنفسية التي تتطابق أحيانا مع نبضات صدرية والتي تقويها والتي تتسبب في تزايد أهم ومفاجئ إلى أبعد

---

(162) Classe. A. (1939) P. 132

(163) نفسه، ص 133

(164) Grammont. M. (1960) P. 137

حد في ضغط الهواء. وهذه الحركات المقوية تشكل نسق النبضات النبرية. فإيقاع اللغة، إذن، هو إيقاع هذين النسقين من النبضات. ومن ثمة، فالإيقاع يوجد سلفا في التيار الهوائي قبل أن تتراكب عليه الصوامت والمصوتات الواقعية التي تُكَوِّن الكلمات. وهذان النسقان النبضيان موجودان في كل اللغات حالما يُتَكَلَّم بها. إلا أن اللغات تنسق بينهما بطرق مختلفة، فينشأ عن تنظيمهما نوعان مختلفان من الدورية إذ يمكن لنبضات هذا النسق أو ذاك أن تتكرر في أبعاد زمنية متساوية. ويمكن للنبضات المنتجة للنبر أو النبضات المنتجة للمقطع أن تكون في متوالية متساوية الزمن. وهكذا يتعلق الأمر، في الحالة الأولى، بالإيقاع ذي التقطيع الزمني النبري، وفي الحالة الثانية بالإيقاع ذي التقطيع الزمني المقطعي[165]. ومن جهة أخرى، يبدو أن الإيقاع كله عندأبيركرامبي، على الأرجح، شيئا ينتسب، أوَّلاً، إلى المتكلم أكثر مما ينتسب إلى المستمع. إن الإيقاع اللغوي، ومن ثمة إيقاع النظم، يوجد في المتكلم، ويوجد في المستمع بقدر ما يتماهى مع المتكلم[166]. ثم يشير أبيركرامبي إلى أن النبض النبري يمكنه أن يرد دون أن يرافقه أي صوت، ومع أن هناك صمتا في محل المقطع المنبور، فإن المتكلم يحرك الأعضاء الناطقة مثلما يحرك العضلات التنفسية. وهذه الظاهرة هي التي يسميها المؤلف "**بالنبض النبري الصامت**"، ولا يجب على المرء أن يفترض أن النبر الصامت، نظرا لأنه صامت، لا يوجد بالنسبة للمستمع. إذ هناك نبر، حتى وإن لم يوجد مقطع منبور، وهو نبر يشعر به المتكلم و"يتقمصه عاطفيا" المستمع[167]. وينتهي إلى اعتبار الوحدة الإيقاعية للنثر والنظم معا هي التفعيلة[168]. وفي دراسته للكمية

(165) Abercrombie. D. (1964 a) P. 16 - 17

(166) نفسه، ص. 19

(167) نفسه، ص. 20 – 21

(168) نفسه، ص. 25

المقطعية للغة الانجليزية المنطوقة وظف وحدة إيقاعية سماها بالتفعيلة foot، وأكد أن الأقوال الإنجليزية يمكن اعتبارها تتوزع إلى تفعيلات ذات طول متساو (تقريبا) وذلك بواسطة نقرات النبض النبري المتساوية في الزمن. وتبدأ كل تفعيلة بنبر وتحتوي على كل ما يعقب ذلك النبر وصولا إلى النبر اللاحق دون أن تشمله. وبما أن التفعيلات ذات طول متساو، كما يجب أن تكون إذا كانت محدودة بنبضات نبرية متساوية زمنيا، فإن عدد المقاطع في تفعيلة معطاة سيكون لها آثر مباشر على طولها[169]. وبعد ما كشف أبيركرامبي عن أنواع التفعيلات الممكنة، في اللغة الإنجليزية، محدّدا عدد المقاطع التي تحتوي عليها، رأى أن التفعيلة مستقلة عن حدود الكلمة[170]. إلا أنه نص أيضا على أن نمط التفعيلة المكونة من مقطعين يتوقف على وجود حد الكلمة داخل التفعيلة[171]. غير أن مفهوم التساوي الزمني لم يكن ليحظى بإجماع اللسانيين. فمن جهة، تبين انعدام وجود التساوي الزمني المطلق والتام. ومن جهة ثانية، أثيرت مسألة ما إذا كان هذا التساوي الزمني isochrony مفهوما موضوعيا أم مفهوما ذاتيا. وبارتباط مع ذلك، تم التساؤل عما إذا كان التساوي الزمني موجودا في الانتاج والإدراك أم فيهما معا. ومن جهة ثالثة، وبالنظر إلى هذا الاختلاف في التحديد، طُرِحَ تصوران لهذا المفهوم أحدهما ذو طبيعة صوتية والثاني ذو طبيعة فونولوجية.

لقد لاحظت لوهيست أن أعمال كل من شين وبيترسون (1962) وبولينگر (1965) وأوكانور (1965،1968) وليي (1974) وأولدال (1971) قد بينت أن الأبعاد المابين ـ نبرية تتنوع مدتها من درجة كبرى إلى درجة صغرى، وأن أغلب الباحثين قد رفضوا، على إثر ذلك، الرأي القائل بأن اللغة الإنجليزية

---

(169) Abercrombie. D. (1964 b) P. 28

(170) نفسه، نفس الصفحة.

(171) نفسه، ص. 31

لغة تتميز بالتساوي الزمني، أو أنهم حاولوا تأويل النتائج التجريبية ليأخذوا بعين الاعتبار كون التساوي الزمني التام لا يمكنه أن يوجد في الإنتاج[172].

غير أن لوهيست قد ذهبت مذهبا آخر لتستنتج من القيود المفروضة على الإنتاج والتي يمكنها أن تؤثر على التساوي الزمني أن هناك نزوعا نحو التساوي الزمني في الإنتاج. هكذا وضحت، من خلال مجموعة من الأعمال، أن هناك اختلافات في حجم الأبعاد المابين نبرية في الإنتاج، إلا أن هذه الاختلافات، مع ذلك، قليلة جدا بحيث يبدو من المعقول أن نفترض أنها قد تكون دون العتبة الإدراكية، وإذا كانت الاختلافات دون العتبة الإدراكية، بالفعل، فإنها اختلافات غير مميزة على المستوى الإدراكي، وانطلاقا من وجهة نظر الإدراك، فإنه من الواجب اعتبار إيقاع الجمل متساويا تساويا زمنيا[173]. كما أكدت، من جهة أخرى، أن للمتكلمين ميلا إلى السعي نحو التساوي الزمني في الإنتاج، وأن ذلك ينشأ من الطريقة التي يعالجون بها القيود المحددية في الإنتاج. وإذا كان المتكلمون يسعون، بالفعل، إلى التساوي الزمني في الإنتاج، فإنه يجب عليهم القيام ببعض التكييفات في مدة الأصوات اللغوية ومتوالياتها. ولهذا الغرض، فإن العديد من القيود المعروفة على المدة في الإنتاج يجب تعديلها تعديلا يسيرا في اتجاه التساوي الزمني؛ ويجب على مثل هذه القيود التي لم تُعدَّل أن تُعوَّض في الإدراك بغية الوصول إلى تساو زمني مدرك[174]. إن مدة التفعيلات العروضية، في الإنتاج، ستختلف، إلى حد ما، اعتمادا على البنية الصوتية للوحدات المعجمية التي تشتمل على التفعيلات العروضية. ومن البديهي أن الاختلافات من مثل هذا النوع لا تُسْمَعُ بوصفها اختلافات؛ ذلك أن المستمع يجيزها. ويمكن لنفس الحرية التي لوحظت في إنتاج التفعيلات

---

(172) Lehiste, I. (1977) P. 255

(173) نفسه، ص. 256

(174) نفسه، ص. 259

العروضية لنفس النوع أن يتم توقع حصولها في إدراك مدة التفعيلات العروضية لنفس النوع[175]. إن لوهيست تستنتج أن المستمعين إذا كانوا لا يماثلون، في الواقع، القياسات الطويلة أو القصيرة في الجمل الإنجليزية المنطوقة، فإن القياسات يجب أن تبدو مدتها متساوية في أنظارهم. ومن ثمة، فالتساوي الزمني قد يكون، إذن، ظاهرة إدراكية. وحتى في الحالات التي تكون فيها لكل الأبعاد نفس المدة، فإن المستمعين ينزعون إلى أن يسمعوا البعد الأول باعتباره أطول من الأبعاد الأخرى: وعلاوة على ذلك، فإن عدد الأحكام "الأكثر طولا" يتزايد برفقة المدة المحال عليها[176]. وتضيف لوهيست موضحة فكرتها قائلة إنه إذا كان افتراضها صحيحا وكانت صعوبة مماثلة الأبعاد الطويلة أو القصيرة في الواقع قابلة لأن تُؤَوَّل لتعني أن الأبعاد، في مثل هذه الحالات، يجب أن تتماثل مدتها (إذا لم تستطع القول بأن بعدا منها مختلف، فيجب أن تكون متماثلة على المستوى الإدراكي)، فإن الاختلافات الكبيرة، إلى حد ما، في المدة ليست، إذن، مدركة إدراكا واقعيا. وإذن فإن لنا كامل الحق في أن نعتقد بأن الاختلافات الموجودة في إنتاج الجمل قد تكون على الأرجح، أقل قابلية للإدراك[177]. وهكذا، فإن الجمل التي لا يتم إنتاجها بأبعاد بين النبرات متساوية زمنيا تساويا مطلقا يمكن، مع ذلك، أن تدرك كما لو أن الأبعاد المابين نبرية متماثلة"[178]. بذلك يبدو أن هناك ترابطا بين الإنتاج والإدراك[179]. ومما يدل أيضا على أن هناك نزوعا إلى سماع اللغة الإنجليزية المنطوقة بوصفها تتوفر على درجة ما من التساوي الزمني هو أن المستمعين يميلون إلى فرض بنية إيقاعية على متواليات الأبعاد المابين نبرية على الرغم من أن اختلافاتها

---

(175) Lehiste, I. (1973) P. 1234

(176) (1977). P. 257

(177) نفسه، ص. 257 – 258.

(178) نفسه، ص. 258.

(179) Lehiste, I. (1973) P. 1234

المددية تكون فوق العتبة الإدراكية. ويمكن تحديد مظهرين لهما صلة بهذه المسألة. أحدهما يستلزم فرض بنية إيقاعية على متوالية نبضات متماثلة بحيث تبدو نبضة من النبضات أقوى ذاتيا. ويستلزم الثاني اعتبارا أدنى لمدة الأبعاد الزمنية الطويلة واعتبارا أعلى للأبعاد القصيرة وذلك كنتيجة لاحتمال سماعنا متواليات أبعاد زمنية متساوية على وجه التقريب فقط بوصفها أكثر تساويا مما هي عليه في الواقع. وهذا يعني أن للمستمعين ميلا عاما نحو تكييف إدراكهم لمدد الأبعاد الزمنية باتجاه مدة مركزية أو متوسطة؛ وهذا يساهم، بالإضافة إلى النزوع نحو فرض إيقاع على أية متوالية من الأبعاد، في إدراك إيقاع مطرد في اللغات النبرية[180].

وعلى إثر الإقرار بأن هناك نزوعا نحو التساوي الزمني في الإنتاج كما في الإدراك، نظرت لوهيست في الخطوات التي أفضت بها إلى الاستنتاج القائل بأن التساوي الزمني يُدرَج في تركيب اللغة الإنجليزية. وقد بدأت النظر في العلاقة بين التقطيع الزمني والتركيب ببحث الاستراتيجيات التي يستعملها المتكلمون لإزالة الالتباس ambiguity التركيبي للجمل الملتبسة. هكذا قامت بتحليل الوسائل التي يستعملها المتكلمون لإنجاز رفع الالتباس فقررت، بدءا، أن مجموعة الجمل التي رُفع التباسها بنجاح تتألف من تلك الجمل التي يتضايف اختلافها في المعنى مع اختلاف في التعقيف التركيبي[181]. وقد تم رفع الالتباس الناجح حينما زاد المتكلمون في البعد المابين - نبري الذي يحتوي على الحد المميز، وأشارت أيضا إلى أن المتكلمين قد يستعملون طرقا عدة لإنجاز نفس الهدف، أي تطويل البعد المابين نبري. وبطبيعة الحال، فإن الطريقة الأكثر مباشرة هي إدراج وقف ما، إلا أن وسائل أخرى مثل تطويل

Lehiste. I. (1977) P. 258 (180)

(1984). P. 114 (181)

صوت قطعي أو أكثر يسبق الحد تكون متماثلة النجاح[182]. وقد أكدت لوهيست أن أومالي وكلوكر ودارا ـ أبرامز(1973) قد حصلوا على نفس النتائج في دراسة الجمل الاعتراضية parenthetical في التعابير الجبرية المنطوقة. فقد وجدوا أن المتكلمين يستعملون "المفاصل" junctures للإشارة إلى حضور الجمل الاعتراضية. وتقترن "المفاصل، التي يحددها المؤلفون باعتبارها" وحدة لسانية مجردة تم افتراضها لتفسير قدرة المتكلم الأصلي على تحديد موضع بعض أنواع الحدود في قول منطوق اعتمادا على مؤشرات فيزيائية مباشرة و/أو على معرفته وتوقعاته حول القيود المعجمية والتركيبية والدلالية للغة الإنجليزية"، بتغيرات في العلو الموسيقي، والتطويل المصوتي، والوقوف. ويعد الصمت هو مضايفها الإدراكي الأقوى: إن هناك تضايفا تاما تقريبا بين الصمت المقيس والمفصل المدرك. ويقترح المؤلفون إمكان أن تكون المؤشرات الفيزيائية التي يستعملها المتكلمون للإشارة الى البنية التركيبية في هذا المجال المحدود للخطاب قابلة لتطبيق أعم. لقد حدد أومالي وكلوكر ودارا- أبرامز موضع علاماتها الحدية في مواضع ما في متوالية خطية، دون ربطها بالبنية الإيقاعية العامة للأقوال. إن الوقوف هي المؤشر الأولي، وهي مقرونة بالتطويل القطعي وتغيرات العلو الموسيقي pitch. وقد بينت دراسة لوهيست وأولايف وستريتر(1976) أن التزايد في البعد المابين نبري يعد علامة حدية كافية، حتى في غياب التنغيم والتطويل القطعي المُخَصَّص[183]. لقد تم إنجاز رفع الالتباس حينما بلغ البعد المميز مدة ما، أي القيمة الفعلية التي توقفت عليها الجملة المخصوصة. وتشدد لوهيست على أننا لا ندرج أية وقوف، ولا ندمج تطويلا وقفيا هنا. فلقد تزايد البعد المابين نبري بفضل الزيادة في مدة كل دورة عينية بواسطة نفس العامل: فالعلاقات المددية للمقطع

---

(182) (1977), P. 261

(183) نفسه. نفس الصفحة.

ببعضها البعض تبقى نفس العلاقات. وهكذا، فإن رفع الالتباس قد أنتجه فقط تزايد البعد الما بين نبري. وتبين نتائج دراسة لوهيست وزميليها أن هذا مؤشر كاف، بالفعل، للإشارة إلى حضور حد[184]. وقد انتهت إلى تسجيل الاستنتاج الهام التالي: يمكن لتزايد البعد المابين نبري أن يستعمل للإشارة إلى حضور حد تركيبي نظرا بالضبط لأن هذا التزايد يشكل انحرافا عن النموذج المتوقع. إن المستمع يتوقع التساوي الزمني ـ يتوقع أن تعقب النبرات بعضها البعض في أبعاد متساوية على وجه التقريب. ولا يمكن لانحراف ما عن النموذج ـ زيادةٌ في البعد المابين نبري أكبر لكي يتم إدراكها ـ أن يشير إلى حضور الحد ما لم يوجد النموذج في المقام الأول. ويمكن مبدئيا، بطبيعة الحال، لانحراف ما عن النموذج أن يستعمل ليشير إلى أي شيء. ويبدو أن التزايد في البعد المابين نبري الذي يشير، في اللغة الإنجليزية، إلى حضور حد تركيبي يعد جزءا من معرفة المتكلمين والمستمعين معا. وبهذا المعنى، يدمج التساوي الزمني في نحو اللغة الإنجليزية وذلك في المستوى التركيبي[185].

لقد أفضت دراسات العلاقات بين البنية التركيبية والبنية الإيقاعية للجمل في اللغة الإنجليزية إلى مسلمات حول الترابط بين الإيقاع والتركيب. إذ تعتبر اللغة نشاطا إيقاعيا، فالمقاطع المنبورة تحمل القدر الأكبر من الإخبار؛ وبذلك يكون الانتباه مشدودا إلى هذه المقاطع. ويسهل هذا الأمر بتقديم توقع ما مثل متى يرد، على الأرجح، المقطع المنبور اللاحق. إن إنتاج الجمل بهذه الطريقة التي ترد فيها المقاطع المنبورة في أبعاد مطردة يساهم في إدراك أفضل للمستمعين الذين يكون انتباههم موجها توجيها دوريا إلى مواضع زمنية يمكن توقع وجود مقاطع منبورة فيها. وعلاوة على ذلك، فإن افتضاض النموذج

(184) نفسه، ص. 261 ـ 262.

(185) نفسه، ص. 262.

المتوقع ـ أي تطويل البعد المابين نبري ـ يمكن أن يستعمل لنقل خبر حاسم عن البنية التركيبية: أي موضع حد تركيبي. إن البنية التركيبية لجملة إنجليزية تتجلى، إذن، في أول الأمر، في نموذج التقطيع الزمني timing لتلك الجملة حينما يتم إنتاجها شفويا من قبل المتكلم الأصلي للغة. وتشير لوهيست إلى أن سكوت (1980)، مثلا، قد ركزت دراستها على إدراك الحدود المركبية: phrasal ومن المعلوم أن الحدود المركبية تكون مرفقة، في الغالب، بتطويل في نهاية المركب. وقد سبق للوهيست (1977) أن رأت أن المستمعين يحكمون على حضور حد اعتمادا على تطويل البعد المابين نبري الذي يقع فيه الحد؛ ويمكن لهذا التطويل أن يحدثه التطويل الختامي في المركب، أو بالوقف، أو بتأليف بينهما. ولأن لوهيست قد اعتمدت في وصفها لإيقاع الجمل على التفعيلات العروضية، فقد سمت سكوت ذلك بفرضية التفعيلة. وتقترح الفرضية المسماة بفرضية التطويل الختامي في المركب أن المستمعين يستعملون مدة المقطع المنبور الختامي في المركب المطول بصفة مباشرة، وذلك قد يكون اعتمادا على مقارنتها مع مدة ما مثالية يمكن توقعها إذا لم يكن أي حد مركبي موجودا[186]. وتشير النتائج التي توصلت إليها سكوت إلى أن المستمعين يدركون حدا مركبيا في تفعيلة مطولة حتى حينما يكون التطويل موزعا عبر التفعيلة أكثر مما يكون مقتصرا على مقاطع منبورة ختامية في المركب أو على وقوف. وفي استجابة المستمعين لصيغ الجمل المختبرة التي تحتوي على نفس القدر من التطويل الختامي في المركب إلا أنها تحتوي على نسب تفعيلية مختلفة، فإنهم يؤولون الجمل تأويلا مختلفا؛ وحسب فرضية التطويل الختامي في المركب، فإن مثل هذه الجمل سيكون لها نفس التأويل. وبذلك ترفض سكوت فرضية التطويل الختامي في المركب لصالح فرضية التفعيلة[187].

---

(186) Lehiste. I. (1984) P. 116 - 117

(187) نفسه، ص 117

لقد رأت لوهيست أن التساوي الزمني إدراكي إلى أقصى مدى، ذلك أن المستمعين يسمعون متواليات باعتبارها متساوية زمنيا حتى ولو كشفت القياسات عن تساو زمني دون التساوي الزمني التام. وهي ترى أن لهذا الرأي سندا تجريبيا. فقد أوضح مورتون وماركوس وفرانكيش (1976) أنه حينما تُقدَّم متواليات التناظرية إلى المستمعين مقرونة ببدايات فيزيائية متساوية المسافة الزمنية، فإن المستمعين لا يدركونها باعتبارها متساوية زمنيا، وحينما يسمح للمستمعين بتكييف الأبعاد الواقعة بين التناظريات المتعاقبة، فإنهم يدرجون انحرافات منتظمة عن التساوي الزمني الفيزيائي قبل الحكم على الجمل بالتساوي الزمني. وقد اكتشف فاولـــر (1979) أن الذوات حينما يطلب منها إنتاج متواليات متساوية زمنيا يولِّدون بالضبط اللاتساويات الزمنية التي يحتاج إليها المستمعون لسماع متوالية باعتبارها متساوية زمنيا. ومن شأن هذه الملاحظة أن تفضي إلى الاقتراح القاضي بأن المستمعين يحكمون على التساوي الزمني اعتمادا على إخبار فيزيائي حول التقطيع الزمني النطقي أكثر مما يكون اعتمادا على أساس فيزيائي مستقل عن النطق. وقد اعتبر تالر وفاولر(1980)، وذلك بشكل مباشر، ما إذا كانت المتواليات المتساوية زمنيا على المستوى الإدراكي ذات مضايقات نطقية متساوية زمنيا. وقد استعملا الراسمة العضلية الكهربائية لعضل العين الدائري بينما كان المتكلمون ينتجون المتواليات الاختبارية المستنبطة بطريقة تقضي بأن النشاط العضلي للشفة يرتبط بالصامت الاستهلالي في المقطع، أو بالمصوت المنبور، أو بالمصوت المنبور والصامت الختامي. وتشير النتائج إلى أن الذوات، حينما يطلب منها توليد متواليات متساوية الزمن، يكون نشاطها العضلي متساوي الزمن بالفعل، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العلامة الفيزيائية الناتجة متساوية الزمن أو غير متساوية الزمن. وعليه، فحصيلة التجربة تسند تأويل الظاهرة الإدراكية التي أوضحها مورتون وزميلاه إلى المفعول القاضي بأن المستمعين يحكمون

على التساوي الزمني بالإحالة على نطق الناطقين مثلما عكست ذلك العلامة الفيزيائية[188].

ومهما يكن من أمر الجانب الفيزيائي، فإننا لا نملك إلا القول بأن العلاقة بين البارامترات الفيزيائية للعلامة اللغوية ومضايفات إدراكها (النفسية الفيزيائية أو اللسانية) ليست علاقة عنصر بعنصر، وأن تكافؤ بارامترين في مجال ما لا يحافظ عليه، على العموم في مجال آخر. وإذن، فقد يكون من غير المستغرب ألا يحتاج الاطراد (التكافؤ) المدرك إلى أن يقوم على اطراد (أو تكافؤ) موضوعي[189]. وهذا الهاجس هو ما أدى إلى تسجيل مجموعة من الاستنتاجات نذكر من بينها: (1) أن مايدرك بوصفه متوالية "مطردة" من المقاطع ليس، في أغلب الأحيان، متساويا زمنيا على المستوى الفيزيائي، (2) أن ما هو متساو زمنيا على المستوى الفيزيائي يدرك بالعكس وفي حالات عديدة، بوصفه "مطردا"[190]. ومن ثمة، يمكن القول بأن الإيقاع مفهوم لا غنىً عنه في وصف اللغة. إلا أن طبيعته المطردة والتكرارية يجب أن يُبحث عنها وأن تُفحص على المستوى الإدراكي أكثر مما يُبحث عنها وتُفحص على المستوى الفيزيائي.. وإذا كان يوجد في اللغة اطراد ما أو إيقاعية ما، فإن ذلك يوجد على المستوى الإدراكي، وقد يوجد على سبيل الإمكان على مستوى ماقبل الانتاج، لكنه لا يوجد على المستوى الفيزيائي[191]. وقد ذهب داور إلى شيء قريب من ذلك مدعما تساويا زمنيا عميقا حينما رأى أن الإيقاع المدرك المميز للغة ما قد يحدده النموذج الفونولوجي المتأصل للمصوتات وللبنيات المقطعية وللنبر يعلوه مدرج تحدده الكليات الإدراكية ويحدده السلوك الحركي[192].

---

(188) نفسه، ص 128

(189) Benguerel. A - P. and d'Arcy. J. (1986) P. 233

(190) نفسه، ص. 244

(191) نفسه، نفس الصفحة.

(192) Dauer, R. (1983) P. 51 - 62

انظر أيضا: Fletcher, J. (1991) P. 208

1.2.3. الوقف والتقطيع الزمني للغة

يندرج الوقف، باعتباره متغيرا زمنيا ينخرط في عملية الاشتغال اللغوي على مستوى ماقبل الإنتاج، وعلى مستوى الإنتاج والإدراك، في التنظيم الزمني للغة. فكما أن الاصوات اللغوية المتعاقبة تشغل أحيازا slots زمنية مختلفة ومتنوعة ويُنظِّم القول utterance وفقها تنظيما زمنيا معينا، فكذلك الوقف يشغل أحيازا زمنية مختلفة ومتنوعة ويساهم في التنظيم الزمني للقول. وهذا ما جعلنا نقر بأن الصمت يشكل مكونا داخليا للغة تفترضه مثلما يفترضها.

سنحاول، في هذا القسم، أن نعرض لدراسة الوقف، على المستوى الصوتي، لنتناول أهم ما وقف عليه علم الأصوات من مظاهر للوقف. وهكذا سنتطرق للوقف الفيزيائي،وللوقف النطقي، والوقف السمعي، كما سنعرض لصلة الوقف ببعض الظواهر التطريزية.

1.1.3.2. التحديد الفيزيائي

يشير درامل إلى أن المظهر الفيزيائي يشكل مظهرا من المظهرين الأساسيين لتحديد الوقف. وهكذا، فإن عتبة الوقف تعد متغيرا يتوقف، على الأقل، على توتر الصوت الذي يصير صفرا (اختزال مطلق للطاقة)، وعلى مدة ذلك البعد المهموس، ويتوقف، جزئيا، على النسق التحليلي أيضا، وعلى المعدات المتاحة. إن البعد الصامت أو المدة المعطاة والمكيفة التي تحقق بعض الشروط (أساسا شروط اختزال قدر من الطاقة إلى الصفر لفترة من الزمن) يمكن أن يسمى بالوقف الفيزيائي[193].

ومن المعلوم أن الأصوات المسماة بالوقفيات stops تتألف، على المستوى الفيزيائي، من ثلاثة أحداث: الانغلاق والانفتاح والتَّنَفُّسية aspiration أحيانا

(193) Drommel. R. H. (1980) P. 228

(ضوضاء إصدار الهواء). وخلال مدة الانغلاق يكون هناك صمت بالنسبة للوقفيات المهموسة[194]. وهذا يعني أن حضور الصمت يشكل مؤشرا بالنسبة للوقـفيات[195]. وقد سبق لباستيان ودولاتر وليبرمان أن أجروا تجربة تم فيها توليد كلمة slit، وإذن تم تعديل الشكل الموجي الفيزيائي وذلك بخلق ثغرة في المدة المتنامية على التوالي بين نهاية ضوضاء الاحتكاك في /s/ وبداية الجهر في [i] . وحينما تمتد مدة الصمت إلى حوالي خمسين جزء ألف ثانية ونيفٌ، فإن الكلمة تسمع باعتبارها Split. ويبدو أن بداية الجهر في [i] قد انقطعت انقطاعا كافيا لكي يسمع الصامت الوقفي إذا كان البعد الصامت السابق طويلا بما فيه الكفاية. وقد يبدو أن حوالي خمسين جزءا من ألف ثانية من الصمت أو من السعة المنخفضة يحتاج إلى تسبيق بداية منقطعة إذا كان يجب أن تسمع البداية بوصفها صامتا منقطعا[196]. ومن جهة أخرى ذكر بعض الباحثين أن المطياف يبين، بالإضافة إلى اختلافات العلو الموسيقي pitch والتوتر، عاملا ثالثا دالا على المستوى الإدراكي ويتعلق الأمر بما سماه بالفسحة التي تتخذ في تجسيدها سبيلين: فجوة أوسع أو فجوة أضيق بين المقاطع، ويتعلق الأمـر هنا بأبعاد صمت نسبي، وتطويل للمقاطع أو تقصير لها[197]. كما كتب ريب، قائلا بأن الدراسات السابقة قد اهتمت بوظيفة الصمت باعتباره مؤشرا صوتيا للحدود اللسانية. فهناك الكثير من الحجج التي تفيد بأن الفترات القصيرة من الصمت في الكلام لا تدرك باعتبارها فجوات أو انقطاعات، وإنما تدرك باعتبارها حاملة لإخبار نطقي حول انغلاق الجهاز المصوت، مثلما يرد ذلك في ترابط مع الصوامت الوقفية والمركبة affricate.. ويحتوي وضع خاص تمت

---

(194) Borden, G. (1980) P. 117

(195) نفسه، ص 181

(196) Bastian, J. Delattre, A. and Liberman, A. M. (1959) P. 1568

وانظر أيضا Liberman, A. M. and Mattingly, I. G. (1985) P. 15 - 16

(197) Bolinger, D. and Gerstman, L. J. (1957) P. 246

معالجته في العديد من الدراسات الحديثة أثَرَ بُعْدٍ قصير من الصمت يسبق الضوضاء الاحتكاكية بوصفه مؤشرا للتعارض بين الاحتكاكية fricatives التي تستهل بها كلمة والصوت المركب الذي تستهل به كلمة. وقد كانت الفرضية المعاينة في هذه الدراسات تكمن في آن إدراج انقطاع لساني متزامن يمكنه أن يختزل فعالية الصمت، سواء لأن الصمت قد يُؤَوَّلُ بوصفه ترددا مقترنا بالانقطاع أكثر مما قد يؤول باعتباره انغلاقا نطقيا مقترنا بصامت وقفي، أو لأن الحد اللساني ذو تأثير مشوش على تماسك أجزاء العلامة التي تسبق الصمت وتعقبه، بحيث إن وجود الانغلاقي ومدته الدقيقة يصيران غير مميزين على المستوى الإدراكي[198]. وينتهي ريب إلى القول بأن دور الصمت بوصفه مؤشرا على إدراك صامت وقفي دور مزدوج. فإذا كان صمت الانغلاق قصيرا جدا، فإنه لا يمكن لأي صامت وقفي أن يدرك حتى ولو تيسرت مؤشرات أخرى. أما إذا كان الصمت أطول، فإن صامتا وقفيا (شفويا) سيتم إدراكه في الغالب حتى حينما لاتكون هناك أية مؤشرات أخرى[199].

هكذا، إذن، يتضح أن هناك وقفا فيزيائيا قد يكون أطول وقد يكون أقصر. كما أن هناك وقفا يعد عنصرا مهما مكونا للقطع الانفجارية explosive التي تمثل للفونيمات الانفجارية مثل /k,t,p/ إذا وقعت بين مصوتين. ومثل هذا الوقف، كما هو ملحوظ، يرد داخل التحقيقات الفونيمية (تنوعات الفونيمات). ومثل هذه الوقوف هي التي يسميها درامل بالوقوف الداخل - قطعية intrasegmental. وعلاوة على ذلك، توجد وقوف فيزيائية ترد في حدود المتغيرات الصوتية، وهي وقوف لها، عادة، مدة أطول من مدة الوقوف الداخل - قطعية ويسميها درامل بالوقوف **الما بين - قطعية** intersegmental[200].

---

(198) Repp. B. H. (1985) P. 422

(199) نفسه، ص 423

(200) Drommel. R. H. (1980) P. 228

2.3.2.1. التحديد النطقي

علاوة على المظهر الفيزيائي للوقف الذي رأيناه أعلاه، والمظهر السمعي (أو الإدراكي) الذي سنراه أسفله. بودنا الآن أن نتطرق لمظهر آخر هو المظهر النطقي. فقد قدمت للوقف تحديدات نطقية نتوخى استعراض البعض منها حتى نتمكن من استجماع صورة تامة عن مظاهر الوقف لنوطئ لما يجب استخلاصه من ذلك. وتجمع هذه التحديدات على أن الوقف هو "الصمت" بحيث يعتبر "وقفا للإصدار الصوتي"(201) أو "لحظة صمت متفاوتة القصر في إصدار الكلام"(202). أو "صمتا أو وقفا للسلسلة الكلامية"(203) وبحيث يعتبر الوقف ذلك الناتج عن توقف شخص ما عن الكلام(204) أو "أن التكلم يمثل نشاطا مجزءا ومنقطعا يكمن في إصدار أصوات وضوضاءات تقطعها فترات صمت ذي مدة متنوعة"(205). كما أن الوقف" يحدد بوصفه صمتا يلحق انقطاعا في الإيقاع(206).

يتبين، إذن، أن التكلم ليس نشاطا موصولا ومتواصلا إذ تتخلله انقطاعات وفسحات يملأها الصمت. فالمتكلم، إذن، يصدر سلسلة من الأصوات ويتوقف عن إصدار هذه السلسلة الصوتية. أي أن السلسلة الكلامية التي ينتجها تقطع في مواضع ما منها بواسطة فترات صمت وسكوت. وهكذا، يمكن القول بأن الوقف يعارض الكلام ويلغيه باعتباره صمتا وسكوتا، وكأن الوقف يعني توقف أعضاء النطق عن إصدار الأصوات مثلما يعني التكلم حركة أعضاء النطق لإصدار الأصوات اللغوية. فالكلام يعني حركة أعضاء النطق، والوقف يعني سكون هذه الأعضاء. إن الكلام صوت، والوقف لاصوت.

Matasci - Galazzi, E. et Pedoya-Guimbretière, E. (1987) P. 108 (201)

Galisson, R. et Coste, D. (1976), P. 404 (202)

Dubois, J. et al. (1973), P. 365 (203)

Pike, K. L. (1945) P. 68 (204)

Delyfer, M-Th. C. (1988) P. 223 (205)

Halliday, M. A. K. (1973) P. 109 (206)

واعتمادا على ذلك، يمكن القول بأن الوقف يجسد الاستراحة لأنه يرافق حركة ويوحي بها، ذلك أن الجهد العضلي التام يرافقه، في الغالب، انغلاق مزماري glottal أو تضييق مزماري وهذا يتم بفضل انقطاع الإصدار الصوتي[207]. وإذا كان من المعلوم أن الأصوات اللغوية تتشكل بفضل إخراج الهواء من الرئتين، فإنه من المعلوم أيضا أن الرئتين لا تحتويان إلا على احتياطي محدود من الهواء. وحينما يستنفد الهواء الاحتياطي، يكون لزاما على المرء أن يستعيد نَفَسَه وأن يملأ من جديد رئتيه بالهواء، وخلال هذه الفترة لا يمكننا أن نتكلم[208]. وقد سبق لجونس أن اعتبر أن الوقوف موضوعة، أساسا، لغرض التنفس أيضا[209]. وبذلك، فانقطاع العلامة يُستعمل للتنفس[210]. وعليه، فإن الحاجة الفيزيولوجية إلى التنفس تجبر المتكلم على الوقوف من أجل إدخال الهواء[211]. وبناء على ذلك، يمكن القول بأن الوقف يناسب، على المستوى الشفوي، إدخالا للهواء (الذي يحدد مجموعة تنفسية) أو إعاقة تنفسية مؤقتة أو على الأقل انقطاعا للمتحنى اللحني courbe mélodique[212]. مما لا شك فيه، إذن، أن التكلم يستلزم مادته الخام المتمثلة في الهواء المختزن في الرئتين، وبدونه تنعدم قدرة الإنسان على إنتاج الأصوات إذ يحتاج الإنسان بعد استنفاده إلى جلب هواء آخر، يحتاج إلى التنفس ولكي يتنفس فهو يتوقف، بالضرورة، عن إنتاج الكلام، وبذلك يكون الوقف هنا وقفا فيزيولوجيا. وبما أن عملية الكلام تستوجب حركة لبعض أجزاء الجهاز الصوتي، ومنه الجهاز التنفسي، فإن المتكلم يبذل جهدا عضليا شاملا يحتاج على إثره إلى الراحة.

---

(207) Fonagy. I. (1985) P. 262

(208) Passy (1906) نقلا عن: Delyfer. M-Th. C. (1988) P. 225

(209) Jones, D. (1918) P. 274

(210) Garman, M. (1990) P. 120

(211) Grosjean. F. and Collins. M. (1979) P. 112

(212) Dupriez, B. (1984) P. 334

ومن هنا نستنتج أن التواصل الصوتي عند الإنسان، كما هو الحال عند الثدييات الأخرى، مدمج في التنفس[213]. وقد دُرس التنفس من حيثيات مختلفة نود، من خلالها، أن نكشف عن علاقة التنفس بالوقف وببعض الوحدات التطريزية الأخرى. وفي هذا الإطار، أشار گارمان، في حديثه عن الرئتين، إلى أن الرئتين تتمددان داخل غشاء الجنب فيجتذب الهواء داخلهما وذلك عندما تتمدد العضلات الصدرية وترفع قفص الصدر، ويتوتر الحجاب الحاجز وينخفض. وعندما تتراخى العضلات الصدرية وعضلات الحجاب الحاجز، ينحدر قفص الصدر وتنضغط الرئتان في الجوف فيخرج الهواء. وتفضي هذه العملية التي تتكرر سلكيا إلى تنفس عادي (أو مدي). إن الرئتين لا تخرجان أبدا كل الهواء الموجود داخلهما حتى في حالة الزفير الأقصى. وبذلك يمكن للتنفس المدي ولتنفس اللغة أن يعتبرا مقابلين للطاقة القابلة للاستعمال (أو الحيوية) المتبقية[214]. كما يلاحظ أن التنفسات ترد بنسبة تمتد من 12 إلى 20 في الدقيقة، وتكون لمرحلة الزفير ولمرحلة الشهيق مدة متساوية تقريبا. إلا أن عددا من التغيرات تقع بالنسبة للغة. وفي الوقت الذي يبقى فيه عدد التنفسات في الدقيقة ثابتا تقريبا، فإن المظهر الجانبي التنفسي يكون مختلفا بصورة ملحوظة. ويتم الشهيق بسرعة إلى أعلى نسبة من الطاقة الحيوية. وتُطوَّل مرحلة الزفير، وتُنجز هذا التطويلَ عضلاتُ الحنجرة التي تراقب الزفير؛ وعضلاتُ قفص الصدر الوحيدة التي تعود بالتدريج إلى موضع راحتها؛ أي أنها تعمل ضد: (أ)الارتداد المطاطي للرئتين وقفص الصدر؛ (ب) تقلص الهواء المتدفق عبر الحنجرة؛ (ج) القلع الجاذبي لقفص الصدر المرتفع والرئتين. وحينما تعود الطاقة الحيوية إلى مستواها المنخفض الطبيعي، يمكن لأحد شيئين أن يحدث: إما كلام كاف قد تم النطق به طوال نَفَس جديد تم جلبه؛

Fonagy. I. (1983) P. 141 (213)

Garman. M. (1990) P. 97 (214)

وإما أن المتكلم يود المضي قليلا جدا إلى أبعد من ذلك. وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن انقباض عضلات قفص الصدر تفضي إلى هواء آخر يدفع إلى الخارج إلى أسفل عند الحد المنخفض المطلق للطاقة الحيوية. وهكذا، فإن مراقبة التنفس بالنسبة للغة، والتحول من عضلات قفص الصدرإلى عضلات الجوف والحجاب الحاجز، يمكن أن يَحُدَّ كلٌّ ذلك التخطيطُ الذي يسبق ما يود المتكلم قوله، وكيف يود التعبير عنه[215]. كما انتهى ليدفوجد، في دراسته لنشاط عضلات التنفس خلال عملية التكلم، إلى أن قدر النشاط ونوعه يتوقفان، في نفس الآن، على الضغط الفوق ـ مزماري supra - glottic وعلى قدر الهواء الموجود في الرئتين، وأن هناك، خلال الكلام، تصاعدا في المستوى المتوسط للضغط التحت ـ مزماري infra - glottic ؛ وأن هذا الضغط التحت ـ مزماري يعود إلى مستوى المتوسط السابق وذلك بعد التكلم ويستمر التنفس[216]. أما فوناجي فيذكر أن الوترين الصوتيين المتقاربين، خلال الزفير، يتذبذبان ويتوقف تواتر التذبذب، في الجوهر، على الضغط التحت ـ مزماري. أما توتر الصوت الصادر وتواتره فيعلوان في بداية الإصدار ثم يتناقصان تدريجيا. وحينما يساوي الضغط التحت ـ مزماري الضغط الفوق ـ مزماري، فإن الصوت ينقضي[217]. ومن جهة أخرى، توصل فوناجي وماگديكس إلى أن الشهيق والزفير يُعَدَّان عمليتين إيقاعيتين[218]. فيما أكد أبيركرامبي أن للكلام نبضات دورية تقع أحيانا على بعض المقاطع وتقع أحيانا أخرى على صمت ما. ويصير النبض المطرد حركة شبيهة بنبض عضلات رئتي المستمع التي تراقب خرج الهواء. إن الايقاع لا يوجد في الأصوات اللغوية، وإنما يوجد، بالأحرى، في

(215) نفسه، نفس الصفحة.
(216) Ladefoged, P. (1967), P. 11 - 12
(217) (1983) P. 141
(218) (1960) P. 187

الحركات العضلية للمتكلم، وفي معرفة المستمع الوجدانية لتلك الحركات. ويعود اطراد "النبضات التشديدية" الذي لا ينتج الرتابة إلى تكرار الوقوف[219].

تخلص من هذا الحديث المقتضب عن نشاط الجهاز التنفسي وعن دوره في عملية إنتاج اللغة إلى إثبات الاستنتاجات التالية: (1) قد يحدث الوقف حينما تعود الطاقة الحيوية إلى مستواها المنخفض الطبيعي؛ (2) تقترن الوقوف بالعمليات النطقية الواقعة في الجهاز الفوق ـ مزماري[220]؛ (3) وقوف تنفسية أو شهيقية توجد في الجهاز التحت ـ مزماري[221]؛ (4) حين تَسَاوِي الضغطين الفوق ـ مزماري والتحت ـ مزماري ينقضي الصوت فيتولد بذلك الوقف. ومن الواضح أن كل هذه الوقوف تعتبر ضرورات فيزيولوجية، وباعتبارها وقوفا تنفسية، فهي تُعَدُّ، حسب گارمان، عناصر لما يسميه بمتوالية التصويت[222]. ويمكن تقسيم هذه الوقوف التنفسية إلى: (أ) بُعْد قبل ـ شهيقي وهو ينزع إلى أن يكون أكثر تواترا؛ (ب) مرحلة الشهيق المحددة في الظاهر تحديدا فيزيولوجيا؛ (جـ) بُعْد بَعد ـ شهيقي[223].

وعلاوة على ذلك، توقفنا هذه الدراسات وغيرها على طبيعة نشاط الجهاز النطقي، ذلك أن الزفير والشهيق يتعاقبان بصفة دورية ويتساويان، بحيث يمكن اعتبارهما عمليتين إيقاعيتين. بل إن الحركات العضلية ذاتها هي التي تشتغل وفق إيقاع معين لا الأصوات الناتجة عنها. وهذا ما قد يفضي إلى القول بأن الإيقاع ذو طبيعة بيولوجية. وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن النبضات الدورية التي تقع على صمت ما والتي يعيدها أبيركرامي، كما سجلنا

(219) (1965) P. 59
(220) Berthet, F. (1979) P. 137
(221) نفسه، نفس الصفحة.
(222) Garman, M. (1990) P. 127
(223) نفسه، ص. 128

ذلك أعلاه ، إلى الإيقاع التنفسي. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن الوقف يقترن بالنبض، وبأنه جزء لا يتجزأ من الإيقاع والاطراد[224].

ويدعونا الحديث عن التنفس إلى الحديث عن المجموعات التنفسية. فقد أشار دانييل جونس إلى أن الغاية من الوقف تكون لأحد أمرين منهما اجتلاب النفس[225]. ثم يعترف بأنه عادة ما يستعمل مصطلح مجموعة تنفسية للإشارة إلى جملة تامة يمكنها أن تقال، بصفة ملائمة ، في نَفَس مفرد، أو إلى الأجزاء الطولى، في حالة الجمل الشديدة الطول، التي يمكنها أن تقال، بصفة ملائمة، في أنفاس مفردة[226]. وقد عاد ليبيرمان وبلومشتاين إلى الحديث عن المجموعة التنفسية التي عرضها ليبيرمان سنة 1967[227]. فقد أشارا إلى أن هناك وظيفة أعم للنموذج الزمني للتواتر الأساسي الذي تتم بنيته بالنظر إلى القيود البيولوجية للتنفس. فنموذج التواتر الأساسي يلعب دورا في الإشارة إلى نهاية جملة ما في أغلب إن لم يكن في كل اللغات الإنسانية. ثم يلاحظان أن المحتوى التطريزي للرسالة، خلال الكلام العادي، والذي يحدده إلى أبعد حد العلو الموسيقي المدرك بوصفه وظيفة زمنية، يشير إلى نهايات الجمل. والملمح الصوتي الذي يستعمله المتكلمون لتقطيع سلسلة الكلمات إلى جمل هو المجموعة التنفسية. ويتصور ليبيرمان وبلومشتاين أن للمجموعة التنفسية، بوصفها ملمحا صوتيا، تاريخا طويلا. فهي مشتقة من تحليل "اللحن" عند آرمستروتغ و وورد (1926) وجونس (1932) كما أن ستيتسن (1951) قد أدخل مفهوم العلامة التطريزية الأساسية المبنية فيزيولوجيا. إن المجموعة التنفسية تعد مظهرا أساسيا ومركزيا للغة لأنها تشير، على المستوى الصوتي، إلى حدود الجمل. والتركيب والجملة عاملان ضروريان لوجود اللغة،

(224) انظر - Abercrombie. D. (1964a) P. 16 17

(225) Jones. D. (1918) P. 274

(226) نفسه. نفس الصفحة.

(227) Lieberman. Ph. (1967)

والمجموعة التنفسية ملمح من الملامح الصوتية الأوليـة الأساسيـة التي توظف بـوصفها مبـدأ منظما لهذين العاملين[228]. ويرى الكاتبان أن هذه النظرة القاضية بالوضع الأولي والأساسي للمجموعة التنفسية تتساوق مع الإواليات الفيزيولوجية التي تبنين شكلها وتقيده. ففي إنتاج الكلام العادي، تعد المؤشرات الفيزيائية التي تميز المجموعة التنفسية العادية نتيجةً لانحراف أدنى عن النشاط التنفسي الضروري للحياة. إن الوظيفة الأولية للجهاز التنفسي الإنساني لا تكمن في توفير الهواء من أجل إنتاج الكلام. فالأوكسيجين المتقول إلى تيار الدم هو الوظيفة الوجودية الأولية للجهاز التنفسي، بينما يعد إنتاج الكلام وظيفة ثانوية. إن النشاط التنفسي الثابت ضروري للبقاء على قيد الحياة، وفي غياب الكلام هناك نموذج سلكي متطور يكون فيه الشهيق متلوا بالزفير وذلك عندما تتمدد الرئتان وتفرغان بصفة تعاقبية. فيجبر الهواء على الدخول والخروج عبر الأنف والفم والحلق والقصبة الهوائية. وتتفرع عن الضغط الهوائي الرئوي معطيات مماثلة بالنسبة لأنواع مختلفة من الأقوال وتتنوع تفاصيل اشتغال الضغط الهوائي الرئوي. إلا أن عاملا يبقى حاضرا. فالضغط الهوائي الرئوي، خلال مرحلة الزفير، يجب أن يكون أكبر من الضغط الهوائي الجوي. وعلى العكس من ذلك، يتعين على الضغط الهوائي الرئوي، خلال مرحلة الشهيق، أن يكون أكثر انخفاضا من الضغط الهوائي الجوي. وفي نهاية مرحلة زفير المجموعة التنفسية، يجب أن يكون هناك انتقال مفاجئ إلى حد ما في الضغط الهوائي الرئوي من الضغط الهوائي الأكبر(الموجب) الضروري للزفير إلـى الضغط الهـوائي الأكثـر انخفاضا (السالب) الضروري للشهيق[229]. وينتقل الكاتبان، بعد ذلك، إلى القول بأن المتكلم إذا حرك حنجرته إلى موضع التصويت خلال زفير ما ولم يقم بأي

---

(228) Lieberman, Ph. and Blumstein, E. (1988) P. 199

(229) نفسه، ص 200

شيء لتغيير توترات العضلات الحنجرية المختلفة، فإن التواتر الأساسي للتصويت سيحدده، إذن، هبوط الضغط الهوائي الماوراء - مزماري. وقد كان مولر (1848) أول من أشار إلى أن النسبة التي ينفتح بها الوتران الصوتيان ويغلقان، والتي تحدد التواتر الأساسي للتصويت، تؤدي وظيفة الضغط الهوائي المختلف عبر الوترين الصوتيين. وإذا حافظ متكلم ما على ممر هوائي فوق - حنجري supralaryngeal غير مسدود نسبيا واحتفظ بحنجرته في موضع تصويتي قار، فإن التواتر الأساسي سيحدده، إذن، الضغط الهوائي الرئوي. وتوجد هذه الشروط في صراخ المواليد: فتشكيل الجهاز النطقي الفوق - حنجري يُحْتَفَظُ به طوال الصراخ ويحدث التصويت إلى النهاية الحقيقية للمجموعة التنفسية. وينخفض التواتر الأساسي في نهاية المجموعة التنفسية في هذه الصراخات دائما. ويتعين انخفاض التواتر الأساسي لأن الضغط الهوائي الرئوي، وفي غياب نشاط متزايد للعضلات الحنجرية، يسير من قيمة موجبة إلى قيمة سالبة في نهاية المجموعة التنفسية. ويعتبرالانتقال في الضغط الهوائي الرئوي نتيجة لفعل التنفس. إن شكل المجموعة التنفسية العادية هو شرط الانطلاق الأدنى من قيود التنفس الوجودي. فعلى متكلم ما أن يولّد ضغطا هوائيا سالبا في الرئتين من أجل إدخال الهواء. وإذا "عَيَّنَت" العضلاتُ التي تراقب الحنجرة فقط الانضغاطَ الوسطي الخاص والوضع الحيادي للتصويت، فإن التواتر الأساسي سيكون، إذن، وظيفة هبوط الضغط الهوائي الماوراء - مزماري[230]. ثم يتحدث الكاتبان عن إمكان وجود تنوعات مختلفة للتواتر الأساسي عبر المجموعة التنفسية. وسيكون المظهر الوحيد الأكيد للمجموعة التنفسية هو انخفاض التواتر الأساسي في نهاية المجموعة التنفسية. إذ يجب على الضغط الهوائي الرئوي أن ينخفض، بسرعة، في نهاية

---

(230) نفسه، نفس الصفحة.

التنفس انطلاقا من الضغط الموجب للجزء غير الختامي للمجموعة التنفسية إلى الضغط السالب للشهيق. وبذلك فإن نطاق التواتر الأساسي يجب أن ينخفض ماعدا إذا كان المتكلم ينجز عمليات تعويضية بعضلاته الحنجرية. وفي غياب العمليات التعويضية، فإن التواتر الأساسي يجب أن ينخفض. وإذا استبق المتكلم بداية الشهيق وفتح حنجرته باتجاه نهاية المجموعة التنفسية، فإن نطاق التواتر الأساسي سينخفض، مع ذلك، بسرعة. إن الكتلة المتذبذبة للوترين الصوتيين ستتزايد مسببة بذلك الانخفاض السريع للتواتر الأساسي، وستنخفض القوى الهوائية الدينامية والهوائية السكونية بما أن الوضع الحيادي للتصويت يصير أكثر انفتاحا. وباختصار، فإن كل ما يمكن أن يقع ليعجل ببداية الشهيق سيتسبب في انخفاض التواتر الأساسي. وهذا هو أساس المجموعة التنفسية العادية أوغير الموسومة unmarked[231]. وقد أشار الباحثان، من جهة أخرى، إلى أن العديد من التأويلات الإدراكية للتطريز التي تعزى إلى تنوعات التواتر الأساسي يمكنها أن تَعْكِس، بالفعل، تنوعاتٍ في مدد القطع. فمدة المقطع الأخير للمجموعة التنفسية على وجه الخصوص يطول ويوفر مؤشرا ملحوظا إدراكيا بالنسبة لنهاية المجموعة التنفسية[232]. ومع أنه يظهر أن الطريقة "الأسهل" و "الأكثر طبيعية" لإنتاج المجموعة التنفسية هي حالة المراقبة الدنيا التي تفضي إلى انخفاض ختامي لنطاق التواتر الأساسي، فإن بعض المتكلمين ينتجون نطاقات التواتر الأساسي المنخفض ختاميا بفضل وسائل أخرى (ليبرمان 1967، أوهالا 1970). فبعض الجمل"العادية" لبعض المتكلمين تنتهي، عادة، بتواتر أساسي متصاعد أو مستو. فإذا استعمل المتكلمون لغة تنتهي فيها، عادة، الجمل العادية ب [- مجموعة تنفسية] عادية، فإنهم قد يسيئون الفهم لأن الإخبار اللساني يُشار إليه، في الغالب، بواسطة

(231) نفسه، ص. 200 – 201
(232) نفسه، ص. 201

استعمال تنوع تعارضي للمجموعة التنفسية العادية. فالعديد من اللغات، الإنجليزية على سبيل المثال، تستعمل علامة تنغيمية تعارضية تستلزم نطاق تواتر أساسي ختامي متصاعد أو لا تستلزم نطاق تواتر أساسي ختامي متناقص (ليبرمان 1967) كما تستلزم معدلا إجماليا أعلى قليلا للتواتر الأساسي. ويمكن أن يستعمل الترميز[- مجموعة تنفسية] (والذي ينص ضمنيا على أن المجموعة التنفسية العادية هي النموذج غير الموسوم) [+ مجموعة تنفسية] (والذي ينص ضمنيا على أن هذه المجموعة التنفسية هي النموذج الموسوم) لتمييز هذين النموذجين. وفي اللغة الإنجليزية، يتم إنتاج الجمل الاستفهامية نعم ـ لا، بصفة نمطية، بواسطة [+ مجموعة تنفسية] (ليبرمان1967). ويبدو أن [+ مجموعة تنفسية] الذي يستعمل في الجمل الاستفهامية العادية نعم- لا، في اللغة الإنجليزية، يبنيتها تعارضها الفيزيائي مع [- مجموعة تنفسية]. وبينما يمكن لنطاق التواتر الأساسي أن يتنوع عبر الجزء غير الختامي لـ [+ مجموعة تنفسية]، فإنه ينخفض في نهاية المجموعة التنفسية. وفي [+ مجموعة تنفسية]، لا ينخفض التواتر الأساسي في النهاية.(بمعنى أن [+ مجموعة تنفسية] تبنينه القيود الفيزيولوجية – لأنه يتعارض مع [- مجموعة تنفسية]، تبنينها بوضوح قيود التنفس، باعتبارها حالة انطلاق أدنى من الوظيفة الوجودية للتنفس.) إن الطريقة التي ينتج بها متكلم [+ مجموعة تنفسية] تبدو جد معقدة. فقد برهنت العديد من الدراسات على أن العضلات من قبيل قُصيِّ العظم اللامي، والذي هو عضل من العضلات التي تضبط العظم اللامي، الذي يسند الحنجرة، يعمل في الغالب حينما تحدث تنوعات التواتر الأساسي خلال التصويت. إنه من الممكن أن يعمل هذا العضل والعضلات التي تعين الوضع الحيادي للتصويت للحنجرة لتغير الحنجرة من السجل الصدري الأكثر انخفاضا الذي يُستعمل لـ[- مجموعة تنفسية] إلى سجل صدري أعلى خلال [+ مجموعة تنفسية]. ولا يفوت

الباحثين أن يسجلا أن حالة معرفتنا للأسس الفيزيولوجية والإدراكية للمجموعة التنفسية لا تختلف اختلافا كبيرا عن معرفتنا بأغلب الملامح الصوتية المفترضة التي ناقشهاالباحثان(233).

يتجلى، من خلال عرض وجهة نظر ليبرمان و بلومشتاين، أن المستمعين يفككون سنن العلامة التنغيمية بمنطق العمليات النطقية العميقة. ومعنى ذلك أنهم يفككون سننها بمنطق النموذج "البدئي" للنشاط النطقي. وقد تم تحديد هذا النموذج البدئي باعتباره الحالة الأبسط والأساسية للمراقبة العضلية التي قد تنتج العلامة التنغيمية. وتستلزم المجموعة التنفسية العادية المفترضة حالة مراقبة حنجرية دنيا عبر التنفس بحيث قد تنتج تغيرات التواتر الأساسي عن التغيرات في الضغط الهوائي الماوراء-مزماري. وهكذا، فإن التواتر الأساسي للتصويت قد ينخفض بسرعة في نهاية مجموعة تنفسية حينما يتعين تغيير الضغط الهوائي التحت-مزماري من ضغط موجب إلى آخر سالب من أجل جلب الهواء إلى الرئتين خلال الشهيق(234). ومن جهة أخرى، يمكننا القول بأن المجموعة التنفسية العادية قد تكون، وفق ما صرح به ليبرمان و كاترين هاريس و ماسايوكي سواشيما، أساس النطاق التنغيمي عند جونس(1932) وآرمسترونغ و وورد (1926) باعتباره اللحن 1، وعند بايك (1945) باعتباره "الوقف"//...(235) وعلاوة على ذلك، فإن هذا العرض يفصح عن أن الغاية من الوقف تكمن في اجتلاب النَّفَس، وأن المجموعة التنفسية تشير إلى جملة تامة أو إلى أجزاء طويلة، وتشير إلى حدود الجمل. وهذا ما يجعل الوقف ـ وبالضبط نوعا منه ـ مترتبا عن مفهوم المجموعة التنفسية، وبذلك صح الحديث عن وقف تنفسي.

---

(233) نفسه، ص. 201 – 302

(234) Lieberman, Ph. Harris, K. S. and Sawashima, M. (1970) P. 38

(235) نفسه، نفس الصفحة.

1. 2. 3. 3. التحديد السمعي

يحدد كووان و بلوخ الوقف تحديدا إدراكيا فيذهبان إلى أن مصطلح "الوقف" يجب أن يفهم باعتباره يعني وقفا إدراكيا لا غير بما في ذلك الوقوف التي ارْتُئِيَ أنها موجودة مع أنها غير بينة في النقل الفيزيائي[(236)]. ويؤكد الكاتبان أن "الوقف يوجد على مستوى الإدراك إذا كان خمسة ملاحظين من أصل عشرة أو أكثر من خمسة قد أقروا به"[(237)]. ويتابعان قائلين: "حتى في حالة تلك الوقوف التي توجد فوق معيارنا الاعتباطي، تبين مقارنة إقرارات الملاحظين والتسجيل الفيزيائي أن بعض هذه "الوقوف الإدراكية" قد وجدت، في مواضع لا وجود فيها لانقطاع فعلي للطاقة اللغوية الفيزيائية، كما يبين ذلك من جهة أخرى، أن بعض الانقطاعات الطويلة نسبيا للطاقة الفيزيائية، لا تُستكشف باعتبارها وقوفا"[(238)]. ولأن اهتمام الملاحظين موزع بين اكتشاف الوقف وإدراك معنى السياق، كما يقول الكاتبان، فإن العوامل المتداخلة التي تتسبب في توهم وقف ما قد تكون لسانية إلى حد كبير[(239)]. وهذا هو ما حدا بالكاتبين إلى افتراض انعدام تناظر عنصر بعنصر بين الوقوف المقر بها والوقوف المدركة. وفي هذا الصدد، يقولان: "إذا كانت الوقوف اللغوية تُبْرِزُ للعيان المركبات التركيبية حسب الاستعمال اللساني المقبول، مثلما تقوم بذلك في أغلب الأوقات، فإنها لا تطرح أي مشكل بالنسبة للملاحظين. أما إذا لم يكن هناك وقف موضوعي في موضع يُتنبأ به فيه سبب لساني قوي، فإن الملاحظين يمكنهم، في الواقع، أن يهتدوا إلى الإقرار بوقف إدراكي. وعلى غرار ذلك، إذا ورد وقف موضوعي في مركب لا يتنبأ به فيه سبب لساني، فإن الملاحظين قد يفشلون في ملاحظته حتى ولو كانت مدته عظيمة. وهذا،

(236) Cowan. J. M. and Bloch, B. (1948) P. 96
(237) نفسه، ص.90
(238) نفسه، ص.97
(239) نفسه، ص.90

بطبيعة الحال، تفسير جد واضـح، وهـو تفسيــر يغفل عوامل التعارض الهامة للعلو الموسيقي والتـوتر للقضـايا المطروحة: إلا أنه يبدو تفسيرا صحيحا فيما يخصه"[240].

أما گوليش فتقول: "لقد مَفْهَمْنَا العناصر القطعية الواردة في حدود الجمل وعلامات التذكر باعتبارها علامات المتكلم للسامع. إن ما تدركه أذن السامع يعد، إذن، حاسما بالنسبة لملاحظاتنا. فيما لا يعد كذلك ما تسجله آلة. وقد يكون من غير الملائم أن يرغب المرء في تصحيح الإدراك السمعي الذاتي بواسطة تسجيل آلاتي موضوعي"[241]. ومن الملاحظ أن گوليش تفترض أن أذن الذات المستمعة إلى الخطاب الشفوي وأذن المُخْتَبِر التي تتوقع الوقوف تدركان نفس الشيء. وعلى غرار ذلك، يمكن للمرء أن يفترض أن أذن المتكلم وأذن السامع تدركان نفس الشيء. وهذا يعني أن الافتراضين معا يستلزمان تناظر عنصر بعنصر بين إدراك الوقـف والإقرار به[242].

أما أوكانيل فيميز بين طائفتين متميزتين من المتغيرات التي نُظر إليها بوصفها تؤثر على الإقرار بالوقف. وتتضمن طائفة منهما المتغيرات الفيزيائية (مثل المدة المقطعية والطاقة الفيزيائية والنوعية المصوتية بالإضافة إلى المدة الواقعية نفسها)، وتتضمن الطائفة الأخرى المتغيرات الناتجة عن المعرفة اللسانية (مثل التركيب والدلالة)[243].

ويذهب درامل في تحديده للوقف السمعي إلى أنه "عبارة عن شيء يتخطى عتبة ما للإدراك.." "فهناك - أو يجب أن يكون هناك - اتفاق عام على

(240) نفسه. ص.42 وما يليها

(241) Gülich, E (1970) P. 277

نقلا عن: O'Connell. D. C. (1988) P. 219

(242) O'Connell. D.C (1988) P. 215 - 216

(243) نفسه. ص. 221

كون العتبة السمعية هي بمثابة متغير تداوتي متفرع على الأقل عن: (1) سياق صوتي-فونولوجي؛ (2) وسياق تركيبي: (3) وسياق دلالي؛ (4) ومدة موضوعية للوقف"[244].

تكشف هذه النصوص التي أوردناها عن جملة من القضايا الشائكة المرتبطة بتحديد الوقف وتحديد المعايير المعتمدة في الكشف عنه وصلاته بالسياقات المتنوعة. وهكذا، فإن الوقف يبدو ذا طبيعة إدراكية لا غير، وإذن، فهو لا يستلزم وجودا ماديا موضوعيا (فيزيائيا). ومن ثمة، يمكن القول بأن الوقف لا يشترط بالضرورة انقطاع الطاقة اللغوية، كما أن ورود هذا الانقطاع لا يستوجب الوقف. والمعيار المؤكد لهذه الطبيعة الإدراكية للوقف يعود إلى إقرار أغلبية الملاحظين به ـ إلا أن الإقرار بطبيعة الوقف الإدراكية لا يمكنه، مع ذلك، أن يلغي من الحسبان وجود وقف غير مدرك. ومؤدى ذلك أن هناك عوامل توهم بوجود وقف. وهذه العوامل، فيما يرى كووان وبلوخ، قد تكون عوامل لسانية. وهذا يعني، فيما يعنيه، أن هناك وقوفا مدركة ووقوفا مُقَرّاً بها تفتقد أي تناظر بينها. وهكذا، فإنه قد يوجد سبب لساني قوي يتنبأ بوجود وقف ما في موضع ما، إلا أنه لا يوجد أي وقف موضوعي. كما أنه قد يوجد وقف موضوعي في مركب يخلو من أي سبب لساني يتنبأ بمثل هذا الوقف. وعليه، فإن الملاحظين، في الحالة الأولى، يدركون أن هناك وقفا- وهو وقف إدراكي ـ وإن لم يكن وجوده وجودا موضوعيا؛ بينما يفشلون، في الحالة الثانية، في ملاحظة الوقف حتى وإن كان وجوده وجودا موضوعيا. ومن ثمة أمكننا القول بأن للوقف الإدراكي صلة بالعوامل اللسانية.

وإذا كانت گوليش تقر بألا صلة للإدراك السمعي الذاتي بالتسجيل الآلاتي الموضوعي، وتؤكد أن أذن المستمع وأذن المُخْتَبِر تدركان نفس الشيء،

---

(244) Drommel. R. H. (1980) P. 229

فإنها ترى أن هناك تناظرا بين إدراك الوقف والإقرار بالوقف. إلا أن الإقرار به، حسب أوكانيل، يخضع لتأثير مجموعتين من العوامل والمتغيرات. عوامل ومتغيرات فيزيائية، وعوامل ومتغيرات لصيقة بالمعرفة اللسانية. ويخلص أوكانيل إلى أن الاستنتاجات الواجب القيام بها من الدراسات الحديثة يجب أن تكون على نحو واضح كما يلي: (1) إن الأدبيات الأرشيفية التي كانت تعتمد على الإقرار الإدراكي الخالص بوقوع الوقف و/أو مدته لا يجب قبولها دون نقاش: (2) إن الخاصيات الفيزيائية واللسانية للمتن تؤثر على الإقرار بالوقف بطرق معقدة؛ (3) إن القدر الأكبر من الأبحاث يُحْتَاج إليه لعزل الآثار المركبة لهذه المتغيرات المتنوعة المستقلة[245]. ومن الجدير بالذكر، هنا، أن إقرارات المستمعين بإدراك الوقف في الخطاب المنطوق قد تم استعمالها وتفضيلها على القياس الفيزيائي لوقوع الوقف ولمدته وذلك بدعوى أن الآلات لم تتيسر بعد لتحديد الوقوف وقياسها. وعلى الرغم من تيسرها، فقد استمر استعمال الإقرارات الادراكية بصرف النظر عن صحة منتظمة للعلاقة بين الإقرارات والقياس الموضوعي. وفي هذا السياق يمكن فهم قولة گوليش المشار إليها أعلاه والتي تنص على أن الرغبة في تصحيح الإدراك السمعي الذاتي بواسطة تسجيل آلاتي موضوعي قد تكون غير ملائمة. وقد لخصت روشيستر العلاقات بين الإقرارات والملامح المقيسة للوقوفات ولسياقها اللفظي، منطلقة في ذلك من بحث كووان وبلوخ المشار إليه أعـلاه وبحـث مارتـيـن (1970)، فقالت: "لقد تم دائما اكتشاف الوقوف الطويلة ولم نحتج، لتفسير ذلك، إلى متغيرات أخـرى، بينما يعتمـد اكتشاف الوقوف القصيرة على مؤشرات لسانية "[246]. كما أشارت بوتشير، في نفس الإطار، إلى أنه بينما لا تُسمع الانقطاعات بين المجموعات النغمية إلا من قبل 75 ٪ من المستمعين إذا كان طولها يبلغ على وجه التقريب

(245) O'Connell. D. (1988) P. 225

(246) Rochester, S. R. (1973 - 1976) P. 3

220 جزءاً من الألف في الثانية، فإن الانقطاعات داخل المجموعات النغمية تُسمع من قبل نفس النسبة حينما يبلغ طولها 80 جزءاً من الألف في الثانية[247]. أما أدامس (1979) فقد عثر على موجيات خاطئة وذلك حينما قد يُفسَّر فقط تنوعُ المدةِ المقطعيةِ والطاقةِ الفيزيائية أو تنوعُ نوعية المصوت الإقرار الإدراكي للوقوف[248]. وإذا صح ذلك، فإنه يصح القول بأن الاقرارات بالوقف تختلف عن معطيات الوقف المقيسة موضوعيا باعتبارها تعود إلى عدد من المتغيرات المستقلة. وهذا ما قد يدفع المرء إلى أن يستنتج أننا نتوفر الآن على حجة موثوق بها إلى حد بعيد مفادها أن عددا مهما من الموجبات الخاطئة والسالبات الخاطئة وبخس تقدير المدة والمغالاة في تقديرها يُعْدي مثل هذه الإقرارات. إن اللغة الطبيعية المعنية، والبراعة الأهلية وغير الأهلية (أو الافتقاد التام من ذلك المصدر) للمُقِرّ، وفئة مدة الوقوف الفعلية، والتركيب، والتطويل المقطعي، والارتفاع، والتنغيم، والبرامترات الزمنية مثل الإسراع النطقي والمدة الأساسية للوقوف الفعلية في المتن، كل ذلك يتعاون ليؤثر على هذه الإقرارات. إن استعمال الإقرارات الإدراكية بالنسبة لتحديد ورود الوقف وتقدير مدته، مقابل إقصاء القياس الآلاتي، يُعَدُّ غير مبرر. ذلك أن الممارسة قد أفضت إلى معطيات مثيرة للجدال وإلى تأويل مضلل للمعطيات على مدى عقود عديدة. وتسلمنا مثل هذه الانتقادات إلى أن الإقرار الإدراكي الخالص بوقوع الوقف أمر قابل للنقاش وللجدال ولا تسنده أية مسوغات، إذ لابد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي تؤثر على الإقرار بالوقف، وهي عوامل تعود، في نهاية الأمر، إلى الخاصيات اللسانية والفيزيائية للنص المنطوق. وبهذا الصدد، فإن تعريف درامل للوقف السمعي ذي الصلة بالعتبة

---

(247) Butcher A. (1981) P. 205

(248) Adams. C. (1979)

نقلا عن: O'Connell, D. C. (1988) P. 221

السمعية يشير إلى اعتبار إدراك الوقف أمرا شديد التعقيد، ذلك أن الوقوف لا تدرك إلا بقدر ما تكون سياقية. ومن ثمة وجب الإلمام بهذه السياقات المختلفة.

وباختصار، يمكننا القول حول المعالجة الصوتية للوقف بأن له محددات متباينة، لكنها تتضافر جميعها من أجل تيسير الوظائف الوقفية المتعددة اللسانية وغير اللسانية. وقد بدا لنا أيضا، من خلال ما سلف، أن للوقف علاقات متنوعة، وربما علاقات اقتران مع عدد من الظواهر التطريزية، وقد كان عامل الزمن العاملَ الجامعَ بين هذه الظواهر. ومن جهة ثانية، كان للإشارات المبثوثة، هنا وهناك، عن الإيقاع الدورُ الموجه وربما المحدِّد لمعالجة الوقف. فقد تبين أن الوقف جزء من بنية إيقاعية مستقلة عن التركيب بنفس القدر الذي تبين فيه أنه جزء من بنية إيقاعية خاضعة للتركيب.

وعلى العموم، فإن علم الأصوات قد ألح على أمور أساسية نذكر منها:

- العناية بمقوم الزمن في اللغة؛

- إحاطة الزمن بظواهر تطريزية مختلفة، ومن ثمة الكشف عن صلاتها العميقة الخفية؛

- إثارة الانتباه إلى الإيقاع في اللغة وإلى مجموعة من بنياته الفرعية، ومنها بنية الوقف.

1 - 3. الفونولوجيا و الوقف

1 - 3 - 1. المفاصل و الوقف

يمكننا، بادئ ذي بدء، أن نقول بأن التمثيلات الصوتية باستطاعتها أن توفر لنا مجموعة من الوسائل القادرة على أن تخبرنا بمتى ينتهي عنصر ومتى

يبتدئ عنصر آخر لاحق. وهذا يعني أننا نجد في السلسلة الصوتية علامات تشير إلى نهاية الجمل، ونهاية المجموعات، ونهاية الكلمات الصوتية. وبعبارة أوضح، فإن أنواع العلامات هاته تكشف لنا عن حدود الوحدات المركبية التي سميت بالمفاصل junctures. وهكذا، يتأتى لنا القول بأن هناك ظواهر صوتية توجد في العديد من اللغات، تميز الحدود بين الكلمات، والصريفات morphèmes، ويمكن توظيفها باعتبارها تشير إلى هذه الحدود. وقد سبق لتروبتزكوي أن تحدث عن أن هناك خاصيات صوتية أخرى تؤدي وظيفة حدية في تعيينها للحد بين"وحدتين" (مجموعات من الكلمات الشديدة الارتباط، والكلمات، والصريفات)[249]. كما تحدث، في مكان آخر، عن أن هذه الوسائل الفونولوجية الخاصة التي تشير إلى وجود أو عدم وجود حد صريفي، أو حد كلمة، أو حد جملة في موضع محدد من التيار الصوتي المستمر تعد وسائل مساعدة. وبذلك تمكن مقارنتها بعلامات المرور[250]. كما يشير تروبتزكوي إلى أن هذه الوسائل اللسانية الحدية لاتظهر عادة في كل المواضع المعنية، وإنما تظهر هنا وهناك، وإلى أن توزيعها يبدو، في أغلب اللغات، طارئا تماما[251]. ومن المعلوم أن تروبتزكوي يطلق على هذه الوسائل تسمية "الدلائل الحدية" التي يبين أنواعها ويفصل فيها القول[252]. كما يتعرض لاختلاف اللغات الكبير في استعمالها[253]. وقد أطلقت تسمية المفاصل على هذه العلامات الحدية خاصة في المدرسة الوصفية الامريكية (1940-1950).

فكيف تم تحديد المفصل؟ وما هو وضعه الفونيمي؟ وما طبيعة واقعه الفيزيائي؟ وما صلته بالوقف وصلة الوقف به؟

(249) Troubetzkoy, N. (1949) P. 3

(250) نفسه، ص. 291

(251) نفسه نفس الصفحة.

(252) نفسه، ص. 292 – 310

(253) نفسه، ص. 311 – 314

1 ـ 3 . 1 . 1 ـ تحديد المفصل

يقدم مجموعة من الدارسين تحديدا للمفصل باعتباره فونيما قطعيا. هكذا يرى ستوكويل وبووين وسيلفا ـ فوانزاليدا أن المفصل، بمعنى ما، ليس أكثر من وسيلة ملائمة للكتابة الصوتية، إلا أنه يوحّد، مثله مثل الفونيمات القطعية، طائفة من المعطيات المختلفة صوتيا والمتماثلة وظيفيا[254]. كما أن المفصل زائد يشتغل بوصفه قطعة أكثر مما يشتغل بوصفه فوق قطعة supra ـ segment بحيث إنه يجتمع مع القطع الصامتية والمصوتية. وإذن، فهو يجتمع مع المفاصل الختامية[255]. كما يطلق هوكيت على الفونيم الذي يُمثَّل له بالعلامة /+/ تسمية المفصل[256]. فيما يرى، في مكان آخر، أن الفونيمات المفصلية حُزَم bundles مكونة من كل الملامح الصوتية، مهما كانت طبيعتها، مقترنة بالحدود أو الأطراف التي يجب تحليلها[257]. ومن جهة أخرى، برهن مولتون على وجود الفونيم المفصلي القطعي /+/ لتفسير النَّفَسية والوقفة الحنجرية في بداية الكلمات في اللغة الجرمانية المعيارية الحديثة[258]. ويعلق بايك على هذه المقاربات التي تعالج المفاصل بوصفها فونيمات قائلا عنها بأنها مقاربات تبدو وكأنها تسجل فضاءات في مثل هذه المواضع وتسميها بالمفاصل [...] في كتابتنا الصوتية نفصل الكلمات عن بعضها البعض بواسطة بياضات، إلا أن هذه البياضات تخلو من أية قيمة صوتية[259]. أما أرونوف فينتهي من هذه الدراسات إلى الإقرار بأن للحد أثرا فونيميا، وإذا كان له هذا الأثر فإنه يجب أن يمثَّل له بوصفه عنصرا على المستوى الفونيمي: أي بوصفه

---

(254) Stockwell, R. P Bowen J. D Fuenzalida, S. (1956) P 407

(255) نفسه، ص. 410

(256) Hockett, C. F. (1958) P. 55

(257) Hockett, C. F (1955) P. 167 - 172

(258) Moulton, W. G. (1947) P. 212 - 213

(259) Pike, K. L. (1947) P. 160

فونيما مفصليا. ويسجل أيضا أن لا وجود لمشكل في وصف آثار المفصل على المستوى الصوتي، لكي تكون الاختلافات الصوتية بين طرفي زوج أدنى محدد مفصليا قابلة دائما لتكتب كتابة صوتية. إن المشكل يطرح على المستوى الفونيمي. فمن الخاصيات الجوهرية للمستوى الفونيمي للوصفيين الأمريكيين خاصية استقلاله عن التركيب والـدلالة والصرف[260].

يتبين، إذن، أن المفاصل قطع أو وحدات تتخلل السلسلة القطعية وتقع بين القطع وتَلْحَق بأبعاد صوتية ذات طبيعة قطعية، ومن مثل هذه الأبعاد النَّفَسية والجهر والانسيابية. كما يتضح أن المفاصل فونيمات تتكون من كل الملامح الصوتية المقترنة بالحدود أو بالأطراف. وبما أن المفاصل فونيمات، فإن لها تحققات مختلفة، وهذا أمر سنعود إليه أسفله.

وبجانب هذا الرأي نجد رأيا آخر يعتبر المفصل فونيما فوق ـ قطعيا. وقد أدى إلى مثل هذا التصور التشكيك في التصور الأول. فالقطع هي ذلك الجزء من صوت اللغة الذي تكون علاقته بالمعنى أكثر اعتباطية، لكن المفاصل ليست ذات معنى بالطريقة ذاتها التي يكون فيها للقطع معنى: فهي لا تشكل دلائل، وليست لها أية قيمة صوتية. إن لها فقط آثارا صوتية. وهذا هو ما أفضى بأرونوف إلى القول بأن المفاصل، وهي غير مقيدة بمادة الصوت أو المعنى أو البنية، تصبح كيانات شكلية خالصة[261]. وقد سبق لويلز أن أقر بأن "اللسانيين يجدون أنفسهم ميالين إلى وضع "المفصل" بوصفه فقط وسائل ترميزية مـــن أجل اختـزال عدد الفونيمات"[262]. أما جـوس فقـد قال: "وأخيرا، يجب على المرء أن يُسند إلى المفصل وضعا فونيميا: ففيما عدا ذلك فهو لا شيء. ويمكن أن يكون، على سبيل الافتراض، قطعيا. لكن لا مكان له

---

(260) Aronoff, M. (1980) P. 30

(261) نفسه، ص. 33.

(262) Wells, R. S. (1947) P. 201

هناك. وبذلك نجد أنفسنا مجبرين على قبول حد هوكيت القائل بأن المفصل فوق ـ قطـعي"[263]. وهكذا، يرى هوكيت أن الفونيم الفوق ـ قطعي يكون مفصليا إذا كان لكل صوت طرفٍ نقطةُ انطلاق محددة (أو نقطةُ نهاية محددة)، وإذا كان (1) كل قول يبتدئ (أو ينتهي) بطرف الفونيم، أو (2) إذا كان الفونيم واحدا من المجموعة التعارضية بحيث يبتدئ كل قول (أوينتهي) بصوت يكون طرفا لفونيم من فونيمات هذه المجموعة[264]. أما ويلز فيرى أن فونيمات اللغة الإنجليزية وصريفاتها الخاصة بالمفصل والنبر والعلو الموسيقي تسمى تطريزية أو ترنمية أو فوق ـ قطعية[265]. كما يرى أن المفصل يحسب بوصفه فوق-قطعيا بدل أن يكون قطعيا، على الرغم من أنه لا يتزامن مع أي شيء، وبالنظر إلى السبب النحوي فيما يتصل بتوزيعه وبمعناه، فإنه يشبه النبرات والعلو الموسيقي أكثرمما يشبه المصوتات والصوامت[266]. وبذلك يمكن القول بأن الفونيمات المفصلية تنزع، على العموم، إلى أن تقترن بحدي الكلمة والصريفة في الفونيميات الأمريكية، تماما مثلما تقتصر، على العموم، الفونيمات الفوق-قطعية على مجال المقطع[267]. وهكذا، وبما أن المفصل لا يتمتع بوضع فونيمي فلا يبقى له إلا أن يكون شبيها بالظواهر الفوق ـ قطعية لأنه لا يقترن بفونيم وإنما يقترن بحدود الكلمة والصريفة. ومن ثمة صار المفصل، إذن، ظاهرة فوق ـ قطعية أو تطريزية أو ترنمية.

2.1.3.1. خاصيات المفصل

يذهب البعض إلى أن للمفصل واقعا فيزيائيا وخاصيات صوتية. وهكذا يرى مولتون أن للفونيم القطعي |+| المتغيرين الصوتيين التاليين: "فهو يبدو في

Joos, M. (ed) (1957) P. 216 (263)
Hockett. C. F. (1942) P. 103 (264)
Wells. R. S. (1947) P. 201 (265)
(266) نفسه، نفس الصفحة.
Robins, R. H. (1957) P. 275 (267)

بداية قول أو نهايته بوصفه وقفا له مدة غير محددة [...]، ويبدو داخل قول ما إما بوصفه وقفا له مدة قصيرة، وإما بوصفه صفرا في حالة تنوع حر مع هذا الوقف.."[268]. كما يرى ويلز أن الوقف في بداية قول ما وفي نهايته يمكن النظر إليه بوصفه متغيرا صوتيا للمفصل[269]. أما هاريس فيذكر أننا نجد، في الغالب، أن المواضع التي تُدرَج فيها المفاصل مثل ا#ا داخل أقوال هي أيضا مواضع توضع فيها أحيانا الوقوف الحاضرة بصفة متقطعة في النطـق بالقـول، ويضيف هاريس قائلا بأننا نوسِّع، بعد ذلك، « بحيث لا تصيـر فقـط عـلامة نهـاية قـول مـا، بـل أيضا فونيما "صفرا" [...][270]. فيما يعتقد هوكيت بأن الفونيم ا+ا محدد تحديدا خالصا اعتمادا على النطق[271]، وبأن المفصل الصغير عبارة عن وقف خفيف، وأن المفصل الكبير عبارة عن وقف متفاوت الطول[272]. ومن جهة أخرى، يرى ستوكويل وآخرون أن المفصل الزائد ليس له أي واقع فيزيائي سوى الواقع التوزيعي. إنه ليس ملمحا فيزيائيا لدرجة السرعة مثلما يبدو ذلك في اللغة الإنجليزيـة[273]. ثم يذهب ستوكويل وزملاؤه إلى معالجة هذه الخاصيات معالجة آلاتية. وفي هذا الصدد يقولون : "إن المفصل الختامي والمفصل الزائد، في اللغة الإنجليزية، هما العنصران الأولان في دائرة التنظيم بعد الفونيمات القطعية، ذلك لأن متغيراتهما الصوتية يُعبَّر عنها اعتمادا على درجة سرعة القطع السابقة [...] إن كون المفاصل الختامية، في اللغة الإنجليزية، على هذه الصورة، فإن ظاهرة درجة السرعة تكون مسموعة بوضوح، بحيث يكون ا#ا الإبطاءَ الأعظم، بالتقريب معدل طولي فونيم

(268) Moulton, W. G. (1947) P. 212 - 213

(269) Wells, R. S. (1947) P. 202

(270) Harris, Z. S. (1951) P. 81

(271) Hockett, C. F. (1958) P. 55

(272) Hockett, C. F. (1947) P. 218

(273) Stockwell, R. P. and al. (1956) P. 407

[...] . ويكون /II/ حوالي طول نصف فونيم أقل إبطاء (مقترنا بتصاعد في العلو الموسيقي)، ويكون /I/ البطيء حوالي معدل طول فونيم. ويمثل المفصل الزائد أيضا إبطاء، لكن مع اختلاف حاسم: فالإبطاء قبل المفصل الختامي يكون على الأقل ذا معدل طول فونيم ويرد على امتداد القطع التي تتلو النبر القوي الأخير(سواء كان أوليا أو ثانويا)؛ ويكون إبطاء المفصل الزائد، في الغالب، أقل من جزء من مائة من الثواني. إنه لن يُسمع كما هو، بل يُسمع بالأحرى وفق آثاره على القطع السابقة بصفة مباشرة"[274]. ويقولون في موضع آخر بأن ا#ا يعني إعاقة درجة السرعة مع انحدار العلو الموسيقي المستوي مرفقين بانقطاع تدريجي للتصويت إذا كان متلوا بـ [...] وتعني [...] وقفا ذا طول غير محدد، وأن / II / يعني إعاقة درجة السرعة مع تصاعد حاد في العلو الموسيقي المستوي، مرفقين بانقطاع غير متوقع للتصويت إذا كان متلوا بـ [...]، وأن / I / يعني إعاقة درجة السرعة دون أي تغيير في العلو الموسيقي المستوي مرفقا بانقطاع غير متوقع للتصويت إذا كان متلوا بـ [...][275].

يبدو واضحا أن هؤلاء الدارسين يسندون إلى المفصل بعض الخاصيات الصوتية مثل الوقف أو الفونيم الصفر. ويتم التعبير عن هذين المتغيرين (أو هذه المتغيرات إذا اعتبرنا الوقف وقوفا بالنظر إلى مدته) اعتمادا على درجة سرعة القطع السابقة التي قد تكون مرفقة بخاصيات صوتية أخرى مثل انحدار العلو الموسيقي أو تصاعده أو استقراره، والانقطاع التدريجي أو غير المتوقع للتصويت. إلا أن مثل هذا التصور يثير بعض التدقيقات. وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار وحدات التصميم النطقي والظواهر الصوتية المتنوعة التي تعللها مثل التنظيم الزمني والتجميع الإيقاعي والترافق النطقي والتي تعد جميعها، بطبيعة الحال، نتائج عمليات فونولوجية. وفي هذا السياق، أشار

---

(274) نفسه نفس الصفحة.

(275) نفسه، ص 411–412.

دوفاين وستيفنز إلى أن القواعد الفونولوجية تحيل (بصفة غير مباشرة أحيانا) على بدايات هذه الوحدات ونهاياتها، وأن وحدات مثل الكلمة الفونولوجية والمركب الفونولوجي تتوقف، بصفة أكثر مباشرة، على الإخبار المعجمي والتركيبي(276). كما ذكّرا، من جهة أخرى، بأن المقاطع في الموقع الختامي للكلمة تكشف عما يبدو أنه إضافة مددية، وذلك حتى حينما لا تكون متزامنة في حد مركبي تركيبي مرتب أعلى. فمثل هذه الإضافة المددية قد تبدو علامة حدية(277). ومن جهة أخرى، أكد الكاتبان أن الحدود المحددة فونولوجيا يجسدها تجسيدا خطيا وقف في النهاية المنخفضة للطيف الصوتي الأسلوبي، أي بالبطيء والشديد البطء، وبذلك تكون الامتدادات معللة تعليلا تداوليا، إلى الحد الذي نجد فيه في الإملاء المتمهل، على نحو مألوف، لا فقط وقوفا طويلة في حدود مركبية ووقوفا في كل حدود الكلمات، بل نجد وقوفا جد قصيرة في حدود مقطعية. ويميز هذا الاعتبار تمييزا واضحا الحدود المحددة فونولوجيا عن أشباه القطع المجردة(278). وينتهيان إلى القول بأن الأسلوب الشديد البطء إذا كان هو التمثيل اعتمادا على الإنتاج الفوتولوجي الذي ينظِّم أولاً، ثم يمكن، بمعنى ما، أن يُنظر إلى الحدود الفونولوجية لا فقط بوصفها علامات مجردة لمجالات فونولوجية، بل يمكن أن ينظر إليها أيضا باعتبار أن لها تجسيدات صوتية محددة خطيا. ومن المثير أيضا أن الظواهر الصوتية المتدرجة التي تميز أحيانا الهرميات الحدية، في اشتقاق الأسرع، الخ.، انطلاقا من التمثيل الأساسي (الشديد البطء)، تقبل تأويلا حدسيا بوصفه انعكاسا لهرمية وقف الشديد البطء(279).

---

(276) Devine, A. M. Stephens, L. D. (1980) P. 68

(277) نفسه. ص. 69

(278) نفسه. ص. 74

(279) نفسه. نفس الصفحة.

لعله يبدو من الواضح أن التقطيع الزمني للوحدات الصوتية قد يولد خاصيات صوتية قد تسند إلى المفصل، فهناك التطويل الذي يشكل أحيانا مادة للعلامة الحدية مثلما يحدث ذلك بالنسبة لبعض المقاطع الختامية، وهناك الوقوف الأسلوبية التي تتحكم فيها درجات السرعة. وبالنظر إلى مثل هذه التوضيحات يمكننا القول بأن للمفصل خاصيات صوتية متنوعة هي الوقف والصفر والتطويل وبأن المفصل يتخذ هذه الخاصيات باعتبارها تحققات ومتغيرات صوتية.

1. 3. 1. 3. المفصل والوضع اللساني للوقف

من الواضح، إذن، أن نظرة البنيويين الوصفيين للمفصل وصلته بالوقف نظرة تجعل من الوقف تحققا صوتيا للفونيم المفصلي. وبذلك يكون الوقف متغيرا صوتيا للمفصل. إنه "صمت في بداية قول ما ونهايته منظورا إليه باعتباره متغيرا صوتيا للمفصل"[280]. وحينما يكون المتغير الصوتي للمفصل عبارة عن وقف، فإنه يمكننا وصفه، حسب مولتون، من زاويتين: زاوية صوتية وزاوية فيزيائية. فهو، على المستوى الصوتي عبارة عن" توقف لنشاط الأعضاء النطقية"؛ وعلى المستوى الفيزيائي عبارة عن "صمت"[281]. إلا أن ستوكويل وآخرين قد نظروا إلى الوقف، على المستوى الصوتي، باعتباره أثرا لإعاقة درجة السرعة في الكلام، فتحدثوا بذلك عن توقفين للتصويت: توقف تدريجي وتوقف مفاجئ كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. وإذا كان الوقف ليس سوى متغير صوتي للمفصل، فإنه قد يكون، حسب هاريس، تنوعا حرا مؤقتا للمفصل الفونيمي[282].

Wells, R. S. (1947) P. 202 (280)

Moulton, W. G. (1947) P. 212 (281)

Stockwell, R. P. and al. (1956) P. 175 (282)

وفيما يتصل بمحددات الوقف، نجد أنها تعود إلى عوامل متعددة تتوزع بين البنيات اللسانية والإنجاز. وهكذا، فقد ذكر مولتون أن المواضع التي يقع فيها الفونيم المفصلي تتطابق دائما مع الحدود التركيبية والصرفية. وأن المفصل يرد أحيانا (باعتباره وقفا قصيرا) بين الجمل. كما أشار، من جهة أخرى، إلى أن توزيع المتغيرات الصوتية للفونيم المفصلي تحددها في نفس الآن، درجة سرعة القول والمعايير التركيبية والصرفية. وبذلك يرد الوقف القصير، في الكلام السريع العادي، على نحو مألوف، في الحدود التركيبية، أما في الكلام الشديد البطء، فإنه يمكن للوقف القصير أن يرد، أيضا، بين الكلمات التي لا يفصل بينها حد تركيبي(عادة بين مكونات الكلمات المكونة فقط)[283]. وبالإضافة إلى هؤلاء، ذكر هاريس أن الوقوف الحاضرة بصفة فاصلة تقع، في العديد من الحالات، في المواضع التي تشتمل على مفاصل فونيمية، وأننا نجد في هذه المواضع في القول قطعا تقع فقط في حد القول أو في مواضع الوقف الحاضر بصفة فاصلة[284]، وأن المفاصل تستعمل أيضا بوصفها علامات لحد الكلام (أي الوقف الحاضر بصفة فاصلة)[285]. ومن كل ذلك ننتهي إلى القول بأن للوقف محددات تركيبية وصرفية ومحدداً درجة سرعة القول، ومن شأن هذا الأسلوب، كما رأينا ذلك أعلاه مع دوفاين وستيفنز، أن يوفرلنا وقوفا جد قصيرة في الحدود المقطعية. وهكذا، نصوغ مجددا هذا المحدد الأخير باعتباره محددا أسلوبيا. وبذلك نستطيع أن نعتبر الوقف المرتبط بالمفصل وقفا تركيبيا وصرفيا، ووقفا أسلوبيا، بمعنى أن الوقف تجسيد للحدود التركيبية والصرفية، وتحقيق للكفاءة الأسلوبية، وذلك انسجاما مع تصور البنيويين هؤلاء الذين يعتبرون الوقف متغيرا صوتيا للفونيم المفصلي.

---

(283) Moulton. R. S. (1947) P. 214

(284) Harris, Z. S. (1951) P. 175

(285) نفسه، ص. 80

إلا أن هذا الوقف الذي تناوله هؤلاء الدارسون ليس، فيما يرى پايك، وقفا واقعيا منجزا بالفعل، فقد استنتج أن الرمز الفونيمي /+/ يعكس وضعا محتملا للوقف، عوض أن يكون معطيات صوتية واقعية، وأن مثل هذا الترميز للمحتملات يجب أن يعكس بدوره البنية الصرفية، وذلك لأن البنية الصرفية أو النحوية هي البنية التي تراقب مثل هذه الاختيارات[286]، وأن كتابة فونيم الوقف تكون في الوقت الذي يرد فيه بالفعل خاصة في الكلام البطيء ولا تكون حينما يكون فونيم الوقف محتملا غير محقق، وأن كل البياضات يمكن أن تكون مواضع للوقف المحتمل[287]. لعله من البين أن الوقف المتصل بالمفصل ليس وقفا واقعيا إلا في حالة الكلام البطيء، وإنما هو وقف محتمل خال، بطبيعة الحال، من أي معطى صوتي واقعي. وهذا هو ما حدا بأرونوف إلى القول بأن إمكان حدوث الوقف ليس قيمة صوتية ، وإنما هو بالاحرى ماسماه پايك بـ "المحتمل"[288].

1 - 3- 2. الحدود في النظرية التوليدية الكلاسيكية والوقف

نعرض، في هذا القسم، لنظرية الحدود عند التوليديين الكلاسيكيين وصلة الوقف بهذه النظرية. وبذلك نتيح لأنفسنا إمكانية تقويم دراسة الوقف في الفونولوجيا التوليدية المعيار.

1. 3. 2. 1. مفهوم الحدود وأنواعها

يرى تشومسكي وهالي أن"المتوالية الختامية التي ينتجها التركيب تتألف من وحدات من نوعين: القطع والحدود (أو المفاصل)"[289]، ولذا فهي تعتبر، في

---

(286) Pike, K. L. (1947) P 171

(287) نفسه، ص. 172.

(288) Aronoff, M. (1980) P. 33

(289) Chomsky, N. and Halle, M. (1968) P 364

تحليلهما، "وحدات في متوالية متساوية بهذا المعنى مع القطع. وكل حد boundary يعد عبارة عن مركب من الملامح، مثله في ذلك مثل القطع"[290]. وللتمييز بين هذين الصنفين من الوحدات، "سنستعمل ملمح" قطعة" جاعلين الحدود [ـ قطعة] والقطع [+ قطعة][291]. وبذلك، "فملمح "قطعة" يميز القطع عن الحدود. ويبدو لنا أن الطريقة الملائمة للكشف عن بنية نسق من الحدود تتم بتحليل صريح للملامح. وهكذا، فإن كل حد سيكون مجموعة من الملامح، أحدها هو ملمح [ـ قطعة] "[292]. ومن البديهي أن يعين الأنواعَ المختلفةَ من الحدودِ استعمالُ مجموعة خاصة من الملامح. يقول تشومسكي وهالي في ذلك: "وعلى غرار القطع، يعين الأنواعَ المختلفةَ من الحدود استعمالُ طائفة خاصة من الملامح متميزة عن الملامح القطعية. إن الملامح الحدية، مثلها مثل الملامح القطعية، توجد في النظرية الكلية للغة؛ إلا أن الملامح الحدية، على خلاف الملامح القطعية، ليست لها تضايفات صوتية كلية، ما عدا ربما بالنسبة لكون حدود الكلمات يمكن أن تتجز، اختياريا، بوصفها وقوفا"[293] وقد وقف المؤلفان على ثلاثة أنواع من الحدود هي:

(1) حد الصريفة: + : وهو حد "يشير إلى الموضع الذي تبتدئ منه صريفة وتنتهي فيه"[294].

(2) حد الكلمة: # : ويفترضان أن هذا الحد يظهر في البنية السطحية الفونولوجية أولاً، إلا أنه لا يظهر فيها على وجه الحصر، بوصفه نتيجة للمواضعة العامة القائلة بأن "الحد # يُدمَج ، بصفة آلية، في بداية كل متوالية

(290) نفسه، ص. 371
(291) نفسه، ص. 364
(292) نفسه، ص. 66
(293) نفسه، ص. 364
(294) نفسه، نفس الصفحة.

تشرف عليها مقولة رئيسية ونهايتها، أي مقولة من المقولات المعجمية: "الاسم" و" الفعل" و" الصفة ، أو مقولة مثل "الجملة" و"المركب الاسمي" و"المركب الفعلي" التي تشرف على مقولة معجمية"[295].

(3) الحد = : وهو حد يكون الغرض منه الحيلولة دون تطبيق بعض القواعد[296].

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحدود حدا رابعا هو حد المركب الفونولوجي أو الوقف الأساسي كما يرى سامرستاين[297]، يقول تشومسكي وهالي في هذا الصدد: "إنه لمن الواضح أن قواعد المكون الفونولوجي لا تطبق على المتواليات التي تتجاوز مستوى ما من التعقيد أو طولا معينا، وأن بعض قواعد التعديل readjustment rules، إذن، يجب أن تطبق على البنية السطحية المولدة تركيبيا وذلك لتعيين المتواليات التي تقتصر عليها القواعد، أي المتواليات التي سميناها بـ "المركبات الفونولوجية"، إذ يمكننا، على سبيل المثال، أن نحاول أن نُدمج في النحو بعضَ قواعد التعديل التي تسند ملمح [+حد المركب الفونولوجي] إلى الحدود # المقترنة ببعض المكونات وبعد ذلك نفرض القيد القاضي بأن السلك التحويلي لا يمكنه أن يطبِّق على متوالية تحتوي على هذا الملمح ... إن القواعد التي تدمج هذا الملمح يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار البنية التركيبية، إلا أنها ستشتمل أيضا على بعض البرامترات المتصلة بالإنجاز، مثل سرعة التلفظ"[298]. ومن شأن هذا الحد أن يحدد الوحدات التي تشكل" المجال الأقصى للعمليات الفونولوجية: ويمكن لهذه الوحدات على العموم، أن تتساوى مع الأجزاء الكبرى التي يغطيها نطاق تنغيمي مفرد، ولا

(295) نفسه، ص. 366
(296) نفسه، ص. 371
(297) Sommerstein, A. H. (1977) P. 147
(298) Chomsky, N. and Halle, M. (1968) P. 372

يمكن لأية قاعدة أبدا أن تطبق عبر حد المركب الفونولوجي.."[299]. ويُدمَج حد المركب الفونولوجي في بداية الجمل ونهايتها، ويدمج اختياريا (إلى مدى ما بالنظر إلى درجة سرعة الكلام) بعد بعض الجُمَيْلات والمركبات الاسمية[300]. وإذا كانت هناك مواضعة كلية تمحو كل الحدود بعد تطبيق كل القواعد الفونولوجية، فإن حدود المركب الفونولوجي لا تمحى ويحتفظ بها إجباريا وتتحقق بوصفها وقوفا[301].

وتشير كذلك إلى أن "العناصر المفصلية تدمجها قواعد المكون التركيبي بغية تعيين المواضع التي تكون فيها للبنيات الصرفية والتركيبية آثار صوتية. وبالفعل، فإنه يمكن النظر إليها بوصفها صريفات نحوية بالنسبة لمرامينا"[302]. ويذكر فرانسوا ديل، بعد تطرقه للمواضعة التي تحذف الحدود، "أن قبول هذه المواضعة يعود إلى تأكيد أن حدي الكلمة والصريفة ليس لهما بهذا الاعتبار تأويل صوتي، أي أنه لا تناسبهما في العلامة أمارات مادية تخصصهما في ذاتيهما. إن الحدود ليس لها سوى أثر صوتي غير مباشر، وذلك بتقييد تحقيق الفونيمات المتجاورة، في بعض الحالات"[303].

إن الحدود، عند تشومسكي وهالي، ليست قطعا على عكس بعض البنيويين الوصفيين. ومع أنها ليست كذلك، فإن وضعها متكافئة مع القطع يكشف، في رأي أروتوف، عن معالجتها بوصفها قطعا، ويقدم، في هذا الإطار، نقدين: يتعلق الأول منهما بالملامح المستعملة لتحليل الحدود. إذ يشير تشومسكي وهالي إلى أن الملامح الحدية ليست لها تضايفات صوتية كلية، إلا أنهما يعالجانها بنفس الطريقة التي يعالجان بها الملامح الصوتية. وقد كانت

(299) Sommerstein, A. H. (1977) P. 147-148

(300) نفسه، ص. 148

(301) نفسه، ص.149

(302) Chomsky, N. and Miller, G. A. (1963) P. 308

(303) Dell, F. (1973) P 75

نتيجة ذلك أن أفضى بهما الأمر إلى اقتراح عدد من الملامح يعتبر تعليلها ضعيفا في أحسن الأحوال. وهذه الملامح هي [قطعة] التي تميز الحدود عن القطع، و[حد الصريفة] الذي يفصل + عن الحدين الآخرين، و [حد الكلمة] الذي يفصل= عن #. والملمح الوحيد من هذه الملامح الذي لقي الاهتمام الأكبر هو [قطعة] التي يكون تعليلها الأساسي هو معالجة الحدود بوصفها وحدات متكافئة مع القطع. ويتعلق النقد الثاني باعتبار استعمال الحدود في **النسق الصوتي للغة الإنجليزية** يعد استعمالا قد أنشئ لغرض خاص أحيانا. فالحد =، مثلا، ليست له في الكتاب إلا وظيفة وحيدة وهي الحيلولة دون تراجع النبر إلى ماوراء جذر بعض الأفعال اللاتينية في اللغة الإنجليزية..[304]

ومن بين التوليديين الذين ساهموا في نقاش نظرية الحدود وقدموا تصورا يختلف إلى هذا الحد أو ذلك عن ذلك الذي وضعه تشومسكي وهالي نذكر ستانلي وبازبول اللذين بقيا، مع ذلك، وفيين لأسس النظرية. ويجمل بنا، هنا، أن نشير إلى أن ستانلي يرى أن الخرج النهائي للقواعد الفونولوجية، أي التمثيلات الصوتية، يعكس بصفة غير مباشرة وجود الحدود العميقة. وليس للحدود نفسها أي تمظهر صوتي مباشر (ماعدا، ربما، في حالة حد الكلمة الذي قد يكون عبارة عن وقف اختياري). وتتم الإشارة إليها على المستوى الصوتي فقط بواسطة أثرها عن طريق القواعد الفونولوجية على القطع المجاورة[305]، كما يفترض، مع تشومسكي وهالي، أن مواضعة عامة تحذف كل آثار الحدود في التمثيلات الصوتية بعد أن تُطبَّق كل القواعد الفونولوجية. وهذا الأمر يعكس كون الحدود تؤثر في تحقيق القطع الفونولوجية في محيطها إلا أنها تفتقد في ذاتها أي تمظهر صوتي مباشر[306]. وفيما يتصل بعدد أنواع

(304) Aronoff, M. (1980) P. 36

(305) Stanley, R. (1973) P. 185

(306) نفسه، ص. 198

الحدود المختلفة ذكر ستانلي: "الحدود المقترنة بالزوائد الاشتقاقية، والحدود المقترنة بالزوائد التصريفية، وحدود الكلمات، وحدود المركبات، وحدود الجمل وهلم جرا"[307]. أما بازبول فقد حصر الحدود في خمسة أنواع هي: الجملة الفونولوجية، والكلمة الفونولوجية الكبرى، والكلمة الفونولوجية الصغرى، والصريفة، والمقطع[308]. وقد اقترح الترميز: # # # بالنسبة لحد الجملة الفونولوجية، والترميز:# # بالنسبة لحد الكلمة الفونولوجية الكبرى، والترميز # بالنسبة للكلمة الفونولوجية الصغرى، و+ لحد الصريفة، و§ للحد المقطعي. وفيما يتعلق بتجلي الحدود، أورد بازبول أن حد الكلمة الفونولوجية الكبرى وحد الجملة الفونولوجية قد يكونان وقوفا اختيارية، وأضاف أن "هذا قد يثير السؤال التالي القاضي بما إذا كان من الممكن أن تتمظهر كل الحدود (بطريقة أكثر مباشرة مما هي عليه بواسطة تأثيرها على القواعد الفونولوجية...). فإذا تم الحصول على علاقات كمية (وأخرى مثل التواتر الأساسي أو التوتر) فيما يتعلق بالحدود، فإن ذلك يمكن أن "يعتبر" (بالنسبة لمستعمل اللغة) "تمظهرا (للحد)". إن هذه القضية الهامة قضية لم يفصل فيها بعد إلى حد كبير. وبذلك فإني لا أتفق مع رأي تشومسكي وهالي وآخرين (وهو رأي غير واضح إلى حد ما) والذي مفاده أن كل الحدود النحوية يجب محوها في نهاية المكون الفونولوجي: فإذا كان المكون الفونولوجي (في هذا السياق) يقصد به إقصاء "القواعد التفصيلية الصوتية، "فإن كل الحدود، إذن، لا يمكنها أن تمحى في نهاية المكون الفونولوجي لأن القواعد التفصيلية الصوتية تفترض، بلا شك، الحدود من أجل تخصيصها السليم للخرج الصوتي.. ومن جهة أخرى، إذا أدمجت القواعد التفصيلية الصوتية في المكون الفونولوجي، فإنه من الصعب أن نرى إمكان كون خرج هذا المكون هو البنية الصوتية

---

(307) نفسه، ص. 192.

(308) Basboll. H. (1975) P. 119 - 120

وقد أعيد نشر هذا المقال سنة 1978 معدلا. انظر ص. 11 منه.

الملائمة ذهنيا، لأننا لا ندرك ، على العموم، العلاقات الكمية المذكورة بما هي كذلك، بل إننا نستعمل، بدل ذلك، هذا الإخبار لبنية السلسلة الصوتية"[309].

هكذا، يتم توسيع جرد الحدود ليشمل حدين أساسيين هما: حد الجملة والحد المقطعي. وعلاوة على هاتين الإضافتين الصريحتين والهامتين، فإننا نقف، عند بازبول، على إضافة جوهرية تتمثل، على الأقل، في عدم محو كل الحدود. وهذا معناه أن لها علامات مادية ملموسة في العلامة الفيزيائية، أي أنها تتمظهر. ويعود ذلك، في رأي بازبول، إلى أن القواعد التفصيلية الصوتية تشترط وجود الحدود حتى يمكننا أن نحصل على التخصيص السليم للخرج الصوتي. وعلى الرغم من أن هذا الرأي، كما رأى بازبول أعلاه، يطرح إشكالا متصلا بطبيعة خرج المكون الفونولوجي إذا أدمجت فيه القواعد التفصيلية الصوتية فإنه يشير، على الأقل، إلى إمكان وجود أثر صوتي مباشر لبعض الحدود.

وإذا انتقلنا إلى درامل وجدناه يربط بين الوقوف اللغوية والرموز الحدية. وهويبدأ حديثه في هذا الموضوع قائلا بأن كل الرموز الحدية لها تخصيص أدنى مشترك وهو:

[- قطعة / - مقطعي] ويمكن إدراج رمز حدي للنص بالملمحين [+ قطعة / + حد النص]

ويتم التأكد من التمييز بين أنواع الرموز الحدية بواسطة ملامح إضافية.

حد الوحدات اللغوية	حد الجملة	حد المركب الاسمي/ حد المركب الفعلي	حد الصريفة	=
// +	−	−	−	−
/ +	+	−	−	−
# +	+	+	−	−
+ +	+	+	+	−

(309) Basboll, H. (1975) P. 123

هناك:

//: حد الوحدة اللغوية

/ : حد الجملة

* : حد المركب الاسمي / المركب الفعلي

- : حد الصريفة

ثم ينتقل درامل، بعد ذلك، إلى القول بأن // له أربعة تخصيصات موجبة لأن كل حد وحدة لغوية يعد حد جملة وحد مركب اسمي/ مركب فعلي في نفس الآن. ومن ناحية ثانية، فإن كل حد مركب اسمي/ مركب فعلي يعتبر أيضا حد صريفة. وهكذا، وبالنظر إلى تعددية هذه العلاقة، فإن كل حد وحدة لغوية يعتبر أيضا حد صريفة[310]. ويجمل بنا أن نوضح هنا ما يقصد إليه درامل بمفهوم "الوحدة اللغوية". فالوحدة اللغوية عبارة عن تعاقب متماسك ودال لدلائل لغوية ترتبط بواصلات أو ضمائر الصلة أو وقوف مؤقتة، دلائل لا تفصل بينها وقوف نهائية[311]. وقد أشار إليها، مرة أخرى، لكن بوصفها ترادف المجموعات التركيبية[312]. وعن صلة هذه الحدود بالوقف يرى درامل أن للوقف اللغوي [+وقف لغوي] واقعا إدراكيا وبذلك فهو يحمل، على عكس الرموز الحدية الأصلية، الخاصية [+ قطعة]. ولأن كل رمز حدي يمكنه أن يتوفر على قيمة إدراكية حينما يصير مُعلّما بوقف لغوي حسب برامترات الإنجاز، فإن المرء يحتاج إلى قاعدة صوتية متأخرة تحول مثلا [- قطعة] إلى [+قطعة][313]. إلا أنه علينا أن نعلم أن درامل يرى أن موضع بعض الوقوف ينتمي إلى مجال الكفاءة، أي أنها تتوقف توقفا عميقا على البنية التركيبية (الحدود

(310) Drommel, R. H. (1980) P. 234

(311) نفسه انظر الهامش. ص. 233

(312) نفسه. ص 229

(313) نفسه. ص. 235

التركيبية)[314]، وأن الوقوف التركيبية ترد في الحدود التركيبية أو الحدود المكونية للبنية السطحيـة[315].

هكذا يبدو أن تصور درامل يقترح حدا جديدا هو حد الوحدة اللغوية، وأنه تصور يعارض تصور تشومسكي وهالي أساسا. فالحد يتوفر على تشكيلات ملمحية متميزة وعلى قيمة إدراكية حينما يُعَلَّمُ بوقف لغوي حسب برامترات الإنجاز. لكن الحدود ذات صلة بالكفاءة، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض أنواع الوقف أي الوقف التركيبي. وإذا صح ذلك، فالحد يتوفر على قيمة إدراكية حينما يُعَلَّمُ بوقف لغوي على مستوى البنية التركيبية . وبذلك لم يعد الوقف تضايفا صوتيا للحد.

وإذا نحن انتقلنا إلى الفونولوجيا التوليدية الطبيعية ألفيناها تميز بين الحدود الفونولوجية الحقة (تلك التي تظهر فيما يسمى بالقواعد الفونولوجية) وبين البيئات المخصَّصة، بصفة مباشرة، بمصطلحات صرفية (تلك التي تظهرفيما يسمى بالقواعد الصرفية). وينتج عن هذا التصور أن عدد الحدود المختلفة المفترضة في الفونولوجيا يتناقص تناقصا هاما، وأن حاصل القائمة الصرفية المباشرة يتصاعد بشكل تناسبي[316]. وهكذا، فإذا كانت القواعد الصرفية-الفونيمية تتوفر على بيئات تتضايف مع حدود أو مقولات صرفية، فإن هذه البيئات تصاغ صياغة صرفية (مثلما هو الحال في القواعد الصرفية)، بينما يمكنهـا أن تصاغ، في الفونولوجيا المجردة، صياغة فونولوجية (أي مع الحدود الفونولوجية)، تماما مثل البيئات الصوتية بالضبط[317]. وتتطلب الفونولوجيا التوليدية الطبيعية من الحدود الفونولوجية

(314) نفسه، ص. 227

(315) نفسه، ص. 229

(316) Devine, A. M. and Stephens.L. D. (1976). P.305

(317) نفسه، نفس الصفحة.

أن تتوفر على تمظهر صوتي ضروري ومتماسك. ويجب أن " تحددها وسائل صوتية "[318]. وهكذا، فإن الفونولوجيا التوليدية الطبيعية ترى أن الحدود الفونولوجية "الحقة" الوحيدة هي الحد المقطعي وحد الوقف. بينما تصنف حدود الكلمات (# #) وحدود المتصلات (+) وحدود المكون مع الإعجاميات، أي الأوسام المقولية التركيبية والصرفية والأصناف الدلالية وما إلى ذلك. وتتحدد هذه الأخيرة "بوسائل تركيبية ودلالية". ولا يسمح لها بالوجود في الفونولوجيا[319].

تسلمنا مثل هذه الآراء إلى حصر الاستنتاجات التالية: إن الفونولوجيا التوليدية الطبيعية تميز بين الحدود الفونولوجية والحدود الصرفية والتركيبية. إلا أن هذه الحدود الفونولوجية ذات تمظهر صوتي ضروري ومتماسك. وذلك لأن القواعد الفونولوجية قابلة لأن تفسَّر تفسيرا صوتيا. ومن جهة أخرى، لا تعترف هذه المدرسة إلا بحدين فونولوجيين حقيقيين هما الحد المقطعي وحد الوقف.

إذا تأملنا مختلف هذه الآراء المستندة إلى التصور التوليدي أمكننا أن نقوم بمجموعة من الاستنتاجات الهامة التي نوجزها فيما يلي:

(أ) إن الحدود ليست قطعا إذ لها ملامحها الخاصة التي تميزها عن الملامح القطعية، وفي هذا السياق، فإن الملمح [- قطعة]، المشترك بين كل هذه الآراء، يكون هو الملمح المميز للحدود عن القطع. وإذا كانت الملامح الحدية مشتركة بين كل من تشومسكي وهالي وستانلي وبازبول وغيرهم ممن لم نذكرهم، فإنها، عند درامل، كما هو ملحوظ أعلاه، متعارضة مع طرحهم إذ بإمكانها أن تتداخل أو بالأحرى بإمكان البعض منها أن يشمل البعض الآخر.

(318) Devine, A. M. and Stephens (1980) P. 57

(319) نفسه، ص 57 – 58

وإذن فإن بعض الملامح الحدية، وإن تميزت عن الأخرى، لا تقصيها، بل تتضمنها وتستوعبها. إلا أن مفهوم الحد، ومفهوم الملامح الحدية بالنتيجة، مفهوم لا يكاد يتميز عن مفهوم القطعة. وهكذا يظل الحد متكافئا مع القطعة ومساويا لها.

(2) بخصوص تمظهر الحدود، وقفنا على ثلاثة آراء متعارضة. ففيما يرى **الرأي الأول** أن التمثيلات الصوتية تعكس بصفة غير مباشرة وجود الحدود العميقة، وأن للبنيات الصرفية والتركيبية آثارا صوتية تفترض دمج العناصر المفصلية. وبما أن الأمر كذلك، فإن الحدود غير ذات تضايفات صوتية كلية ماعدا بالنسبة لحدود الكلمات التي يضايفها الوقف. ولأنها تمحى، فهي، إذن، غير ذات تأويل صوتي، وأثرها الصوتي أثر غير مباشر إذ يقتصر على تقييد تحقيق الفونيمات المتجاورة؛ ويرى **الرأي الثاني** أن الحدود تتمظهر بطريقة أكثر مباشرة إذ يمكن لحد الكلمة الفونولوجية الكبرى وحد الجملة الفونولوجية أن يتمظهرا باعتبارهما وقفين اختياريين. إن المواضعة الكلية التي تمحو الحدود لا يحق لها أن تمحو حد المركب الفونولوجي إذ يجب الاحتفاظ به إجباريا ويتحقق بوصفه وقفا. وعلى غرار ذلك، لا يجب محو حد الكلمة الفونولوجية الكبرى وحد الجملة الفونولوجية. وهذا يعني أنه بالإمكان أن يوجد أثر صوتي مباشر لبعض الحدود. أما **الرأي الثالث** فيرى أن للحدود الفونولوجية الحقة تمظهرا صوتيا. فبما أن هذه الحدود هي مجالات تطبيق بعض القواعد الفونولوجية، وبما أن القواعد الفونولوجية تصف العمليات التي تتحكم فيها الخاصيات الفيزيائية للجهاز المصوت، فلا بد أن يكون لهذه الحدود تمظهر صوتي.

(3) تنوعت الحدود وتعددت بحسب مجالات تطبيق القواعد الفونولوجية. فأضيفت إلى الحدود التي وضعها تشومسكي وهالي حدود أخرى

هي، على العموم: حد المقطع وحد الجملة وحد الوحدة اللغوية وحد الوقف.

(4) لم تَخْلُ نظرية الحدود من النقد. هكذا أوردت بينغ أنه قد تم تقديم حجج جد مقنعة ضد معالجة الحدود بوصفها جزءا من المتوالية الختامية، وأن فكرة الحد بوصفه "حافة مجال" مثلما استعملها تروبتزكوي (1939) مثلا فكرة جد مختلفة عن الفونيمات المفصلية عند تراگر وسميث (1951) والحدود التي اقترحها تشومسكي وهالي (1968). وبناء على ذلك، اعتبرت بينغ أن النوع الأول من الحدود هو الذي يعتبر جزءا من المتوالية الختامية ولا يمكن أن يزاد فيه أو أن يحذف منه، أما النوع الثاني من الحدود فيمكن إيجاده عند سيلكورك (1972) حيث تحذف الحدود وعند داونينغ (1970) حيث تسند الحدود بوصفها جزءا من السلك التركيبي[320].

(5) فيما اعتبرت الحدود حدودا صرفية وتركيبية في طبيعتها ولم يُنظر إلى علاقتها بالفونولوجيا إلا باعتبارها تشكل مجالات تطبيق القواعد الفونولوجية، برز رأي آخر يميز بين الحدود الصرفية والتركيبية والحدود الفونولوجية. ولعل هذا التمييز يعتبر بداية جدية للتفكير في وضع حدود فونولوجية خالصة بعيدة عن هيمنة التركيب والصرف.

1. 3. 2. 2. الحدود والوضع اللساني للوقف

حينما عولجت الحدود اتضح أنها ليست سوى مظهر آخر لعلاقة النحو بالفونولوجيا. ولم تعالج بوصفها حدودا فونولوجية، أو اعتمادا على أسس فونولوجية. وإنما نُظر إليها باعتبارها حدودا صرفية وتركيبية في الفونولوجيا. ذلك أن للبنيات الصرفية والتركيبية آثارا صوتية غير مباشرة، كما نظر إلى الملامح الحدية باعتبارها لا تتوفر على تضايفات صوتية كلية باستثناء حدود الكلمات عند البعض وحدود المركبات الفونولوجية وحدود الجمل عند البعض

---

(320) Bing. J. (1979) P. 1

الآخر. وقد خرج عن هذا التصور رواد الفونولوجيا التوليدية الطبيعية والفونولوجي درامل ومجموعة أخرى محدودة من الفونولوجيين التوليديين وخاصة منهم داونيتغ. فهل يحق لنا أن نستنتج من ذلك أن هناك تصورات ثلاثة للوقف؟ وما هي طبيعة هذه "التصورات"؟ وهل اكتسب الوقف بذلك، وإلى أي مدى، وضعا نظريا في الفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية؟

يبدو لنا، أولا، أن صلة الوقف بالحدود، في كتابات تشومسكي وهالي وستانلي وبيزبول وفرانسوا ديل، هي صلة التمثيل الصوتي بالتمثيل الفونولوجي. فالوقف ليس سوى إنجاز للحد باعتباره عنصرا فونولوجيا. وبذلك لا صلة للوقف بالكفاءة الفونولوجية، لأنه لا يعدوأن يكون تمظهرا غير مباشر للبنيات الصرفية والتركيبية. ومن ثمـة كان الوقف تحقيقا للحد إجباريا أو اختياريا، أو تأويلا صوتيا (إجباريا أو اختياريا) غير مباشر للحد. والوقف يكون إما اختياريا كما هو الأمر في حد الكلمة وفي حد المركب الفونولوجي الواقع بعد بعض الجُمَيْلاَت والمركبات الاسمية، وقد يكون في حد الكلمة الفونولوجية وحد الجملة الفونولوجية، وإما يتحقق تحققا إجباريا وذلك بالنسبة لحد المركب الفونولوجي الواقع في بداية الجمل ونهايتها. كما أن الوقف قد يرد في الحد المقطعي وفي حدود أخرى. وفي هذا السياق ذكر دوكورنيلياي أن الوقوف تكون أكثر أو أقل احتمالا وطبيعية وذلك حسب "الكثافة" التركيبية لموضع إدراجها. "فقد يكون وقف ما أكثر احتمالا بين جملتين منه بين مجموعة فاعل غير متصل والفعل؛ وأكثر احتمالا هنا منه بين عنصر متصل سابق وما يعقبه؛ وأكثر احتمالا هنا منه بين متصل وما يسبقه؛ وأكثر احتمالا هنا منه بين صامت ومصوت يعقبه داخل صريفة غير قابلة للتفكيك؛ وفي الحالة الأخيرة يبدو الوقف مقصى تقريبا باعتباره يمثل واقعة هامشية وعرضية نطقية. وعلى العكس من ذلك، وعلى الرغم من التأكيدات

السريعة لبعض النحاة. فإنه يبدو من المستحيل تحديد نوع ما من الحدود التركيبية الذي قد يجعل الوقف إجباريا على العموم[321]. كما أشار، من جهة أخرى، إلى دور الوقف في التجزيء المقطعي[322]. لعله يتضح لنا، من خلال هذا الراي، أن الوقف ليس إجباريا نظرا لعجز أي حد تركيبي عن أن يجعله يتسم بتلك الصفة الإجبارية. وإذا صح ذلك، صح معه أن الوقف اختياري، وأن الكثافة التركيبية هي وحدها التي تتحمل مسؤولية تحديد توزيع الوقوف وضبط درجة احتمالها ودرجة طبيعيتها. وعلاوة على هذه البارامترات التركيبية في تحديد توزيع الوقوف، هناك بارامترات أخرى ذات صلة بدرجة سرعة الكلام وبعوامل أخرى إنجازية حددها درامل فيما يلي: درجة العفوية، والتنظيم الانفعالي، والمتغيرات الاجتماعية، والمتغيرات الأسلوبية والملامح الفُرادية[323].

نخلص مما سبق إلى القول بأن الوقف هنا كان ثانويا وهامشيا لأن البحث، أولا، كان منصبا على الحدود، ولأن الوقف، ثانيا، وبسبب من العامل الأول، قد عُدَّ ظاهرة إنجازية، والفونولوجيا التوليدية، كما هو معلوم، ينحصر موضوع بحثها في الكفاءة اللسانية. ولهذا السبب لم يحتل الوقف موقعا هاما ولا وضعا نظريا في الإطار النظري للنحو التوليدي. وقد سبق لدرامل أن لاحظ أن الوقوف اللغوية لم تشغل أبدا موقعا هاما داخل الإطار النظري للنحو التوليدي عموما والفونولوجيا التوليدية على وجه الخصوص. وقد أعاد سبب ذلك إلى أن الوقوف ظواهر إنجازية إلى أبعد مدى. فإنتاج كل الوقوف (التي تناسب عدم إنتاج أصوات لغوية) يُعد جزءا من الإنجاز، وموضع بعض الوقوف ينتمي إلى مجال الكفاءة، أي أنه يتوقف توقفا عميقا على البنية التركيبية (الحدود التركيبية)[324].

---

(321) Cornulier, B. de (1978): P. 32

(322) نفسه، ص 33

(323) (1980): P. 236

(324) نفسه، ص 237

ثانيا، يمكن اعتبار درامل الدارس التوليدي الذي ربط بين الحدود والوقوف اللغوية، إذ تمحورت دراسته حول تصنيف الحدود وتصنيف كل الوقوف. فبعدما ميز بين الوقف الفيزيائي والوقف السمعي قسم الوقوف السمعية إلى وقوف تركيبية ووقوف غير تركيبية. والوقوف التركيبية عنده تقع في الحدود التركيبية أو في الحدود المكونية للبنية السطحية ، فيما يعتبر الوقوف غير التركيبية وقوفا خاصة داخل المركبات الاسمية أو المركبات الفعلية [325]. ويمكن للوقوف التركيبية أن تكون ختامية أو مؤقتة. والوقوف المؤقتة قد تكون مميزة أو غير مميزة. وللوقوف المميزة، وهي وقوف قد تم إهمالها إلى حد الآن، وظيفة مميزة أوقيمة مميزة على مستوى الجملة [326] . ثم انتقل درامل، بعد ذلك، إلى الحديث عن إمكان قيام المتكلمين بحذف الوقوف في الحدود التركيبية بصفة واعية ومتعمدة، أي أنهم يُعلّمون الحد التركيبي بواسطة ملامح فوق- قطعية لا غير، وعن إمكان قيامهم، من جهة أخرى، بوضع الوقوف في مواضع غير تركيبية عن وعي منهم، مثلما أشار إلى ذلك البلاغيون حسب "قصدهم" "التواصلي". وقد سبق لدرامل أن اقترح استبدال مفهوم القصد التواصلي بـ "الإرشاد التواصلي". ثم يرى أن نظرية التواصل يمكنها أن توفر ملمحا ملائما للتصنيف الفرعي للوقف، وذلك حين استعمال مفهومي ما عبر الإخبار والتبذير[327]. وبعدما اعتبر ما عبر الإخبار عبارة عن إخبار مركزي أو أساسي أو نواة، والتبذير عبارة عن إخبار غير مرغوب فيه أو عبارة عن ضوضاء من المفترض فيهما أن يرافقا كل فعل تواصلي، صنف الوقوف، اعتمادا على هذين المفهومين، إلى وقوف ماعبر الإخبار ووقوف التبذير. فالوقوف التي يقصد إليها المتكلم من أجل تقديم إرشاد إلى المستمع (وبهذا المعنى الضيق يفهم التشديد والترقب المعتمد باعتبارهما إرشادا)

---

(325) نفسه، ص. 229
(326) نفسه، ص. 229 – 230
(327) نفسه، ص. 230

تسمى بوقوف ماعبر الإخبار. أما الوقوف التي لا يقصد إليها المتكلم فتسمى أحيانا بـ "الوقوف المعرفية". ويمكن لوقوف "التذكر" هذه أن تكون أيضا نتيجة لقلق نفسي [...]، أو نتيجة كون المتكلم مشوش الانفعال، أو نتيجة لا فائدة مفاجئة في التواصل ... الخ. إن هذه الوقوف لا تسهل سيرورة اللغة، لذلك يسميها درامل بوقوف التبذير. إن هناك بعض الحالات النادرة التي يقوم فيها المتكلم بوقوف تذكرية، وهو يبحث عن كلمة أو عن وحدة لغوية، مثلا بعد وحدة تركيبية معقدة، وهي وقوف تعتبر أداة مساعدة للمستمع لفهم الإخبار اللفظي ولو أنه لم يقصد من ورائها ذلك. ومن الأكيد أن "درجة التبذير" قد تكون أعظم حينما يكون وقف التبذير مملوءا بصويت أو ببعض أصوات [ɪ]. وتسمى عادة مثل هذه الوقوف بالوقوف المملوءة[328]. وبعد ذلك، يلاحظ درامل أن التصنيفات الفرعية للوقوف التركيبية في مقابل الوقوف غير التركيبية ووقوف ماعبر الإخبار في مقابل وقوف التبذير تعتبر تصنيفات تامة الاستقلالية. وبذلك تعتبر التأليفات الملمحية التالية ممكنة:

	1	2	3	4	
تركيبي	+	+	–	–	1: وقف تركيبي ما عبر الإخبار 2: وقف تركيبي تبذيري
وقف ماعبر الاخبار (سلس)	+	–	–	–	3: وقف غير تركيبي ما عبر الإخبار 4: وقف غير تركيبي تبذيري[329]

ومع أن درامل قد حاول تصنيف كل الوقوف، إلا أنه أهمل، كما صرح بذلك، الوقوف النطقية وملامح الشهيق والزفير، أو الوقوف التي يتسبب فيها الانفعال أو العناد أو القصور اللفظي[330].

(328) نفسه، ص. 231

(329) نفسه، ص. 232

(330) نفسه، نفس الصفحة.

لقد سبق لنا أن أوردنا لدرامل ثلاثة أنواع من الوقف: الوقف الفيزيائي (في القسم 1.3.2.1) والوقف النطقي(في القسم 2.3.2.1) والوقف السمعي (في القسم 3.3.2.1)، علاوة على أنواع الوقف التي ذكرناها له في هذا القسم. ومن الملاحظ أن دراسته هذه تتوخى الشمولية والتماسك والتفصيل. ويمكن، من جهة ثانية، الزعم بأنها تشكل أول تصنيف توليدي للوقوف ومعالجة تعيد ترتيبها. فقد عمد درامل إلى إقامة نمطية للوقوف اللغوية تضمنت: (1) إعادة كتابة مقولات الوقف اللغوي، (2) وصفا ضافيا للحدود وعلاقتها بالوقوف، (3) قائمة بالمتغيرات الإنجازية للمتكلم. إن الوقف السمعي قد يكون تركيبيا وغير تركيبي، والوقف التركيبي قد يكون ختاميا أو مؤقتا، والوقف المؤقت قد يكون مميزا وغير مميز. وقد عالج الوقف التركيبي وأنواعه الفرعية اعتمادا على الحدود التركيبية كما حددها محددا خمس قواعد لإعادة الكتابة (خمس قواعد للوقف). وقد عمل جاهدا على توفير جهاز مفاهيمي ونظري بغية إسناد وضع نظري للوقف، فوفر لنفسه مجموعة من الملامح الثنائية التي يمكنها أن تلم بمختلف مظاهر الوقف نذكر منها: [وقف لغوي]، [ختامي]، [مميز]، [تركيبي]، [سلس][331]. ونشير هنا إلى أن الملمح [+ وقف لغوي] يتوفر، بالنسبة لدرامل، على واقع إدراكي، وإذن، فهو يحمل صفة [+ قطعة]. وقد أوضح الكاتب أن الوقف التركيبي قد يحذف (عن وعي وبتعمد) فيعوض حينئذ بملامح فوق - قطعية. وإضافة إلى هذا المظهر التركيبي للوقف، تعرض درامل إلى ما يمكن تسميته بـ" الوقف التواصلي"، إذ قد توضع وقوف (عن وعي) في مواضع غير تركيبية. وقد اقترح ملمحا تواصليا هو[ماعبر الإخبار]. ووقف ما عبر الإخبار قد يكون تركيبيا أو غير تركيبي، كما أن وقف التبذير قد يكون تركيبيا أو غير تركيبي. وقد وجدت مجموعة من الوقوف المتبقية موقعها في هذا التصنيف التواصلي مثل: الوقف المعرفي،

---

(331) نفسه ص. 233

ووقف التذكر، والوقف المملوء، والوقف الشاغر. أما على مستوى ما سماه الكاتب بالبرامترات الإنجازية فقد عرض درامل خمس قواعد تتضمن الملامح الفونولوجية والفونيمات القطعية والصريفات الوظيفية ورمز حد الصريفة ورمز حد الجملة، موظفا في ذلك بعضا من الملامح الثنائية التي استحدثها[352]. وهكذا، يمكننا القول بأن درامل قد نظر إلى الوقف من ثلاث زوايا نظر: زاوية تركيبية، وزاوية تواصلية، وزاوية إنجازية. ولعل المظهر التواصلي للوقف هو المظهر البلاغي. فما صلة هذا المظهر بالكفاءة أو بالإنجاز؟ هل من المحق القول بأن المظهرين التركيبي والبلاغي (التواصلي) يرتبطان بالكفاءة اللسانية والكفاءة البلاغية (التواصلية). وهذا أمر لم يكلف درامل نفسه عناء توضيحه؟ وإذا كان درامل قد حاول إعطاء وضع نظري (ضمنيا) للوقف اللغوي، فإن دراسته تلك قد قامت، في جوهرها، على أساس مقولات تركيبية، وتواصلية نسبيا، لا على أساس مقولات فونولوجية. ويعود ذلك إلى استناد معالجته تلك إلى نظرية الحدود (الصرفية والتركيبية) وإلى وحدات تركيبية في المقام الأول.

لقد اختزلنا دراسة الوقف من زاوية فونولوجية في ما سُمي بالمفصل والحدود علما منا بأن هذين المبحثين هما الكفيلان بتوضيح المقاربة الفونولوجية الكلاسيكية للوقف. ونعتقد أن هاتين المقاربتين" مقاربتان تكادان تتكاملان وتتوحدان. إذ يُعد الوقف فيهما مجرد تحقيق وإنجاز لحدود هي، إلى هذا الحد أو ذاك، ذات طبيعة تركيبية وصرفية، أو مجرد تحقيق لملامح فوق قطعية. غير أن هذه المعالجة كانت فونولوجية إلى أبعد الحدود. وبذلك تأكد لنا أن الوقف في الفونولوجيا الكلاسيكية ليس له وضع لساني ثابت، وإذا كان له بعض الموقع فلأنه يجسد التركيب. كما أبانت الفونولوجيا، من جهة ثانية،

(352) نفسه، ص ١٩٥

عن المحددات الوظيفية للوقف، وعن البرامترات الإنجازية التي تتضافر معه وتوجهه. غير أن مثل تلك المقاربة الحصرية بقدر ما حصرت الموضوع بقدر ما أضعفته واختزلته. وقد يحق لنا أن نواجه ما انتهى إليه علم الأصوات phonetics بما انتهت إليه الفونولوجيا لنستخلص أن الفونولوجيا القطعية قد فشلت في معالجة الوقف لأنه ليس ظاهرة خطية Linear ولا قطعية Segmental. وإذا ضاعت خاصيات الظاهرة وما تستوجبه من تحليل، ضاعت الظاهرة وضاع معها التحليل.

1-4- التركيب و الوقف أو من القيود التركيبية في الفونولوجيا إلى التركيب

من الواضح أن الوقف ظاهرة تطريزية prosodic تتحكم فيها متغيرات متنوعة بعضها لساني صرف والبعض الآخر غير لساني. ويعبَّر عن هذه المتغيرات غير اللسانية ببرامترات صوتية (ندرج ضمنها القيود الفيزيولوجية والفيزيائية). وبمتغيرات نفسية وتواصلية (التفاعل الاجتماعي). أما المتغيرات اللسانية فقد نجملها في المتغير الفونولوجي والمتغير التركيبي والمتغير الدلالي. وإن كان بعض الباحثين قد أدرج ضمن المحددات اللسانية للوقف ما سماهما بالصنفين الأسلوبي (أو البلاغي أو الإيقاعي) والنطقي(35). إلا أننا نرى أن الصنف الأسلوبي عند هذه الباحثة يندرج، في إطار التصور الذي سنتبناه في الفصل اللاحق، ضمن المتغير الفونولوجي. فيما ندرج الصنف النطقي ضمن البرامترات الصوتية. وقد اعتبر المستوى التركيبي في دراسة الوقف مستوى حاسما في فهم الوظيفة (الوظائف) المسندة إلى الوقف. ولعل هذا ما يدعونا إلى الحديث عن وظيفة التركيب الوقفية بدل الحديث عن وظيفة الوقف التركيبية.

Butcher, A. (1981) P. 45 - 46 (35).

ومن هذه الزاوية، سبق لكووان وبلوخ (1948) أن لاحظا أن عددا من الدراسات المنشورة والمتصلة بـ "المفصل." وبـ "التنغيم" لم يعن أي منها بالوظيفة النحوية للوقوف، أي بالعلاقة بين الوقف والبنية النحوية[334]. وقد أشارا، علاوة على ذلك، إلى أنه قد كان من المعروف أن التقطيع إلى مركبات وتجميع عناصر الجملة في وحدات تركيبية بواسطة الوقوف في السلسلة اللغوية أو بواسطة وسائل أخرى يلعب دورا مهما في نحو اللغة الإنجليزية وأنحاء لغات أخرى. إلا أنه يلاحظ في ذات الوقت أننا لانعرف حاليا إلا القليل حول هذه الوقوف، وذلك لأنها لم تكن أبدا موضوعا لمقاربة تحليلية مضبوطة انطلاقا من وجهة نظر تركيبية [335].

وإذا أمعنا النظر في الكتابات اللسانية الكلاسيكية في إطار المعالجة التركيبية للوقف، أمكننا تصنيفها إلى صنفين رئيسيين همــا : (1) المعالجة التركيبية ضمن أفق اللسانيات النفسية، (2) المعالجة التركيبية الخالصة للوقف، وهي معالجة نقسمها بدورها إلى المعالجة البنيوية والمعالجة التوليدية الكلاسيكية.

1-4-1. المعالجة التركيبية ضمن أفق اللسانيات النفسية

ليس بودنا هنا، بالنظر إلى ما نتوخاه من هذه الدراسة، أن نقدم جردا مفصلا عما كتب في هذا المضمار. بل سنحاول فقط الوقوف عند بعض العلامات البارزة لهذه المعالجة. وقد يحق لنا أن نسجل في بداية الأمر أن المقاربة التركيبية للوقف قد أطرتها مجموعة من النظريات النفسية التي عرفها علم النفس، ومجموعة من الاهتمات التي قد تطغى بحسب النظريات وبحسب الزمن وذلك لأن الهموم الغالبة لم تكن هموما لسانية في حد ذاتها بقدر ما كانت هموم علم النفس بالدرجة الأولى.

(334) Cowan, J. M. and Bloch, B. (1948) P. 89 note 1

(335) نفسه، ص 94

ومن هذا المنطلق، فمن نافلة القول أن يكون الوقف قد عولج في سياق معالجة إنتاج اللغة وإدراكها، ذلك أن المتكلم يقف ليُعَلِّمَ حدا تركيبيا، كما أن السامع يعتمد على الوقوف ليحدد مختلف الوحدات اللسانية. وفي ما يتصل بالجانب التركيبي، فقد تركزت الأبحاث على التمييز بين الوقوف وتحديد الصلة بين الوقف التذكري وصعوبة التسنين؛ وعلى صلة التذكر بالبنية التركيبية. وقد استقطب البحثَ محوران أساسيان هما التعقيد التركيبي ووحدات التصميم التركيبية. ومن الجدير بالملاحظة الإشارة إلى عمل لاونسبوري (1954) باعتباره عملا مؤطرا وموجها للكثير من الأعمال اللاحقة التي تأثرت به إما سلبا وإما إيجابا. وكان لاونسبوري قد ميز بين الوقوف التركيبية ووقوف التذكر. واعتبر الوقف مُعَلِّمًا لبداية "وحدات التسنين" وإن لم يكلف نفسه عناء البحث عن تخصيص طبيعة مثل هذه الوحدات[336]. وقد استنتج ذلك من ملاحظته أن وقوف التذكر ومواضع الشك الإحصائي الأعلى تناسب بدايات وحدات التسنين. إلا أنه اعتقد، دون القيام بأي بحث في هذا الصدد، بأن هذا الوقف سيقع بالأحرى في الحدود الجُمَيْلِيَّة. وجلي أن الدراسات القائمة على هذه الفرضية قد ركزت على وحدات التسنين على مستوى الكلمة. وفيما يتعلق بما سمي بوحدات التسنين الأساسية أو وحدات التصميم الأساسية، سبق لووندت (1912) وميللر وآخريـن، (1960) أن اعتبروا الجملة بمثابة وحدة تصميم أساسية. فنظروا إلى التصميم باعتباره يناسب جملة سطحية مفردة. ومع أنه ليس من البديهي أن تساهم العملية التركيبية في زمن الوقف، فقد بدا أن التصميم الدلالي ينظَّم ليعبِّر عنه في جملة واحدة[337]. فكان أن تألف التصميم، إذن، من تمثيل فونولوجي للبنية السطحية للجملة. وقد انطلقوا في مبحثهم هذا من اعتبارهم التصميم النحوي يتألف من قواعد النحو

---

(336) Lounsbury, F. G. (1954) P. 98

(337) Butterworth, B. (1980) P. 164

التوليدي التحويلي[338]. أما ماكلي وأوزگود (1959) فقد انتهيا إلى أن الوقوف ترد قبل كلمات المحتوى أكثر مما ترد قبل الكلمات الوظيفية، ولاحظا أن البدايات الخاطئة لاتشمل عادة تصحيحات الكلمة غير المتوقعة بالضبط بل تشمل أيضا الكلمات الوظيفية المقترنة بها. ومن الجدير بالملاحظة أنهما يفرقان بين الوقف والتذكر، وقد كشفا أن أغلبية الوقوف المملوءة والشاغرة تقع في حدود الكلمة، وذكرا أنه إذا افترضنا أن المفاصل التركيبية لاتقع داخل مركب، فمن الواضح، إذن، أن العديد من الوقوف المملوءة والشاغرة لا يتم توظيفها تركيبيا[339]. وانتهيا، في خاتمة المطاف، إلى أن الوقوف المملوءة تنزع نحو الوقوع في مفاصل الوحدات التركيبية الكبرى، وإذن فهي تقع بشكل متواتر في الحدود المركبية، فيما تقع الوقوف الشاغرة في حدود الكلمات داخل المركبات[340]. واستمرت الاجتهادات في تحديد مواضع الوقف وتحديد وحدات التسنين، وهكذا، اقترح بومر (1978،1965) وحدة تركيبية أخرى سماها بالجُمَيْلَة الفونيمية، وهي عبارة عن وحدة تنغيمية تحتوي على نطاق تنغيمي مفرد مع مقطع بارز ومفصل ختامي واحد، وهي تناسب تقريبا "المجموعة النغمية" عند هاليداي (1968) و "مجموعة المعنى" عند أكانور وأرنولد (1961) و "الجُمَيْلَة السطحية" عند لافر (1970). وقد لاحظ أن الوقوف الشاغرة والوقوف المملوءة معا تنزع إلى الوقوع في بدايات مثل هذه الجُمَيْلات[341]. وقد اعتبر هذا حجة كافية مفادها أن اللغة يتم تصميمها جُمَيْلة جُمَيْلة. أما گولدمان ـ إيسلر (1968) فترى أن الوقوف تقع، على نحو نموذجي، بين المركبات وفي الموضع الواصل بين الجُمَيْلات أو في نهاية الجمل؛ وباختصار، فالوقوف تحدد دلاليا وتقع في المفاصل التركيبية[342].

---

(338) نفسه، ص 160.

(339) Maclay, H. and Osgood, C. E. (1959) P. 27 - 30

(340) نفسه، انظر الصفحات 34 و 39 و 41.

(341) Boomer, D. S. (1965) P. 149 - 155

(342) Goldman Eisler, F. (1968) P. 15

وبذلك فالوقوف النحوية تطابق المجموعات التركيبية. ومن الملاحظ أنها تعتمد معايير توزيعية قائمة على تحديد موضع الوقف في الجملة. إلا أنها ترى أن الجمل تبرهن على أنها نسق متميز ومنفصل للتماسك القوي في الكلام العفوي وغير المهيإ. وقد أوضحت أن للوقوف بين الوحدات التركيبية وظيفتين، واحدة للفصل وتبقى حينما يتوقف النشاط المعرفي عن الاشتغال، وأخرى للتذكر. وفي اللغة العفوية يبدو أن زمن الأخيرة يضاف إلى الزمن الذي تتطلبه الأولى[343]. وفيما يتصل بمسألة التعقيد التركيبي برهنت گولدمان - إيسلر على أن اللغة المعقدة تركيبيا لاتشمل بالضرورة زمنا وقفيا أكبر ومن ثمة فهي لاتتطلب تصميما أكبر للإنتاج من اللغة البسيطة تركيبيا (1968)، وفي نفس السياق، عالج ويلكز وكينيدي (1969) توزيع مدد الوقف باعتباره ناتجا عن البنية المكونية لأقوال عادية غامضة. ولاحظا أن قطع الموضوع-المحمول، وجُمَيْلات الصلة تُعَلَّم بوقوف أطول نسبيا من باقي المكونات الجملية[344]. ومن البديهي أن ذلك يشير إلى أن وظيفة الوقوف اللغوية تكمن، بالفعل، في الإعلام بالبنية التركيبية للجملة. وبذلك فالفرضية المقنعة قد تكون هي أن البنية النحوية للجمل تحدد موضع الوقف[345]. أما رودر وجينسن (1969) فقد حاولا النظر إلى مدة الوقف باعتبارها ذات صلة بالتعقيد التركيبي. وقد استخلصا أن مستوى التعقيد التركيبي عامل مهم فقط بالنسبة لمهمة وقف التذكر وكلما ازداد مستوى التعقيد التركيبي كلما ازدادت مدة وقف التذكر[346]. كما أنهما لم يجدا أي اختلاف دال بين مدة وقوف التذكر والوقوف النحوية[347].

---

(343) Goldman-Eisler, F. (1972) P. 110 - 111

(344) Wilkes, A. L. and Kennedy, R. A. (1969) P. 241 - 244

(345) نفسه، ص. 244

(346) Ruder, K. F. and Jensen, R. J. (1969) P. 128 - 135

(347) Ruder, K. F. and Jensen, R. J. (1976)

وباختصار، فإن القضايا التي تنوولت من هذه الزاوية يمكن حصرها على الشكل التالي: صلة الوقوف التنفسية بالوقف، وتوزيع زمن الوقف في أجناس خطابية متنوعة وصلته بالبنية التركيبية وبنسبة الإسراع في النطق. وقد لانخطئ إذا خاطرنا بتلخيص ما انتهت إليه مختلف هذه الدراسات وقد لانجازف إذا كانت خلاصاتنا تتمثل في مايلي :

1ـ يعتبر التطويل القطعي ظاهرة ملازمة للوقف وكأنه لايعدو أن يكون تجليا من تجلياته: ذلك أن تطويل المقاطع الختامية الواقعة قبل الوقف في المكونات التركيبية قد يكون ملازما للوقف أو مستقلا عنه، وقد يقوم بوظيفة الوقف الفعلي (انظر فوناجي و ماگديكس 1960؛ مارتين 1970؛ كلات 1975، .....).

2 ـ تعتبر مدد الوقف النسبية ذات صلة بالهرمية التركيبية للجملة (انظر گولدمان ـ إيسلر 1972 ؛ گروجان وديشان 1975؛ گروجان وگروجان ولين 1976 .....).

3ـ يتوقف توزيع الوقوف التنفسية على نوع الخطاب وعلى نسبة الإسراع في النطق، غير أن التركيب هو المتحكم الأصلي (انظر فوناجي وماگديكس 1960؛ گروجان وديشان 1972، 1975؛ گروجان وكولينس 1979؛ رودر وجينسن 1969، 1972 .....).

4 ـ تبين أن توزيع الوقوف متصل بالتعقيد التركيبي (بياتي 1977؛ بومر وديتمان 1962 ...)

5 ـ سرعة النطق وصلتها بمدة الوقف.

6 ـ طول المكونات ودورها في توزيع الوقوف وفي مدتها (گروجان1980).

1 . 4 . 2. المعالجة التركيبية للوقف في اللسانيات

1 . 4 . 2 . 1. المعالجة البنيوية للوقف

لا نرمي في هذا القسم إلا إلى عرض الملامح الأساسية للمعالجة التركيبية للوقف في اللسانيات البنيوية. ومن الجدير بالملاحظة أن الوظيفة التركيبية للوقف قد عولجت من زاويتين مختلفتين هما: زاوية المفاصل وقد خصصنا لها قسما خاصا (1. 3. 1)؛ وزاوية غير زاوية المفاصل وهي التي نود أن نطرقها الآن، ويندرج ضمنها التنغيم والإيقاع.

ولأن الوقف عُد ظاهرة تركيبية فقد تناوله بلومفيلد(1933) في الفصل المخصص للتركيب. ويقوم رأيه على أن المتكلم بإمكانه أن يفصل، بواسطة الوقوف، بين مكونات المركبات التي يعتبرها أشكالا حرة. إلا أن الوقوف، عند بلومفيلد، ليست مميزة في أغلب الأحيان؛ فهي تظهر أساسا حينما تكون المكونات عبارة عن مركبات طويلة، وهي تكون في اللغة الإنجليزية مسبوقة، عادة، بنغم وقفي. ويظهر النغم الوقفي بين المكونات في إرداف إنجليزي عادي، غير أنه أشار إلى وجود تنوع من الإرداف المغلق خال من النغم الوقفي[348]. فالجملة الاعتراضية تعد بمثابة تنوع إردافي يقاطع فيها شكلٌ شكلا آخر: ويكون الشكل الاعتراضي، عادة، في اللغة الإنجليزية مسبوقا ومتبوعا بنغم وقفي. كما نجد أيضا، في اللغة الإنجليزية، تعارضات مغلقة من دون نغم وقفي[349]. وبخلاف بلومفيلد، تناول تروبتزكوي (1949) الوقف في كتابه المخصص لمبادئ الفونولوجيا. وقد بدأ بتناول الخاصيات التطريزية مميزا بين الخاصيات التطريزية التي توظف لتمييز دلالات الكلمات، والخاصيات التطريزية التي توظف لتمييز دلالات مجموعات كاملة من الكلمات

---

(348) Bloomfield. L. (1933) P. 175

(349) نفسه ص. 176

والجمل. ومن بين هذه الخاصيات الأخيرة الوقوف[350]. وفي معرض حديثه عن وقوف الجملة" عرَّف وقف الجملة بوصفه وسيلة تطريزية مثلها مثل باقي الوسائل التي تميز الجمل، ويمكن اعتباره من بين الخاصيات التطريزية لنمط الوصل. وهو يرى أن وقوف الجملة توظف، في غالب الأحيان، للفصل بين مختلف الجمل أو الجُمَيْلات، أي أنها تؤدي، على وجه الخصوص، وظيفة فاصلة، غير أنه يلاحظ أن للتعارض "بوقف--بلاوقف" وظيفة مميزة أيضا"[351]. وفي حديثه عن العلامات الفاصلة الفونولوجية يرى أن لكل لغة وسائل فونولوجية خاصة تشير إلى وجود حد جملة أو إلى غيابه في موضع محدد في التيار الصوتي الممتد. إلا أن هذه الوسائل وسائل يُسترشد بها لا غير. وقد يكون من الممكن أن تقارن بعلامات المرور في الشارع.... وبالإمكان استئناف السير بدونها : فنحن في حاجة فقط إلى أن نحتاط كثيرا وأن نكون شديدي الانتباه. إذ لا توجد علامات المرور في كل جهات الشارع بل توجد في بعض الجهات لا غير. وعلى غرار ذلك، فإن العناصر اللسانية الفاصلة لاتظهر، على العموم، في كل المواقع العينية..."[352]. أما في باب حديثه عن التنغيم فقد ميز بين تنغيمين : تنغيم متصاعد وهو يؤدي وظيفة "استمرارية"، وتنغيم متناقص وهو يؤدي وظيفة "ختامية". ولا يتحقق هذان التنغيمان عادة إلا في الكلمات الأخيرة، قبل وقف ما، ذلك لأنه تجب الإشارة، في هذا الموقع فقط، إلى أن الجملة قد انتهت أو لم تنته[353]. ومن جانب آخر، أشار بايك (1945) إلى أن الوقوف تَفْصِل، في وسط الجمل، وبصفة متواترة، وحدات نحوية كبرى مثل الجُمَيْلات، أو تفصل وحدات صغرى لكي تساهم في وحدتها الداخليــة[354].

---

(350) Troubetzkoy, N. S. (1949) P. 237

(351) نفسه ص. 244

(352) نفسه، ص. 291

(353) نفسه، ص. 238

(354) Pike, K. L. (1945) P. 72

أما آبيركرامبي فيرى أن للوقوف، في النثر المتكلم به، صلة وثيقة بالبنية النحوية للجمل، إلا أنها تلعب، فيما يبدو، دورا مختلفا، في التخاطب، فهي تقع دائما في مواقع غير متنبأ بها. وهكذا، فنهاية الجملة، على سبيل المثال، مرجحة جدا ليبرزها التنغيم لا الوقف، والوقوف تقع، في الغالب، بين كلمتين بينهما تعلق وثيق[355]. وترى إ.ج.أ. هندرسون أن تطريزات الجملة تتضمن نغم الجملة، والوسائل المستعملة للإشارة إلى بدايات المركبات والجمل ونهاياتها، وللإشارة إلى ربط مركب بمركب أو جملة بجملة[356]. ويميل أوكانور إلى الاعتقاد بأن الحدود النحوية تعلم دائما بالوقف، إلا أن الوقف وحده، على العموم، ليس علامة كافية لحدود المتواليات: إذ يجب أن يكون مرفقا ببعض الملامح الأخرى إذا كان فعليا، وذلك إما بالتطويل الملحوظ، وإما بتمام النسق التنغيمي. وإذا ترابط الوقف مع هذين الملمحين ترابطا جيدا، فذلك تعزيز للعلامات الحدية؛ إلا أنه إذا ورد خاليا من أي تطويل وغير مرفق بنسق تنغيمي فإنه يعد مَعْلَم تردد[357]. ولم يفت مالمبرغ (1974) أن يشير إلى أنه قد تكون من الضروري معالجة إلى أي حد يكون من الممكن إيجاد تجليات تطريزية لوحدات أكبر من تلك التي تشكلها الجمل كما حددها في الصفحتين 35-36. وفي كل الحالات، هناك الوقف بين الأقوال الذي يجسد، رفقة النبر الختامي للمجموعة، الحد بين الجمل، إلا أنه يُستخدم أيضا للفصل بين الأدوار، بل وبين الفقرات. ومن السهل أن نُلاحظ في الخطاب كيف يمكن لسقوط لحني مهم جدا مثل ذلك الذي يفصل الجمل أن يعيّن تقسيمات مناسبة لتقسيم النص المكتوب إلى فقرات. إلا أنه سرعان ما يعترف بأنه سيكون من الصعب، في حدود الحالة الراهنة لمعارفنا، الاستمرار في البحث عن وقائع التطريز

---

(355) Abercrombie, D. (1963) P. 7 - 8

(356) Henderson, J. A. (1949) P. 127

(357) O'Connor, J. D. (1973) P. 259 - 260

المناسبة للوحدات الكبرى التي يشكلها عرض بأتمه أو فصل أو خطاب أو قسم. وقد دفعه ذلك إلى أن يثير انتباهنا إلى أننا نقترب بهذا المنطق إلى مستويات الوقائع الصوتية التي لا صلة لها بالبنية اللسانية بما هي كذلك أو التي تنتمي إلى وقائع أسلوبية أو بلاغية.. والتي تشتمل أيضا على تجليات صوتية أخرى غير التجليات المسماة بالتطريزية. وهكذا تمكن مالمبرغ من تمييز الوقائع التالية التي تكمن وظيفتها في تحقيق البنية الإجمالية لقول ما وفي السماح للمستمع بأن يكتشف العلاقات الداخلية بين العناصر: (1) نبر مجموعة أو نبر إيقاعي ويفصل كل قول ذي طول ما إلى أجزاء (2) تنغيم الجملة ويعيّن العلاقات بين المجموعات إما بفصلها وإما بوصلها (3) تنغيم ختامي لجمل مركبة ("فقرات") يشير إلى نهايتها. (4) وقف يمكنه باعتباره عنصرا حشويا إما أن يحمل وظيفة نبر المجموعة أو وظيفة التنغيم الختامي للفقرات، وإما أن يعوضها؛ ويمكنه أخيرا، وعلى مستويات عليا، أن يوظف بمفرده بوصفه عنصرا حديا في الخطاب. ويلاحظ مالمبرغ أن الوقف لا يمكنه أن يعوض التنغيم مثلما لايمكنه أن يعززه[358].

وقد عالجت مباحث أخرى الوقف في إطار التنغيم. ونريد هنا أن نعرض لتصورات سيرج كارتشيفسكي(1931) وماريو روسي وآخرين (1981) وبعض أتباع هاليداي. وقد انطلق كارتشيفسكي من اعتباره أن لكل مستوى فونولوجياه، وبذلك يحق لنا أن نتحدث عن فونولوجيا تركيبية. وفي حديثه عن الجملة، يرى أنها وحدة تواصلية معينة، وأنها تتميز بكونها ذات بنية صوتية خاصة هي تنغيمها[359]. والتنغيم يوظف لتمييز حد الجملة، وذلك بمعارضة الاستفهام للجواب، وبتمييز الجملة العقلية عن الجملة التعبيرية. لكنه يوظف أيضا لتقسيم

Malmberg, B. (1974) P. 36 - 37 (358)

Karcevsky, S. (1931) P. 189 - 190 (359)

منحنى التنغيم إلى الجُمَيْـلات[360]. وفي معرض حديثه عن التغيرات المتعاقبة التي يتشكل منها التنغيم (والتي هي: النغم والمدة والشدة) لاحظ أنه كلما توقف الانسياب كلما كان المقطع الذي يسبق مباشرة الوقف منغّما بطريقة خاصة. ثم أشار إلى أن الوقوف في انسياب سريع إلى حد ما، سواء بين الجمل أو داخلها، يمكنها ألا تتحقق. إن الوقف، باعتباره عنصرا فونولوجيا، لايمكنه أبدا أن يكسر وحدة معنوية. ومعنى ذلك أننا أمام سلسلة مركبة من وحدات معنوية تُعَلَّم وحداتها بأنصاف أوزان ترافقها وقوف أو لا ترافقها[361]. إن كل جملة عقلية، غير شديدة القصر، تنزع إلى أن تنقسم إلى طرفين من الجملة أو جزأين منها. وبذلك تتشكل فيها قمتان فونولوجيتان يفصل بينهما وقف[362]. وهكذا كلما كانت الوحدة التواصلية مجزأة كلما كانت سهلة الفهم. إلا أنه يرى أن تقسيم الجملة لا صلة له بتعارض الوحدات النحوية[363]. وهذا يعني أن تقسيم الجملة ليس عملية نحوية وليس أيضا تمييزا منطقيا. ومؤدى هذا الكلام أن المهم هو تمييز التنغيم واختلافه وليس الوسائل التي يتحقق بها، لأن هذه الوسائل تختلف من لغة إلى أخرى[364]. إن الجملة عبارة عن توتر موزع في خط والتي لاتعرف حركتها سوى اتجاه وحيد لايعود إلى الخلف وذلك لأن خاصية التنغيم تدرجية. وبناء على ذلك، فتمييز الجملة يؤدي إلى التعارض بين أربعة أنماط من التنغيم هي: تنغيم التساوق (السيمترية)، وتنغيم اللاتساوق (اللاسيمترية)، وتنغيم التماهي، وتنغيم التدرج[365]. وبعد ذلك، تحدث عن الوقف ليعتبره لايشكل عنصرا مستقلا بذاته مادام جزءا لا يتجزأ من التنغيم، إلا أنه يؤخذ بعين الاعتبار في مدة انسياب جزء

---

(360) نفسه، ص. 192 – 193

(361) نفسه، ص. 198 – 199

(362) نفسه، ص. 203

(363) نفسه، ص. 205

(364) نفسه، ص. 206 – 209

(365) انظر ص. 210 من نفس المرجع السابق ذكره من أجل المزيد من التوضيح

الجملة الذي يتلوه. وعلى المستوى النظري، فإن القمة الفونولوجية للجملة تقع مباشرة أمام وقف الانشطار. وبمجرد ما يوصل إلى ذروة التوتر يبدأ التراخي لأن الوقف جزء لا يتجزأ من الخط التنازلي، وهكذا فإن نهاية الصعود وبداية المنحدر لايفصل بينهما إلا وقف الانشطار[366]. وانتقل، بعد ذلك، إلى علاقة التنغيم بالنحو ليجيب أولاً وانطلاقا من عرضه السابق أن التنغيم يبدو متجاهلا للنحو، بينما النحو يأخذ بالحسبان التنغيم[367]. إن التنغيم لايمكنه أن يخدم النحو. فالعناصر الناتجة عن التمييز المركبي وحتى تلك الناتجة عن التمييز غير المركبي ليست مماثلة لوحدات أي نظام من نظامي المستوى المعجمي (التمييز الكيفي والتمييز الكمي). إن التنغيم لا صلة له بالنحو لأن العلاقات في النظامين المتداخلين تعد من طبيعة عامة جدا. بل إنه يذهب إلى الإقرار بأن العكس هو الذي يحدث: فالتنغيم هو الذي يمارس تأثيرا على النحو لا العكس. إن النحو يأتي ليعقلن نتائج التمييز التي يقوم بها عقلنا في شموليتـــه وليثبتها[368].

وكان پايك (1945) قد قدم دراسة مفصلة للأنساق غير القطعية أكد فيها أن الوقف وملامح تطريزية أخرى ليست ثانوية بل ضرورية بالنسبة للوصف اللساني. وقد رأى أن للتنغيم صلة بالوقوف وبالإيقاع، وأن هذه الخاصيات، على الرغم من ذلك، تعتبر، من جوانب عديدة، مستقلة عن بعضها البعض. وهكذا فالوقف والإيقاع متوقف أحدهما على الآخر، بشكل وثيق، في البعض من عناصرهما واستعمالاتهما، إلا أنهما مستقلان، من جوانب أخرى، عن بعضهما البعض. ولهذا السبب دعا إلى وجوب تناولهما بوصفهما كيانين دالين مستقلين (أي بوصفهما أنواعا فونيمية وصريفية). وفي إطار الوقف ، يميز پايك بين وقفين فونيميين أو صريفيين، أحدهما مؤقت والآخر ختامي. ويتميز الوقف

(366) نفسه، ص 211.

(367) نفسه، ص 220.

(368) نفسه، ص 223.

المؤقت، من حيث الطول، بقصره بالمقارنة مع الوقف الختامي، إلا أنه ليس دائما أقصر[369]. ويتميز الوقف المؤقت أيضا بكونه يتوفر على شكل متناوب هام جدا: إذ بدل أن يكون عبارة عن انقطاع في الكلام، أو توقف تام، فإنه قد يكون عبارة عن تطويل للصوت الأخير أو الصوتين الأخيرين من الكلمة السابقة عليه. ويكون لهذا الطول نفس الزمن مثلما قد يفعل الوقف الفيزيقي. وبطبيعة الحال، فهو لايلتبس بالأصوات العادية الطويلة نسبيا، ولايلتبس بالتطويل الخاص بالتطريح، وذلك لأن التطويل بالنسبة لما يماثل الوقف يرافقه إضعاف كبير لقوة الأصوات، وهذا الإضعاف للصوت مع الطول هو الذي يعوض الوقف الفيزيقي في فونيم الوقف المؤقت. أي أن هناك تطويلا للصوت على المستوى الصوتي، أما على المستوى الفونولوجي فهناك وقف[370]. إن الوقف المؤقت والوقف الختامي يؤثران، بطرق مختلفة، في المادة الصوتية التي تسبقهما. وهكذا ينزع الوقف المؤقت إلى: (1) تقوية العلو الموسيقي الختامي للنطـــاق، (2) أن يكون، في الغالب، مؤثرا في كمية النطاق السابق وذلك بطرق مختلفة. وهكذا فالمقطع الذي يسبق الوقف المؤقت يكون، في الغالب، أطول مما هو عادة، ومقوّى على علو موسيقي مستو. وفي حالات أخرى، تكون بداية النطاق الأول هي الحاملة للطول، وبذلك تؤشر على حضور وقف مؤقت. ومن جهة أخرى، فالانطلاق من معيار غير محدد يمكن أن يكون في اتجاه مناقض، ويؤدي إلى نتائج لها صلة بذلك: إذ قد تشير نهاية قصيرة حقا، في الغالب، إلى أن وقفا مؤقتا سيعقبها. ذلك أن نفس الشخص، وهو يكرر نفس الجملة، يمكنه أن يستخدم وسائل مختلفة بالنسبة لنتائج متماثلة وذلك في تكرارات متنوعة لنفس الجملة. وعلى العموم، فإنه يمكن لأي انطلاق من الطول العادي لعناصر النطاق الأولي أن يساهم في التعرف على وقف لاحق بوصفه مؤقتا، شريطة أن

---

(369) Pike, K. L., (1945) P. 68

(370) نفسه، ص. 68 – 69

يُقوِّي العلو التام للعلو الموسيقي في نهاية النطـاق[371]. أما الوقف الختامي فهو يغير النطاق السابق (أو النطاقات السابقة) وذلك بتخفيض العلو العادي لنهاية النطاق بطريقة ما. وإذا كان النطاق نفسه ينتهي بالعلو أربعة، فإن مايسبق الوقف الختامي سينزع نحو التضاؤل التدريجي إلى الصمت حينما ينحدر إلى أسفل؛ وهذا مختلف جدا عن العلو الموسيقي لنفس النطاق الذي يتوفر على مستوى ما، وهو قد يكون مُقوًى، ينتهي بدون وقف حينما يقع في وسط الجملة، أو حينما يقع قبل وقف مؤقت. وإذا كان النطاق متناقصا ـ متصاعدا، فإنه يبدو أن التصاعد لا يعلو جدا مثلما يعلو في وسط جملة ما من دون وقف أو قبل وقف مؤقت[372]. وقد يكون الفرق بين الوقف المؤقت والوقف الختامي مسموعا، أحيانا، بشكل مبالغ فيه وذلك في خطبة حماسية. ومن بين الوقفين، ينزع الوقف المؤقت إلى أن يرد في كل المواضع وذلك حينما يكون موقف المتكلم مطبوعا باللايقين واللاغائية، فيكون المتكلم آنئذ في وضعية متذكر. وعلى إثر أغلب الاستفهامات دون أن ينتظر جوابا، أو حينما يَفترض أن الجواب معروف. أما حينما يقع وقف بعد نطاق متصاعد، فإنه يوجد وقف مؤقت بعد الاستفهامات والإثباتات وأجزاء الإثباتات. وعادة مايكون الوقف الوارد وسط جملة ما وقفا مؤقتا، لكنه لايكون دومـا كذلك[373]. ويرد الوقف الختامي حينما يكون موقف المتكلم، حال الوقف، غائيا، ولهذا السبب، يقع في أغلب الأحيان في نهاية الإثباتات. ومن الملاحظ أن "النطاق الغائي" علامة صوتية تشير إلى نهاية وحدة تركيبية/ دلالية. ويقتصر الوقف الختامي في الوقوع، في أغلب الأحيان، على موقع بعد نطاق متناقص إلى اللحن المستوي أربعة. ولأن الوقف المؤقت يقع أيضا بتواتر في هذا الموقع، فإن الوقفين يمكنهما أن يتعارضا هنا أساسا. وتفصل الوقوف في وسط الجمل، وبشكل متواتر، وحدات نحوية كبرى

(371) نفسه، ص 69.

(372) نفسه، ص 70.

(373) نفسه، نفس الصفحة.

مثل أجزاء الجمل، أو تفصل وحدات صغرى بطريقة ما للمساهمة في وحدتها الداخلية. ويمكن لمثل هذه الوقوف أن توجد عادة بعد النطاقات الأولية. إلا أن أشكال التذكر تنتهي أحيانا من دون نطاق أولي، ولاتتوفر إلا على ما قبل نطاق غير تام. وفي هذه الحالة، يمكن للوقف أن يقع في نهاية قول في موقع غير نهاية النطاق الأولي. كما يقع الوقف المؤقت أحيانا في وسط نطاق أولي[374].

ويتحدث پايك، بعد ذلك، عن مساهمة الوقف في تحديد الوحدة الإيقاعية، فيرى أن جملة أو جُمَيْلَةْ منطوقا بها بدفقة مفردة مكونة من مقاطع لايعترضها وقف تعتبر وحدة إيقاعية[375]. ويخلص، في النهاية، إلى أن الوقوف لا تعادل حدود نطاقات التنغيم لأن الوقوف يمكن أن ترد: (1) في حدود النطاقات، بين وحـدات إيقاعيـة بسيطـة مثـلا: (2) في وسط النطاقات (بعد وحدة إيقاعية ضعيفة): (3) يمكن أن تغيب عن ربط بين نطاقين (في وحدات إيقاعية مركبة). ومع أن حدود الوحدة الإيقاعية تتطابق مع الوقوف، فإن أياً منهما لا يتسبب في إحداث الآخر، لأن وحدة كلامية متماثلة في التقطيع الزمني يمكنها أن تنتهي بأي نوع من نوعي الوقف (مؤقت أو ختامي). وبالإضافة إلى ذلك، فإن وحدة كلامية ما يقطعها نوع وقفي وتنتهي بنفس النوع الوقفي يمكن أن ينطق بها، مع ذلك، بنسقين إيقاعيين مختلفين أو أكثر. فلنلاحظ، على سبيل المثال، أن وحدة إيقاعية بسيطة يمكن أن تعقبها وحدة إيقاعية بسيطة، أو أن وحدة إيقاعية مبتورة يمكن أن تعقبها وحدة إيقاعية ضعيفة. ولنلاحظ أيضا أن نوعا لاحقا من التعارض الإيقاعي في سياق وقوف موجهة يقع بين وحدات إيقاعية بسيطة ومركبة. ويوجد نوع ثالث من الإيقاع التعارضي، في سياق وقف موجه، بين وحدات موزونة نبريا ووحدات موزونة مقطعيا[376].

---

(374) نفسه، ص 72
(375) نفسه نفس الصفحة
(376) نفسه ص 82

أما براون وآخرون (1980) فينطلقون من اقتراح هاليداي (1976) والقاضي بأن المتكلم ينظم كلامه إلى وحدات إخبارية تتحقق صوتيا بوصفها مجموعات نغمية. وتتوفر المجموعة النغمية على نطاق متميز صوتيا منظم حول المقطع الذي يحتوي على حركة علو موسيقي كبرى في المجموعة النغمية. أي المقطع النغمي الذي يشكل جزءا من الكلمة المبأرة في الوحدة الإخبارية. ويتبنى هؤلاء الدارسون مصطلح "المجموعة النغمية" عند هاليداي وذلك بالنسبة للوحدة التي يخلقها المتكلم لتنظيم قوله في وحدات لها بنية تركيبية ودلالية داخلية منسجمة. ويرون أن كريسطل (1969) كان شديد الوضوح في موضوع ما الذي يشكل علامات حد المجموعة النغمية. فقد رأى أن هناك حدودا فونولوجية مطردة محددة بالنسبة للمجموعات (الوحدات) النغمية في الكلام العادي لا في الكلام السريع. ويرون أنه من الصحيح في الكثير من الحالات أن يكون المرء قادرا على إسناد حدود المجموعة النغمية بنوع من الثقة. إلا أن المرء في عدد كبير من الحالات تواجهه مشاكل ذات طبيعة متصلة بكون المتكلم قد كان يحاول أن يصنع ما كان يرغب في قوله بالطريقة التي قالها بها، وأن ما رغب في قوله قد كان التعبير عنه شديد الصعوبة. وينتهي المؤلفون من ذلك إلى القول بأن المعايير التركيبية والدلالية لا تمكّن المرء من اتخاذ قرار مبدئي بخصوص تحديد موضع إسناد حد المجموعـــة النغمية[377]. كما لاحظ الباحثون أن هناك أنواعا أخرى من المشاكل التي تطرحها حدود المجموعة النغمية والتي تنتج عن ورود الوقوف في الكلام دون أن تتطابق مع حدود الوحدات التي نود تحديدها بوصفها مجموعات نغمية اعتمادا على معايير أخرى. إلا أنهم يودون النظر إلى المجموعة النغمية بوصفها تحقيقا لجزء إخباري. والخلاصة هي أن

Brown. E. Currie. K. L. and Kenworthy. J. (1980) P 41 - 42 (377)

المجموعة النغمية. في منظورهم، يمكن النظر إليها بوصفها وحدة نظرية مجردة يمكن أن تنسج علاقة مع بعض وحدات العلو الموسيقي التي تواجهنا في تيار الكلام[378]. وبالنظر إلى المشكلة الثابتة التي يواجهونها في تحديد المجموعات النغمية في الكلام العفوي، فقد ابتعدوا عن النسق "المجرد" ووفروا تحليلا لا يعتمد على تحديد المجموعات النغمية، بل يعتمد على وحدات محددة على المستوى الصوتي، وهي "الوحدات المحددة بالوقف". وبغية تحديد هذه الوحدات، كشفوا أن الحد التركيبي لا يطابق، في النصوص المقروءة، الحد التنغيمي ويطابق في الغالب الوقف. أما في الكلام العفوي الطليق، فمن المألوف جدا ألا تتطابق هذه الحدود. ومن بين العلامات المعوَّل عليها والملاحظة في الكلام العفوي الوقف[379]. ويستخلصون، من خلال دراستهم، أن نسقية طول الوقف في النص المقروءة تناسب، من غير ما استغراب تقريبا، البنية الدلالية للنص... ومن جهة نظر المتوالية السردية لا تبدو هذه الوقوف الطويلة مفاجئة. وتطابق الوقوف، هنا، انقطاعات دلالية كبرى في البنية المفهومية للسرد[380]. ويتحدثون عن وقوف "محورية" وهي تشير إلى تنظيم القارئ للنص إلى فقرات كلامية، وهناك وقوف قصيرة تشير إلى وحدات قصيرة للكلام.

وعلى إثر ذلك، انطلقوا يحاولون الربط بين الوحدة المحددة بالوقف بالمجموعة النغمية عند هاليداي. وهكذا يرون أن كل وحدة محددة بالوقف تحتوي على نواتين يجب تحليلهما باعتبارهما مجموعتين نغميتين. وبخصوص الوحدات المحددة بالوقف في الكلام العفوي، لوحظ أن هناك ثلاثة أنواع من الوقوف: الوقف "المحوري" الطويل الذي تم تحديده في النصوص المقروءة: ويرتبط

(378) نفسه، ص. 43 – 44.

(379) نفسه، ص. 47.

(380) نفسه، ص. 50.

الصنف الثاني من الوقوف ارتباطا وثيقا بالصنف المشير إلى النطاق الذي حدده المؤلفون في النصوص المقروءة: وتقدم المجموعة الثالثة صنفا متساوقا بشكل ملحوظ مع الطول. وقد بدا لهم تسمية هذه الوقوف بـ "وقوف البحث"[381].

وفي باب صلة هذه الوحدات ببعضها البعض، لاحظوا أن المؤشرات التي نعتمد عليها في القيام بمثل هذا التحليل هي مؤشرات تركيبية إلى حد كبير لا تنغيمية، إذ يتعذر تحديد الحدود بواسطة الوثبات التنغيمية لأن التركيب يحظر ذلك، بينما يمكننا باللجوء إلى التركيب أن نحدد مواضع الحدود[382]. إننا نجد، في الغالب، في الكلام العفوي نهاية وحدة تركيبية ولا نجد علامة حدية فونولوجية مناسبة، إلا أنهم يفترضون أن المتكلم لا ينزعج في وضعه للعلامات التركيبية فونولوجيا لأن العلامات الفاصلة الفونولوجية ملحقة بالتركيب لا غير. وإذن، لا ينبغي أن يفاجأ المرء إذا وجد متواليات من البنيات التركيبية يقوم فيها المتكلم بعمل إشاري اعتمادا على التركيب. وقد تكون هناك لحظات يشدِّد فيها المتكلم على أمر، لذا يتطلب ذلك تقطيعا تركيبيا واضحا. وفي هذه الحالات، يمكن للمتكلم أن يستعمل علامات فاصلة فونولوجية ليبيِّن كيف تجب بنينة المتوالية. وعلى العموم، فالمتكلم حر في أن يقرر (ما عدا في البنيات الختامية المبأَّرة) فيما إذا كان يرغب أو لا يرغب في تقوية البنية التركيبية بعلامات حدية فونولوجية. ويمكن في بعض أساليب الكلام أن تكون تلك هي الحالة التي يقسم فيها المتكلم، باطراد، تقسيما فرعيا الوحدات المحددة بالوقف إلى وحدات مبنينة تركيبيا تحدها علامات حدية فونولوجية. ويُفترض أن تتضمن هذه العلامات الحدية، وجوبا، تلك الظواهر التنغيمية المقترنة بالمقطع الأخير المنغَّم من بنية معزولة[383].

(381) نفسه، ص. 65 – 66.
(382) نفسه، ص. 72 – 73.
(383) نفسه، ص. 158.

1.4.2.2. الوقف و التنغيم في ضوء التوليدية الكلاسيكية

وإذا كان كارتشيفسكي قد انطلق من اعتبار مجال التنغيم هو الجملة ومكوناتها، وبذلك فهي ستلعب دورا أساسيا على مستوى التركيب وعلى مستوى التواصل. وإذا كان التنغيم عنده لا صلة له بالنحو. وإنما له وظيفة قولية فيما يتصل بتحديد الموضوع والخبر، فإن دوكروت (1939) يرى، على النقيض من ذلك، أن التنغيم يتكفل بوظيفة مزدوجة تركيبية وقولية، وإن كان التركيب وفعل القول، عنده، بنيتين متوازيتين. وقد سبق لهوكيت (1958) أن اعتبر التنغيم مكونا مباشرا للجملة. أما ستوكويل (1960: 1972) فقد كان اللساني الأول الذي وظف هذه الفكرة الأساسية في إطار النحو التوليدي التحويلي ويضع التنغيم في البنية العميقة. وقد عرف الوقف باعتباره الحدود الموجودة بين النطاقات التنغيمية. تلك الحدود التي لا تتناسب مع الصمت، أو غياب التصويت، أو المجموعات التنفسية. وإذن، فالوقوف، بالمعنى المقصود هنا، عبارة عن وقائع مدركة مطردة، غير أنه من الممكن ألا تتوفر على نظائر فيزيائية مطردة سواء على المستوى الفيزيائــي أو النطقــي[384]. أما الدراسات الأخرى (دوانينغ 1970؛ بريزنان 1972؛ بيرمان وساموزي 1972؛ليكوف 1972) إلى جانب ستوكويل (1972) فقد انتهت إلى أن البنيات التنغيمية لا تحددها فقط مكونات البنية السطحية، ولذا وجب الاعتقاد بأن موضع النطاقات التنغيمية وخاصياتها يوجد في البنيات العميقة والشبه العميقة. ومن المعلوم أن تشومسكي وهالي قد اعتقدا بأن القواعد التي تلحق بالمؤشرات التطريزية لا تطبق إلا على مستوى البنيات المشتقة[385]. غير أن أتكينسن (1973) قد رأى أن التنغيم الصحيح لا يمكن أن يحدد تحديدا مضبوطا انطلاقا من البنية السطحية، بل إنه يتطلــب تفاعــلا حميميـا على مستــوى أعمـــق. وقد سبق

(384) Stockwell, R. P. (1972) P. 86 - 87

(385) (1968) P. 15

ليبيرفيش (1968) أن توصل إلى أن إسناد النبر في اللغة الألمانية يجري في مستوى أكثر عمقا من مستوى البنيات التركيبية السطحية. أما بوب (1971) فقد اعتبرت أن توليد البنيات التنغيمية يشكل عملية فونولوجية تسبق تطبيق بعض التحويلات التركيبية. وكانت بريزنان (1971) قد بينت أنه من الممكن، إذا طبقت قاعدة إسناد النبر النووي في سياق السلك التحويلي، تفسير أغلب الاستثناءات التي وقف عندها تشومسكي وهالي. وهذا يعود، حسب بريزنان، إلى أن البنيات النبرية لبعض التراكيب المركبة تعكس بنيات الجمل البسيطة المدمجة في هذه التراكيب وذلك على مستوى البنية العميقة. وهكذا، فإن قاعدة إسناد النبر النووي سيتم تشغيلها، حسب بريزنان، بعد مختلف التحويلات التركيبية المتصلة بهذا السلك. وهذا ما سمته بريزنان بفرضية الترتيب [386]. أما روسي، فهو يرى أن الوقف لا يمثل سوى جزء من الملامح التي تشترك في تحديد الذرات التنغيمية، أي المناغم والتي هي العناصر المكونة للصريفات التنغيمية[387]. وعلاوة على ذلك، فقد اعتبر روسي أن الوقف قد لا يحققه الصمت، وفي هذه الحالة فإننا نقتصد ملمحا تنغيميا[388]. كما بدا له أن الوقف يساهم في تحقيق مكونات القول وتراتبيتها[389].

وإذا شئنا الإيجاز والتكثيف غير المخلين، جاز لنا القول بأنه قد تبين أن الوقف عادة ما تم النظر إليه انطلاقا من تصور تقسم على أساسه السلسلة الكلامية. وهكذا اقترن الوقف بالمجموعة النغمية، أو بالمجموعة المعنوية، أو بالمجموعة التنفسية، أو بالمجموعة التنغيمية، أو بالوحدة النغمية، أو بالمركب الفونولوجي. وبذلك قد يصح القول بأن للوقف معايير متعددة ومتنوعة، منها

---

(386) انظر تحديد هذه الفرضية في بريزنان (9172).

(387) Rossi. M. et al. (1981) P. 190

(388) نفسه نفس الصفحة

(389) نفسه. انظر: من ص. 206 إلى ص. 223

أن المعيار قد يكون مؤشرا تنغيميا (نغميا)، وقد يكون فيزيولوجيا، وقد يكون مؤشرا دلاليا. وقد يكون مؤشرا تركيبيا. غير أنه بدا واضحا ألا معيار من هاته المعايير كفيل وحده بتحديد الوقف وموضعه، إذ قد تتشابك بعض المعايير وقد تتداخل وقد تتراكب.

ومن هذه الزاوية، يُعدُّ الوقف فاصلا بين المجموعات التنغيمية أو بين المجموعات التنفسية. وعلاوة على ذلك، فقد بدا أن الوقف يقع في المواضع التالية :

ـ في الحدود المكونية الأساسية (أساسا بين الجُمَيْلات وبين الموضوع والمحمول). إن هناك تضايفا بين نوع الحد المكوني وطول الوقف، أي كلما كان الحد أساسيا أكثر كلما كان الوقف أطول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوقوف تنزع إلى أن تكون أطول حينما تشمل الحدود المكونية موضوعا جديدا. ويتعلق الأمر هنا عادة بالحدود بين الجمل. ويعد هذا النوع، على العموم، مُعْلِمًا لحد مجموعة تنغيمية. غير أن ذلك لا يعني أن لكل حد مجموعة تنغيمية مثل هذا الوقف. وهذا يعود إلى أن الوقوف في حد المجموعة التنغيمية، إذا وقعت في الحدود المكونية الأساسية، قد تُلغى عوض أن تُملأ.

ـ قبل الكلمات ذات المحتوى المعجمي الأعلى أو، على حد تعبير لاونسبوري، في مواضع الاحتمال الانتقالي الأدنى. وهكذا، فالكلمات المسبوقة بوقف يكون تذكرها أصعب. وهذا النوع من الوقف يقع، على نحو نموذجي، قبل الحدود المكونية الدنيا، على العموم داخل مركب اسمي أو مركب فعلي أو مركب ظرفي. ويُعدُّ هذا النوع، على العموم، مثالا عن ظاهرة التذكر، إذ يشير إلى صعوبة البحث عن كلمة.

ـ بعد الكلمة الأولى في مجموعة تنغيمية. ويعتبر هذا الموضع موضعا نموذجيا بالنسبة لأخطاء الإنجاز الأخرى من قبيل التصحيحات والبدايات

الخاطئة والتكرارات. ولأن هذا النوع يَرِد بعد الكلمة الأولى لمجموعة تنغيمية فإنه قد استُعمل، فيما يبدو، لخدمة وظيفة التخطيط[390].

3.4.1 . نظرية (ات) التقطيع المركبي و وضع الوقف

لقد اتضح لنا أعلاه أن نظرية الحدود، بمختلف تفريعاتها وتلويناتها، قد فتحت الباب إلى حد ما أمام التركيب الذي عمل إغراؤها على ألا يحُدَّ من فاعليته، كما اتضح لنا نزوعُ اللسانيات النفسية واللسانيات البنيوية والتوليدية الكلاسيكية إلى ربط الوقف بالتركيب ربطا تتزايد أهميته باستمرار. كما سيتضح لنا أيضا، ونحن نعالج نظرية (ات) التقطيع المركبي، أن التركيب قد بسط نفوذه على الفونولوجيا حتى باتت بعض قضاياها مجرد قضايا إنجازية تحقيقية، وكاد الوقف أن يكون ظاهرة تركيبية خالصة (هي وحدات التقطيع المركبي) تسمى بالوقف بمجرد ما تتجسد. ولعله من البين أن الوقف لم يعد سوى خرج للتركيب له مسوح (مسوغ) فونولوجية، فصارت قواعد الوقف قواعد تابعة لقواعد التركيب.

نعالج في هذا القسم نظرية (ا ت) التقطيع المركبي ومدى مساهمتها في ضبط الوقف وتحديد ضوابطه. ونذكِّر، في هذا الصدد، بأن هذه النظرية (ات) تستند، إلى حد كبير، إلى التركيب. ولاشك أن لمركزية التركيب، في النحو التوليدي، أثرا على تصور هذه النظرية للوقف، مثلما كان لهذه المركزية أثر حاسم على تعالقات مستويات التحليل اللساني.

وتقودنا هذه الملاحظة إلى بيان المفهوم المحور والمحدد، ولعله المفهوم الموجه للنظرية التوليدية للوقف. ويتعلق الأمر بمفهوم التقطيع المركبي. وقد أشار بييرفيش إلى إمكان أن يفهم من التقطيع المركبي توزيع الوقوف الممكنة

---

(390) Cruttenden, A. (1986) P. 36 - 39

في أفعال كلامية[391]. ويتم تقسيم الجمل الطويلة، بواسطة الرموز الحدية، إلى وحدات التقطيع المركبي التي تثبت، قبل كل شيء، انبثاق الوقوف المطردة ومنحنى التنغيم. وبالنظر إلى أن جملا قصيرة نسبيا ذات وحدة تنغيمية واحدة ووحيدة، فإنه قد يُتلفظ بها باعتبارها وحدة تقطيع مركبي. وتشكل هذه الوحدة - والتي قد تكون لها تسميات مختلفة من قبيل "المركب البلاغي" أو "المجموعة التنفسية" -مكونا حاسما لكل تحليل للتنغيم[392]. وإذا كان بييرفيش قد دعا إلى عدم الخلط بين وحدة التقطيع المركبي والظاهرة الصوتية أو النطقية، فإنه قد أشار إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التقطيع المركبي والبنية التركيبية. ولأن وحدات التقطيع المركبي لا تتطابق مع المكونات التركيبية. فقد افترض بييرفيش رموزا حدية خاصة تكون موضعتها مشروطة ببنية المكونات، إلا أنها لا تتطابق معها[393]. وقد كان بييرفيش مجبرا على التفكير في صياغة نظرية التقطيع المركبي محاولا الكشف عن مبادئ أساسية لتشكيل وحدات التقطيع المركبي. وهكذا، أوضح أن وحدات التقطيع المركبي تتحدد بفضل عناصر الحدود التي تحدد الوقوف الممكنة ومنحنى التنغيم. وتُدمَج عناصر الحدود، جزئيا، بفضل القواعد التركيبية من جهة، وبفضل مواضعة من جهة أخرى، ومع أن أساس القيام بالتقطيع المركبي هو البنية السطحية التركيبية [...] فإن وحدات التقطيع المركبي تلعب دورا هاما في فهم البنية التركيبية[394]. وإجمالا، فقد بين بييرفيش أن حدود وحدات التقطيع المركبي، والتي هي الوقوفُ، تحددها، على العموم، قاعدة مركبة تحيل على حجم القَطْع المكوني، وعلى طول مقاطع مركب محتمل، وعلى عدد المقاطع المنبورة في مركب ما، وعلى عامل متغير له صلة بنسبة الإسراع في الصوت. وقد أشار بييرفيش إلى

(391) Bierwisch, M. (1966) P. 101

(392) نفسه ص 106

(393) نفسه، ص 106 – 108

(394) نفسه، ص 126 – 127

أن العلاقة بين الحدود ووحدات التقطيع المركبي والوقوف ليست منعكسة بشكل دقيق: فالرموز الحدية تحدد الوقوف الممكنة. إلا أن غياب الوقوف ليس مؤشرا على غياب الرموز الحدية، إذ يمكن للرموز الحدية أن تتحقق بواسطة الوقوف، غير أن ذلك ليس ضروريا. وعلى العكس من ذلك، فإن مسألة وقوع الوقوف في الكلام المقطع الذي لايمكننا أن نتنبأ فيه بأي حد لساني، تنتمي أيضا إلى مجال الانحرافات المحددة تحديدا غير لساني[395].

أما بايلي فقد سار على هدى عمل بييرفيش محاولا الكشف عما يعتيه التقطيع المركبي وما يشتمل عليه. ومن جهة أخرى، انصبت دراسته على العلاقة بين الإسراع في التلفظ والتقطيع المركبي. وهكذا، اعتبر الحدود المركبية حدودا مُعْلِمَةً لنطاق النماذج التنغيمية، ورأى أنها تغطي نطاقات كبرى وذلك عندما تتزايد سرعة القول متضمنة أكثر فأكثر مجموعات معنوية مفهومة. وبسبب تناقصٍ في التصرف الشكلاني للغة، أحيانا، تزايدا في الإسراع المرفق بتناقص في مراقبة المتكلم لما يقوله[396]. ثم انتقل بايلي، بعد ذلك، إلى طرح وجهة نظره حول التقطيع المركبي ومبادئه وصلته بالأشجار المركبية ليرى أن فهم مبادئ التقطيع المركبي قد يستلزم، فيما يبدو، النظر إلى الأشجار المركبية. وتضم الشجرة المركبية أسفل العجرات العليا، على التوالي، مجموعات معنوية جد مفهومة متتالية –وهي مجموعات لجملة ما[397]. وبمقدار ما يتزايد الإسراع، تحذف الحدود المركبية بحيث إن الحد المرقم بـ **ن** يُحذف في نسبة الإسراع **ن**. ويرافق هذه العملية اختزال متزامن لكل نبر أولي إلا واحدا [...] في المركبات الكبرى الناتجة عن حذف حدود الرتبة المناسبة لدرجة الإسراع المعنية[398]. إن عملية التقطيع المركبي يتكرر حدوثها

(395) نفسه، ص. 186. انظر الهامش 13.

(396) Bailey, C. J. N. (1971) P. 105

(397) نفسه، نفس الصفحة.

(398) نفسه، ص. 107 – 108

في دورات وصولا إلى الشجرة المركبية بحيث إن المركبات تصير أكبر فأكبر لأن عجرات عليا في الشجرة تشرف عليها تدريجيا. والسلك الأخير الذي سيَحْذف الحدود على كل من جانبي جملة تامة ما لا يتم، تحديدا، التوصل إليه أبدا. إن مثل هذه الحدود المركبية (التي لم تُمْحَ) باعتبارها تبقى في نسبة إسراع معطاة تمثل الوقوف والإيقاعات التنغيمية[399]. ثم أشار بايلي إلى أن هناك قواعد خاصة تغير مواضعة التقطيع المركبي [...]. إنها تؤثر في بداية بعض أنماط الجُمَيْلات أو الجمل ونهايتها. فحينما يُصَدَّرُ ظرف أو مفعول الفعل الأساسي، أو جزء آخر ما من جملة ما (يُنقل إلى بداية الجملة)، فإنه ليس معقوفا فقط أسفل العجرة العليا للجملة. بل إنه، على الأصح، عجرة جديدة فوق تلك التي أضيفت، يوضع أسفلها المركب المصدَّر. وعلى غرار إدماج جملة الصلة غير الحصرية، فإن النتيجة تكون عبارة عن حد ذي درجة أكثر علوا من أي حد في الجملة. وسيكون هذا الحد هو الأخير الذي يختزل وفق بعض الشروط. إلا أن المركب المصدَّر إذا كان قصيرا، فإن درجة الحد التي تعادله يجب أن تُخْتزل، بحيث إن المركب يجب أن يضاف إلى ما تبقى من الجملة في نسب للإسراع أكثر بطءا مما سيكونه حقيقة في ما عدا ذلك[400].

وإلى جانب مساهمة بييرفيش وبايلي، تعد مساهمة إيمندز ذات أهمية كبرى بالنظر إلى المساهمات التي ستتأسس عليها وخاصة مفهوم "الجملة الجذرية". يرى إيمندز أن جذر شجرةٍ ما هو العجرة العليا. وهكذا، فالجذر يجب أن يكون عبارة عن ج، وذلك في اللغة الإنجليزية وربما على المستوى الكلي[401]. والجذر سيعني إما ج العليا في شجرة ما، أو ج تشرف عليها إشرافا مباشرا ج العليا، وإما ج المنقول في الخطاب المباشر. ويبرز للعيان الجذر ج

(399) نفسه، ص. 108 – 109

(400) نفسه، ص. 110.

(401) Emonds, J. E. (1970) P. 3

الذي تشرف عليه مباشرة ج آخرى بواسطة الفواصل[402]. وقد لاحظ إيمندز أن أنواعا عديدة من الظروف والأحوال قد تصدر في جملة ما. ويمكن القيام بتقسيم أساسي بين تلك الظروف والأحوال التي تعقبها، في موقع التصدير، فاصلة اختيارية (إجبارية أحيانا) أو يعقبها وقف تنفسي، وبين تلك الظروف والأحوال التي لا يعقبها شيء من ذلك[403].

واعتمادا على مساهمة بييرڤيش وبعض أفكار إيمندز، سيقدم داونينغ أول تصور متماسك للوقف في إطار النظرية المعيار. وقد يصح القول بأن تصوره ذاك قد تحكمت فيه مجموعة من المبادئ الموجهة التي يمكن إجمالها فيما يلي: 1- الإحساس بأن العلاقة المفترضة بين التركيب والتقطيع المركبي نادرا ما تم تخصيصها وقلما تم تبريرها. وهذا هو الذي دفعه إلى أن يتغيا من عمله المنشور سنة 1975[404] معالجة بعض الآراء الشديدة الوضوح والمتصلة بتلك العلاقة. وقد أكد، في هذا العمل، الاعتراف عموما بتضايف أساسي بين البنية التركيبية وتقطيع المركبات الفونولوجية، أي موضع الوقف[405]؛ 2- إسناد الحدود بوصفها جزءا من السلك التركيبي؛ 3- يحيل مصطلح "الحد المركبي"، مثلما يستعمله داونينغ، على الظاهرة التي تسمى إما بـ "الوقف" أو بـ "الوقف - الفاصلة"، أو "المفصل"، أو "الحد"، أو "حد الوقف"، أو "تنغيم الفاصلة"... وهو، في هذا الاستعمال، لا يحيد عما يريده تشومسكي و هالي (1968) بالحد المركبي. 4- للحد المركبي صلة بالنحو وليس شبيها بالوقف المتصل بالإنجاز، ولهذا السبب، فهو يصرح بأنه لن يهتم بالتنبؤ بوقوف "التذكر" المملوءة والشاغرة والتي هي ظواهر إنجازية هامة للكلام العفوي، وإنما سيهتم فقط بالوقوف النحوية الواردة في الإنجازات الجملية التامة نحويا على المستوى

---

(402) نفسه، ص [illegible]

(403) نفسه، ص [illegible]

(404) Downing, T. B. (1975)

(405) نفسه، ص 55

الفونولوجي، كما يكون عليه الأمر في القراءة السلسة لنص مفهوم جداً[406].

وإذا شئنا تقديم صورة موجزة عن عمله هذا، أمكننا القول بأن دراسته قد تمحورت، أساساً، حول طبيعة العلاقة بين بنية الجملة وموضع الوقوف، مثلما شددت على اختبار مجموعة من المبادئ المحددة لمواضع الوقف. ويستشف، من بحثه هذا، تمييزه للحدود وتمييزها. وهكذا أفضى به كشفه عن التقطيع المركبي المتغير إلى الكشف عن الحدود المركبية المتغيرة، مثلما أفضى به كشفه عن التقطيع المركبي الإجباري إلى تمييز الحدود المركبية الإجبارية (حد الجملة)[407].

وفي سياق بنائه تصوره عن الوقف، عرض لعدد من الفرضيات المرتبطة بموضعة الوقف الاختياري والوقف الإجباري. وهي فرضيات لم تصمد سبعة منها أمام عناد الوقائع اللغوية وتعددها.

فقد نص **المبدأ الأول**، وهو المرتبط بمبدإ التقطيع المركبي المتغير، على أن الوقف قد يُدْرَجُ، اختيارياً، في أي قَطْع مكوني أساسي داخل جملة ما، شريطة أن يقع الوقف في كل القطوع المكونية الأكثر بروزاً. وقد أشار داونينغ إلى أن صنف القطوع المكونية الأساسية يقصي، على وجه الافتراض، ذلك الوقف الواقع بين حرف الجر والمركب الاسمي اللاحق أو بين اسم ومغيِّر نعتي أو ظرفي. ويضمن المبدأ الهرمي المتضمن في هذه الفرضية أنه إذا كان هناك وقف مفرد، في جملة متعدية بسيطة، فإنه سيقع بين الموضوع والمحمول، لكن إذا ورد أكثر من وقف، فإن الوقف الثاني سيقع بين الفعل (رفقة أفعاله المساعدة المتصلة) والمفعول به اللاحق[408]. وقد لاحظ داونينغ أن أفضل مطبق لهذا المبدإ هو بييرفيش (1966) وبايلي (1971). وقد اعتقد أن صيغة

---

(406) نفسه، نفس الصفحة.

(407) نفسه، ص [illegible] و[illegible] و[illegible].

(408) نفسه، ص 58.

لهذا المبدإ قد تم افتراضها في العديد من الحجج التركيبية، وقد يذكر، على سبيل المثال، عمل روس (1968) ولو أنه افترض أيضا أن مدة الوقف ستتضايف، تضايفا مباشرا، مع حجم القَطْع المكوني. ويتصور داونينغ أنه ليست هناك أية حجة لصالح هذا الافتراض الأخير[409]. أما **المبدأ الثاني** فقد قُدِّم أحيانا باعتباره بديلا عن المبدإ الأول، إلا أنه في الحقيقة ضروري باعتباره مبدأً مكملاً للأول. وهو مبدأ مرتبط بمبدإ التقطيع المركبي الإجباري الذي تترتب عنه حدود مركبية إجبارية. وينص على أن كل البنيات السطحية للجمل (واحتمالا كل التحقيقات السطحية للبنيات العميقة للجمل) تنتهي، إجباريا، بنطاقات ختامية[410]. وبعدما ربط الشكل القوي لهذا المبدإ بستوكويل(1960)، والشكل الأضعف بكيم (1968) و ستوكويل (1971)، و بعدما بدا له أن عمل گولدمان. إيسلر (1968) يدعم هذه الفرضية، باعتبار أن الوقوف النحوية كما تراها، تنزع إلى أن تقع في الحدود الجملية، تبين له أن هذا المبدأ مفرط القوة، ولو في شكله المقدَّم به، علاوة على أنه عاجز عن تفسير الورود الإجباري للوقف في المواضع التي ليست بخواتم جملية[411]. إن شيئا ما من هذا النوع يُحتَاج إليه، بشكل واضح، بالإضافة إلى الفرضية الأولى، وذلك لتفسير كون الوقف إجباريا في (بعض) الحدود الجملية، وذلك في تعارض مع الوقف المتغير الذي تتنبأ به الفرضيةالأولى[412].

إن المبدأ الثاني، يتنبأ، **أولا**، بوقوع الوقف في حد الجملة، ويتنبأ، **ثانيا**، بوقوع الوقف -الفاصلة في بعض الحدود الجملية اليمنى بغض النظر عن حجم القَطْع المكوني، وفي ذلك خرق للفرضية الأولى، فحد الجملة قد لا يكون قَطْعا

(409) نفسه، ص. 58 – 59

(410) نفسه، ص. 59

(411) نفسه، نفس الصفحة.

(412) نفسه، نفس الصفحة.

مكونيا أساسيا للجملة؛ وبتنيا. **ثالثا**، بإجبارية الوقف بعد الفاعل الحملي الذي يقع في قَطْع مكوني أساسي وكأن الفاعل ليس جُمَيْلَة. بينما ترى الفرضية الأولى أن وروده عرضة للإسراع في الكلام وللمبدإ الهرمي. وبطبيعة الحال، فإن العديد من حدود الجُمَيْلَة تعد، في نفس الآن، حدودا تركيبية أساسية للجمل التي ترد فيها[413].

غير أن الفرضية الثانية تواجه العديد من الصعوبات الأساسية، وذلك باعتبارها مُتَنَبِّئًا عاما بالوقف -الفاصلة الإجباري. ومن بين هذه الصعوبات كون الوقوف لا ترد في حدود الجمل المدمجة بنفس الاطراد مثلما يكون عليه الأمر في حالة جمل "الجُمَيْلات الأساسية" غير المدمجة. وكان إيمندز (1970) قد أشار إلى هذا الاختلاف وذلك بارتباط مع تمييزه بين الجمل الجذرية والجمل غير الجذرية[414].

وقد ذكر داونينغ نوعين من الوسائل الخاصة لتخصيص المواضع الخاصة بالوقف. وبالنظر لطبيعتهما غير التفسيرية، فإنه يجب التخلي عنهما إذا كان المرء يأمل في إيجاد مبدإ عام سيفسر الورودات الخاصة للوقف-الفاصلة[415]. وقد صاغ داونينغ الافتراض العميق للنوع الأول باعتباره الفرضية (المبدأ) الثالثة (الثالث). وينص هذا المبدأ على أنه يمكن لتحويل أن يُدْرِجَ وقفا باعتباره التحقيق الفونولوجي لمقولة نحوية ما[416]. وقد اعتبر داونينغ أن مثل هذه العمليـة قد سبـق لبائيـل زيف (1973) أن طرحها حينما أكد أنه يمكن للربط أن يُحْذَفَ قبل أي رابط، ويُنتج ذلك وقفا مميزا باعتباره تحقيقه الفونولوجي[417]. ولايمكن لهذه القاعدة المُدْرِجَة للوقف أن تكون أقل عمومية:

(413) نفسه، نفس الصفحة.
(414) نفسه، ص. 61 – 62
(415) نفسه، ص. 60
(416) نفسه، نفس الصفحة.
(417) نفسه، نفس الصفحة.

وعلاوة على ذلك، فإنها تشكو من فشلها في تفسير كون الوقف يوجد، على العموم، بين المركبات المتعددة التضام سواء أكان الربط محذوفا أم غير محذوف: وهكذا فالوقف يوجد، على العموم، قبل كل ورود لـ and.. وللأسف، فإنه ليس من السهل افتراض ورود وقف بين مركبات متضامة حسب المبدأين الأكثر عمومية مثل المبدإ الأول والمبدإ الثاني. وقد لوحظ نوع مماثل لتفسير خاص للتقطيع المركبي وذلك في دمج الوقوف (أو الحدود المركبية المحققة بوصفها وقفا بواسطة القواعد الفونولوجية) في القواعد التحويلية المتحكمة في تحويلات النقل العيني، وذلك في توافق مع المبدإ الرابع[415].

وينص هذا **المبدأ الرابع** على أنه يمكن للوقف ـ الفاصلة أن يُدْرَجَ بوصفه عنصرا من التغيير البنيوي الذي ينتجه تحويل النقل. ويرى داونينغ أن هذه الوسيلة قد استُعملت لتفسير كون خرج بعض قواعد التصدير تشمل وقفا إجباريا يعقب العنصر المصدَّر، فيما لايشمل هذا النوع من الوقف خرج قواعد أخرى مماثلة. وفيما يتصل بسؤال يدور حول كيفية تفادي تخصيص إدماج الوقف بوصفه حصيلة للتحويل ذاته، فإن داونينغ، يرى أنه ليس من المفيد جدا مجرد الإقرار بأن بعض الظروف والأحوال تعتبر إلحاقا تشومسكيا بـ **ج** (بحيث إن قطعا مكونيا أساسيا قد تم إدراجه) بينما ظروف وأحوال أخرى تعتبر إلحاقا أختا بفاعل الجملة: ومن شأن هذا أن يعوض فقط الإدراج الخاص للوقف بالإدراج الخاص للبنية المكونية التي يتم التنبؤ، انطلاقا منها، بورود الوقف. غير أنه إذا كانت الحجة التركيبية المستقلة قد يُعْثَرُ عليها لصالح الإلحاق التشومسكي في القاعدة الأولى وضده في القاعدة الثانية، فإن الاختلاف في التقطيع المركبي، إذن، يجب أن تنتجه مبادئ عامة. وحتى في غياب تفسير مبدئي لتطبيق الإلحاق التشومسكي في بعض القواعد وعدم

---

(415) نفسه، نفس الصفحة.

تطبيقه في قواعد أخرى، فإننا نعثر على حجة مستقلة لاستعماله فقط في الحالات التي يكون فيها التقطيع المركبي المنفصل فقط مطلوبا[419].

إن نفس النوع من التمييز يوجد في لغات أخرى. فقد وصف هيل (1974) قاعدة الزحلقة اليسرى في لغة والبيري ذاكرا أن المركب الاسمي المزحلق يسارا يعد إلحاقا تشومسكيا بعجرة ج - وعلى أية حال، فإنه يُنْقَلُ من الجملة مثلما يُظهِرُ ذلك أنه لم يعد مكونا للجملة بالنسبة لأغراض إدراج الفعل المساعد. وإذا كان هناك تبرير مستقل لتصدير قَطْع مكوني أساسي في كل تلك الحالات التي يعقب فيها وقف المركب المصدَّر، فإن المبدأ الرابع ليس ضروريا[420].

أما **المبدأ الخامس** فيعود في أصله إلى إيمندز (1970). فبتوافق مع ملاحظاته أمكن لداونينغ أن يعيد صياغة فرضية حد الجملة (أي الفرضية الثانية) باعتبارها الفرضية الخامسة التي تنص على أن تكون جمل الجذر السطحية مبرزة (إجباريا) - سواء كانت سابقة أو لاحقة - بواسطة وقف (أو صمت). ويتنبأ هذا المبدأ بالوقف الذي يتلو الجمل الجذرية غير الختامية، مثلما يتنبأ أيضا بالوقف الذي يتلو المواضع المحورية المصدرة، والظروف والأحوال، إلخ. شريطة أن يكون كل ذلك ملحقا إلحاقا تشومسكيا بـ ج، والذي يسبق الجمل الاستفهامية الواقعة بعد إثبات والتالية لأن ما يأتي قبل أو بعد سيكون دائما جملة جذرية[421]. وقد سبق لداونينغ في عمل له سنة 1973 أن راجع ثانية تعريف إيمندز لجملة الجذر بوصفها كل جملة لاتشرف عليها جملة محمولية [جملة تحتوي على محمول]، أي كل جملة لا يتحكم فيها (بالمعنى

---

(419) نفسه، ص 60 – 61.

(420) نفسه، ص 62.

(421) نفسه، ص 62.

الذي قدمه لانگاكر 1969) أي مركب فعلي[422]. وقد حدد داونينغ الجملة المحمولية باعتبارها كل جملة تشرف فيها العجرة ج إشرافا مباشرا على المركب الفعلي[423]. وكان لانگاكر قد صاغ مفهوم التحكم على النحو التالي: "تتحكم العجرة ا في العجرة ب إذا لم تشرف لا العجرة ا ولا العجرة ب على الأخرى، وإذا كانت العجرة ج المشرفة بشكل مباشر على العجرة ا تشرف أيضا على العجرة ب "[424]. وهكذا، فإن المركب الاسمي المزحلق يمينا والذي ليس ملحقا إلحاقا تشومسكيا بـ ج سيُفْصَلُ عنه بواسطة وقف. بينما الـ ج الواقع خارج التصدير والذي يعد أختا لـ ج الأعلى، وهو ج محمولية، فلن يُفْصَل عنه بأي وقف.

ومع أن الفرضية الخامسة تعد تحسنا بالمقارنة مع الفرضية الثانية، فإن هناك صنفا كاملا من مواقع الوقف الإجباري الواضح لم يَتَّخِذ، بالنسبة لها، أيٌّ من المبدأين هذين أيةَ ترتيبات تحسبا لها. وهذه المواقع هي الوقوف التي تبرز أنواعا عديدة من المركبات الاعتراضية والجُمَيّلاَت، والجُمَيّلات البدلية، وصيغ المنادى، إلخ. ويولد كل هذه الوقوف، افتراضا، إدراج المركب أو جُمَيّلَة معنية بواسطة قاعدة تحويلية متأخرة. (وتعد هذه القواعد قواعد سلكية بَعدية). ومرة أخرى، فإنه من الممكن توليد هذه التراكيب رفقة الوقوف الملائمة وذلك بتضمين الوقوف (أو الحدود المناسبة لها) في الخرج الذي يخصصه كل تحويل خاص. فقاعدة تكوين الجُمَيّلَة الموصولة غير الحصرية قد تضيف الوقوف، في حين لا تضيفها القاعدة المناظرة، قاعدة الصلة الحصرية، وعلى غرار ذلك، قد تُخصِّص الوقوف قبل العناصر الاعتراضية في الجمل وبعدها. ومن جهة أخرى، فإن قواعد النقل الأخرى، مثل نقل اسم

Downing T. B. (1973) P. 111 (422)

Downing T. B. (1975) P. 62 (423)

Downing T. B. (1970) P. 197 (424)

الفاعل، ونقل المفعول غير المباشر، وقواعد موقعة الظرف التي تضع المركبات في موقع مدمج، لاتدرج الوقف[425].

أما عطب هذه المقاربة، فيما يرى داونينغ، فيكمن ، بطبيعة الحال، في كونها لاتوفر أي جواب أو حتى إثارة السؤال حول ما تشترك فيه قواعد الاعتراض مع/ أو كيف تختلف عن القواعد التي لا تضع الوقوف حول العنصر المنقول[426].

وفيما يتصل **بالفرضية السادسة**، فقد ذكر داونينغ محاولة معروفة لمعالجة بعض ورودات الوقف داخل الجملة. ويتعلق الأمر بقواعد التعديل للتقطيع المركبي عند تشومسكي وهالي (1968). وقد صاغ داونينغ فرضيتهما باعتبارها الفرضية السادسة التي تنص على أن نسق العمليات الخاصة المسماة بقواعد التعديل تحول البنيات السطحية (غير السليمة فونولوجيا) الناتجة عن تطبيق القواعد التحويلية إلى البنيات المطلوبة لعملية القواعد الفونولوجية : إن بعض قواعد التعديل تغير البنيات المركبية بطريقة تتنبأ فيها الفرضية الأولى، بشكل صحيح، بكل الوقوف[427]. ويرى داونينغ أن هذه وسيلة يمكن للمرء بواسطتها أن يحتفظ بكفاية الفرضية الأولى وحدها لتفسير كل حالات الوقف-الفاصلة. وبالنظر إلى القوة الهائلة لقواعد التعديل المقترحة (والتي لا يتطلب تبريرها حجة تركيبية)، فإن الفرضية القائلة بأن البنية المكونية السطحية تحدِّد، تحديدا مباشرا، التقطيع المركبي الفونولوجي تصير غير قابلة للتفنيد، لأن المرء قد يجد، دائما، تعديلا ممكنا سيجعل البنية السطحية والتقطيع المركبي "ملائمين"[428]. وبسبب القوة المفرطة لقواعد

(425) Downing T. B. (1975) P. 62

(426) نفسه، ص. 62.

(427) نفسه، ص. 63.

(428) نفسه، نفس الصفحة.

التعديل، فإن هذه الوسيلة يجب طرحها جانبا، وذلك على الأقل كما تطبق على التقطيع المركبي. وبالفعل، فإن مثل هذا الحصر يسهل الاحتفاظ به . لأن قاعدة تعديل وحدها قد تم اقتراحها بالفعل لتفسير التقطيع المركبي، أي تلك "القاعدة التي تحول الجُمَيْلات الموصولة إلى جُمَيْلات جذرية مقطعة مركبيا مفصلة"[42].

إن قواعد التعديل وطرقا أخرى خاصة لمعالجة التقطيع المركبي يمكنها، بطبيعة الحال، أن تُقصى وذلك فقط إذا تم إيجاد وسيلة بديلة للتنبؤ بالتقطيع المركبي للاعتراضيات بلا تعديل أو وسم خاص[43].

وينتقل، بعد ذلك، داونينغ إلى الحديث عن **الفرضية السابعة** وتفصيل القول فيها. لقد سبق له أن اقترح، في عمل سابق، ربط التقطيع المركبي المنفصل للاعتراضيات بالتقطيع المركبي للجمل الجذرية (وعناصر أخرى غير مدمجة) وذلك باشتقاق تقطيع مركبي من آخر. ويقوم افتراضه الأساسي والمصوغ في القسم الأول من الفرضية السابعة على أن كل العناصر الاعتراضية المدمجة والمقطعة مركبيا بصفة منفصلة والتي نشأت باعتبارها عناصر جذرية غير مدمجة تدرج في الجمل الجذرية بفضل تحويل سلكي لاحق.

وتنص الفرضية السابعة على أنه يمكن إدراج العناصر الجذرية في جملة جذرية بواسطة قواعد تحويلية. إن كل الحدود المركبية المسندة إلى العناصر الجذرية تنقل إلى الأمام في عملية الاعتراض لتحديد الوقوف التي تسبق العنصر الاعتراضي والوقوف التي تعقبه. وهكذا، فكل المركبات المدرجة في جملة جذرية تبرزها وقوف[44]. إن الاعتراضيات تنشأ بوصفها عنصرا جذريا:

---

(42) نفسه، نفس الصفحة.

(43) نفسه، نفس الصفحة.

(44) نفسه، ص 60.

وعلاوة على ذلك، هناك حالات عديدة لا يمكن فيها للاعتراضيات أن يتم نقلها من موقع غير جذري وسيط، إلا أنه يمكن إيجاد حالات يجب فيها على الاعتراضيات أن تشتق من مثل هذا الموقع. وتكمن حجة مضادة أخرى لهذه الفرضية في عمل ليكوف (1974) الذي يبرهن فيه على أن بعض "الاعتراضيات لا تنتمي إلى البنية المنطقية للجملة السطحية التي أدمجت فيها هذه الاعتراضيات، بل يجب أن يضعها هناك المزج الذي ينتجه نوع من التحويل المزدوج الأساس"[432]. ويبدو أن هناك مقولة ثالثة لمادة مدمجة بالإضافة إلى المعوضات والاعتراضيات ... والتي يسميها داونينغ بالحمولات الزائدة. وهي تُعد حالات يكون فيها موضع بنيوي مفرد في جملة ما مملوءا بأكثر من عنصر ملائم. ويعتقد داونينغ هنا أن مبدأ التقطيع المركبي هو الآتي: يسمح لماثلين أو أكثر لموضع تركيبي مفرد وذلك بالضبط في حالة يرد فيها وقف بينهما (بينها)[433]. كما يشير داونينغ إلى نوع القيد الشمولي على اكتظاظ الجمل الأساسية التي اقترحها، ويرى أن هذا القيد يذكِّر بقيد الاكتظاظ الذي اقترحه كاتلَ لتفسير القيود على نُقُولِ المركب الاسمي. وفي الحالات المناقشة هنا، فإن إدراج بعض المواد من خارج الجُمَيْلة مسموح به شريطة أن يشير إدراجُ الوقف إلى خرق البنية القاعدية للجُمَيْلة . وهكذا، قد يبدو مفهوم الاكتظاظ مفهوما مفيدا، ولو أن واقعة التنغيم في هذه الحالات والشكل الصحيح الذي قد يتخذه هذا المبدأ قد أسيء فهمهما لحد الآن[434].

ومن الواضح أن كل الفرضيات السبعة السابقة المتعلقة بموضعة الوقف الإجباري قد تم رفضها. ولهذه الغاية قدم داونينغ مقترحا آخر اعتبره غير نهائي ومن شأنه أن يعوض الفرضيات السابقة. ويصاغ الموجز المجرد لما

(432) نفسه، نفس الصفحة.
(433) نفسه، ص 55.
(434) نفسه، ص 56.

يمكنه أن يكون متنبئا ملائما للوقف الاجباري باعتباره **الفرضية الثامنة**.
وينص هذا المبدأ على أن الجمل الجذرية يحدها وقف (أو صمت). ويجب على كل عنصر يُستخرج تحويليا من جملة جذرية أو يُدرج في جملة دنيا أن يُفصل عنها بوقف. وحينما يفي مركبان في جملة ما بعجرة مفردة، فإن الوقف يجب أن يقع بينهما[435]. ويلاحظ داونينغ أنه لم يتم بعد ذكر مصدر واحد للوقف. ويتعلق الأمر، عموما، بالحالة التي لا يُدرج فيها وقف باعتباره ناتج نقل مركب ما داخل تخوم **ج** بسيطة ومفردة سواء أكانت هذه الـ **ج** مدمجة أم لا. وتلك، على سبيل المثال، هي حالة المبني للمجهول، ونقل المفعول غير المباشر، والصلة، والوقائع الواقعة خارج التصدير، وحشد من تحويلات النقل الأخرى. إلا أن الوقوف، في بعض الحالات النادرة، خاصة حالات نقل الظرف، تبرز بعض المركبات في مواقع ما داخل الـ **ج** البسيطة التي تنتمي إليها دلاليا. وهذه الظاهرة لا يفسرها مبدأ التقطيع المركبي المتغير (المبدأ الأول) أو مبادئ التقطيع المركبي الإجباري الواردة في المبدإ الثامن أعلاه[436].

وكان داونينغ قد سبق له في عمل آخر(1970) أن بلور نظرية لإسناد الحد المركبي الإجباري قامت جانيت بينغ (1979) بعرضها على النحو التالي: تتكون نظرية الحد المركبي الإجباري من فرضيتين مختلفتين أحيل عليهما بوصفهما، على التوالي، فرضية الجملة الجذرية وفرضية العجرة الجذرية. وتقوم فرضيته حول الجملة الجذرية على التعميم القائل بأن الحدود المركبية تقع، إجباريا، من حوالي الجمل الجذرية[437]. واعتمادا على تعريفي الجملة الجذرية والتحكم، صاغ داونينغ مواضعة إدراج الحد الإجباري التي تنص على أن الحدود المركبية الفونولوجية تُدرَج بوصفها المكونات المباشرة اليسرى

---

(435) نفسه، نفس الصفحة.

(436) نفسه، ص. 56

Bing. J. (1979) P. 5 (437)

واليمنى لكل عجرة ج جذرية تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بَعديا[438]. وتُشتق كل المركبات المدمجة أو الجُمَيّلات التي يبرزها الوقف، حسب فرضية الجملة الجذرية، بواسطة الإدراج الاعتراضي لجملة جذرية في جملة مصفوفية. وهذا يعني أن كل اعتراضية يجب أن تكون جملة تامة في موضع ما من الاشتقاق[439]. وقد لاحظت جانيت بينغ أن من بين المشاكل التي تواجه فرضية الجملة الجذرية عند داونينغ كونه يرغم نفسه على اشتقاق كل الاعتراضيات الوسيطة في الجملة من الجمل العميقة. إلا أن الأمر الأخطر، مثلما سلم داونينغ بذلك عن طيب خاطر، هو أن هناك عددا من الأمثلة التي لا يمكن أن تشتق من الجمل الجذرية[440]. وهكذا ذكر داونينغ صنفا كبيرا من المركبات الاعتراضية التي تعذر تبيان اشتقاقها من الجمل الجذرية، غير أن الإدراج الاعتراضي في جملة جذرية لمركب واقع سابقا خارج التصدير هو الذي يشتقها، وقد مثّل لمثل هذه المركبات بالظروف غير الجملية والمنادى الاعتراضي. وما دامت الحدود المركبية تسند إلى الجمل الجذرية فقط، فإن التقطيع المركبي الاعتراضي لمثل هذه المركبات لايمكن أن يفسَّر[441]. وترى جانيت بينغ أن داونينغ، نظرا لأنه لم يستطع أن يفسر بعض الاعتراضيات بواسطة تحويل يشتقها من الجمل الجذرية، فقد راجع على مضض فرضيته حول الجملة الجذرية بفرضية تنص على أن الحدود المركبية تُدرَج باعتبارها المكونات اليمنى واليسرى لكل 'عجرة جذرية"[442]. ويفسر داونينغ العجرة الجذرية بقوله: "لقد سبق اقتراح البديل الثاني... ويتعلق الأمر بتوسع تعريف العنصر الجذري ليشمل كل مكون لا تحتوي عليه جملة جذرية إسنادية

---

(438) نفسه ص 6.

(439) نفسه. نفس الصفحة.

(440) نفسه. ص 7.

(441) نفسه. نفس الصفحة

(442) نفسه. ص.8

بحيث إن المركبات الاسمية الواقعة خارج التصدير، مثلا، تعد مركبات اسمية جذرية. وإذن فإن مواضعة إدراج الحد الإجباري يمكن تعميمها كما يلي، أي فقط باستبدال "عجرة ج الجذرية" بـ "العجرة الجذرية": (2) تدرج الحدود المركبية الفونولوجية باعتبارها المكونات اليسرى واليمنى لكل عجرة جذرية تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعديا [443]. ومع أن داونينغ يستنتج أن فرضية العجرة الجذرية يمكن أن تفسر كل المعطيات، فإنه يفضل، بوضوح تام، فرضية الجملة الجذرية، فيقول: "إن نفوري من تبني (2) بوصفها الصياغة الخاصة لمواضعة إدراج الحد الإجباري في البداية قد نجم عن الرغبة في الحفاظ على التعميم القائل بأن "الجذور" عبارة عن جمل، وبأن الحدود المركبية الإجبارية هي، في الجوهر، حدود جملية. وقد دعم هذا الشعور الحدسي كون المركبات الاسمية أو الفعلية المقطعة تقطيعا منفصلا قد تبين أنها، في أغلب الحالات، تنتج عن اختزال الجمل[444]. وقد انتهت جانيت بينغ إلى القول بأن الحجة في شكلها الأشد بساطة تكمن في أن العنصر الذي هو عجرة/ جملة جذرية تسند إليه الحدود المركبية الإجبارية. وإذا كان الشكل المشتق يتضمن الحدود المركبية الإجبارية، فذلك لأنه كان عجرة/جملة جذرية في موضع ما من الاشتقاق. وإذا لم تكن للشكل المشتق حدود مركبية إجبارية، فذلك إما لأنه لم يكن أبدا عجـــرة/جملة جذرية، وإما لأن الحدود لم تنقل بوصفها جزءا من الاشتقاق. وقد اعتبرت جانيت بينغ أن هذه الصياغة لهذه الحجة قد كشفت عن خطر معالجة الحدود باعتبارها مماثلة للقطع. وحتى إذا أمكن "إدراج" الحدود بقاعدة، فإن كون قاعدة إدراج الحد الإجباري، والممثِّل لها بوصفها واحدة من طائفة القواعد المرتبة، يجب أن تظهر في أكثر من مكون للنحو يُضعف الحجة فيما تتصور بينغ. فداونينغ، مثلا، يضطر إلى

(443) نفسه، نفس الصفحة

(444) نفسه، نفس الصفحة

اقتراح اشتقاق الجُمَيْلات الموصولة غير الحصرية من الجمل المضمومة العميقة وذلك لتفسير كون الجُمَيْلات الموصولة غير الحصرية لها حدود مركبية إجبارية، بينما الجُمَيْلات الموصولة الحصرية لها فقط حد مركبي اختياري. ويبدو أن هذا التحويل وتحويل دمج الرابط قد يكون جزءا من السلك التركيبي. أما التحويلات الأخرى، مثل الزحلقة إلى اليمين وإلى اليسار، وتقديم المركب الجري، وتقديم الظرف، إلخ... فإنه يبدو أنها أسلوبية إلى حد كبير. وقد تم تقديم حجج أفادت بأن هذه التحويلات ترد بعد السلك التركيبي في مكون أسلوبي للنحو منفصل (وهي عند داونينغ تحويلات سلكية بَعدية). ويبدو أن قواعد إدراج الحد الإجباري يجب أن تُتضمن في هذا المكون للنحو أيضا[445].

لقد حاولنا أن نقرب إلى الأذهان تصورا توليديا خاصا للوقف من خلال أعمال كل من بييرفيش وبايلي وداونينغ. ولعله يبدو واضحا أن المجهودين البارزين هما مجهود بييرفيش وداونينغ. غير أن ذلك لا يقلل من أهمية مساهمة بايلي. فبييرفيش يرى أن البنية السطحية التركيبية تحدد رموز الحدود التي تحدِّد، بدورها، التقطيع المركبي، ويرى أن هناك علاقة وطيدة بين التقطيع المركبي والبنية التركيبية، وأن وحدات التقطيع المركبي تشير إلى الوقوف المطردة وإلى منحنيات التنغيم، وأنها، وإن كانت لا تتطابق مع المكونات التركيبية، فهي تلعب دورا هاما في فهم البنية التركيبية، فإن تلك المقدمات قد تستتبع اعتبار الوقف تحقيقا للرموز الحدية، لكنه تحقيق اختياري. وبذلك، فالوقف قد يكون تحقيقا فونولوجيا (أو صوتيا بالأحرى!) للتركيب. وعلاوة على هذا النوع من الوقف، هناك الوقوف التي تنتمي إلى مجال الانحرافات المحددة تحديدا غير لساني. وهذا الوقف لايهم التوليدي

---

(445) نفسه ص. 9 – 10

في شيء. أما بايلي، فقد اهتم بتأثير الإسراع في الكلام في التقطيع المركبي وفي مواضع الوقف. فقد كشف عن أن لتزايد الإسراع في التلفظ ما يجعل الحدود المركبية تغطي نطاقات كبرى، وبمقدار ما يتزايد الإسراع بمقدار ما تحذف الحدود المركبية فتكبر المركبات وتتسع. وقد انتهى به مطاف البحث إلى أن يستنتج أن ورود الوقف وتحديد موضعه عرضتان للإسراع في الكلام وللمبدإ الهرمي، وأن الأشجار المركبية هي المعول عليها في تحديد مبادئ التقطيع المركبي. ولعله من الواضح، هنا، أن الإسراع ذو صلة بالإنجاز، وأن الإنجاز يؤثر في موضعة الحدود، وإذن في موضعة الوقوف. وإذا كان المبدأ الهرمي يربط الوقف بالكفاءة (بالتركيب)، فإن الإسراع في الكلام يربطه بالإنجاز. وإذن، فنحن أمام نوعين من الوقف: وقف تركيبي، ووقف غير تركيبي (غير لساني).

ويمثل بييرفيش وبايلي، في تصور داونيتغ، التصور القاضي بربط الوقف بالتقطيع المركبي المتغير ليكون الوقف وقفا اختياريا وذلك باعتبار الحدود المركبية اختيارية. وقد تبين أن هذا التصور لا يأخذ بعين الاعتبار صلة الوقف بالتقطيع المركبي الإجباري الذي يترتب عنه الوقف الإجباري، وذلك بالنظر إلى أن الحدود المركبية حدود إجبارية. ويمثل هذا التصور، وبدرجات، كل من ستوكويل (1960) وكيم (1968) وستوكويل (1971)، وگولدمان - إيسلر (1968). ويستفاد من مجمل تصورهم أن البنيات السطحية تنتهي بنطاقات ختامية بصفة إجبارية، وأن الوقوف النحوية تقع في الحدود الجملية. غير أنه سيتبين أن هناك ورودا إجباريا للوقف في مواضع لا تشكل نهايات جملية، كما أن الوقوف قد لا ترد في حدود الجمل المدمجة بنفس الاطراد الذي ترد فيه في حالة جمل "الجُمَيْلات الأساسية" غير المدمجة. وقد يكون ذلك هو ما ورد في التصور المنسوب إلى يائيل زيف (1973) والذي يمكن القول عنه بأنه تصور يرى

أن التحويل قد يدرج الوقف باعتباره تحقيقا لمقولة نحوية، غير أنه لوحظ أن هذه القاعدة المُدْرِجة للوقف لا تفسّر وقوع الوقف، على العموم، بين المركبات المتعددة التضام سواء أكان الربط محذوفا أم غير محذوف. وقد استمرت فكرة دمج الوقوف في القواعد التحويلية، فاقترح دمج الوقف في القواعد التحويلية المتحكمة في تحويلات النقل العيني. وهكذا يدرج الوقف بوصفه عنصرا من التغيير البنيوي الذي ينتجه تحويل النقل. وقد فسرت هذه الطريقة اشتمال بعض قواعد التصدير على وقف إجباري عُقَيْبَ العنصر المصدَّر. ولعل أهم خلاصة تمت الإشارة إليها في هذا الباب، في موضوع اعتبار ظروف إلحاقا تشومسكيا مرة وإلحاقا أختا مرة أخرى، هي تعويض الإدراج الخاص للوقف بالإدراج الخاص للبنية المكونية التي يتم، انطلاقا منها، التنبؤ بوقوع الوقف. ومن جهة أخرى، يمكن ذكر تصور كان إيمندز (1970) هو رائده. وقد اعتمد عليه داونينغ ليعيد صياغة حد الجملة وليرى إجبارية إبراز جمل الجذر السطحية -سواء كانت سابقة أو لاحقة- بوقف أو صمت. وإذا كان هذا التصور يؤسس التنبؤ بالوقف الذي يتلو الجمل الجذرية غير الختامية، وبالوقف الذي يتلو المواضع المحورية المصدَّرة والظروف شريطة اعتبار كل ذلك ملحقا إلحاقا تشومسكيا بـ ج .... فإن بعض مواقع الوقف الإجباري (المركبات الاعتراضية والجُمَيْلات، والجُمَيْلات البدلية وصيغ النداء) لم يأخذها هذا التصور بعين الاعتبار. ويتم توليد هذه الوقوف بواسطة إدراج المركب أو الجُمَيْلَة المعنية وذلك عن طريق قاعدة تحويلية متأخرة (قاعدة سلكية بَعدية). وإلى جانب هذه التصورات، لابد من ذكر تصور تشومسكي وهالي (1968) وخاصة ما يسميانه بقواعد التعديل للتقطيع المركبي. (وسنعود إلى هذه القضية في القسم اللاحق) إذ بعض هذه القواعد تغير البنيات المركبية بطريقة تتنبأ فيها الفرضية الأولى تنبؤا صحيحا بكل الوقوف. إلا أن داونينغ يلاحظ أن القوة المفرطة لقواعد التعديل تَجْعَلُ الفرضية القائلة بأن البنية

المكونية السطحية تحدد، تحديدا مباشرا، التقطيع المركبي الفونولوجي فرضية غير قابلة للتفنيد. وتنتهي سلسلة التصورات التي ينصب نقد داونينغ عليها بتصوره السابق والقائل بإدراج العناصر الجذرية في جملة جذرية بواسطة قواعد تحويلية. وهكذا، فكل المركبات المدرجة في جملة جذرية تبرزها وقوف. غير أن هذا التصور ذاته تجابهه وقائع لغوية أشار إليها داونينغ.

وبقليل من التبصر قد نصل إلى القول بأن هذه التصورات المختلفة قد كشفت عن قصور كل تصور منها وعن جزئيته ومحدوديته:

(1) فالوقف ليس اختياريا فقط، بل هناك أيضا الوقف الإجباري. فإلى جانب التقطيع المركبي المتغير يوجد التقطيع المركبي الاجباري.

(2) لا يوجد الوقف الإجباري في نهايات الجمل بل قد يوجد في غير نهايات جملية.

(3) قد تناط بالقواعد التحويلية مهمة إدراج الوقف، وقد يتم التنبؤ بوقوعه بالاعتماد على الإدراج الخاص للبنية المكونية.

(4) عجز مفهوم الجملة الجذرية السطحية وقصوره عن احتواء مختلف الوقائع اللغوية.

(5) القوة المفرطة لقواعد التعديل من شأنها أن تدعو إلى طرحها جانبا.

(6) قصور القول بأن القواعد التحويلية تدرج العناصر الجذرية في جملة جذرية.

وجملة القول فداونينغ يعيد النظر في مجموعة من التصورات، ومن بينها تصور له. تصورات أريد لها أن تعالج مشكل الوقف، وبعد فحصها تبين له أنها تصورات قاصرة فاقترح تصورا بديلا يقوم على ما يسميه بنظرية الحد المركبي الإجباري التي تتمفصل حول: (1) فرضية الجملة الجذرية،

(2) وفرضية العجرة الجذرية. ويقوم رأيه حول اعتبار الوقف يحد الجمل الجذرية. فكان أن صاغ مواضعة إدراج الحد الإجباري التي تنص على أن الحدود المركبية الفونولوجية يتم إدراجها بوصفها المكونات المباشرة اليسرى واليمنى لكل عجرة ج جذرية تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعديا. ولأن داونينغ لم يستطع تفسير بعض الاعتراضيات بواسطة تحويل يشتقها من الجمل الجذرية، فقد راجع فرضيته تلك لتنص على أن الحدود المركبية تُدرَج باعتبارها المكونات اليسرى واليمنى لكل عجرة جذرية تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعديا.

لقد انتهينا، مع داونينغ، إلى أن الحدود المركبية الإجبارية تسند إلى العنصر الذي إما آن يكون جملة جذرية أو عجرة جذرية. ولعله يبدو جليا أن الحدود، في هذه المقاربة، مماثلة للقطع، ذلك أن الشكل المشتق يتضمن الحدود المركبية الإجبارية للدلالة على أنه قد كانت هناك عجرة جذرية أو جملة جذرية في موضع ما من الاشتقاق. وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو، أيضا، أن قاعدة إدراج الحدود الإجبارية والتي ليست سوى قاعدة من مجموعة من القواعد المرتبة، يجب أن تتضمن في المكون التركيبي، أي أن لها صلة بمجموعة من القواعد التحويلية التي هي جزء من السلك التركيبي. إلا أنه يبدو، أيضا، أن قاعدة إدراج الحد الإجباري ذات صلة بتحويلات أخرى ترد بعد السلك التركيبي (تحويلات سلكية بعدية). وإذن يجب أن يتضمنها مكون مستقل منفصل هو المكون الأسلوبي. وبذلك، أمكننا القول بأن قواعد إدراج الحدود الإجبارية عبارة عن صنفين: صنف يعد جزءا لا يتجزأ من التركيب، وصنف يعد جزءا لا يتجزأ من الأسلوب أو المكون الأسلوبي. وبذلك نخلص إلى أن داونينغ قد قرن كل الحدود الإجبارية، وإذن كل الوقوف، بالتركيب، إذ التركيب وحده هو الذي يحدد كل الوقوف الإجبارية، مع أن جانيت بينغ قد

لاحظت أن البعض من هذه الوقوف مرده إلى المكون الأسلوبي. ومن ثمة، يحق لنا القول بأن التركيب هو الأساس، وأن الوقوف ليست سوى تحقيقات وإنجازات له، وكأن العناصر المسماة بالفوق ـ قطعية ليست كيانات فونولوجية لها أدوار فونولوجية، وكأنه لا دور لها غير تجسيد التركيب. ويعود ذلك إلى كون الحدود قد نُظر إليها باعتبارها حدودا تركيبية فقط.

1 . 4 . 4. عن القيود التركيبية مجددا أو زحف التركيب و تضاؤل دور الفونولوجيا

من الواضح أن الترابط بين الفونولوجيا والتركيب يثير مجموعة من الأسئلة من بينها : (1) هل هناك تفاعل بينهما ؟ (2) هل هذا التفاعل مباشر أو غير مباشر إذا كان هناك تفاعل ؟ وقد كانت الإجابة عن السؤال الأول مختلفة، إذ أدت إلى ظهور نظريات يتشكل قطباها من تصورين حديين مفرطين. ويقوم التصور الأول، وهو تصور المدرسة البلومفيلدية الجديدة[446]، على إنكار أن تكون للتركيب قيود على الفونولوجيا، فكان من الحتمي ألا يقع الاهتمام بالتشكيلات التركيبية التي تشكل القطع التي يلحق بها تغيير ما جزءا لا يتجزأ منها، وألا يتم تحديد طبيعة هذه التشكيلات. وقد يكون من الجائز القول بأن هذا التصور يدّعي أن العمليات الفونولوجية لا يقيدها أبدا أي نوع من الإخبار التركيبي. فقد كان من البديهي أن تنتهي نظرية الفونيم المابعد البلومفيلدية إلى أن تتجاهل تجاهلا تاما نوع التحليل النحوي الذي قامت بإنجازه هذه المدرسة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الوصف اللساني قد رُتّب باعتباره إجراء اكتشافيا، يبدأ مع إقامة الوحدة الصغرى أي الفونيم، ويجري انطلاقا من "المورفات" وعبرها (باعتبارها تأليفات من الفونيمات) إلى الصريفات (أي أصناف "المتغيرات الصريفية")، ثم انطلاقا من الصريفات إلى وحدات كبرى. وقد كان إدراج وحدات، في أي مستوى معطى، انطلاقا من مستوى لاحق

---

(446) Anderson, S. R. (1985) P. 290 - 301

(أي الوحدات النحوية في التحليل الفونيمي)، في هذا الإجراء، خطأ قاتلا، لأن من شأن ذلك أن يترتب عنه الدور[447].

وبموازاة هذا التصور، تبلور تصور آخر يؤكد العلاقة القائمة بين التركيب والفونولوجيا، وقد كان مصدر حججه القواعد الفونولوجية التي تعمل على المجالات المحددة تركيبيا والتي كشفت عن آن هناك في التركيب ما هو ملائم للعمليات في مكون الفونولوجيا. وهذا يعني آن أي نموذج للنحو يغذي فيه التركيب الفونولوجيا ستتطلب كل قواعده الفونولوجية التي لا يقصر تطبيقها داخل الكلمات العينية تفاعلا آليا بين المكونين. وبقدر ما يشمل مجال تطبيق قاعدة فونولوجية سلسلة مكونة من كلمتين أو أكثر، فإن التركيب يجب أن يُدْعَى ليحدد أنواع الكلمات التي تُستلزم، وكيف يجب على هاته الكلمات أن ترتبط ببعضها البعض.

وقد ازدادت الدعوة إلى البحث عن نظرية ملائمة للقيود التركيبية في الفونولوجيا وإلى الاجتهاد في صياغتها. ولعل وراء هذا التصور الذي يحد من استقلالية الفونولوجيا أمور نذكر منها: مركزية التركيب وقدرته على شكلنة معطياته والمردودية العالية لمثل هذا التوجه الشكلاني؛ تنامي المعطيات التجريبية الذي ولد الحاجة إلى الأمْثَلة والشكلنة إذ لوحظ أن هناك تناقضا متزايدا بين المعطيات التجريبية والبنية اللسانية الشكلية.

ومن المعلوم أنه قد تبلور داخل الإطار النظري للنحو التوليدي تصور جد دقيق حول علاقة المكونين التركيبي والفونولوجي لنحو كل لغة طبيعية، وهي علاقة تفاعل بينهما. وقد كانت الفرضية الأساسية التي تمت صياغتها في عمل تشومسكي وهالي (1968) تقضي بأن يوفر خرج القواعد التركيبية، أو البنية السطحية لجملة ما، التمثيل العميق الذي ستطبّق عليه القواعد

---

(447) Jorgensen, E. F. (1975) P. 204

الفونولوجية. ومن المعلوم أن البنية السطحية تعتبر مؤشرا مركبيا تتحدد بنية مكوناته، من حيث الجوهر، من قبل القواعد المركبية الأساس.

وقد نظر إلى الفونولوجيا باعتبارها لا تعكس البنية المركبية بالضرورة. ومع أن خرج المكون التركيبي يشكل دخل المكون الفونولوجي، فإن تشومسكي و هالي يعترفان بالاختلافات التي قد تحصل بين البنيات التركيبية والبنيات الفونولوجية لجملة ما. وفي مثل هذه الحالات، فإن قاعدة التعديل تُحوِّل البنيات التي تقتضيها الفونولوجيا[448]. وقد مثل ذلك، على وجه الخصوص، بالجملة التالية:

This is the cat that caught the rat that stole the cheese

ذلك أنه إذا قارنا بين تعقيفي الجملتين في (ا) و (ب)، فإننا سنلاحظ أن التعقيفات الواردة في (ا) تجسد التحليل المكوني التركيبي، بينما تجسد التعقيفات الواردة في (ب) البنية التنغيمية:

ا - This is the [cat that caught [the rat that stole [the chesse]]]

ب - [This is the cat] [that caught the rat] [that stole the cheese]

فالقطوع الفونولوجية الأساسية تقع بعد cat و rat، إلا أن هذه الجملة تُحَوَّل رفقة جملها المدمجة المتعددة إلى بنية تكون فيها كل جملة مدمجة شقيقة مضمومة، بدورها، إلى الجملة التي تشرف عليها "[449]. وبذلك تتطابق القطوع التنغيمية مع بداية كل ج. إن اللاتناسب بين حدود النطاقات التنغيمية والقطوع المركبية الأساسية ظاهرة طالما ذكرت في الأدبيات اللسانية. وقد لوحظ بخصوص المثال المذكور أعلاه أن الجمل المركبة المشتملة على جميلات موصولة حصرية تطرح مشكلا بالنسبة للتنغيم بحيث "إن القطوع

(448) P.9 ,(1968)

(449) نفسه، ص 372

التنغيمية تُدرَّج عادة في الموقع الخاطئ [450]. ويبدو أن خلفية تشومسكي تكمن في فرضيته القائلة بأن القطوع التنغيمية إذا كانت في الموقع "الصحيح"، فإنها ستعكس، بشكل مباشر، البنية التركيبية السطحية للجملة، وستعكس، على وجه الخصوص، وجهة الدمج.

وحسب تشومسكي وهالي [451]، فإن هذا التعارض بين كيف هي الأشياء وكيف ينبغي أن تكون يعد قضية إنجاز بدل أن يكون قضية بنية نحوية. ومن هذه الزاوية تم إدخال مفهوم "المركب الفونولوجي"، والقواعد التي تُدْرِج حدود مثل هذه المركبات "عليها أن تأخذ بعين الاعتبار البنية التركيبية، لكن عليها أيضا أن تشمل بعض البرامترات التي ترتبط بالإنجاز، مثلا الإسراع في النطق. وبينما بدا واضحا أن حضور القطوع التنغيمية وموقعها يرتبط، إلى حد ما، بعوامل من قبيل نسبة الإسراع في التلفظ وطول القول، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن ورود القطوع التنغيمية لا يخضع لقواعد مثل الظواهر الإنجازية الأخرى من قبيل التذكر. وبدل ذلك، فإن تخصيص المواقع التي يمكن أن تقع فيها القطوع التنغيمية ينجم عن البنية المكونية لما قد يسمى بالأشجار التطريزية، وبذلك فهو قضية كفاءة. وبناء على هذه الانتقادات وغيرها ترى نيسبور و فوكل [452] أن مرونة المجالات التي تمتد إليها النطاقات التنغيمية تعتبر ميدانا آخر يتبيَّن من خلاله أن المجالات التنغيمية لا يمكن أن تحدِّدها مباشرة البنيةُ المكونية التركيبية. ولعله من الجلي القول، مرة أخرى، بأن العلاقة بين التركيب والتطريز ليست علاقة عنصر بعنصر. إذ قد لا يتناسب دائما النسق التطريزي في بعض الجمل مع بنياتها المكونية. وهذا يستلزم بالضرورة ألا يناظر توزيعُ الوقوف البنيةَ المكونية للجمل. وقد بدا جليا أن

Chomsky. N. (1965) P. 13 (450)

(1968) P 372 (451)

(1986) P. 57 (452)

تشومسكي يقلل من أهمية التعارض بين التطريز والتركيب وذلك بعزوه هذه المشكلة إلى الإنجاز.

وربما يكون على الوضع الأكثر اعتيادا الذي تحدَّد فيه البنية النحوية تطبيقية قاعدة فونولوجية ما أن يُتدبَّر أمرُ موضع الأصوات الواردة في الوصف البنيوي للقاعدة ذات الصلة ببداية الوحدة النحوية ونهايتها. وهذا هو ما دفع بكينستوويتس و كيسبورث (1979) إلى أن يطلقا على بداية مثل هذه الوحدات ونهايتها حدود هذه الوحدات[453]. وفي موضوع القواعد التي تطبق داخل صريفة والتي ستطبق أيضا عبر الحدود الصريفية، بدا أن هذه العلاقة الاقتضائية قد رفعت إلى وضع قيد على الطريقة التي قد تُصاغ بها لتحيل على الحدود[454]. ومن هذا المنطلق، بدا مطلب تطبيق القواعد الفونولوجية سلكيا أمرا ضروريا في بعض الحالات. وبحسب هذا النوع من التطبيق، فإن قاعدة معطاة أو طائفة من القواعد تطبَّق على مجال ما (محدد نحويا) للحصول على خرج ما. هذه القاعدة أو هذه الطائفة من القواعد تطبق، إذن، من جديد على مجال أكبر يحتوي داخله على مجال أصغر قد سبق له أن عولج في السلك الأول[455].

وقد كان من بين القضايا المتصلة بالترابط بين التركيب والفونولوجيا والتي أثارت الكثير من النقاش مسألة إذا ما كان للفونولوجيا مدخل مباشر إلى التركيب أو إذا ما كانت البنية الفونولوجية تتوسط بين المكونين. ولعل مسألة قواعد الوصل الخارجي كانت هي المحك الذي تُختبر به مثل هذه التصورات.

(453) Kenstowicz, M and Kisseberth, C. (1979) P. 407

(454) نفسه، ص. 408

(455) نفسه، ص. 421

1.4.4.1. القوى النسبية للحدود و نظرية المجالات

بالنظر إلى المدخل المباشر إلى المقاربة التركيبية، فإن القواعد الفونولوجية "تقرأ" مجال تطبيقها انطلاقا من الشجرة التركيبية بطريقة من الطرق الثلاثة التالية: بالإحالة إما على الفروع اليسرى أو اليمنى (نابولي و نيسبور 1979، كليمنتس 1978)، أو بُعد المسافة البنيوية الفاصلة بين كلمتين وذلك بمنطق عدد العجرات التي تفصل بينهما (روتنبرغ 1978)، أو بتحديد إذا ما كانت علاقة التحكم المكوني تقع بين العجرات التي تشرف على الكلمتين المعنيتين (كايس 1985). وقد بدا أن لمفاهيم "القوى النسبية للمفاصل" دورا هاما في تحديد القيود التركيبية على القواعد. وقد حاول كل من بييرڤيش (1966) وستانلي (1973) صياغة نظرية تجشمت عناء تحديد هذا المفهوم بمنطقين اثنين: منطق عمق الدمج بالنسبة للأول، ومنطق عمق التفريع بالنسبة للثاني. ومن جهة ثانية، صيغت نظريات "مجالات" تطبيق القواعد. ويمكن أن نحددها، حسب كليمنتس (1978)، وهو مرجعنا في هذا الباب، في ثلاث نظريات هي: نظرية المجالات المقولية، و نظرية الهرميات المقولية، ونظرية الهرميات غير المقولية.

1.1.4.4.1. سيلكورك و ترميز ج

وبينما كان التفاعل بين الفونولوجيا والتركيب قضية هامشية عند تشومسكي وهالي، فإنه قد احتل المركز لدى سيلكورك (1972، 1974)، لقد غيرت سيلكورك، وهي تعمل داخل الإطار النظري للنسق الصوتي للغة الإنجليزية، المقترح الأصلي موضحة أن التفاعل بين المكونين، وذلك على الأقل في بعض أنواع الظواهر الفونولوجية، هو تفاعل غير مباشر لا غير. وهكذا تحدد حدودُ الكلمة المُدْرَجَة في سلسلة ما على أساس البنية التركيبية موضعَ تطبيق قواعد الوصل الخارجي. فحدود تشومسكي و هالي المختلفة

الأنواع[456] تُدْرَج في سلسلة القطع الفونولوجية بواسطة المواضعات الحدية التي تستنجد بالبنية المركبية السطحية. وقد رأت سيلكورك(1972) أن عدد الحدود وأنواعها التي تفصل القطع عن بعضها البعض هي التي تؤثر في عملية قواعد الوصل الخارجي. ولعله من الواضح أن الطريقة التي يتسنن بها الإخبار التركيبي في مصطلحات فونولوجية قد كان بمنطق التمييز بين حد الكلمة المفرد وحد الكلمة المزدوج. وبناء على ذلك، فالقواعد الفونولوجية لا "ترى" مباشرة البنية التركيبية، بل تباشر بالأحرى سلاسل القطع والحدود فحسب. وعلاوة على ذلك، برهنت سيلكورك على أن قواعد التعديل تغير البنيات الفونولوجية المحصل عليها على أساس البنية السطحية التركيبية، منتجة ترابطا أقل مباشرة بين الفونولوجيا والتركيب. وحينما تتحدث سيلكورك عن البنيات السطحية فيما يتصل بالمكون الفونولوجي فإنها تتحدث، في الحقيقة، عن البنيات التي يمكن أن تلحق بها بعض التعديلات بواسطة عملية قواعد التعديل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد التي شغلت انتباهها هي تلك القواعد التي تحدد المركبات الفونولوجية، وبعبارة أخرى، القواعد التي تحدد المجال المركبي للقواعد الفونولوجية[457]. لقد كان جوهر أطروحتها يتمثل في اختيار قواعد تعديل الحدود وذلك لتكون قادرة على تناول التغيرات "الأسلوبية" لاستعمالات الوصل الاختيارية في اللغة الفرنسية[458]. وقد أكدت سيلكورك أننا، بتبني ترميز ج عند تشومسكي لتوليد البنيات العميقة، نحصل أيضا على بنيات سطحية قابلة لأن تمثَّل في هذا الترميز. وإذن، فإنه يجب اعتبار القواعد الفونولوجية بوصفها تعمل على بنيات سطحية تحدِّد بنيةَ مكوناتها، في كل مظاهرها الجوهرية، خطاطات القواعد المجسدة بـ ج . ومن

(456) انظر ما كتبناه في هذا الموضوع أعلاه

(457) P. 175 (1974)

(458) انظر حديثنا عن سيلكورك والوصل في القسم المخصص للمجالات.

الملاحظ أن سيلكورك قد كانت تبحث في الوصل عما يدعم نظرية الآثار وترميز جَ عند تشومسكي.

2.1.4.4.1. بييرفيش و عمق الدمج

يتم تحديد قوة المفصل بقياس عمق دمج العجرة السفلى المشرفة على الوحدتين معا اللتين تقعان على جانبي المفصل المعيَّن. وهكذا، إذا اعتبرنا ج، مثلا، موضعا مرجعيا، فالمفصل سيكون أقوى وذلك بالنظر إلى أن القيمة المسندة إليه تتناقص. وإذن، فإنه يمكننا أن نتوقع، فيما يرى كليمنتس[459]، وبالنظر إلى المفهوم النظري لـ "عمق الدمج" أن تشترط القواعد تطبيق عملية فونولوجية معطاة، مثلا، على الوحدتين المتعاقبتين ا و ب شريطة أن يفصل بينهما مفصل ذو عمق دمج من ن أو أكثر، بالنسبة لـ ن معينة ثابتة. ومن الملاحظ أن هذه النظرية ستمكن من إيجاد عدد محدود من درجات التمييز بين قوى المفصل. وعلاوة على هذه الخاصية، فإن هذه النظرية تتميز بخاصية غريبة تقضي بأن يعرض وُقوعان لنفس التماثل المقولي بمنطق بنيتهما المكونية الداخلية مفاصلَ داخلية من قوى مختلفة وذلك بحسب كيف تتموضع عاليا كل قوة في مؤشر مركبي ما. وقد رأى كليمنتس، في مثل هذه النظرية، قابليتها للدعم، وذلك بطبيعة الحال، إذا كانت القواعد الفونولوجية متأثرة بدرجات عمق الدمج[460]. إلا أنه لا وجود لحجة تفيد بأن هذه هي الحالة المطلوبة، ومن جهة ثالثة، فإن لهذه النظرية خاصية أخرى (وهي خاصية تتقاسمها هذه النظرية مع نظرية عمق التفريع ونظرية الهرميات المقولية). وتتمثل هذه الخاصية في كون هذه النظرية لا تميز بين الفرع الأيسر والفرع الأيمن. ويمكن أن نمثل لذلك بكون بنيتين، مثلا، حينما تتميزان عن بعضهما البعض (كأن تكون د فرعا أيمن لـ ا، في الحالة الأولى، وفرعا أيسر لـ ا، في

(459) انظر عمله (1978).

(460) Clements, G. N. (1978) P. 29

الحالة الثانية). فالقيمة المسندة إلى المفصل الواقع بين المكونين المباشرين لـ د هي نفس القيمة في الحالتين معا؛ ومع اعتبارنا ا الموضع المرجعي، و **س** و **ر** و **ز** وحدات معجمية، فإن هاتين القيمتين تكون لهما معا القيمة 1. وبذلك يكون للنظرية رأي ضمني مفاده أن المفاصل المناسبة الواقعة داخل كل مكون من المكونين المتشاكلين لن تتغير من حيث قوتها بالنظر إلى إذا ما كانت المكونات نفسها مكونات مباشرة يسرى أو يمنى للمكون الأعلى[461]. وقد قدم بييرفيش[462] إجراء لتحويل التمثيلات المشتملة على إشارات لقوة المفصل إلى تمثيلات مجزأة إلى مجالات محدودة ومرتبة هرميا. ومن شأن هذا الإجراء أن يصون خاصيتين لنظرية عمق الدمج. وهاتان الخاصيتان هما: (1) تيسيرهما لعدد غير محصور من التمييزات، (2) عدم تأثرهما بلا تناظرات يسار-يمين[463].

3.1.4.4.1. ستانلي و عمق التفريع

من الممكن أن تقاس قوة المفصل بمنطق الموقع البنيوي للعجرة الدنيا المشرفة على الوحدتين معا الواقعتين على جانبيه. غير أن الأمر، في هذه الحالة، لا يتعلق بحساب عمق دمج هذه العجرة، وإنما الذي عُدَّ هو مجموع عدد العجرات المقولية التي تشرف عليها (دون احتسابها) على امتداد المسلكين اللذين يربطانها بكل وحدة من الوحدات المتاخمة.

وقد يبدو أن هذه النظرية، مثلها مثل سابقتها، قد تيسر عددا غير محصور من التمييزات، وهذا الأمر ملائم لتكرارية البنية المركبية. إلا أنها مغايرة لسالفتها في كونها تسند نفس القيمة إلى المفاصل الواقعة داخل المكونات المتشاكلة داخليا، وذلك بصرف النظر عن كيف يمكنها أن تكون عميقة الدمج.

---

(461) نفسه، ص. 30.

(462) Bierwisch, M. (1966) P. 110 s.

(463) Clements, G. N. (1978) P. 90 Note 8

إن البنيات السطحية (أو التمثيلات الفونولوجية العميقة) تعالج بوصفها معقوفات موسومة، ويتم تسنين عمق التفريع مباشرة في التمثيلات. وقد يبدو أن عمق تفريع أي مفصل يماثل عدد المعقوفات التي تتوسط الوحدات المعجمية التي تتاخمها. وسنرى، فيما بعد، أن نظرية عمق التفريع، مثلها مثل نظرية عمق الدمج، لا تتأثر وتناظرات أيسر/ أيمن: فالمفصل الذي يتميز بمعقوف واحد أيسر ومعقوفين أيمنين يساوي من حيث القوة مفصلا يتميز بمعقوفين أيسرين ومعقوف أيمن.

إن مفهوم عمق التفريع ييسر تمييز المفصل داخل وقوعين لنفس المقولة وذلك بحسب مقدار التفريع الداخلي لكل وقوع من الوقوعين. ومما يعتبر أبعد عن الاحتمال هو عدم تقييد عمق التفريع للقواعد الفونولوجية بهذا المعنى بالضبط. ونذكر، على سبيل المثال، أن مجرورات معطاة تُظهِر، على العموم، نفس السلوك الفونولوجي بالنظر إلى الوحدة اللاحقة وذلك بغض النظر عن كيف يمكن لهذه الوحدة أن تكون عميقة الدمج، شريطة أن تقع الوحدة طرفا من الفضلة الاسمية في المركب الجري[464].

لعله من الواضح، إذن، أن هذه الخاصية البنيوية المتمثلة في عمق التفريع توفر مقياسا أفضل. ولعله قد تبين، بوضوح، أن عمق التفريع يحيل على المدى الذي تتفرع فيه عجرة مركبية معطاة تفريعا هرميا. ونؤكد هنا أن المؤشر الملائم يتمثل في عمق التفريع لا في عدد الفروع انطلاقا من عجرة معطاة، وتفترض هذه الخاصية قيمة عدد صحيح، ويمكن أن تقيس بالضبط رسمَ الشجرة التركيبية المعطاة، وبهذا التفسير، فإن الحدود التركيبية القوية تشمل عجراتُها المركبية المنفصلة قِيَمَ عدد صحيح أكبر لعمق التفريع. وهكذا يُعلَم الحد، إذن، بين الجملتين الأساسيتين باعتباره حدا قويا، مثلما يكون عليه الأمر

(464) نفسه، ص. 22.

بالنسبة للحد بين المركب الاسمي والمركب الفعلي في جُمَيْلة أساسية. إن مفهوم عمق التفريع، مرفقا بفئة محددة جدا من قواعد إعادة الكتابة لتوليد الأوصاف الشجرية التركيبية[465]، يوفر تفسيرا طبيعيا لبعض الحدوس المتعلقة بقوى الحدود، ويتنبأ، بالإضافة إلى ذلك، تنبؤات خصوصية بالقوى النسبية لبعض الحدود التي يكون الحدس بالنسبة إليها مرشدا ضعيفا.

4.1.4.4.1 . نظرية مجالات تطبيق القواعد

لم تحدث، في الفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية، أية محاولة قصد تخصيص مجالات تطبيق قواعد الوصل التي تطبق عبر الكلمات. وقد شكل عمل سيلكورك (1972)، في هذا الحقل، عملا رياديا. وقد قام عملها هذا على اقتراحها القاضي بأنه من الممكن تفسير مجال تطبيق القواعد الفونولوجية المطبقة عبر الكلمات بواسطة نقل التحليل المكوني التركيبي بحيث يكون بوسع هذا الإخبار في موضوع التعقيف أن يُسلِّم إلى القواعد الفونولوجية. ويُنَفَّذُ هذا النقل بطريقة خاصة تتمثل في إدراج حدود الكلمة في المؤشر المركبي، وذلك تبعا للمواضعات المقترحة في **النسق الصوتي للغة الانجليزية** وفي عمل سيلكورك (1972). وفي الوقت الذي لا يمكن فيه للقواعد الفونولوجية أن تمعن النظر في البنية التركيبية لجملة ما، فإنها قادرة على أن ترى مثل هذه الحدود. وبناء على ذلك، زُعِم أن الوصل قابل لأن يطبّق عبر حد واحد، إلا أنه يعاق إذا تخللت حدود كثيرة كلمتين. غير أن المكون التركيبي لا يمكنه أن يتماهى بالضبط ومجالات تطبيق القواعد الفونولوجية. وقد كان ذلك شديد الوضوح في عمل سيلكورك نفسه حيث يحتاج المرء إلى المواضعات الخاصة بأمرين اثنين هما:

---

(465) انظر: Chomsky. N. (1965)

(1) حذف حد الكلمة في بعض البنيات التركيبية مع السماح بذلك للوصل في السياقات التي يمكنه أن يعاق فيها فيما عدا ذلك.

(2) إدراج حد كلمة حينما يحتاج المرء إلى مفعول مغاير[466].

ومنذ أن بدا واضحا أن المكونات التركيبية عاجزة عن مسألة تحديد مجال تطبيق بعض القواعد الفونولوجية على الأقل، شرع العديد من اللسانيين في محاولة تحديد مجالات عدد من القواعد وذلك بمنطق أنواع أخرى من المفاهيم التركيبية. وهكذا اقترح روتنبرغ (1975: 1978) تحليل المسافة التركيبية وذلك لتفسير مجال تطبيق الوصل في الفرنسية. كما اقترح نابولي و نيسبور (1979) ملاءمة الفروع اليسرى في الشجرة التركيبية، وقد اتخذ ذلك شكل قيد التفريع الأيسر لتفسير المجالات التي تطبق فيها قواعد raddoppiamento sintattico. وعلى غرار ذلك، رأى كليمنتس (1978) أن بعض القواعد النغمية في لغة إيوي تتأثر بالتمييز بين البنيات المتفرعة يسارا ويمينا[467].

في ضوء الانتقادات الواردة أعلاه، تمت صياغة مقاربة بديلة لقضية العلاقة بين التركيب والفونولوجيا. وقد توخت هذه المقاربة أن تكون محاولة من المحاولات التي تستهدف تحديد نظرية لـ "مجالات" تطبيق القواعد. وتحاول مثل هذه المقاربة أن توفر تخصيصا لأغلب السلاسل المتضمنة التي يمكن للقواعد أن تفحصها وذلك للحصول على الإخبار الفونولوجي الملائم لتطبيقها. وسنعرض، هنا، معتمدين تمام الاعتماد على ما أتى به كليمنتس (1978)، ثلاث نظريات هي: المجالات المقولية، والهرميات المقولية، والهرميات غير المقولية.

---

(466) Rotenberg, J. (1975, 1978)

(467) انظر أيضا، تقويم نيسبور وفوگل (1986)، ص. 31 – 32

1.4.1.4.4.1. نظرية المجالات المقولية

لابد من الإشارة، أولا، إلى أن هذه المقاربة تنظر إلى المقولات المعطاة التي يوفرها التركيب، مثل الاسم والفعل والمركب الاسمي والمركب النعتي والمركب الجري، والفعل في الزمن المستقبل، الخ... باعتبارها تحدد المجالات الملائمة للوصف الفونولوجي. وستكون مثل هذه النظرية ملائمة إذا كانت الحالة المدروسة هي الحالة التي تكون فيها الفونولوجيا "متعددة الأنساق" بالمعنى الذي تطبق فيه مجموعة من القواعد الفونولوجية على الأسماء، وتطبق فيه مجموعة أخرى على الأفعال، إلخ. ومن الصحيح، بداهة، أن يكون للعديد من اللغات فاعل ذو قواعد عالية التصريف والتي تطبّق تطبيقا مضبوطا (وذلك يعود إلى عوامل تاريخية مثل القياس) على بعض المقولات المعجمية، ولا تطبق على البعض الآخر[468]. غير أن المرء لا يجد لغات تُجَزِّأ فيها، بكل ما في الكلمة من معنى، القواعدُ العامة للفونولوجيا إلى مجموعات يُقصي بعضها البعض الآخر، ويُطَبِّقُ بعضُها على الأسماء، ويُطَبِّق البعض الآخر على الأفعال، وهكذا دواليك... ولا يبدو أن هناك سببا منطقيا يفسر لماذا تكون هذه هي الحالة الواردة، إن الأمر يتعلق بمجرد خاصية أخرى عالية التمييز في الأنساق الفونولوجية، ويتعلق بمثال آخر من الطرق التي لا يمكن أن تختلف فيها اللغات "بدون حدود وبطرق غير متوقعة "[469].

2.4.1.4.4.1. نظرية الهرميات المقولية

تجد هذه النظرية جذورها في مدرسة فيرث للتحليل التطريزي، فقد كانت هذه المدرسة هي المدرسة الأولى التي اعترفت بأن بعض أنواع الصياغات الفونولوجية يمكن أن تكون أكثر اقتصادا لا على مستوى القطعة أو "الفونيم"، بل تكون كذلك على مستوى وحدات كبرى تكتنف قطعا عديدة، أو

(468) انظر: Jakobson, R. (1949)

(469) Clements, G. N. (1978), p. 33

عبر مجموعات من مثل هذه الوحدات الكبرى، وهكذا دواليك[470]. ويتم تحديد هذه الوحدات بمنطق تركيبي وفونولوجي. يقول روبينس في هذا الصدد: "وهكذا يمكننا أن نتحدث عن تطريزات المقطع، وتطريزات المجموعات المقطعية، والتطريزات المركبية والجُمَيْلية، وتطريزات الجملة؛ ولأنه يمكن للعناصر المحددة نحويا أن تخصصها أيضا ملامح تطريزية، فإنه يمكننا أن نتوفر كذلك على تطريزة الكلمة أو تطريزة الصريفة"[471].

هذه المقاربة تختلف عن سابقتها فيما يتصل بإغفالها لمقولات أقسام الكلام. إنها مقاربة تعالج وحدات مقولية مجردة: الكلمة والمركب والجُمَيْلة، إلخ ... والتي تم تنظيمها في وحدات أكثر إدماجية تدريجيا. وتطبَّق بعض العمليات الفونولوجية على مستوى الكلمة، فيما يطبَّق البعض الآخر على مستوى المركب، وهكذا دواليك.

وبطبيعة الحال، فإن هذه النظرية تشمل المقطع ونظرية للتركيب وتوفر معايير مستقلة لتحديد نوعية الوحدات التي تعد "مقاطع" و "مركبات" و "جملا وكلمات" وما إلى ذلك. وهكذا، فإن مقاربة مسألة التقييد التركيبي في الفونولوجيا القائمة على هرمية المقولات يجب إدماجها في نظرية بنية لسانية تحدد هذه المقولات بشكل مستقل.

ويبدو أنه قد كان من الممكن بلورة نظرية المجالات المخصصة بمنطق الهرميات المقولية بالطريقة التالية: تشكل كل الكلمات مجالات على مستوى ما، وتشكل كل المركبات (مركب اسمي ومركب فعلي ومركب نعتي) مجالات على مستوى آخر، وتشكل كل الجُمَيْلات (بما في ذلك الجُمَيْلات الأساسية) مجالات على مستوى أكثر إدماجا أيضا (من الممكن الاعتراف بالوحدات

(470) انظر: Henderson, J. A. (1949)

(471) Robins. R. H. (1957) P. 129

الأخرى مثل المقطع). ويتاخم كلَّ مجال رمزٌ حدي خاص به : = : رمز يحد المجال الذي تكونه الكلمات. والرمز & : رمز يحد المجالات التي تتكون من المركبات، و ٪ : رمز يحد المجالات التي تتكون من الجمل. وفي الحالة التي يقع فيها حدان مدرجان أو حدود مدرجة بهذه الطريقة في متوالية ما، فإن الحد الأضعف يضعف، وعلاوة على ذلك، فإن كل حدين متماثلين في متوالية ما يتم اختزالهما إلى حد واحد. كما يمكن، بالإضافة إلى ذلك، أن نفترض تشكيل المركب الجري لمجال مستوى مركبي وعدم تشكيل المركب الاسمي الذي يشرف عليه مباشرة مجالا بذاته. وتُصنَّف القواعد الفونولوجية إلى مستوى =، ومستوى &، ومستوى ٪. وبالنسبة لكل حد ح ن، فإن قاعدة من الدرجة ح تطبق داخل مجالات قصوى لا تحتوي على مثال لـ ح (مع أنها قد تحتوي على أمثلة حدود مستوى أدنى).

وهناك خاصية مهمة أخرى لهذه النظرية وتتمثل في معالجتها للوحدات المدمجة لذاتها في مستوى معطى، مثل المركبات التي تدمج فيها مركبات أخرى. وفي مثل هذه الحالات فإن مركبا جريا، على سبيل المثال، مدمجا في مركب آخر، مركب فعلي، يشكل مجالا بذاته؛ بينما تشكل "فضلة" المركب المدمج مجالا آخر. وهكذا، فإن مركبا معطى سيشكل مجالا تاما مفردا وذلك فقط إذا لم يدمج مركبا آخر.

قد يلاحَظ أن هذه النظرية لا تميز بين القوى النسبية للحدود. ومن هذه الحيثية، فإن هذه النظرية توفر رأيا أصلب مما وفرته نظريتا عمق الدمج وعمق التفريع، ناظرة إلى ترتيب الإخبار التركيبي الذي قد يكون ملائما، دائما، لعملية القواعد الفونولوجية، وزاعمة أن ثلاثة تمييزات على الأكثر، = & و ٪، هي التي ينبغي دائما الاعتراف بها.

إن هذه النظرية، مثلها مثل سابقتيها، لا تعترف باللاتناظرات اليسرى – اليمنى في تخصيصها للمفاصل. ذلك أن الحد & يُدْرَج بين وحدتين معجميتين ا و ب إذا كانت وحدة منهما تنتمي إلى مقولة مركبية لا تحتوي الأخرى؛ ويمكن لهذه الوحدة أن تكون، دون اكتراث، إما ا و إما ب (أوهما معا).

7.3.4.1.4.4. نظرية الهرميات غير المقولية

تختلف هذه النظرية عن النظرية السابقة في كون الوحدات الهرمية ليست محددة تحديدا مباشرا بمنطق مقولات المستوى الأعلى ومقولات المستوى الأدنى مثل الكلمة والمركب، إلخ ... بل حُدِّدت، بالأحرى، بمنطق تشكيلات مقولات تعارض هذه المقولات، "المقولة الأساسية". وتُعَرَّف كلُّ مجال، من جديد، بعضُ الحدود التي تتاخمه. وفي هذه الحالة، يكون الإجراء الذي تدخل به الحدود على الشكل التالي: نترك الرمز **ف** يمثل "المقولة الأساسية" المعرَّفة بوصفها مقولة معجمية (اسم أو فعل أو نعت)، أو أية مقولة مشرفة على مقولة معجمية. ويُشترط في القواعد أن تطبَّق، وجوبا، مرتبة أو متفصلة، بحيث إذا أدرج حد داخل معقوف **ف** بواسطة قاعدة ما، فإنه لن يَقْبَلَ حدا آخر بواسطة قاعدة أخرى. إن هذا النسق مماثل من حيث مدلوله لنسق الحدود الذي اقترحه تشومسكي وهالي. ويمكن، في هذا الصدد، أن نعود إلى مقال سيلكورك (1974) للتوفر على ملخص أمين عن ذلك. وفي التمثيلات التي توفرها هذه النظرية تُؤَوَّل الحدود المزدوجة للكلمة باعتبارها حدودا مفردة للكلمة. وهكذا، يكون مجال المستوى الأدنى مشكلا من وحدات، ويكون المجال اللاحق الأعلى مكونا من سلاسل، ويكون المجال الأكثر علوا مشكلا من الجملة بأتمها[472].

---

(472): Clements, G. N. (1978) P. 58

2.4.4.1. حصيلة وتقويم

لا شك أنه قد بدا لنا أن نظريتي عمق الدمج وعمق التفريع تصوغان مسألة طبيعة القيود التركيبية التي تقيد عملية القواعد الفونولوجية بمنطق القيود الواقعة على قوة المفصل الذي يمكنه أن يتوسط بين وحدتين. ويبدو أن الاستراتيجية العامة لهاتين النظريتين تتمثل في الانطلاق من إجراءات لإسناد "ثقل" قابل للقياس إلى مفصل ما باعتباره وظيفة للتشكيلات التركيبية التي ترد فيها الوحدات المتاخمة. ويجب على مثل هذه المفاصل أن تتميز بعناية عن "الحدود" التي يمكن أن تسندها، كما رأينا وكما سترى، بعض النظريات إلى المفاصل وذلك بفضل قواعد مستقلة عن اللغة (أو خاصة باللغة). ذلك أن المفصل يدرك، هنا، باعتباره خاصية للعلاقة بين المكونات المتعاقبة في سلسلة ما. إلا أنه ليس وحدة في السلسلة. أما "الحد" فهو وحدة تدرج (أو ترد) بين مكونات متعاقبة في سلسلة ما.

ويبدو أن الإجراءين الواردة خطوطهما العريضة في نظريتي الهرميات المقولية والهرميات غير المقولية يوفران نتائج متماثلة. إلا أنهما قد يفضيان إلى نتائج مختلفة. وتتشابه النظريتان من حيثيات أخرى، إذ قد يلاحظ، مثلا، أن الإجراء المقترن بـ "الهرميات غير المقولية" يعالج المجالات المدمجة لذاتها بنفس الطريقة التي عالجها بها الإجراء المقترن بـ "الهرميات المقولية"[473].

إننا لم نقدم هنا سوى مختارات قليلة من النظريات المتصلة بالتقييد التركيبي في الفونولوجيا. ويمكن أن تندرج هذه النظريات ضمن نوعين عريضين هما: تلك النظريات التي تسعى إلى أن تسند قياسات القوة إلى المفاصل، وتلك النظريات التي تسعى إلى تحديد المجالات الشمولية لتطبيق القواعد تحديدا أقصى. وبالفعل، فإن هاتين المقاربتين حيثما تشددان على

---

(473) نفسه، نفس الصفحة

المظاهر المختلفة للبنية التركيبية، إذ تميز إحداهما الشكل وتميز الأخرى الأساس، فإنه يمكن النظر إلى أن نظريات قوة المفصل هاته يمكنها أن تصنَّف ضمن نظريات المجالات[474]. لقد افتُرض من قبل، والمجالاتُ توضع، أن تطبَّق القاعدة فقط على السلاسل الفرعية الواقعة كلها داخل مثل هذه المجالات.

ومن المفهوم أن مسألة ما إذا كانت "العلامات" ("الحدود" على وجه الاحتمال) معلمة، في هذه الحالات، بشكل مستقل (ملائمة لتحديد مجال تطبيق القواعد الأخرى) مسألة لا نزاع حولها هنا، لأن هذه المسألة تنشأ أيضا لصالح نظرية قوى المفصل. ويكمن موضوع هذا النقاش في أن النحو الذي يحيل على نسق قياسات قوة المفصل يمكن أن يحوَّل، في الغالب، بالطريقة المقترحة أعلاه، إلى نحو يَستعمل فقط الإجراءات المُعْلِمة للمجال. وهكذا، وفيما يتصل بتقويم مختلف مقاربات مسألة تقييد التركيب في الفونولوجيا، فإن كوننا نحتاج إلى اعتبار النظريات المستعملة لقياسات قوة المفصل وللإجراءات المُعْلِمة للمجال أمر بعيد الاحتمال. بل إن الاختيار يبقى بين النظريات التي تستعمل الوسيلتين الأولى والأخيرة دون غيرهما.

لكن إذا اعتبر المرء أنه إذا كان من الممكن نقل نظريات قوة المفصل إلى النظريات المستعملة للمجال، فإن العكس لن يكون ممكنا في أغلب الحالات: ويرى أنه من الممكن حصر الانتباه، خصوصا، على نظريات الإجراءات المُعْلِمة للمجال (والتي تتضمن تلك النظريات التي تعد ترجمات لنظريات قوة المفصل باعتبارها صنفا فرعيا)، وبعبارة أخرى، فإنه على المرء، دائما، أن يُقوِّم الآراء الامبيريقية لنسق قوة المفصل، وذلك باعتبار النسق النظير المُعْلِم للمجال.

وهكذا، فإن مسألة العلاقة بين الفونولوجيا والتركيب يمكن أن تصاغ من جديد بطريقة أكثر تحديدا نوعا ما، من قبيل البحث في نوع الإخبار التركيبي

---

(474): نفسه، ص 38 – 39

الذي يمكن أن يكون متيسرا للقواعد الفونولوجية في تخصيص مجالاتها. إلا أن المسألة التي قد يتعقبها المرء، إلى هذا الحد هي ما هي "أنواع" الإخبار التي تكون ملائمة في مسألة إسناد حدود المجالات؟

ومهما يكن اختلاف هذه النظريات التي عرضناها، لحد الآن، فإنها تتفق في الجوهر في ما يلي : إن مسألة تخصيص الحدود الملائمة تتطلب إغفال مفهومي "اليسار" و "اليمين" كما يذهب إلى ذلك كليمنتس[475]. وقد يُتصور أن نفس الأمر يصح بالنسبة للنظريتين المعروفتين بـ "الهرميات المقولية والهرميات غير المقولية"؛ ذلك أنهما تستندان نفس الحد إلى المفاصل المعنية، وتعالجانها باعتبارها غير مميزة. وبطبيعة الحال، فإنه ليس من قبيل ما هو طارئ ألا تميز النظريتان المعنيتان بين العلاقات "اليسرى" و "اليمنى"، إنهما توفران وسائل لتسنين بعض مظاهر البنية التركيبية في التمثيلات الفونولوجية، ولا توفران ذلك لمظاهر أخرى. وأما الفرضية الخاصة التي تُدْمَجُ في هاتين النظريتين فهي أن العلاقات "اليسرى" و "اليمنى" تبدو غير ملائمة كلما كان تسنين الإخبار التركيبي معنيا[476].

إلا أن كليمنتس يرى أن هذه الفرضية قد تكون خاطئة. ذلك أننا إذا لم نخطئ في تأويل نظريات المفصل بوصفها نظريات المجالات المحددة تركيبيا، فإن مُعْلِمات المجالات (أو الحدود)، إذن، تدرجها قواعد ذات خاصية شكلية شبيهة بخاصية القواعد الفونولوجية. ومن أجل الحفاظ على الفرضية القائلة بأن العلاقات "اليسرى" و "اليمنى" ليست ملائمة، فإن مثل هذه القواعد يجب أن تكون قواعد انعكاسية (كما هو الأمر في القواعد المنسوبة إلى نظرية "الهرميات غير المقولية") أو ذات مكونات انعكاسية. وتعد القواعد الانعكاسية،

---

(475) نفسه، ص. 4.

(476) نفسه نفس الصفحة.

في أي موضع في الفونولوجيا، الحالة "الموسومة": أما القواعد الفونولوجية فتميز ، عادة، اليسار عن اليمين. ومن شأن هذه الواقعة أن تمدنا ببعض الأسس لنفترض إمكان احترام القواعد المحدِّدة لموقع الحد، أيضا، للاتناظرات اليسار ـ اليمين[477].

وقد انتهى كليمنتس إلى اعتبار أن يحدِّد وقوعُ الحدود مجالات تطبيق القواعد في مثل هذه المفاصل على غرار ما هو مثبت أسفله :

(ا) "الفروع اليسرى": ستطبق القواعد الفونولوجية المقيدة وفق هذه الطريقة فقط على السلاسل الفرعية الموجودة برمتها داخل السلاسل القصوى غير المحتوية على فروع يسرى، أي غير المحتوية على تشكيلات من قبيل: []]. وعلى غرار ذلك، فإنه يمكن للمجالات أن تشكلها سلاسل لا تحتوي على "فروع يمنى" (وعلى غرار ذلك، فإن المجالات التي تحدها عجرات "غير شقيقة" ستكون مجالات تحدها ورودات إما فروع يمنى وإما ورودات فروع يسرى: حالة القواعد الانعكاسية).

(ب) "الفروع اليسرى غير الماقبل ختامية" : تطبق القواعد الفونولوجية التي تقيدها الفروع اليسرى غير الماقبل ختامية فقط داخل المجالات التي تحدها الفروع اليسرى والتي لاتكون عجرتها الدنيا عجرة ما قبل ختامية: أي تحدها تشكيلات من قبيل: []]. والعلاقة المماثلة يمكن أن تحدَّد اعتمادا على فروع يمنى[478].

ويتابع كليمنتس استنتاجاته مبينا أن هناك حججا ما تفيد بأن المجالات المميزة كما في (ا) و (ب) يمكن أن تكون ملائمة في ما يتصل بتطبيق القواعد الفونولوجية. لقد سبق لروتنبرغ (1975، 1978) أن اقترح أن يتم تحديد الوصل

(477) نفسه، ص 43
(478) نفسه، نفس الصفحة.

في اللغة الفرنسية الدارجة اعتمادا على المجالات التي تحدها المفاصل بين ما يسمى، في الإطار النظري الذي بلوره كليمنتس (1978)، بالعجرات "غير الشقيقات": وبأسلوب آخر أكثر شكلية يمكن أن تكون الحالة هي الحالة التي يقع فيها الوصل داخل مجالات تحدها فروع يمنى وفروع يسرى غير الماقبل ختامية". وقد أوضح نابولي ونيسبور (1976) أنه في الوقت الذي تكون فيه قاعدة "RADDOPPIAMENTO SINTATTICO"، والتي تستلزم تطويل الصامت الاستهلالي في الكلمة بعد كلمة، تحكمها قيود تتغير، إلى حد ما، بحسب اللهجة، فإن كل اللهجات تعرف ما يسمى بـ "قيد الفرع الأيسر".

لقد اقترح نابولي ونيسبور إمكان أن يلعب المفهوم التركيبي "الفرع الأيسر" دورا في القواعد الفونولوجية في لغات أخرى أيضا، مشيرين إلى أن مثل هذه القواعد قد تؤدي وظيفة الإشارة، بالنسبة إلى المستمع، إلى أن الكلمة المعطاة تستهل مكونا جديدا[479].

1.3.4.4 - نظرية الإعلام الحدي وتطبيق القواعد أو المجالات التركيبية عند كليمنتس

انتهى كليمنتس، في مقاله حول لغة إيوي (1978)، إلى فحص الحجج التي توفرها هذه اللغة لصالح نظرية المجالات المقيدة تركيبا في الفونولوجيا. وقد رأى أن العامل المقيد، بالنسبة لتطبيق طائفة واحدة من قواعد وصل النغم في لهجة أنلو للغة إيوي، هو حضور "الفروع اليسرى" أو غيابها، والتي حددها كليمنتس باعتبارها مقولات تركيبية ما قبل ختامية والتي هي المكونات الموجودة (وربما تكون المكونات الوحيدة) في أقصى يسار المكون الذي يحتوي عليها مباشرة. ويبدو أن مثل هذه الوحدات، مثل حدود الكلمة، لا تلعب أي دور في تقييد هذه القواعد. وبالنظر إلى مفهوم "المقولة الأساسية غير المعجمية" فإن المرء قد يرى أن مجالات تطبيق القواعد تحدها علامات تُدْرَج على يسار

(479) نفسه، ص. 13.

المقولة الأساسية غير المعجمية. وتتنبأ هذه الصياغة تنبؤات مختلفة بالصياغة التي قدمها كليمنتس سابقا. إلا أنه، بقدر ما كان مفهوم "المقولة الأساسية غير المعجمية" هو المفهوم الذي لم يظهر، حتى الآن، ملائما في موضع آخر في الفونولوجيا، فالمرء سيرغب في الاحتفاظ بالصياغة التي تشتمل على مفهوم الفرع الأيسر، والذي يستعمل فقط وحدات (معقوفات يسرى) مطلوبة بصفة مستقلة في الفونولوجيا بالنسبة للعملية السليمة للسلك[480]. علاوة على ذلك، يمكننا أن نعتبر الحجج التي ناقشها كليمنتس[481] بوصفها توفر أسسا قوية للاعتقاد بأن القواعد الفونولوجية تتأثر بالتمييز بين "اليسار" و "اليمين" في البنية التركيبية، والاعتقاد، على وجه الخصوص، بأن علاقة "الفرع الأيسر" ذات أهمية خاصة في مراقبة المجالات التي تشتغل داخلها القواعد الفونولوجية، وذلك في بعض اللغات على الأقل[482].

أما في باب تخصيص نظرية تطبيق القواعد، فقد لاحظ كليمنتس أن الحالة في الوصف الفونولوجي التام للغة ما ستكمن، عادة، في اعتبار أنواع عديدة من الإخبار التركيبي ملائمة في تحديد مجالات تطبيق القواعد. وهكذا، فإن قاعدة ما، على سبيل المثال، قد تقتصر على مجالات تحدها فروع يسرى، بينما تقتصر قاعدة أخرى على مجالات تحدها حدود الكلمة (بالمعنى الوارد في تشومسكي وهالي 1968). لقد افتُرض أن كل نوع متميز من المجال تحده علامة خاصة لذاتها. وتُدْرَجُ هذه العلامات بواسطة قواعد قد تكون (جزئيا) قواعد خاصة باللغة، أو قواعد قد تكون معطاة بالتناوب مرة واحدة وبالنسبة للجميع في النظرية الفونولوجية، ثم تكون قد أدْرِجت في التمثيلات الفونولوجية لكل اللغات. ويتخذ إدراجُ علاماتٍ موضعَه قبل تطبيق أية قاعدة

---

(480) نفسه، ص 44 وما بعدها.

(481) نفسه، انظر من ص. 44 إلى ص. 82.

(482) نفسه، ص 82 – 83.

فونولوجية. ويتم إدراج كل علامة، بفضل مواضعة، وذلك في الموقع الاستهلالي والموقع الختامي في الجملة (أو الجُمَيْلَة) التي عولجت. وعندما ينتهي اشتقاق ما، يكون من المفروض محو كل العلامات (وعلى الرغم من أنها لاتتوفر على تأويل صوتي داخلي فإن الإبقاء عليها لا ضرر فيه)[483].

إن الصياغة الشكلية لكل قاعدة للفونولوجيا تتضمن إشارة إلى المجال الذي تطبق فيه. ويبدو أن تخصيص المجال يعتبر، إلى حد كبير، خاصية لا تُتوقع وملمحية فُرادية لكل قاعدة، مع أن البحث اللاحق لهذه المسألة يعتبر، بلا شك، مطلوبا. وعلاوة على ذلك، من الممكن افتراض اختلاط التمثيلات الفونولوجية بتنوع من العلامات المختلفة للمجالات، قد تكون كل علامة منها ملائمة لتطبيق قاعدة أو عدة قواعد. ويبدو أن هناك تفاعلا قليلا بين هذه المجالات: إذ تبدو العلامات التي تحد المجالات والتي هي ملائمة لطائفة من القواعد غير ملائمة لتطبيق قواعد أخرى. ولهذا السبب، يأمل كليمنتس أن يصوغ المواضعات بالنسبة لتطبيق القواعد بحيث تُعالج العلامات التي تحد المجالات ما عدا المجال الذي تطبَّق فيه القاعدة المعنية بوصفها "غير مرئية" بالنظر إلى تطبيق هذه القاعدة. وهذا يعني أن السلاسل تُقطَّع، في تطبيق دخل قاعدة ما، إلى سلاسل فرعية تجد وصفها البنيوي للقاعدة دون "الأخذ بعين الاعتبار" ورودات علامات المجالات فيما عدا العلامة التي ترتبط بالقاعدة التي تطبَّق[484].

ومن جهة أخرى، يؤكد كليمنتس أن هذه النتيجة قد يتم استكمالها بالطريقة التالية: لقد افترض أن تلك القاعدة قد "ارتبطت بعلامة المجال م إذا كانت م تخصص كمجال ملائم لتطبيق هذه القاعدة في الصياغة الشكلية للقاعدة، أو إذا كانت م مذكورة في الوصف البنيوي للقاعدة. ولنفترض، مع

---

(483) نفسه، ص. 84 – 85

(484) نفسه، ص. 85

كليمنتس، أننا نطبق قاعدة مقترنة بعلامة مجال معطى. ففي حالة قاعدة مرتبطة بـ م والتي لا تذكر على وجه التخصيص م في وصفها البنيوي، فإن تطبيق القواعد يجري بتقطيع المجالات القصوى التي لا تحتوي على وقوعات داخلية لـ م بالنسبة لسلاسل فرعية تلبي الوصف البنيوي للقاعدة. وتلبي السلسلة الفرعية **س** الوصف البنيوي للقاعدة المعنية إذا كانت السلسلة الفرعية **س**، المكونة انطلاقا من **س** بواسطة حذف العلامات المحصورة تلبيها. وحينما يُنَفَّذُ التغيير البنيوي تمحى الحواصر وينتقل الاشتقاق إلى القاعدة اللاحقة[485].

وفي حالة القاعدة التي تذكر علامة المجال م في وصفها البنيوي، فإن التمثيل الفونولوجي الذي يوفر الدخل للقاعدة يُقطَّع إلى سلاسل فرعية مستمرة تجد الوصف البنيوي للقاعدة، وذلك بحسب مواضعة الحوصرة التي سبق لكليمنتس أن ذكرها. وقد نلاحظ، على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى اعتبار وقوعات م غير محصورة، أن السلسلة الفرعية المشتملة على وقوع لـ م ستجد الوصف البنيوي للقاعدة، وذلك فقط في الحالة التي تقع فيها م في السياق التالي:

أ ——> ب

حيث تلبي **أ** الجزء الواقع على يسار م من الوصف البنيوي للقاعدة، وحيث تلبي **ب** الجزء الواقع على يمينه[486]. لقد اقترح كليمنتس، وهو يحذو في ذلك حذو روتنبرغ و نابولي و نيسبور، أن تلعب مثل هذه المفاهيم التركيبية (الفرع الأيسر والفرع الأيمن والعجرة المأقبل - ختامية) دورا في التقييد التركيبي للقواعد الفونولوجية. ولا داعي إلى القول بأن هذا النظام من المقولات يعد،

---

(485) نفسه، ص. 55 – 56

(486) نفسه ص 56

يقينا، غير كاف إلى حد ما لتفسير كل التأثير الذي تعرضه القواعد الفونولوجية للإخبار التركيبي[487].

1 . 5.4 .تحكم التسنين التركيبي في التسنين الصوتي :

1.5.4.1. التصور وخلفياته

ينطلق تصور كوبر (1980) وكوبر وپاكيا ـ كوپر (1980) من اعتبار اللغة تتميز بعدد من الخاصيات التي يبدو أن السنن التركيبي للمتكلم يتحكم فيها نسبيا. ومن بين هذه الخاصيات الوقف. ويبدو أن خلفية هذا التصور تكمن في تصور لنظرية لإنتاج اللغة تشتمل على عدد من مستويات الإخبار التي تتوزع عملياتها في الزمن. هكذا يولُّد المتكلم، في المرحلة الأولى للتسنين، فكرة أو طائفة من الأفكار التي يسعى إلى قولها. ثم تتم ترجمة فكرة المتكلم إلى شكل لساني باعتبارها تمثيلا دلاليا. وفي المرحلة الثانية، يصوغ المتكلم تمثيلا نحويا جزئيا للقول. وقد يُفترض أن يشتمل هذا التمثيل النحوي على قرار حول ما إذا كانت جهة القول تصريحية أو أمرية أو استفهامية. مثلما يفترض فيه أن يشتمل علـــى قرار آخر حول هوية بعض عجرات البنية المركبية ذات المستوى الأعلى وحول ترتيبها الخطي. ثم يختار المتكلم، بعد ذلك، بعضا من الوحدات المعجمية الأساسية بما في ذلك، مثلا، الاسم ـ الرأس لفاعل المركب الاسمي. وبحسب هذا الانتقاء، يتم افتراض بلورة أخرى للتمثيل النحوي لتشمل مُغيِّرات الفاعل.

وبالمقابل، يتم اختيار الوحدات المعجمية لتمثل هذه المقولات التي تمت بلورتها الآن، ويستعمل المعالجة النحوية ـ المعجمية إلى أن تحصى السلسلة الختامية التامة. وقد افترض أن يجري عد البنية النحوية ذاتها من القمة إلى الأسفل، وأن يجري، داخل كل مستوى هرمي، من اليسار إلى اليمين. وبمجرد ما تتم صياغة البنية العميقة التامة التبلور، يفترض احتمال خضوع هذه البنية

---

(487) انظر: Clements, G. N. (1978) P 88

لبعض التحويلات التي تنقل مكونات، أو تضيفها، أو تحذفها، مماثلة في ذلك للقواعد التحويلية في النحو التوليدي. ويحتوي خرج المستوى التحويلي البنية السطحية. ويمكن أن تطبق القواعد الفونولوجية لإسناد النبر على خرج البنية السطحية، وذلك خلال المرحلة التحويلية إن أمكن. وتُختار القطع الصوتية اعتمادا على خرج البنية السطحية. وفي الأخير، يُنقل التمثيل الصوتي إلى البرنامج الحركي الذي يولِّد التشكيلات النطقية للغة منتجا بذلك الخرج الفيزيائي[488]. إن الملمح الهام بالنسبة لهذا النموذج يكمن في وجهة الإخبار بين التمثيل التركيبي للمتكلم وتمثيله الصوتي[489]. وإذا كان المتكلم يصوغ، على الأقل، تمثيلا تركيبيا جزئيا قبل التمثيل الصوتي، كما تم افتراض ذلك، فإنه، إذن، من الممكن جدا أن تؤثر الطبيعة الدقيقة للسنن التركيبي في الشكل الصوتي للقول، وإذن في الخرج الفيزيائي له[490]. وتبدو دراسة «من التسنين التركيبي إلى التسنين الصوتي» وكأنها توفر فرصة فريدة للقيام باستدلالات حول طبيعة السنن النحوي للمتكلم على أساس خاصيات الكلام الملحوظة. وبحسب ذلك، فقد بشر العمل بتخصيص قضيتين جوهريتين هما:

1 - تخصيص أنواع المجالات التي تمارس تأثيرا على التسنين الصوتي؛

2 - تخصيص الشكل الدقيق للتمثيل النحوي في الحالات التي يُلاحَظ فيها تأثير التركيبي على الصوتي[491].

1.4.5.2. تأثير التسنين النحوي على الوقف باعتباره خاصية زمنية للغة

لاحظ كوبر وكوبر وپاكيا-كوپر أن الوقف يعد موضعا من المواضيع الأولى التي يتبغي البحث فيها عن تأثير النحو في التقطيع الزمني للغة. وقد انطلق (انطلقا) من تأكيد احتمال الوقف لأسباب متنوعة في اللغة. ولذا، فمن المهم

(488) Cooper, W. E. and Cooper, J. P. (1980), p: 4-5

(489) نفسه، ص. 5 – 6

(490) نفسه، ص. 6.

(491) Cooper, W. E. (1980) P. 299

أن نميز، في البداية، محدداته العميقة. وبطبيعة الحال، فإن اهتمام كوبر وكوبر وپاكيا -كوپر لا ينصب على الوقوف التي تعكس صعوبة البحث عن كلمة، أو التردد العام، أو التغيرات القوية في تصميم المحتوى الدلالي للقول، وإنما ينصب اهتمامه على الوقوف التي يبدو أن التركيب يحددها.

وعلاوة على هذه العوامل الخارج نحوية، فقد أكدت الأعمال الإمبيريقية أن الظواهر الزمنية في اللغة بإمكانها أن تُحدَّد تحديدا تركيبيا. ومن المهم أن نميز، في حالة الوقف، بين الوقوف التي تعود إلى صعوبة البحث عن كلمة وبين الوقوف التي يحددها التركيب. وهكذا، فإن النوع الأول من الوقف يرد بصفة أكثر تواترا قبل كلمات المحتوى الأساسية (انظر ماكلي وأوزگود (1959))، بينما يرد النوع الثاني بصفة أكثر تواترا في الحدود التركيبية الأساسية (انظر بومر ولافير (1968)). وقد نضيف إلى ذلك أن آثار التقطيع الزمني للغة المدركة بأيسر جهد تقع في الحدود المكونية الأساسية. فقد سبق لليبرمان (1963) أن بين أن الإدراك اللساني للمفصل تؤثر فيه اعتبارات بنيوية مستقلة، معتبرا أن في المقترح الأسبق لتراگر وسميث (1951) دورا إذ يرمي إلى أن البنية المكونية قد تحدِّدها الأحكام الإدراكية للمفصل في القول. لقد اكتشف ليبرمان، في الحقيقة، أن اللسانيين ينزعون إلى "سماع" المفاصل في الحدود المكونية الأساسية حتى وإن لم يكن هناك وقف فيزيائي[492]. يبدو، إذن، أن مثل هذه الوقوف تقع، على نحو نموذجي، في نهايات المكونات التركيبية الكبرى مثلما أكدت ذلك كتابات كل من گولدمان - إيسلر (1968-1972) ومارتن (1970) وگروجان وديشان (1975). أما وقوف التذكر، فهي تقع، في الغالب، وعلى العكس مما سبق، داخل المكونات الأساسية كما لاحظ ذلك بومر (1965). وبالإضافة إلى هذه الخاصية، هناك خاصية ثانية للوقوف التركيبية وتتمثل في

---

(492) Cooper, W. E. and Cooper, J. P. (1980) P. 6 - 7

نسبة احتمال وقوعها في مواقع دقيقة في قول ما، إذ تكون نسبة الاحتمال بالنسبة للوقوف التركيبية أكبر منها بالنسبة لوقوف التذكر[493].

وتقع الوقوف التركيبية اختياريا أكثر مما تقع إجباريا في أغلب الجمل مثلما ذكر ذلك داونينغ (1970)، وتتوقف مدة مثل هذه الوقوف ومواضعها على عوامل خارج-نحوية من قبيل النسبة العامة للإسراع في الكلام وطول المكون، وذلك بالنظر إلى عدد مقاطعه مثلما أكد ذلك بييرفيش (1966) وگروجان وآخرون (1977) وگروجان وگروجان ولين (1979). لكن، وعلى الرغم من هذه الاختيارية والمراقبة الجزئية من قبل عوامل خارج نحوية، فإن الوقوف يمكنها أن توفر مؤشرات مفيدة بخصوص شكل السنن التركيبي للمتكلم[494]. وعلى العموم، فقد افتُرِض أن تقع الوقوف التركيبية في نهاية المكونات الكبرى. وقد سبق لتشومسكي[495] أن أشار إلى أن هذه المواضع لاتتناظر مع نهايات المكونات الكبرى. ذلك أن تعقيف :

(1) هذا هو القط الذي أمسك بالفأر الذي سرق الجبن

الوارد في ما يلي :

(2) [هذا هو[القط[الذي أمسك [بالفأر [الذي سرق الجبن]]]]]

سيتنبأ، بحسب فرضية نهاية المكون، بألا تقع أي وقوف إلا إلى ما بعد الكلمة الختامية في الجملة التي هي الجبن. وهذا يعني إما أن الفرضية التي ترى أن يقع الوقف في نهاية المكون خاطئة، وإما أن التسنين النحوي لـ (1) يختلف عن (2) في مرحلة معالجة المتكلم التي تتحدد فيها الوقوف. وقد دافع عن البديل الأخير تشومسكي وهالي (1968) وليبرمان (1967) ولانجوندون

(493) Cooper, W. E. (1980) P. 300

(494) نفسه، نفس الصفحة.

(495) Chomsky, N. (1965) P. 13

(1976) الذين اقترحوا أن تطبق قاعدة للتعديل على (2) لتشتق (3) بحيث تصير الجُمَيْلات المدمجة شقيقات مضمومة للجُمَيْلة الأساسية:

(3) [[هذا هو[القط]] [الذي أمسك [بالفأر]] [الذي سرق الجبن]]

لقد تم توظيف قاعدة التعديل لـ "تسوية" البنية الشجرية بحيث بدل أن تحتوي الجملة على تفريع متعدد إلى اليمين، فإنها تحتوي على جُمَيْلات مضمومة متعددة ذات وضع هرمي متماثل. وبالنظر إلى هذه البنية، فإن الوقف يُدْرَج بصفة ملائمة بعد **القط** و **الفأر**[496] كما ذكرنا ذلك سابقا.

ومن الواضح أن هذا المثال يبين مسألة مألوفة تواجه أولائك الذين يرغبون في استعمال الظواهر الزمنية للوصول إلى شكل السنن النحوي للمتكلم. أولا، لقد وُضعت فرضية عامة تقضي بأن تقع الوقوف في نهايات المكونات الكبرى. إلا أننا وجدنا، بعد ذلك، استثناء ظاهرا متمثلا في (1). ولشرح هذا الاستثناء الظاهر، يجب علينا إما تغيير البنية المفترضة للاستثناء، وإما التخلي عن الفرضية العامة. ويبدو أن المسلك الأول، في هذه الحالة الخاصة، هو الذي تم تبنيه. إلا أنه من غير المجدي الفحص عن إلى أين سيفضي بنا أمر اعتبار البديل الأول. ومن أجل تفحص الحجج التي تقوم عليها فرضية الوقف عند نهاية المكون، دعا كوپر إلى تأمل جملتين تدرج فيهما الوقوف في مواضع الفصل اختياريا، مناسبة في ذلك نهاية الجُمَيْلة. إلا أن موضع الوقف، في هاتين الجملتين، قد يتم تخصيصه، بالتناوب، باعتباره يقع بالضبط قبل بداية الجُمَيْلة الثانية. وإذن، وعلى أساس هاتين الجملتين وحدهما، ليس من الواضح ما إذا كانت الوقوف يحددها معقوف أيمن، منهيا جُمَيْلة، أو يحددها معقوف أيسر، مستهلا جُمَيْلة أخرى، أو أن المعقوفين معا يحددانها. والجدير بالأهمية هو أن

---

(496) انظر: Cooper. W. E. and Cooper. J. P (1980) P. 8 - 9

وانظر أيضا: Cooper. W. E. (1980) P. 300 - 301

قاعدة الوقف إذا كانت قد حدِّدت في بدايات الجُمَيْلات بدل أن تحدَّد في نهاياتها، فإن مواضع الوقف في (1) سيفسرها، إذن، وبشكل آلي، الرسم (2) دون أن نحتاج إلى افتراض قاعدة تعديل لتولِّد (3)[497].

وليختار كوبر بين فرضيتي التعقيف الأيسر والتعقيف الأيمن اعتبر جملتين أخريين. فلاحظ أن الجُمَيْلة الثانية في هاتين الجملتين مدمجة بنيويا داخل الجُمَيْلة الأساسية بحيث تطابق بداية الجُمَيْلة المدمجة نهاية الجُمَيْلة الأساسية. وفي هاتين الحالتين، فإن نهاية الجُمَيْلة الأساسية ترد في نهاية السلسلة الجملية التامة[...][498]. ومن الواضح أن الوقف لايرد، في هاتين الحالتين، وعلى نحو نموذجي، في بداية الجُمَيْلة المدمجة. ويوحي ذلك بأن الوقف تحدده، بالفعل، في أول الأمر، نهايات الجُمَيْلات بدل أن تحدده بداياتها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المقاربة التي تبناهـا لانجوندون (1976) وآخرون مقاربة أسسها سليمة[499] . غير أن المشاكل تبقى عالقة، وحلها يفضي إلى قاعدة أكثر عمومية للوقف. فإذا كان من الضروري الاحتفاظ بمبدإ الوقف في نهاية المكون، فإنه يجب أن نوفر تفسيرا للوقف في الجُمَيْلات الموصولة غير الحصرية [...]. ففي مثل هذه الجمل، ترافق الوقوفُ، وعلى نحو نموذجي، بدايةَ الجُمَيْلة الموصولة ونهايتَها معا. ويمكن تفسير الوقف في نهاية الجُمَيْلة الموصولة بالوقف في نهاية المكون. إلا أن المشكل يطرح حول مسألة تفسير الوقف في بداية الجُمَيْلة الموصولة غير الحصرية. ويمتد هذا المشكل ليشمل التعابير الاعتراضية حيث يمكن للوقف أن يقع بالضبط قبل بداية الاعتراضية [...]. ويبدو أن تفسير الوقوف في الجُمَيْلات الموصولة غير الحصرية والتعابير الاعتراضية قد يقوم على مفهوم (تغلله بعض الدراسات اللسانية) يفيد بأن

---

(497) Cooper, W. E. (1980) P.301

(498) نفسه نفس الصفحة.

(499) نفسه، ص. 301 – 302.

الجُمَيْلات الموصولة غير الحصرية والاعتراضيات تُضم إلى الجُمَيْلة الأساسية على مستوى التسنين الذي تُدْرَج فيه الوقوف. وبالنظر إلى هذه الفرضية، فإن كل الجمل المتحدث عنها يمكن أن يفسرها مبدأ واحد هو التالي :

(4) **قاعدة الوقف بالنسبة للجُمَيْلات المضمومة**: أدرج الوقوف في بداية جُمَيْلة ونهايتها، جُمَيْلة تشرف عليها مباشرة العجرة العليا في البنية المركبية.

كل الوقوف المتحدث عنها هنا يمكن تفسيرها بواسطة هذه القاعدة. وقد سبق لداونينغ (1970 - 1973) وإيمندز (1976) أن دعما مثل هذه القاعدة. إلا أن هذه القاعدة، مثلما لاحظ داونينغ، يمكن أن تُهذَّب إلى حد ما وذلك لتفادي الوقف في بداية الجُمَيْلات غير الخاضعة للتقديم أو التأخيـر[500].

ويتناول هذا المبدأ أيضا الوقف الذي يرافق الجمل التي تَخرق فيها تحويلاتُ الجذر (التحويلات التي تنقل مكونا وتربطه بـ ج العليا في الشجرة)[501] رتبةَ الكلمات التقعيدية. لقد افتُرض، مع إيمندز، ربط المكونات المصدرة بـ ج العليا في الشجرة، وافتُرض، علاوة على ذلك، أن تطبق قاعدة الوقف بعد تحويل المقدَّم، وبذلك يمكن للوقف، في هذه الحالة، أن يفسَّر بوصفه حالة للوقف في بداية المكون وذلك بحسب القاعدة (4). ووفق هذا التصور، فإن الوقف لا يحدَّد في نهاية المكون المقدَّم ، بل يحدَّد في بداية الجُمَيْلة الأساسية. وبطريقة عكسية، توفر لنا القاعدة (4) أيضا تفسيرا للوقف وذلك بالضبط قبل مكون تم نقله إلى نهاية سلسلة من قبِل تحويل جذري مثل الزحلقة اليمنى. إن كل محاولة لتوفير تفسير موحد للوقف في حالات متنوعة سبق فحصها إلى حد الآن تصبح متعبة. وهكذا، فإن قاعدة الوقف (4) تمثل تحسنا بالنظر إلى قاعدة نهاية المكون الأولى. إلا أن كوپر قد لاحظ

---

(500) انظر: Stockwell, R. P. (1972) - Cooper, W. E. (1980) P. 302 - 303

(501) انظر: Emonds, J. E. (1976)

أن قصة الوقف لم تنته بعد. إذ يمكن لوقف أن يدرج بين نعتين يغيران معا الاسم الرأس. ومن الواضح أن هذا النوع من الوقف التركيبي لا تتناوله القاعدة (4) إذ لا يقع في الحد بين الجُمَيْلات المضمومة، ولا يقع في حد أي مكون نحوي أساسي. ومن الجدير بالملاحظة أن الوقف لايمكنه أن يقع بين نعتين إذا كانا مفصولين برابط.

ولأن وجود رابط يلغي، على نحو نموذجي، الوقف، فإن المرء قد يتخيل أن الوقف والربط يخدم كل منهما نفس الغرض: أي الفصل بين مكونين مضمومين في معالجة المتكلم والمستمع معا. وهكذا يمكن النظر إلى الوقف الواقع بين النعتين اللذين يغيران معا الاسم الرأس باعتباره تعويضا عن الرابط المفقود. ومن الممكن، على الأخص، أن يبرمج المتكلم أبعادَ الزمن في مستوى عميق للتسنين التركيبي لقول أي مكون. وحينما يُحذَف مكون خلال مرحلة لاحقة للتسنين يُدْرَج وقف في مكانه حتى لا يُعَطِّل البرنامج الزمني كله الذي سبق أن وُضِعَ للقول. وإذا اعتبرنا جملة أخرى يحذف فيها فعل الجُمَيْلَة الثانية نظرا لتماثله مع الفعل الأول وذلك بالإثغار (روس 1980، جاكندوف 1977، ستيلليغنز 1975)، فإن الوقف يُعَوِّض، هنا، الفعل المحذوف مثلما عَوَّض سابقا الرابط المفقود. وبالإضافة إلى القاعدة (4)، يمكننا اقتراح قاعدة عامة ثانية للوقف التركيبي لتفسير هذين الأمرين. وستسمح هذه القاعدة الإضافية بالوقف باعتباره تعويضا لمكون محذوف. ومثلما صيغ ذلك صياغة مضبوطة، فإن القاعدة يمكن أن تكون عامة كذلك لأن الوقوف لا تقع، على نحو نموذجي، بالضبط قبل الكلمات الاعتراضية حينما تُحذَف هذه الكلمات[502]. إلا أنه يبدو أن قاعدة الوقف التي تفسر المثالين اللذين ذكرهما كوپر تقتصر على الحذوف التي لا تشتمل على بنات **ج** (أي المقولتان **م س** و **م ف** اللتان تشرف عليهما **ج**).

Cooper. W. E (1980) P. 303 – 304 (502)

إن صياغة بديلة ستصون قاعدة وقف غير محصورة بالنسبة لكل مواقع الحذف، إلا أنها تلغي الأمثلة التي لا يقع الوقف فيها قبل الكلمات الاعتراضية حينما تُحذف هذه الكلمات، وهي تلغي ذلك على أساس أن تلك الجمل لاتتضمن حذوفا حقيقية، وإنما قد تكون لها بنيات عميقة وسطحية متماثلة[503].

إن تفسير الوقف اعتمادا على مفهوم الحذف، عند كوپر وكوپر وپاكيا-كوپر، برغمهما على افتراض بنية عميقة يكون الحذف انطلاقا منها ممكن الوقوع. ويستخلص كوپر أن دراسة الوقف، فيما يبدو، يمكن أن توفر إخبارا ما صالحا حول شكل السنن التركيبي للمتكلم[504].

3.5.4.1. نظرية أنواع الحدود والوقف

انطلاقا من أن قوة الحدود تعرف تدرجات، حاول كوپر وكوپر وپاكيا-كوپر العمل على اختيار الفرضيات المتاحة حول القوى النسبية للحدود المتيسرة. وقد ارتأيا، قبل القيام بذلك، أن يراجعا نموذجهما بخصوص تمييز تدفق الإخبار خلال عملية إنتاج اللغة، وذلك في ضوء الحجج التجريبية والملاحظات التي قاما بها. وهكذا، وفي المرحلة الأولى، بدا أن لتصميم الأفكار تأثيرا مباشرا على وقوع وقوف التذكر الطويلة المدة[505]. إلا أنه يبدو من المتعذر جدا تحديد ما إذا كانت وقوف التذكر هذه هي أولا ناتجة عن تصميم الأفكار، مثلما تسننت تسنينا غير لساني، أم أنها ناتجة عن تصميم القضايا الدلالية[506].

أما على مستوى التركيب، فلم يتبنيا سوى مرحلة وحيدة للتسنين التركيبي وذلك لأن مرحلة البنية السطحية تبدو من الأكيد حاملة للتأثير

---

(503) انظر: Dougherty, R. (1970) و Hudson, R. A. (1976)
(504) Cooper, W. E. (1980) P. 305
(505) انظر: Goldman-Eisler, F. (1968)
(506) انظر: Ford (1978)

التركيبي على التقطيع الزمني للغة[507]. ويخصّص مكونُ التمثيل التركيبي لهذه النظرية خصوصيات البنية التركيبية التي تمارس تأثيرا على خاصيات اللغة. وقد بدا لهما، هنا، أن الهدف الأساسي يكمن في صياغة قياس لقوى الحد التركيبي. وعلى هذا القياس أن يطبق، على المستوى المثالي، على كل ظاهرة من الظواهر الأساسية بما في ذلك الوقف.

وهكذا، كانت، في رأيهما، نقطة انطلاق أية نظرية قابلة للتطبيق خاصة بقوى الحدود تكمن في العجرات المركبية المشرفة التي تتطابق مع حد الكلمة المفتاح. ويمكن أن تحدد العجرة المركبية المشرفة لكل جانب حدي بتحديد موضع العجرة العليا في التمثيل البنيوي الذي يشرف على الكلمة الواقعة إما على اليسار المباشر للحد أو اليمين المباشر له. إلا أنه لا يشرف على هاتين الكلمتين معا. وعلى إثر حل مسألة من أين نبدأ عَدّ العجرة ن يُطرح تساؤل حول أي مقياس سيعُد القوة بمنطق العجرات الواقعة فوق العجرات المشرفة التي تحيط بحد معطى أو تحتها. إننا نعرف أن النظرية ستعتبر الحد بين الجُمَيْلتين الأساسيتين، مثلا، حدا قويا جدا – ومن الأكيد أنه الحد الأقوى. ولنا بديلان أساسيان لإنجاز هذا الهدف، إذ تقضي الإمكانية الأولى باستعمال قياس يعُد قوة الحد تصاعديا انطلاقا من المركبات المتاخمة للعجرة العليا في القول. ووفق هذا النوع العام من القياس، والمسمى بعلو العجرة، فإن العجرة تعتبر قوية إلى حد أن عددا قليلا من العجرات يتخلل العجرات المركبية المتاخمة والعجرة العليا في الشجرة. ويعد هذا النوع من القياس سليما بالمفهوم القاضي بأن الحد بين الجُمَيْلتين هو الحد الأقوى داخل القول[508].

أما الإمكانية الثانية فتشمل قياسا يَعُد قوة الحد تنازليا انطلاقا من المركبات المتاخمة إلى العجرات السفلى في القول المتاخمة للحد. ووفق هذا

---

(507) Cooper, W. E. and Cooper, J. P. (1980): P. 165

(508) نفسه، ص 169 – 171

القياس، المسمى بعمق التفريع، يكون الحد قويا إلى حد أن عددا كبيرا من العجرات يتخلل العجرات الأكثر اشتمالا المتاخمة للحد والعجرات السفلى في الشجرة. وهذا النوع من القياس يلم بالمفهوم القائل بأن الحد الواقع بين جُمَيْلتين هو الحد الأقوى[509].

وقد افترض الكاتبان أن يَعُد القياسُ العددَ الصحيح للقوة الكاملة بإضافة قوى كل مركب متاخم. كما افترضا، علاوة على ذلك، ألا تلعب العجرات غير المتاخمة أي دور في تحديد قوة الحد بحسب عمق التفريع وأن تُتجاهل الروابط بقصد عد القوة. وقد تمكن الكاتبان، وهما مزودان بهذين الافتراضين، من الاختيار بين نوعي قياس علو العجرة وعمق التفريع. وسينتهيان إلى تفضيل مقياس عمق التفريع على حساب مقياس العجرة العليا[510].

وبملاحظتهما أن قاعدة الوقف، المشار إليها أعلاه، بالنسبة للجُمَيْلات المضمومة يجب تعديلها لتسمح بالوقف في الجُمَيْلات المضمومة حينما تظهر هذه في جُمَيْلات حملية وكذا في جُمَيْلات أساسية، يكون الكاتبان قد أحدثا تغييرا سيفتح آفاقا جديدة. إذ سيعملان على تبني قياس قوة الحد التي تعتمد على عمق التفريع أكثر مما تعتمد على علو العجرة. وكانا قد افترضا سابقا أن قياس عمق التفريع لا يعتبر إلا تلك العجرات التي تتاخم الحد المفتاح؛ مع أنه من المعقول أن تُعَد العجرات غير المتاخمة أيضا حينما يشرف على مثل هذه العجرات مركب المستوى الأعلى الذي يتاخم الحد[511].

وقد انتهيا إلى تثبيت قياس قوى الحد وتمتينه. وهكذا، وبعدما حاولا الإجابة عما الذي يشكل الخلاف بين الحدود التركيبية الأساسية والثانوية

(509) نفسه، ص. 171.

(510) نفسه، نفس الصفحة.

(511) نفسه، ص. 174.

انطلاقا من وجهة نظر تأثيرها على خاصيات اللغة، وفي محاولتهما معالجة هذه المسألة كان بالإمكان تحديد عدد من العوامل الفردية التي يمكن أن تساهم في قوة حد مخصوص واختبارها. ووفرا، على أساس حجج متيسرة، ألغوريتما باعتباره مقاربة من الدرجة الأولى لتحديد قوة أي حد تركيبي في قول ما. ونسمح لأنفسنا بألا نذكر منه إلا ما له صلة بالوقف :

الخطوة الأولى : تحديد التمثيل البنيوي للقول وذلك باستعمال قواعد إعادة الكتابة لنحوالبنية المركبية.

الخطوة الثانية : تحديد موضع الحد المفتاح.

الخطوة الثالثة : تحديد موضع عجرات البنية المركبية المشرفة وذلك بإيجاد العجرات التي تشرفعلى الكلمة الواقعة على اليسار المباشر للحد المفتاح أو على اليمين المباشر له، لكن التي لا تشرف على هاتين الكلمتين معا.

الخطوة الرابعة : تحديد عدد العجرات المتاخمة الواقعة بين عجرات البنية المركبية المشرفة والعجرات المشرفة بشكل مباشر على الكلمتين الواقعتين على اليسار المباشر للحد المفتاح واليمين المباشر له، مع إسناد القيمة صفر لـ: (1) كل العجرات التي تحيل على أطراف مقولية ثانوية (بما في ذلك الروابط والمحددات والجارات غير المعجمية)، (2) بعد اعتبار الجهة اليسرى للحد، كل العجرات غير الختامية التي لا تتفرع، مثل

هذه العجرات، تتضمن تلك العجرات التي لا تتفرع، إلى عجرتين على الأقل. كل عجرة منها تشرف على وحدة مقولية أساسية.

الخطوة الخامسة: أضف وحدة واحدة من القوة إلى كل عجرة ج متفرعة.

الخطوة السادسة: اضرب في إثنين عدد العجرات المجدولة بالنسبة للجهة اليسرى للحد.

الخطوة السابعة : ألف بين عدد العجرات بالنسبة للجهتين معا اليسرى واليمنى للحد[512].

بفضل هذا القياس، يمكن التنبؤ بقدر درجة التأثيرات التركيبية على خاصيات اللغة في مواقع مختلفة في قول ما. وتطبَّق هذه التنبؤات على حجم التطويل القطعي والوقف. وينزع هذا الألغوريتم، على المستوى المثالي، نحو التطبيق على مقدار درجة التأثيرات التركيبية في مواقع مختلفة في قول معين[513].

إلا أن الكاتبين سرعان ما لاحظا أن هذا القياس يعتمد على عوامل تركيبية خالصة. لذا وجب على هذا القياس التركيبي أن يُدمَج في قياس أكثر شمولية يخصص الحجم المطلق للآثار الصوتية المعتمدة على اعتبار مزدوج للقوة التركيبية والعوامل الخارج - تركيبية (انظر بييرفيش 1966، روبنسون 1970، گروجان وگروجان ولين 1979). ويكمن الهدف من هذا النموذج الشمولي في التنبؤ معا باحتمال ورود الآثار التطريزية وحجمها المطلق بالنسبة للأقوال العينية، ولهذا، صاغا ألغوريثما عاما لتحديد احتمال ورود الآثار التطريزية الثلاثة والتي منها الوقف، وكذا تحديد الحجم المطلق للوقف، وبتطوير هذا

---

(512) نفسه ص.180

(513) نفسه ص 180 – 181.

الألغوريثم، فإن الهدف الأول يكون هو توفير منهج كمي للتنبؤ بتلك الآثار التطريزية للأقوال العينية. ولهذا السبب تمت إضافة الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: قوة الحد التركيبي: حدد قوة الحد مستعملاالقياس السابق المكون من سبع خطوات. ويعتبر خرج هذه الخطوة قيمة عدد صحيح من 1 إلى ن .

الخطوة الثانية: التشطير (مأخوذ من كروجان وآخرين 1977معدلا) عُدَّ مؤشرا بالنسبة لموضع تشطير. وذلك بالعد عدا تصاعديا عدد الكلمات النحوية الأساسية في المكون الأكثر احتواء الذي تم تحليله، ثم يقسم هذا العدد على اثنين. حدد جوار حد الكلمة المفتاح بحسب موضع التشطير. وذلك بعد عدد الكلمات المقولية الأساسية إما انطلاقا من بداية المكون أو من نهايته إلى الحد. مقسمة بموضع التشطير.

الخطوة الثالثة : (مأخوذة من كروجان وآخرين 1979) . ضاعف خرجي الخطوتين 1و2 بالنسبة لكل حد جملة). والحد الذي يكشف عن النتاج الأكبر يمثل القطع المكوني الأساسي (في حالة حدوث تعادل. فإن القطع المكوني الأساسي سيقع في كل حد ملائم. إن كل حد يحتفظ بإنتاجه).

الخطوة الرابعة : إذا كان المكونان معا يُعْلَمان بقَطْع مكوني أساسي تم الحصول عليه في الخطوة 3 يحوي أكثر من سبع كلمات مقولية آساسية، كرر الخطوتين 2 و3.

الخطوة الخامسة : طول المكون : إذا كان الحد المكوني الأساسي الأكبر يُعلِم بداية مكون أو نهايته وهو يحتوي على أكثر أو أقل من عدد ما من الكلمات المنتمية لمقولات نحوية أساسية. أضف أو انقص قدر نسبة من خرج الخطوة الرابعة بالنسبة لهذا الحد. وباعتبارها محاولة تقريبية أولى. فإن الحد الذي يُعلِم بداية مكون داخلي في الجملة أو نهايته إذا كان يحتوي على أكثر من سبع كلمات مقولية أساسية، زد في خرج الخطوة 4 بـ 5 بالمائة بالنسبة لكل كلمة مضافة. ومن جهة أخرى، إذا كان المكون الأكثر احتواء المتاخم للحد يحتوي على أقل من أربع كلمات مقولية آساسية، إذن أنقص خرج الخطوة 4 بـ 5 بالمائة بالنسبة لكل كلمة دنيا.

الخطوة السادسة : الإسراع في التلفظ : افترض أن الإسراع في الكلام المحدد سلفا بنسبة، من الإسراع الأقصى (0 بالمائة) إلى الإبطاء الأقصى (100 بالمائة)...

الخطوة السابعة : ضاعف خرج الخطوات 4 و 5 و 6.

الخطوة الثامنة : اقسم خرج الخطوة 7 على 10، وعبر بالنسبة.

الخطوة التاسعة : تعديلات الآثار التطريزية العينية: ضاعف خرج الخطوة 8 بمعامل 2.5 بالنسبة للآثار التطريزية للوقف...»[514].

إن الخطوة الأولى تمثل قياس قوى الحد التركيبي، فيما تسعى الخطوة الثانية إلى عكس الحدس القائل بأن الآثار التطريزية تقع، على الأرجح، قرب وسط السلسلة. وتبدو قاعدة التشطير بوصفها تمثل حالة خاصة لمبدإ عمل أشد عمومية، وذلك بواسطة مدة عمل تُقسَّم نمطيا إلى بُعدين للعمل تفصل بينهما راحة، ومع الراحة الواقعة في حوالي منتصف المساحة خلال مدة العمل كلها. وبالنسبة للغة، فإن مكونا طويلا يُقسَّم نمطيا إلى مجالين حمليين. وفي الحالات التي تكون فيها البنية التركيبية لا تُعلِم المجالين، فإن المتكلم ينزع نحو إدراج قطْع في حوالي منتصف المساحة عبر المكون الأكبر. ويوظَّف هذا القطْع باعتباره مدة راحة جد قصيرة حصلت في حينها بالنسبة للمتكلم[515].

إن قاعدة التشطير قد دعمتها تجارب إمبيريقية في حالة الوقف (گروجان وآخرون 1979) الذين درسوا حجم الوقف بين الكلمات في الجمل المنطوق بها بإسراع تلفظي لابث. فوجدوا، مثلا، أن الوقف ينزع إلى أن يكون حجمه أكبر في الحد الفاصل بين **م س** و **م ف** في قول طويل نسبيا مكون من جُمَيلة مفردة وذلك حينما يقع هذا الحد قرب وسط السلسلة.

وتشكل الخطوتان 3 و 4 إجراءين حسابيين لتأليف آثار قوة الحد التركيبي المتوفرة في الخطوة 1 مع تأثير التشطير المعدود في الخطوة 2. وفي حالة

---

(514) نفسه، ص. 182 – 187.

(515) نفسه، ص. 188 – 189.

الخطوة 4. فإن التشطير يمكن أن يكرر داخل المكونات الأساسية التي يُعْلِمها الحد الأولي المحصل عليه في الخطــوة 3[516]. أما الخطوة الخامسة، فتشمل طول المكون، وقد استمدت من بييرڤيش (1966) ومارتين وكولودزيج وجوني (1971) وآخرين الذين رجحوا ترجيحا غالبا مواكبة الوقف، على وجه الخصوص، للحد الواقع بين المكونات الطويلة. فيما يبدو أن الخطوة 5 تمثل حالة خاصة لمبدإ عمل عام مفاده: بقدر ما يكون العمل أطول بقدر ما يستوجب وقتا أكبر من الراحة. ووفق هذه النظرة، فإنه يُنظر إلى آثار التطويل القطعي والوقف خاصة باعتبارهما وقفين للراحة لا يحتاج المتكلم خلالهما إلى إنجاز إخبار قطعي...[517].

وإذا كانت الخطوة 6 تتعلق بنسبة الإسراع في التلفظ، وتمثل مصفاة مهمة جدا تمر من خلالها وجوبا الآثار التطريزية الكامنة، فإن الخطوة 7 تمثل تأليف هذا التأثير مع مؤشر القوة الحدية. ويعتبر الكاتبان نسبة الإسراع في التلفظ وقوة الحد التركيبي العاملين الأكثر أهمية في تحديد احتمال ورود أي أثر من الآثار التطريزية. أما الخطوتان 8 و9 فتمثلان إجراءين حسابيين لاشتقاق إشارة احتمال ورود كل واحد من الآثار التطريزية في حد كلمة معطى، ويعبـر عن ذلك بواسطــة نسبة ما [518].

وعلى إثر تحديدهما لاحتمال الورود، ظهرت لهما إمكانية توسيع الألغوريتم لتحديد حجم الآثار التطريزية للتطويل القطعي والوقف. ولأن كل أثر من هذين الأثرين التطريزيين تختلف علاقته المطلقة بين الاحتمال والحجم الماثوي، فإن الأمر يتطلب إضافة قاعدة التعديل العينية التالية:

الخطوة العاشرة: تعديــلات الآثار التطريزية العينية (الحجم):

ضاعف، بالنسبة لكل حد ترد فيه آثار

---

(516) نفسه، ص. 189.

(517) نفسه، ص. 190.

(518) نفسه، نفس الصفحة.

تطريزية. خرج الخطوة 9 بما يلي:

2.25 بالنسبة للتطويل القطعي

2.00 بالنسبة للوقف.

ويراد من هذه التعديلات تأكيد كبر الحجم بالنسبة للوقف مع أن احتمال الورود هو أكبر بالنسبة للتطويل القطعي منه بالنسبة للوقف[519].

وبالإضافة إلى ذلك، أقدم الكاتبان على الإتيان بخطوة أخيرة وتتمثل بالنسبة للوقف فيما يلي:

الخطوة الحادية عشرة: خرج الكلام: حول الحجم المائوي إلى قيمة عدد صحيح، وأضف هذه القيمة إلى خرج الكلام [520].

4.5.4.1. الوقف والبنيات اللسانية والبنيات الإنجازية

منذ 1979 وبعض اللسانيين النفسيين يوقفون كل أبحاثهم حول اعتبار تواتر الوقوف ومدته مرتبطين بالبنية اللسانية، نذكر من بينهم گروجان وديشان (1975) وگولدمان-إيسلر (1972) وهاوكينز (1971) وبراون ومايرون (1971) ومارتين (1970) وهللينغر وجيمس وزيلل وبراطو (1976) وسوسي (1967) وغيرهم كثير. وقد تبين، من خلال هذه الدراسات وغيرها، أن التنبؤ بالوقف يتحكم فيه التركيب، وأنه علامة حدية، وأن للجمل بنيات إنجازية جد مختلفة عن بنيتها اللسانية السطحية. وانطلاقا من هذا الهم، كرس گروجان وگروجان ولين (1979) وجي وگروجان(1983) وگروجان (1980) جهودهم للإجابة عن العديد من الأسئلة من بينها: هل البنيات المحصل عليها انطلاقا من الوقف تعكس البنيات الإنجازية ؟ وإذا كان الأمر كذلك، ماهي طبيعة العلاقة بين البنية السطحية اللسانية والبنيات الإنجازية ؟

---

(519) نفسه، ص. 190 – 191.

(520) نفسه، ص. 192. وانظر: منحى ما عن هذا التصور في Duez, D. (1991) من ص 21 إلى ص 24.

استنتج جي وكروجان أن بعض الدراسات الممتدة من 1965 إلى 1972 قد أكدت دور الوحدات التركيبية في معالجة اللغة وأن أصحابها قد استنتجوا أن تقطيع المتكلم والمستمع للغة يرتبط - إلى حد ما على الأقل - بالوصف البنيوي لهذه السلسلة. غير أن هذا الاهتمام بالواقع النفسي للبنية السطحية للجملة سرعان ما استُبدل باهتمام أوثق وأكبر بالعلاقة المضبوطة الموجودة بين البنيات المحصل عليها انطلاقا من معطيات تجريبية وبين تلك التي اقترحها اللسانيون. فكان أن لوحظ أن الدراسات الأولى لم تتمكن من أن تجد دائما تناظرا تاما بين المعطيات التجريبية وبنيات النظرية اللسانية (مارتن (1970) وسوسي (1967)). إلا أن اللسانيات النفسية، ممثلة في كروجان وصحبه، قد عالجت بنيات الجملة المحصل عليها انطلاقا من المعطيات التجريبية التي سموها بـ "البنيات الإنجازية". وقد كشف جي وكروجان عن مجموعة من خاصيات البنيات الإنجازية نعرضها لأهميتها فيما يلي:

1 - يبدو أن المعطيات محللة إلى "وحدات أساسية" صغيرة.

2 - يبدو أن للبنيات الإنجازية بنية هرمية شديدة الثراء. فهي ليست مسطحة؛ ولاتتوفر على وقف موحد الشكل نسبيا.

3 - البنيات الإنجازية قد تكون أكثر سيمترية أو أقلها. أي أن القطع الوقفي الأساسي يوجد بالقرب من وسط الجملة؛ وبذلك، فكل قطعة على كل جانب من جانبي القطع تُجزَّأ هي نفسها إلى أجزاء أكثر تساويا أو أقل تساويا، وهكذا دواليك[521]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية هي التي أفضت بكروجان وآخرين، وبكوبر وباكيا - كوبر إلى دمج شيء شبيه بـ "محلل التشطير" في نماذجهم في سلوك الوقف.

وانطلاقا من اعتبار الوقف يتأثر بالأهمية النسبية للقطوع المكونية المؤشرة بالمكون المباشر، وبالطول النسبي للمكونات؛ واعتبارا لأن المكونات،

Gee. J. P. and Grosjean. F. (1983) P 415 - 416 (521)

حينما تكون غير متساوية الطول، فإن الأشخاص يحاولون نقل الوقف إلى موضع متوسط بين بداية المكون الأول (م س مثلا) ونهاية المكون الثاني (م ف مثلا) وذلك شريطة أن يقع في هذا الموضع حد تركيبي مهم جدا. وهكذا يبدو أن تسوية تقع بين نزوع التشطير هذا وبين البنية اللسانية للجملة. وإذن، فإن بنيات الوقف الإنجازية يمكنها أن تتميز بوصفها نتاج متطلبين من المتكلم، وهما متطلبان يكونان أحيانا متضاربين. وهما :

1. الحاجة إلى احترام البنية اللسانية للجملة ؛

2. الحاجة إلى توازن طول المكونات في المخرج[illegible].

لقد صاغ كروجان وكروجان ولين (1979) نموذجا يتنبأ ببنيات الوقف هاته التي تأخذ بعين الاعتبار هذين المتطلبين. وقد استعملا إجراء تكراريا من أجل إسناد شكل متنبإ به لمدة الوقف الكامل إلى كل حد كلمة، وذلك في ضوء تعقيدها البنيوي والمسافة التي تفصلها عن موضع التشطير. ويمكن تلخيص نموذجهم كما يلي: يُبدأ بالمكون الأكبر، أي بالجملة بأتمها، وأُسنِدَ الى كل حد كلمة مؤشرُ التعقيد (..........) ونسبةُ وهي قربه النسبي إلى موضع التشطير: يقسم عدد الكلمات انطلاقا من بداية (أو نهاية) المكون الى الحد (أيهما أقل) الى نصف عدد الكلمات الواردة في المكون . والحد مع النتاج الأكبر هو القطْع الإنجازي الأساسي. ويتم الحصول على القطوع من الدرجة الثانية و (التحويل الخطي لـ) مُدد الوقف المتنبإ به بواسطة تكرار الإجراء على القطعتين اللتين تم الحصول عليهما مؤخرا. وهكذا دواليك إلى أن يتم تحديد القطْع من الدرجة الدنيا (الكلمات المفردة) وإلى أن تسند إليها (تحويل خطي لـ) نسبة متنبأ بها لمدة الوقف. ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

Grosjean, F. 1980 : [illegible]

الخطوة الأولى : ابدأ بالمكون الأكبر الذي لم يحلل، وعُدّ مؤشر التعقيد بالنسبة لكل حد كلمة. وذلك اعتمادا على شجرة البنية السطحية للمكون.

الخطوة الثانية : عُدّ بالنسبة لكل حد كلمة مؤشر القرب النسبي لهذا الحد لموضع التشطير:

يقسم عدد الكلمات انطلاقا من بداية (أو نهاية) المكون إلى الحد (أيهما أقل) إلى نصف عدد الكلمات في المكون.

الخطوة الثالثة : اضرب القيم المحددة إلى كل حد كلمة: يعتبر الحد ذو النتاج الأكبر القطع المكوني ويحتفظ بنتاجه.

الخطوة الرابعة : كرر الخطوات الأولى والثانية والثالثة إلى أن تصبح لحدود الكلمات قيمة.

الخطوة الخامسة : عد مدة الوقف الصائتية المقترنة بها في كل حد كلمة[523].

5.5.4.1. تقويم إجمالي للتصورين

يمكن إدراج هذين التصورين ضمن ما تسميه غيسبيرز وفوكلي (1986) بـ "المقترح التركيبي". إذ وفق هذا التصور تحدد البنية التركيبية تحديدا مباشرا البنية التطريزية لجملة ما. ومفاد ذلك أن الأنساق التطريزية المختلفة

(523) انظر: Grosjean, F. Grosjean, L. and Lane, H. (1979) P. 75، وانظر مناقشة هذه الخوارزمية في Duez, D. (1991) من ص 24 إلى ص 27.

تناسب البنيات التركيبية المختلفة. أي أن العلاقة القائمة بين البنية التركيبية للجملة وبين تطريزها هي علاقة عنصر بعنصر. ومن جهة أخرى، فقد اقترح التصوران أن نهاية المكونات التركيبية تشكل مواضع لعدد من الظواهر التطريزية. أي أن موضع الحدود المكونية التركيبية هو الذي يحدد، إلى أقصى حد، النسق التطريزي لجملة ما[524].

لقد حاول التصوران جاهدين تقديم اقتراح الغوريتم عام لتفسير الوقف ويكون بمقدوره التنبؤ باحتمال وقوعه في مواضع مختلفة في كل حد من حدود الكلمات في جملة ما، مثلما يكون بمقدوره التنبؤ بمدة القطع ومدة الوقوف. ومن الواضح أن هذا الألغوريتم مشتق، في الحالتين، من تصور الرأيين للعلاقة بين التركيب والمتغيرات الزمنية للغة. ولهذا كان الألغوريتمان يقومان على الجملة برمتها. ويعني ذلك أننا نحتاج إلى البنية السطحية للجملة بتمامها لكي نتنبأ بالقيم الواقعة في حدود الكلمات العينية. ومؤدى ذلك أن البنية السطحية للجملة التامة تؤخذ بعين الاعتبار بوصفها خرجا. وقد زاد هذان النموذجان أكثر ثقل مؤشر التعقيد التركيبي (قوة الحد). ويقوم هذان النموذجان على عمق التفريع بدل علو العجرة، ولا يعتبران إلا العجرات المتاخمة لحد الكلمة. ويميزان بين أنواع العجرة (العجرات المتفرعة يعطاها وزن أكبر ولا تحتسب مقولة صغرى أو عجرات الكلمة الوظيفية)، ويعد الجوانب اليسرى في عد العجرة بثقل إضافي[525]. وقد أضاف جي وكروجان إلى ذلك ملاحظات نوجزها فيما يلي:

1 ـ ليس هذان النموذجان نموذجين لإنجاز فعلي، بحيث إنهما لا يحاولان تفسير كيف ينتج المتكلمون، بالفعل، البنيات الإنجازية. بل إنهما يعزلان المتغيرات التي يبدو أنها مهمة في تفسير البنيات الإنجازية ويؤلفانها.

---

(524) Nespor, M. and Vogel, I. (1986) P. 254 - 255

(525) Gee, J. P. and Grosjean, F. (1983) P. 426 - 427

2 ـ ولأن هذين الألغوريثمين ليسا نموذجين، فإن إجراء التنبؤ الذي يوظفانه هو في الغالب إجراء خاص. ويتميز هذان الألغوريثمان بكونهما يحاولان عزل العوامل الملائمة إلى حد تحديد القيم التي يجب إسنادها إلى هذه العوامل تحديدا مضبوطا.

3 ـ للألغوريثمين معا مكون يحدد مؤشراً للقوة التركيبية لكل حد كلمة في الجملة. ومن الملاحظ أن مؤشر قوة الحد يصعب عده نسبيا؛ ذلك أن بعض المعلومات غير محددة. كما أن بعض المصطلحات ربما تبدو غير محددة تحديدا جيدا، بحيث إن بعض قيم مؤشر قوة الحد قد يعدها أناس مختلفون في نفس حد الكلمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جي وكروجان قد وظفا في تطبيقهما نظرية س للبنية المركبية اعتمادا على تشومسكي (1970) وجاكندوف (1977).

وعلاوة على ذلك، يمكننا أن نعتبر أن هذه المقاربة تقوم على ما يمكن أن نسميه بـ "شدة الترابط" أو بـ "التحليل التجاوري". ذلك أن عمليات القواعد تطبق على القطع المنتسبة إلى الكلمات المجاورة في الجملة. ومعنى ذلك أن القواعد الفونولوجية تطبق على البنية السطحية الخطية للجملة. ومثلما اعتبر بعض الباحثين (روتنبرغ 1978، نابولي ونيسبور 1979، وكوبر وباكيا ـ كوبر 1980) الترابط أو المجاورة ملائمين لعمليات الوصل وأن ذلك يجب أن يتميز بشكل مباشر بمنطق البنية المركبية السطحية، فإنهما يعتبران هنا محوريين في مقاربة الوقف.

وإذا كان عمل كوبر وباكيا ـ كوبر من الأعمال القليلة جدا التي تناولت التطويل الختامي والوقف من هذه الزاوية، فإن تصورهما للعلاقة التي تنسجها هاتان الظاهرتان فيما بينهما ينطوي على الكثير من الخطأ. فالوقف والتطويل الختامي، في رأيهما، عمليتان نحويتان مستقلتان، لكنهما عمليتان متلازمتان. ولم يتجشم المؤلفان عناء البحث عن سبب هذا التلازم. بل إننا قد نذهب إلى

أبعد من ذلك فنقول إنه قد يكون عندهما مسألة صدفة لا غير. ومن هذا المنطلق اعتبرت نيسبور وفوجل أن آثار التطويل الختامي والوقف لم يمثلا تمثيلا فونولوجيا، وذلك للأسباب الأربعة التالية :

1 ـ لم تفسر نظريتهما لماذا على التطويل الختامي والوقف أن يكونا حاضرين في إنتاج اللغة : لماذا يرافق أحدهما الآخر ؟

2 ـ لم تفسر نظريتهما لماذا على التطويل أن يحدد موقعه في الموضع الذي حدد له، أي في المقاطع الختامية للمكون. إن تفسيرا غير فونولوجي للتطويل سيكون متساوقا مع امتداد التطويل ليشمل عددا من المقاطع مثلا؛

3 ـ إنها نظرية لاتفسر بصفة مباشرة النظير الإدراكي للوقوف وللتطويل الختامي؛

4 ـ إنها نظرية لاتفسر التعالق السلبي بين الوقف والتطويل (إذا كان هنالك تعالق في الحقيقة) ولاتستطيع أن تفسر، على وجه الخصوص، لماذا يوجد تطويل ختامي ولايوجد وقف في القطوع المكونية الصغرى"(٢٢).

ومن جهة ثانية، فإن هذين التصورين برمتهما تصوران فونولوجيان من حيث المظهر لا غير، إنهما تصوران تركيبيان خالصان لظاهرة فونولوجية، وقد قاما معا على نظرية للكفاءة اللسانية التي تعتبر البنية التركيبية فيها محددة، إلى حد كبير، للوقف، مثلما قاما على نظرية الإنجاز لأن وقوفا أخرى لا يلم بها التركيب. وبذلك يمكننا القول بأن النسق النظري الذي امتح منه هذان التصوران نسق غير موحد. وفي هذا السياق ذكرت آن كتلر أنه على الرغم من كون كوبر وباكيا ـ كوبر قد اهتما في بحثهما بصفة استثنائية بالبنية التركيبية، وبسطا تفسيرهما القائم على الإنتاج بمنطق تركيبي، فإنه لايوجد، بطبيعة الحال، لأي سبب يفسر لماذا لا تطبق وبجدية نفس الحجة على البنية الفونولوجية. إن البنية التركيبية التي بنى على أساسها المؤلفان بحثهما هي

(22) Nespor M. and Vogel I. (1986) P. 315-316.

الإطار الذي يتم داخله إنتاج اللغة. إن المتكلمين يتكلمون بجُمَيْلة تعقبها جُمَيْلة ويمركب يعقبه مركب؛ وحينما يحتاجون إلى وقت إضافي لتصميم الوحدة اللاحقة للقول، أو حينما يصلون إلى نهاية وحدة التصميم ويكونون مستعدين للاسترخاء، فإن الوحدة المعنية تعتبر وحدة تركيبية. وليس هناك، بطبيعة الحال، أي سبب عن لماذا لم يكن بالإمكان أن يطبق أيضا على البنية الفونولوجية. إن المتكلمين يتكلمون بالمركب الفونولوجي الذي يتلوه مركب فونولوجي، ويحتاجون إلى وقت للتصميم قبل المركب الفونولوجي اللاحق. ويسترخون عند نهاية مركب فونولوجي[527]. وبالجملة، فإن هذين التصورين غير فونولوجيين، وإنما هما تصوران تركيبيان يعالجان ظاهرة فونولوجية بأدوات تركيبية خالصة. وحتى حينما يعترفان بالبناء الهرمي، فإن التمثيل في صلبه تمثيل هرمي تركيبي. بل إن أفدح خطإ تم الوقوع فيه يتمثل في أن هؤلاء المؤلفين قد خلطوا بين أمرين لاينبغي الخلط بينهما، وهما البنية الإيقاعية (العروضية) والبنية التركيبية.

لقد حاولنا تقديم المعالجة التركيبية للوقف ـ والتي هي في جوهرها معالجة توليدية ـ وقد حاولت مختلف أوجه هذه المقاربة أن تؤكد أمرا بات بديهيا ويتمثل في أن الوقف ليس سوى متغير زمني إنجازي للتركيب (أثر صوتي له). وربما استطعنا أن نكشف عن أن المعالجة في عمقها كانت تركيبية وإن حاول أصحابها أن يُعطوها "لبوسا" فونولوجيا. وبذلك صار الزمن (الإيقاع) مجرد بناء تركيبي. وقد اتضح لنا أن الدور الذي أسند إلى الفونولوجيا ليس سوى دور الوسيط القائم بين علم الأصوات والتركيب.

ومن جهة ثانية، لقد تعددت المقاربات واختلفت، وكثرت القواعد والمبادئ والفرضيات وتناقضت، فظهر أن اللغة شديدة التعقيد وأن وقائعها لا تُلم بها كل تلك القواعد والمبادئ والفرضيات، وأن أمر تحديد وقوفها باعتبارها تحقيقا

(527) 210 - P 209 ,(1990)

وإنجازا ـ وهو أمر يعكس تعددا مفرطا ـ شيء لا يكاد يحيط بتنوعاته المادية الملموسة العلم. وربما بات من الضروري الانتباه إلى معاودة النظر في اعتبار الوقف مجرد إنجاز صوتي حينما يتعذر على الباحث أمر الخروج عن بعض من قيوده الفكرية التي أرادها أن تتحكم في الوقائع اللغوية وأن توجهها.

5.1. خلاصة

لقد كان من شأن مطاف هذا العرض النقدي والتقويمي أن يساعدنا على الوقوف على الخلاصات الرئيسية التالية:

1ـ لقد تعددت الوقوف وتعددت معها المقاربات. غير أن الوقف بقي، في غالبية هذه المقاربات، **ظاهرة إنجازية**، مع أن الخلفيات النظرية قد اختلفت وتباعدت بل وقيل إنها قد تناقضت. وقد يكون من الصحيح الجزم بالقول إن المقاربتين التوليدية والبنيوية مقاربتان انتهتا معا إلى نتيجة واحدة تتجلى في كون الوقف تحققا صوتيا أو أثرا صوتيا.

2ـ ومع أن القليل من الدراسات قد انكشف بصرها على أن للوقف صلة بالإيقاع، ومع أن علم الأصوات التجريبي قد سلط الأضواء على التقطيع الزمني والإيقاعي للغة وعلى المتغيرات الزمنية للغة وصلتها ببعضها البعض (الوقف والتطويل مثلا)، فإن حصيلة هذا المجهود قد بقيت خافتة ولم تلق بكافة ظلالها على توضيح الطبيعة الإيقاعية للغة وإيلائها المكانة اللائقة بها.

3ـ وإذا كانت بعض الأبحاث رائدة في مجال التشديد على هذا التنظيم الإيقاعي والكشف عن هرمياته وتناسق مستوياته، فإن التركيب وهيمنته والموقع الذي أسندته إليه بعض النظريات لم يكن بإمكانه إلا أن يشد بخناق الفونولوجيا وأن يكبح نزوعها للانفلات من سيطرته. وفي هذا الإطار، لم يكن بوسع بعض الجهود إلا أن توظف للبرهنة على هذه السيطرة، فكان أن ربط البعض الإيقاع بالتركيب الذي اعتبروه محددا للظواهر الزمنية للغة.

4 ـ ربما لهذا السبب، كان مبحث الوقف، وإن اتخذ في الظاهر صورة مبحث فونولوجي، مبحثا تركيبيا. ودليلنا على ذلك، على الأقل، هو وفرة المقولات التركيبية التي وقفنا عليها في هذا الفصل. وهي مقولات تتطور بتطور النظرية التركيبية وتتعقد بتعقدها. وستعرف المزيد من التطور على ضوء ما سيعرفه التركيب التوليدي من تقدم.

5 ـ لقد ترتب عن هذه النظرة أن تم الكشف عن (وتمت البرهنة على) كيف ينظم التركيب الوقف. فصار من المسلم به القول بأن مواضع الوقوف يحددها التركيب، وبأن بعض القواعد (المرتبطة به) لا تعدو أن تكون **آثارا صوتية للتركيب**. حتى صار التركيب يعكس النظام التحكمي الذي يلغي بعض التفردات الأساسية والجوهرية في اللغة ومنها المكون الإيقاعي وتنظيمه للأقوال.

6 ـ لكل ذلك نقول بأن «شجرة» المقاربة التركيبية للوقف لم تتمكن ـ ولن تتمكن ـ من إخفاء «غابة» هذه الظاهرة التي تطمح إلى المساهمة في إجلاء بعض مظاهرها المركبة. ولعلنا نقول بأن مقاربة غير تركيبية للوقف ضرورة علمية خاصة إذا كانت هذه المقاربة مقاربة من النوع المسمى بالإيقاعي الذي يحد ، إلى هذا الحد أو ذاك، من الهيمنة المطلقة للتركيب.

الفصل الثاني

الفونولوجيا المركبية والوقف

(تقديم وتقويم)

0.2 . تمهيد

نعرض في هذا الفصل المعالجة الحديثة للوقف الذي أطره، على وجه الخصوص، عمل ليبرمان (1975) وليبرمان وبرينس (1977). ونتوخى من هذا العرض أمرين اثنين: أولهما، الكشف عما قد نسميه بالمقاربة الإيقاعية (أو مقاربة الوقف المندرجة ضمن التصور الإيقاعي للغة)، وثانيهما، الكشف عن حدود هذه المقاربة التي سنعمل على تطويرها في الفصل الرابع من الباب الثالث. وقد عمدنا إلى هيكلة هذا الفصل على النحو التالي: إذ خصصنا القسم 1.2 لما يمكن أن نسميه بانبعاث الفونولوجيا والإيقاع والتطريز باسطين وجهة نظر جانيت بينغ (1979)، وأردفنا هذا القسم بالقسم 2.2 الذي قدمنا فيه مقاربتين مختلفتين في إطار الفونولوجيا المركبية. وختمنا هذا الفصل بتقويم إجمالي لهذين التصورين اللذين نعتقد أنهما قد فتحا الباب واسعا أمام الدراسة اللسانية (الفونولوجية) للوقف حتى وإن ظل التركيب متحكما في رقاب هذه المقاربة.

1.2. انبعاث الفونولوجيا و الإيقاع و التطريز

لقد اتضح لنا، من خلال الفصل السابق، أن التطريز والإيقاع قد حظيا، أساسا، باهتمام علم الأصوات. لكننا نعلم، أيضا، أن مدرسة لندن (مدرسة فيرث) قد أولت عناية فائقة للظواهر التطريزية ومهدت، من دون شك، للنموذج التطريزي (النماذج التطريزية) الحالي (الحالية) أو للنماذج الفونولوجية غير الخطية. ومنذ أن بدأت الفونولوجيا التوليدية الحديثة تعيد النظر في بعض من مسلماتها من قبيل: التصور الخطي واختزال الزمن في بعد واحد: تصور

الوحدات الفونولوجية: تنظيم هذه الوحدات: طبيعة القواعد الفونولوجية. ومنذ أن بدأت تشدد على الخاصية الإيقاعية للغة، كان لابد من أن يعاد النظر في بناء الفونولوجيا، بل وفي تصورها وتصور وحداتها، وفي علاقتها بباقي مكونات النحو.

ولأن الإيقاع ارتبط - ويرتبط - دائما بمقومين أساسيين هما النبر والمقطع، فقد انكبت معظم الدراسات الفونولوجية على هذين المظهرين بحثا وفحصا دون أن تتاح الفرصة لتوسيع البحث لدراسة مختلف مكونات المكون العروضي، ومنه الوقف.

إننا نعتقد أن ليبرمان (1975) وليبرمان وبرينس (1977) قد وفرا للفونولوجيا فرصة حاسمة لانبعاثها وتحررها، وهي تتمثل في الطابع الإيقاعي وفي وحدات هذه البنية الإيقاعية التي يمكن القول بأنها تعود إلى نقرات من طبيعتين: (أ) نقرات لفظية (نطقية) ونقرات صامتة (فارغة)، وكأن الإيقاع الأول يتأسس، أولا، على هاتين الدعامتين اللتين هما اللفظ والوقف (وهو مصطلح نعتبره غامضا وسنعمل على إزالة غموضه في الفصل الرابع من الباب الثالث). إن مثل هذا التناسب والتعالق يكشف عن أن تنظيم "اللفظ" و"الوقف" في الكلام تنظيم إيقاعي، وأنه مبدأ أولي وكلي تنتظم في إطاره مختلف الوحدات الإيقاعية.

2.2. البداية غير الخطية لدراسة الوقف

يمكننا القول بأن جانيت بينغ (1979) هي أول من حاول القيام بدراسة غير قطعية وغير خطية للوقف مستفيدة في ذلك من عمل ليبرمان وبرينس (1977) الذي كشف عن التنظيم الهرمي للغة وعن طبيعتها الإيقاعية. ولعل هذين المكونين (التنظيم الهرمي والتنظيم الإيقاعي) يعتبران ضابطين أساسين لأية دراسة للوقف.

تقوم جانيت بينغ في دراستها التي نشرتها سنة 1979 بإعادة تحليل فكرة الحدود المركبية الإجبارية داخل إطار النظرية العروضية. وبعدما قدمت في القسم الأول ملخصا عن مواضعات النظرية العلاقية مثلما اقترحها ليبرمان وبرينس (1977)، انتقلت لتقدم تصورها الذي ستبين فيه كيف يمكن للحدود المركبية أن "تحدد" على الشجرة العروضية، وكيف يمكن أن يتم تفسير الحدود المركبية الإجبارية بواسطة قيدين على القواعد العروضية. وتعتقد جانيت بأن التوسيع المقترح للفرضية العروضية يلم بتحليل داونينغ مع إلغاء المشاكل المتأصلة في فرضيته. كما ستناقش في ختام مقالها لماذا يجب اعتبار الحدود المركبية جزءا من البنية العروضية، وكيف ترتبط بـ المدرج العروضي كما ترتبط بـ الشجرة العروضية. وبتعبير آخر، فهي تتوخى أن تقترح إمكان القيام بمعالجة الحدود المركبية (أو الوقف المدرك) بصفة طبيعية بمنطق الشجرة العروضية والمدرج العروضي. إذ بتوسيع النظرية العلاقية بعض الشيء من أجل تفسير الحدود المركبية، سيكون من الممكن أيضا ترقب حل لمسألة أخرى في النظرية العروضية. وكما هو معلوم، فإن القيم العروضية يمكنها فقط أن تسند إلى البنيات الثنائية.[1]

تبدأ بينغ دراستها التي تتوخى منها أن تكون نظرية علاقية للحدود المركبية بالقول بأن العجرة قد تكون، في النظرية العلاقية، واحدة من القيم الثلاثة الممكنة. فإما أن تكون قوية، وفي هذه الحالة ستكون لها بالضرورة عجرة أخت ضعيفة. وإما أن تكون ضعيفة، وفي هذه الحالة فإن أختها الإجبارية ستكون بالضرورة قوية. أو أنها قد توسم بالجذر، وهي قيمة قد تسند فقط إلى العجرات الاستهلالية. ثم تقترح اعتبار فرضيتها توسيع وسم العجرة ذات معنى بالنظر إلى علاقة البروز بين الحمل والعنصر المدمج.

---

[1] Bing, J. 1979, p. 4

جملية مثل المنادى والنعت والظروف الجملية، إلخ... التي يبدو أنها ليست لا أقوى ولا أضعف من الجملة ذاتها[2]. وبعدما افترضت التوسيع المقترح لاستعمال قيمة جدّ في البنية العروضية وبعدما افترضت أن مواضعة ما قد توضع بغية إسناد القيمة جدّ، صار باستطاعتها بعد ذلك أن تحدد الحد المركبي على مستوى البنية العروضية. فكان أن حددته باعتباره الموضع الواقع بين مكونين متجاورين، كل مكون منهما يشرف عليه جدّ في البنية العروضية. ومن الملاحظ أن هذه القاعدة لا تسند الحدود المركبية، بل تحددها بمنطق البنية العروضية. وعلى إثر تحديد الحدود المركبية بمنطق البنيات التي تشرف عليها القيمة جدّ في البنية العروضية، تكون القضية اللاحقة هي مسألة إسناد جدّ إلى العجرات في الشجرة العروضية. فلاحظت أنه من الضروري أن تكون العجرة الأخت جملة جذرية في إطار النظرية العلاقية[3]. ثم تذكر أن علاقة الشجرة العروضية بالبنية التركيبية مازالت مجالا لم يستكشف بعد نسبيا، إلا أن المرء يمكنه أن يأمل في أن تكون هناك تناظرات وثيقة بين الإثنين غير أن افتراض ذلك لا يعفينا من العثور على بعض الأمثلة المضادة الكامنة[4]. ومن جهة أخرى، أثار انتباهها أن الأشجار العروضية، مثلها مثل الأشجار التركيبية، تعكس العلاقات غير الخطية[5]. وإذا كان هناك مجال جدّ قابل للتحديد، فإنه لن يكون سوى مجال النطاق التنغيمي. وهو مجال يجب أن يحدد لأسباب مستقلة. وكون "الوحدات النغمية" تحدها حدود مركبية، ولو أنها ليست حدودا مركبية إجبارية بالضرورة، تشير إلى أن تعريف الحد المركبي تعريف دقيق. وكان لاد[6] قد اقترح وحدة بالنسبة للجمل المتوفرة على أكثر من نطاق تنغيمي

(2) نفسه، ص. 10

(3) نفسه، ص. 12

(4) نفسه، ص. 5

(5) نفسه، ص. 6

(6) Ladd, D. R. (1978) P. 98

واحد شبيه الشبه بالمجال الذي تشرف عليه **جف** التي اقترحت هنا، ومنطقي اقتراحه بأن تحتوي البنية العروضية على المجال **طف** الذي يحدد مجال الحد المقصي الأساس [illegible] نووي. وبنفس ذلك اقترحت أن إحدى زيادة [illegible] التركيبية تؤدي إلى تسبيب [illegible] المحمول الجذرية في رتبة مشتقة بالنظر لذلك **جف** في الشجرة العروضية، التي تستدعي بالضرورة أن يشرف على كل نحوات الجملة الجذرية **جف**. وعلاوة على ذلك، فإن كل مجموعة لها أكثر من [illegible] تتسم بالضرورة بـ **جف**، مثلما تحتويه الحوادث.

بهذا التوسيع للنظرية العلاقية [illegible] الضروري [illegible] تحديد الفونولوجيا باعتبارها أجزاء من [illegible] القطعية [illegible] خصوصيات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المحتوية [illegible]

[illegible]

[illegible] الفونولوجي [illegible]

إن بينغ، بالكشف عن مشكلة الحدود المركبية الإجبارية في اللغة الإنجليزية، رأت أن النحو الذي يعالج الحدود المركبية بوصفها مماثلة للقطع نحو مفرط القوة. فحاولت أن تبين أنه بإمكان الحدود المركبية أن تحدد بمنطق البنيات المتجاورة التي تهيمن عليها **جذ** في الشجرة العروضية. وقد تم تحديد مجال **جذ** باعتباره مجال النطاق التنغيمي. وقد رأت أن الحدود المركبية الإجبارية تقع نظرا لأن الجمل الجذرية قد أسندت إليها قيمة **جذ** ونظرا لأن البنيات التي ليست ثنائية يجب دائما أن تسند إليها القيمة **جذ**. واقترحت في الأخير إمكان تفسير اختلافات التقطيع الزمني بواسطة رصف الشجرة العروضية مع المدرج العروضي[11].

3.2. في نظرية المجالات التطريزية أو الفونولوجيا المركبية

1.3.2. المبادئ الأساسية الموجهة

للإجابة عن كيف تتفاعل الفونولوجيا مع التركيب، ظهرت نظرية المجالات التطريزية أو الفونولوجيا المركبية باعتبارها نموذجا صريحا وواضحا للكشف عن مستويات المقطع والكلمة والمركب الفونولوجي والمركب التنغيمي والقول ودراستها، والوقوف على علاقات هذه المستويات، وعلى صلاتها بالأنساق الفرعية اللسانية الأخرى. وقد كانت الغاية منها تكمن في بلورة نظرية للمفصل التركيبي الذي يكون بإمكانه أن يتنبأ بالمجالات التي تتقيد فيها قواعد الوصل، مثلما يكون بإمكانه أن يحدد مواضع في البنية التركيبية يُعتقد أنها تتسبب في إطلاق القواعد الفونولوجية. ويمكن القول بأن جوهر هذه النظرية هو استحداثها وسيلة نظرية أو ميكانيزما يؤثر بواسطته التركيب في تطبيق القواعد الفونولوجية. وقد صاغ هييز (1990) الفرضية المقيدة كما يلي:

---

(11) نفسه، ص 28

(1) للتركيب فقط آثار فونولوجية وذلك بقدر تحديده للتقطيع المركبي الفونولوجي[1].

ومن البديهي أن المقصود بالتقطيع المركبي الفونولوجي هو نظرية المجالات التطريزية. ويعني ذلك أن كل ملفوظ قابل لأن يُقطَّع تقطيعا مركبيا بنفس المعنى الذي يتم به تقطيع الفقرات الموسيقية. وكما أن التقطيع هرمي في الموسيقى فهو هرمي أيضا في اللغة.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث قد تبأّر، خصوصا، على مستويين هما: المركب التنغيمي والمركب الفونولوجي، وقد أفضت هذه الدراسات، على العموم، إلى اعتبار المركب التنغيمي مكونا واسعا يشمل جُمَيْلة تامة أو أكثر؛ وتكشف أنساق تكوينه عن تنوع عال بالنظر إلى البنية المكونية التركيبية. وهي تتأثر بعوامل من علم الدلالة والخطاب. أما المركب الفونولوجي فهو أصغر بشكل بيِّن وشديدُ الارتباط بالتركيب[2]. وقد كانت الغاية تكمن أيضا في البحث عن الطريقة "المقبولة" التي يتدخل بها التركيب في الفونولوجيا. إذ ترى هذه النظرية أن صلة القواعد الفونولوجية بالتركيب صلة غير مباشرة، فهي تتم بتوسط الهرمية التطريزية، التي هي قسم فرعي من المكون الفونولوجي منظم هرميا، وهو قسم يتألف من مكونات تطريزية تطبق داخلها القواعد الفونولوجية. إن الهرمية التطريزية للقول تحددها البنية التركيبية إلا أنها لا تماثلها. فهي تشتق، حسب سيلكورك، انطلاقا من البنية التركيبية بمجموعة من القواعد التي تغير التعقيف وتوفر تسميات لمختلف مستويات التقطيع المركبي.

هذه المقاربة واحدة من المقاربتين الأساسيتين اللتين عالجتا القواعد الفونولوجية التي تحيل على المفاصل المركبية. وتدافع هذه المقاربة الأولى

(1) Hayes. B. (1990) P. 85

(2) Kanerva. J. M. (1990) P. 145

عن اعتبار حق القواعد الفونولوجية ولوجَ المؤشر المركبي التركيبي. وتشمل فقط المظاهر الملائمة للمؤشر المركبي في الوصف البنيوي لقاعدة فونولوجية معطاة. إنها مقاربة تسمح للقواعد الفونولوجية بالإحالة مباشرة على تعقيفات التركيب، ولهذا الأمر مساوئه التي تكمن في كونها تأخذ بعين الاعتبار وصف القواعد الفونولوجية التي لا وجود لها في اللغات الواقعية، وفي كون التعقيفات التي يوفرها التركيب تختلف أحيانا عن التعقيفات المطلوبة فونولوجيا. وهي مقاربة "مباشرة" سبق أن عرضنا لبعض ملامحها عند كليمنتس (1978)، ولها أنصار آخرون نذكر من بينهم كايس (1985) وأودن (1987)،... وكان الشعور بأن الولوج المباشر للتركيب قد يجعل المكون الفونولوجي مفرط القوة والجبروت هو الذي حذا ببعض اللسانيين إلى أن يقترحوا قيودا على كيف يكون التركيب متيسرا للفونولوجيا، وذلك بألا يكون للقواعد الفونولوجية ولوج مباشر للتركيب، بل تلج بالأحرى المركبات التطريزية التي تم بناؤها على أساس التركيب، إلا أنها لا تماثل بالضرورة أي مركب تركيبي موجود[13].

ومن جهة أخرى، رأى هييز (1989) أن الهرمية التطريزية قد كان وراء ظهورها أمران إثنان أساسيان على نظرية المفصل التركيبي أن تعالجهما وهما: **أولا**، تقييد مجال ما لقاعدة فونولوجية ما، إذ قد لا تطبَّق إلا إذا كانت القطع الدافعة إلى التغيير والقطعُ العرضةُ للتغيير توجدان داخل هذا المجال؛ **وثانيا**، إحالة قواعد الفونولوجيا المركبية على نهايات المجالات[14].

وقد عرفت هذه النظرية، في بدايتها، اتجاهين إثنين مثلتهما كل من سيلكورك، ونيسبور وفوگل. وقد عرفت المقاربة الأولى **بالمقاربة القائمة على النهاية**، فيما عرفت المقاربة الثانية **بالمقاربة القائمة على**

Bickmore, L. (1990) P. 1 (13)

Hayes. B. (1989) P. 202 - 203 (14)

العلاقة. وقد لاحظت شين (1990) أن المسألة الأولى المتصلة بالعلاقة بين الفونولوجيا والتركيب تهم ولوج الإخبار التركيبي ولوجا مباشرا للعمليات الفونولوجية، فيما تهم المسألة الثانية نوعية الخاصيات النحوية الملائمة للفونولوجيا. وبما أن الإخبار النحوي يتم تسنينه تعاقديا وفق الأشجار الموسومة، فإن هناك مظهرين أساسيين للتمثيلات التركيبية: أوسام العجرة وهندسة التشجير. وإذا كانت أوسام العجرة تخصص التمييز المقولي (س، ف، ص..) والدرجة المقولية (س0، س'، س اقصى)، فإن هندسة التشجير تسنن الهرمية المكونية المباشرة. وتسنن، بشكل غير مباشر، العلاقات النحوية مثل الرأس ـ الفضلة.... إن المقاربة القائمة على النهاية (سيلكورك 1986، شين 1987) والمقاربة القائمة على العلاقة (تيسبور وفوكل 1986، هييز 1989) للبنية التطريزية تستثمران على التوالي هذين المظهرين للبنية النحوية[15]. وقد اعتُبِر أنه لا غنى عن كل واحد من ملامح البنية المركبية التركيبية وذلك من أجل تمييز بنيات العمليات الفونولوجية.

2.3.2. الوقف في إطار الفونولوجيا المركبية

ستتناول في هذا القسم كيف تم إدراج الوقف ضمن نظرية غير خطية وغير قطعية، بل نظرية أريد لها أن تكون إيقاعية. مثلما سنحاول أن ننظر إلى وضع الوقف في هذه النظرية وإلى صلته بالتركيب وبالفونولوجيا. ولأن هذه النظرية تتكون من مقاربتين تختلفان (وتتكاملان (انظر مقال شين السابق ذكره)، فإننا سنتناول الوقف في كل مقاربة من المقاربتين بشكل منفصل.

1.2.3.2. الوقف والنقرات الصامتة

يبدو أن تقديم هذا التصور الجديد للوقف في إطار هذه النظرية الجديدة من شأنه أن يطرح مجددا دواعي طرحه والخلفيات الفكرية والعملية الجاثمة خلفه. لذا كان من الضروري تقديم نظرة عجلى عن أهم هذه القضايا. ويحق.

Chen, M. Y. (1990) P. 19 (15)

بادئ ذي بدء، القول بأن الربط القائم على النهاية عند شين (1987) وسيلكورك (1986) وسيلكورك وشين (1990) يتوخى محاولة اختزال الحساسية التركيبية لألغورثيم الربط بخاصية مفردة للبنية المركبية التركيبية، المسماة بالدرجة المركبية. وتفرض ألغوريثمات الربط المفاصلَ المركبية الفونولوجية في الطرف المعين (إما اليمين و إما اليسار) من المكونات التركيبية من درجة منتقاة. وهذا يعني أن العلاقة بين البنية التركيبية والبنية التطريزية الواقعة فوق التفعلية وتحت المركب التنغيمي يتم تحديدها بمنطق نهايات المكونات التركيبية للأنواع المعينة. إن المركزي، هنا، هو أن المفهوم القائل بأن الربط بين التركيب والفونولوجيا يمكن أن يحدَّد فقط بالإحالة على نهايات المكونات التركيبية. إن نظرية المجالات المتفرعة والقائمة على النهاية تشكل نظرة للعلاقة بين البنية التركيبية وبين البنية التطريزية أو الفونولوجية. كما تشكل نظرية لهذه البنية التطريزية ذاتها[16]. وحسب سيلكورك، فإن الوحدة التطريزية يمكن أن تحدَّد فقط بالإحالة على ضابطين إثنين هما: الدرجة والوجهة[17]. وقد اقترحت سيلكورك ضبطا ممكنا لقاعدة بناء المركب الفونولوجي. وعوض أن تصف كيف تبنى المركبات من الرؤوس، تدافع عن أن المركبات الفونولوجية توصف وصفا جيدا بمنطق نهاياتها. وقد انتهت إلى أربع إمكانات من أنواع التقطيع المركبي الممكن والذي قد تصنف وفقه اللغات، وهي 1ـ النهاية اليمنى **س** $_{\text{أقصى}}$؛ 2ـ النهاية اليسرى **س** $_{\text{أقصى}}$؛ 3ـ النهاية اليمنى **س** $_{\text{أدنى}}$؛ 4ـ النهاية اليسرى **س** $_{\text{أدنى}}$ (توجد قواعد هذه الإمكانات في سيلكورك (1986) وهيل وسيلكورك (1987) ما عدا الإمكانية الرابعة التي لا ليس لها وجود فعلي).

(16) Selkirk, E. O. (1986) P. 385 - 386

(17) نفسه، ص 389

لقد سبق لكل من ماكاولـي (1986) وبايـل (1972) وروتينبـرغ (1978) وبازيول (1978) وسيلكورك (1981) أن أكدوا أن الخاصيات المفصلية للجمل يجب أن تمثَّل بطريقة ما تمثيلا "فوق - قطّعيا" بدل أن تمثَّل تمثيل الحدود القطّعية في النظرية المعيار. وقد أحالت سيلكورك، من جهتها، على عمل ماكاولي المذكور أعلاه حيث توجد الخطوط العريضة لنظرية الحدود بوصفها علامات المجال الفوق - قطّعي، وتؤكد أنها مدينة لمقاربته غير المعيار للحدود في الفونولوجيا[18]. كما ذكر بازيول أن دراسة ماكاولي هاته تناسب جيدا النظرات المعاصرة للتطريز[19]. ولعل مثل هذا الطرح يعيد النظر في مسألة توقف تطبيق كل القواعد الفونولوجية على إخبارات صرفية وتركيبية؛ ومن ثمة يعيد النظر في بناء الوحدات الفونولوجية على أسس فونولوجية أولا وقبل كل شيء.

وفي هذا السياق، أكدت نيسبور وفوجل أن استقلالية المكون الفونولوجي الكاملة لم تكن تحظى بالقبول. وبالفعل، فقد كان تطبيق القواعد الفونولوجية، في الفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية، يتوقف، في حالات عديدة، توقفا حاسما على إخبار غير الإخبار الفونولوجي المحض. وقد كان هذا الإخبار مسننا تسنينا نموذجيا بمصطلحات شبه فونولوجية وذلك بواسطة أنواع مختلفة من الرموز الحدية[20]. ومن جهة أخرى، فإن الإخبار غير الفونولوجي المطلوب لتفسير العمليات الفونولوجية لم تكن طبيعته صرفية فحسب؛ إذ هناك أيضا قواعد فونولوجية تتأثر بإخبار متصل بالبنية التركيبية. ذلك أن العلاقة بين الفونولوجيا والتركيب قد عولجت، إلى حد كبير، في الفونولوجيا التوليدية التقليدية، بطريقة مماثلة للعلاقة بين الفونولوجيا والصرف، أي بمنطق الأنواع المختلفة من الرموز الحدية[21].

---

(18) Selkirk. E. O. (1980b) P. 110 Note 3

(19) Basboll. H. (1988) P. 206

(20) Nespor. M. and Vogel. (1986) P. 3

(21) نفسه، ص 1

وعلاوة على ذلك، سجلت سيلكورك مجموعة من الملاحظات الأخرى على المقاربة الحدية المعيار، فذكرت أن متوالية من القطع الفونولوجية لاتتيح وحدها وصفا متبصرا للخاصيات الفونولوجية الدالة لقول ما، ولذلك أمكنت البرهنة على أن هناك أنواعا مختلفة من العلاقات بين القطع في المتوالية، وهي علاقات أمكن النظر إليها بوصفها "درجات" متنوعة من "التضام". وقد مثلت النظريةُ التوليدية المعيار، وهي تحذو في ذلك حذو اللسانيات البنيوية الأمريكية، بعضَ هذه العلاقات بين القِطع بوصفها عناصر "مفصلية" أو حدودا، مقترحة اعتبار هذه الحدود قِطعا بذاتها، واعتبارها تحتل موقعا بين القِطع الفونولوجية الحقة في تنظيم خطي صارم للتمثيل الفونولوجي[22]. وقد سبق لنا أن قدمنا في الفصل الأول صورة مفصلة عن هذه الحدود. كما لاحظنا هناك أن ماكاولي وبازيول وسيلكورك قد برهنوا جميعهم على أن الحدود، بوصفها كيانات قطعية، لا توفر نوع التمثيل الفونولوجي الذي تتطلبه قواعد الوصل[23]. وقد أعادت سيلكورك هذا الرأي في عملها الصادر سنة 1980 الذي خصصت قسما منه للبرهنة على فساد النظرية التي تُمثِّل وفقها المجالات غير التركيبية في الفونولوجيا بمنطق الرموز الختامية المسماة بالحدود، مثلما خصصت هذا المقال لتبني الحالة التي سيكون عليها التمثيل الفوق ـ قطعي للمجالات غير التركيبية. وهكذا برهنت ضد صيغة النظرية الحدية التي ظلت أسيرة النظرة التي اقترحتها الفونولوجيا المعيار(تشومسكي وهالي 1968، سيلكورك 1972، 1974). فحسب **النسق الصوتي للغة الإنجليزية**، هناك نوعان من الحدود يعتبران ملائمين لتمثيل العلاقات بين الكلمات في القول، وهما: حد الكلمة # وحد الكلمة المزدوج ## . ويمكن النظر إلى الحد ## باعتباره يناسب حد مركب فونولوجي، وإلى الحد # باعتباره يناسب حد الكلمة

(22) Selkirk, E. O. (1984) P. 5

(23) نفسه، ص 302

(التطريزية). ومن أجل أن يكون جرد **التسق الصوتي للغة الإنجليزية** لأنواع الحدود متيحا تفسيرا ملائما وصفيا للسانسكريتية تحتم على سيلكورك أن تزيد فيه ليتضمن حد القول وحد الوقف الذي تمثل له سيلكورك بـ //[24]. كما انتهت سيلكورك إلى أن صيغة نظرية الحدود، عند تشومسكي وهالي، غير مقيَّدة بما فيه الكفاية لتشكل جزءا من النظرية العامة للنحو. وبذلك يجب تنقيحها أو يجب طرحها كلها جانبا[25]. وتخلص سيلكورك إلى أن إلغاء العناصر الحدية من التمثيل الفونولوجي يعد ملمحا غير معياري لنظرية التمثيل الفونولوجي التي تقترحها وعلاقته بالتمثيل التركيبي. فالملامح ليس لها أي دور في تحديد مجالات قواعد بناء المدرج المسؤولة عن توليد نماذج نبر الكلمة في اللغة الإنجليزية: فلهذه القواعد مجال محدَّد فقط وفق البنية المكونية التركيبية. وعلاوة على ذلك، فقد تمت البرهنة على أن العديد من القواعد المتأثرة بالحد المزعومة في فونولوجيا اللغة الإنجليزية هي، في حقيقة أمرها، قواعد متأثرة بالبنية المقطعية [......] وأن حدود المقاطع يمكن أن تطابق حدود بعض أنواع المكونات التركيبية. إلا أن العناصر الحدية ليست مطلوبة لتعيين حدود هذه المكونات...[26].

وينطلق مشروع سيلكورك لنظرية المجالات التطريزية من اعتقادها بأن "المفصل" أو "درجات التضام" بين قطع التمثيل الفونولوجي التي يمكن أن تؤثر على تطبيق القواعد الفونولوجية يجب أن يمثَّل له (أن تمثَّل له) بمنطق التنظيم (ات) الهرمي (ـة) للتمثيل الفونولوجي[27]. وقد سبق لها، في عمل آخر (1981)، أن رأت أن نظرية البنية الفونولوجية الفوق - قطعية تسمح بمعالجة عدد مُرْضٍ إلى حد كبير من الميادين المهمة في الفونولوجيا، مثل تلك التي

(24) (1980b) P. 126

(25) نفسه، ص. 127

(26) (1984) P. 74

(27) نفسه، ص. 8

تتعلق بتأليف الأصوات والنبر وعلاقات البروز وتمييز مجالات القواعد الفونولوجية وميادين أخرى[28]، فطورت، نتيجة ذلك، نظرية التمثيل الفونولوجي الفوق ـ قطعي في النظرية اللسانية. وقد تبنت، في كتابها **الفونولوجيا والتركيب**، نفس المنطلق واقترحت أن تتميز هذه الخاصيات المفصلية بمنطق بنيات تمثيلية هرمية ومعللة مسبقا تعليلا مستقلا. وهكذا، فإن نظرية التمثيل الفونولوجي التي تدافع عنها تلغي العناصر الحدية القطعية إلغاء تاما[29]، أي أنها تقترح أن يتضمن التمثيل الفونولوجي مجموعة من المكونات التطريزية المنظمة هرميا والتي تُعيِّن، بالفعل، المجالات الملائمة لقواعد الوصل في الفونولوجيا المركبية. كما تبرهن لصالح تمثيل فونولوجي آخر للتضام أو المفصل، وهو تمثيل يفترض تحويل البنية التركيبية إلى تمثيل فونولوجي يكون وسيطا بين التركيب وقواعد الفونولوجيا[30]. وتؤكد سيلكورك أن نظريتها عن المجالات التطريزية الفوق ـ قطعية ليست تنوعا ترميزيا لنظرية المجالات الحديـة فحسـب[31]، وأن هذه المجالات التي تسميها تطريزية تناسب إلى هذا الحد أو ذاك امتدادات قول ما التي نُظِر إليها، في النظرية المعيار، باعتبارها محدودة برموز حدية من أنواع مختلفة، وحيث تعتبر الحدود كيانات تشغل موضعا بين قطع المتوالية الختامية[32]. إن مجالات قواعد الفونولوجيا القطْعية لم يعد بإمكانها أبدا أن تتميز بمنطق العناصر الحدية، إذ تم تعويضها كلها بمفهوم مجالات البنية التطريزية. ومن ثمة وجب إلغاؤها باعتبارها وسيلة زائدة في النظرية. ذلك أن الإخبار حول البنية السطحية لجملة ما والذي تم تسنينه في الحدود يُسنَّن، في الإطار النظري

(28) Selkirk, E. O. (1981b) P. 380

(29) (1984), P. 8

(30) نفسه ص 302

(31) (1980b) P. 110

(32) نفسه ص 109

الحالي، في البنية التطريزية ذاتها[33]. وكانت سيلكورك قد ميزت بين نوعين من التمثيلات: التمثيل الأول هو التمثيل التركيبي. وبمنطقه تعالج طائفة من القواعد في النحو وإن كانت فونولوجية من حيث طبيعتها ولكنها تشتغل بمنطق التمثيل التركيبي، أي تشتغل بمنطق التعقيف الموسوم للجمل. أما النوع الثاني من التمثيل فهو الذي تسميه سيلكورك بالتمثيل الفونولوجي، ويتميز بكون العلاقات بين كلمات الجملة يعبَّر عنها بمنطق الكيانات الفوق-قطعية وتسميه بالمجالات التطريزية. وباختصار، فقد نظر إلى التمثيل الفونولوجي باعتباره يتكون من: ا- بنية مكونية تطريزيـة تشمـل متواليـات المقاطـع: ب - طائفة من المراقي المستقلة القطع؛ ج - بنية إيقاعية. أو المدرج العروضي؛ د - تخصيص الاقترانات أو الرصوف بين المظاهر المختلفة للتمثيل [34].

وفيما يتصل بالتمثيل الفوق - قطعي في النظرية اللسانية، ترى أن الوحدات الفونولوجية (والتي سنعرضها في الفصل الأول من الباب الثاني لأغراض لا صلة لها بهذا الموضوع) عبارة عن مقولات تطريزية. وقد اعتبرت أن مصطلح مقولة قد اختير بكامل الوعي من أجل الإيحاء بالمشابهة الملائمة إلى أبعد الحدود لمقولات التركيب. ومن البديهي أن مفهوم المقولة مفهوم مركزي في التحليل التركيبي[35]. وبذلك فالتمثيل الفونولوجي ليس مختلفا من هذه الحيثية عن التمثيل التركيبي. وباختصار، فإن صورة التمثيل الفونولوجي التي تظهر هنا هي صورة لا تختلف اختلافا جذريا من حيث طبيعتها عن صورة التمثيل التركيبي، والعناصر الأساسية هي المقولات المنظَّمة تنظيما هرميا. وأما بالنسبة لكل مقولة، فإن النحو يخصص طائفة ما من شروط سلامة التكوين. وتبرز هذه المقولات في الأخير في صياغة

(33) Selkirk, E. O. (1980a) P. 580

(34) (1984),P. 8

(35) (1981b) P. 581

العمليات التي تطبق على التمثيل. غير أن هذا التمثيل الفونولوجي، بطبيعة الحال، ليس مماثلا للتمثيل التركيبي. أما العلاقة بينهما فتكمن في مايلي: يوفر خرج المكون التركيبي، في النحو التوليدي، الأساس بالنسبة لدخل المكون الفونولوجي، أي أن هذا المكون يُنظر إليه بوصفه مؤولا للتركيب. فإذا كان التمثيل التركيبي شجرة أو تعقيفا موسومين وسليمي التكوين، فإن التمثيل الفونولوجي هو أيضا تعقيف أو شجرة موسومان وسليما التكوين. غير أن الاختلافات بين التمثيلين كبيرة. إذ يتضح بجلاء أن مقولات التركيب لاتشبه مقولات الفونولوجيا، فلا توجد هناك نظائر تركيبية للعلاقات قوي / ضعيف في الفونولوجيا، والتي تمثل بوصفها تحشيات لعجرات في تمثيل ما. ومن جهة أخرى، لايوجد هناك تناسب مباشر بين مكونات التركيب (الكلمات والمركبات) ومكونات الفونولوجيا[36]. ولذلك فالجواب المعقول عن العلاقة بين التمثيلين الفونولوجي والتركيبي يكمن في أن شروط سلامة التكوين بالنسبة للمقولات التطريزية الموضوعة خصيصا للمجالات التركيبية المعينة هي التحويل. إذ يمكن النظر إلى شروط سلامة التكوين بوصفها تتناول كدخل السلسلة الختامية لقطع التمثيل التركيبي وتوفر كخرج بنيةً تطريزية سليمة التكوين[37].

وفي ما يتصل بالمكونات التطريزية، لاحظت سيلكورك، بخصوص المركب التنغيمي، أن الدراسات التي أجريت في إطار التراث التوليدي قد كان من عادتها أن تعتقد أن البنية التركيبية السطحية لجملة ما تحدد، بطريقة أو بأخرى، تقسيمَ القول إلى مركبات تنغيمية. وتُدرَج ضمن هاته الدراسات أعمال كل من داونينغ، وسيلكورك (1978، 1980، 1981). وهذا ما ترفضه سيلكورك متبنية فكرة المحور التي بلورتها أعمال سابقة، وهي فكرة تقضي بأن تحديد ما يمكن أن يشكل مركبا تنغيميا هو، في الجوهر، من طبيعة دلالية. ومؤدى هذا

.....

(36) نفسه، ص. 386 – 387.

(37) نفسه، ص. 387.

الكلام أن المركبات التنغيمية عبارة عن وحدات "بنية إخبارية"[38]. وبعبارة أخرى، فإن فرضيتها تكمن في أن المكونات المباشرة لمركب تنغيمي ما يجب أن تنقل إما علاقة موضوع رأس بغيره أو علاقة مغيِّر (حصري) للرأس بغيره. ويمكن النظر إلى هذه الفرضية بوصفها محاولة توضيحية للفكرة القائلة بأن المركب التنغيمي عبارة عن "وحدة معنوية". وكتطبيق لهذه الفرضية الأساسية، تقترح سيلكورك أن يُسند التقطيع إلى مركبات تنغيمية لجملة ما وبشكل حر إلى البنية السطحية للجملة، وأن تكون تلك التقطيعات إلى مركبات تنغيمية موضوعا لشرط سلامة التكوين (أو مصفاة) الذي يسنن القيود المذكورة آنفا على العلاقات الدلالية المحصل عليها من خلال المكونات في المركبات التنغيمية المتعاقبة. وترى سيلكورك أن شرط سلامة التكوين، والذي تسميه بشرط الوحدة المعنوية، يمكن أن يصاغ إما بصيغة بنية سطحية مقطعة إلى مركبات تنغيمية، وإما بصيغة الشكل المنطقي (المقطَّع إلى مركبات تنغيمية)، ويتوقف هذا الأمر على المكان الذي يعتبر فيه الإخبار المناسب دلاليا متيسرا. وبذلك تعتبر صياغة العلاقات الممكنة بين البنية المكونية التركيبية والتقطيع إلى مركبات تنغيمية ـ قاعدة التناسب التركيبي ـ التطريزي بالنسبة للمركب التنغيمي ـ علاقة عادية جدا. ولا يحتاج المرء إلا أن يقول إن الجملة (العليا) تناسب متوالية من مركب تنغيمي واحد أو من عدة مركبات تنغيمية[39].

كما تتكفل سيلكورك بالبرهنة على اعتبار الإسناد الحر لتقطيع المركبات التنغيمية إلى جملة ما وجعل هذا التقطيع المركبي موضوعا لشرط الوحدة المعنوية منسجما مع المقاربة التي يجب تبنيها لإسناد النطاقات التنغيمية إلى الجملة. كما ستبرهن على أن العناصر النغمية التي تبني نطاق العلو اللحني للمركب التنغيمي تُسْنَدُ مباشرة (وبحرية) إلى البنية النغمية السطحية. وعلى

(38) (1984) P. 27 - 28.

(39) نفسه، ص. 28.

أساس هذا الإسناد تحدّد الخاصيات الدلالية الجوهرية لبؤرة الجملة. كما ستبين أن المركب التنغيمي يوظّف بوصفه مجالا بالنظر إلى بعض أنساق البروز الإيقاعي وقواعد الفونولوجيا القطعية، خاصة منها قواعد الوصل الخارجي. وأشارت، من جهة ثانية، إلى أن حدود المركبات التنغيمية تطابق، في الغالب، الوقوف الحقيقية التي تمثّل، في نظريتها، باعتبارها مواقع في المدرج العروضي. وهكذا، يمكن أن تكون القواعد المتأثرة بالمفصل التي نُظر إليها باعتبارها تتوفر على مركب تنغيمي بوصفه مجالها قواعدَ يتحكم في تطبيقها فقط تجاور القطّع و/ أو المقاطــع المحــدَّدة بالنظر إلى المدرج العروضي[40].

وتعتبر سيلكورك المركب التنغيمي حالة خاصة من المركب الفونولوجي، أي أنه مركب فونولوجي مقترن بنطاق نغمي مميز ومتوفر على وظيفة مهمة في تمثيل البنية الإخبارية للجملة. وبهذا الاعتبار، فإن وحدة القول، إذا كانت موجودة، فإنها قد تكون أيضا مركبا فونولوجيا. ومن الواضح أن المركب الفونولوجي قد استُعمل هنا ليطبَّق على مستوى مفترض للبنية التطريزية الإنجليزية والواقعة بين المركب التنغيمي والكلمة التطريزية. وقد نُظر إلى المركب الفونولوجي الإنجليزي باعتبار أن له دورا في التقطيع الزمني للقول رفقة تأثيره، في نفس الآن، على خاصياته الإيقاعية، وعلى تقسيمه إلى وقوف[41].

وفي ما يتصل بنحو التنغيم، وبخصوص البنية التنغيمية، ترى سيلكورك أن هذه البنية تشتمل على ثلاثة أشياء... فهي تشتمل، **أولا**، على المركب التنغيمي للجملة، أي تقسيم الجملة إلى مركب تنغيمي واحد أو أكثر. والمركب التنغيمي عبارة عن وحدة من بنية مكونية تطريزية بالنظر إلى ما هي النطاقات التنغيمية المميزة للغة التي تم تحديدها. وتشتمل البنية التنغيمية، **ثانيا**، على

(40) نفسه، ص. 28 – 29

(41) نفسه، ص 29

تمثيل النطاق التنغيمي الخاص بكل مركب تنغيمي. وتُمثّل المركبات التنغيمية على مستوى طبقة مستقلة القطع منفصلة عن الطبقة (الطبقات) التي تضم القطع والمقاطع. وتشتمل البنية التنغيمية. **ثالثا**. على إسناد نبرات العلو الموسيقي إلى كلمات الجملة[42]. ومن الجدير بالملاحظة أن سيلكورك تستعمل مصطلح المعنى التنغيمي لتشير فقط إلى مظاهر ما لمعنى الجملة. هذه المظاهر التي تحدَّد كلها تحديدا جزئيا بالنظر إلى بنيتها التنغيمية. وقد أفضت دراسة المعنى التنغيمي في الإنجليزية إلى تجزئته إلى مكونين. مكون يمكن أن يسمى بالمكون التعبيري. والمكون الآخر يمكن أن يسمى بالبنية الإخبارية أو مكون البؤرة[43].

أما عن التقطيع الزمني التركيبي (المفصل في المدرج) فقد تطرقت الكاتبة إلى ظواهر التقطيع الزمني مثل الوقف والتطويل فذكرت أن حججا كثيرة قد تراكمت وهي تفيد بأن هناك علاقة مهمة بين البنية المكونية التركيبية السطحية من جهة. وبين ظواهر التقطيع الزمني مثل الوقف والتطويل. من جهة أخرى. وهكذا. يمكن للوقوف، مهما اختلف طولها، أن تشكل جزءا من التحقيقات المنطوقة بطلاقة لجملة ما؛ وعلاوة على ذلك. فإن احتمال ورود وقف ما في قول ما، وأهميته أيضا. يتصل بالبنية السطحية للقول[44]. وترى أن التعارض بين جملتين إحداهما يتخللها الوقف والأخرى لا يتخللها (وهما في الأصل جملة واحدة) يوحي بأن تلك البنية التركيبية تحدِّد، بطريقة ما، إمكانات الوقْف في القول. وتنطلق. بعد ذلك. لتعالج مسألتين إثنتين: تتعلق أولاهما بهل يجب أن تمثَّل آثار التقطيع الزمني التركيبي للقول باعتبارها جزءا من نفس البنية الإيقاعية مثل أنساق بروز القول أو لا؟ أما

(42) نفسه ص. 197 – 98.

(43) نفسه، ص. 198

(44) نفسه، ص. 207

المسألة الثانية فتتعلق بكيفية تخصيص العلاقة بين البنية التركيبية وهذا التمثيل "للتقطيع الزمني التركيبي" في النحو تخصيصا بالمعنى الضيق للكلمة؟ وقد كانت إجابتها عن السؤال الثاني نظرا لشدة الترابط بين السؤالين. فرأت أن التقطيع الزمني التركيبي إذا كان يجب أن يمثَّل في نهاية المطاف وفق المدرج العروضي، مثلما ستبرهن على وجوب ذلك، فإنه يجب، إذن، أن تُفهم العلاقة بين البنية التركيبية والوقف/الطول باعتبارها علاقة غير مباشرة، تتحقق بواسطة علاقتهما بالمدرج العروضي للقول. لكن إذا كان التقطيع الزمني التركيبي يمثَّل له بطريقة أخرى، فإن تصورات/أخرى لعلاقة البنية التركيبية بالتقطيع الزمني في التأويل الصوتي قد تكون بطبيعة الحال ممكنة[45]. وقد افترضت سيلكورك، وهي تتفق في ذلك مع ليبرمان (1975)، أن الوقف والتطويل الختامي يحدثان نتيجة وجود مواقع صامتة في المدرج العروضي للقول (أي أن مواقع في المدرج) لاترصف (على المستوى العميق) مع المقاطع. وقد ذكَّرت سيلكورك بأن فرضية مغايرة لهذه كان كاتفورد (1966) وأبيركرامبي (1968) قد سبق لهما أن اقترحاها. وكان المصطلح الذي استعمله أبيركرامبي لمعالجة تعاقب مصوتين في التدرج الإيقاعي للمقاطع هو النبر الصامت: أما مصطلح استراحة الذي استعمله كاتفورد فيعبر تعبيرا ملائما عن الفكرة القائلة بأن لهذه الوقوف ولهذا التطويل موقعا تاما في بنية إيقاعية إجمالية شبيهة تمام الشبه بالتدوين الموسيقي، أي أنهما ليسا مجرد آثار "للإنجاز"[46].

وعلاوة على ذلك، افترضت سيلكورك أن تُدرَج هذه المواقع الصامتة بواسطة طائفة من القواعد المتأثرة بالبنية التركيبية للقول. واعتبرت أن هذه القواعد ستبنى، على المستوى الشكلي، بوصفها عمليات تساهم في بناء

(45) نفسه، ص. 298

(46) نفسه، ص. 298 ـ 299

المدرج العروضي لجملة ما: إذ "تضاف" المواقع الصامتة إلى المدرج العروضي لمكون ما، وذلك، على سبيل الافتراض، بعد ما يتم تحديد أنساق البروز. وتضاف هذه المواقع الصامتة وفق شروط مخصصة تركيبيا. وتطلق سيلكورك على هذه الشروط مبادئ إضافة نصف نقرة صامتة التي اقترحتها لنقل القطوع المكونية التركيبية إلى المدرج بهذه الصفة والتسمية الجديدتين. وبذلك فرأيها يقوم على أن البنية الإيقاعية التامة للقول، أي مدرجها العروضي، تشكلها المواقع الصامتة (على المستوى العميق) للتقطيع الزمني التركيبي، مثلما تشكلها المواقع التي تمثل أنساق البروز. وهكذا تحدد مبادئ البروز ومبادئ إضافة نقرة تركيبية المدرج العروضي (أو المدارج العروضية) بالنسبة للقول.

ولعل أول ما يثير الانتباه، في تصور سيلكورك، هو نظريتها للتقطيع الزمني للقول. فهذا التصور يختلف من عدة جوانب هامة عن النظريات الأخرى التي سبق لأصحابها أن طرحوها. فقد لاحظنا، في الفصل السابق، أن للبنية التركيبية، في أعمال كوپر مثلا، دورا مباشرا في عملية إنتاج اللغة. وقد أشرنا، في ذلك الموضع من البحث، إلى أن هذه الأبحاث ترى أن قواعد تطويل المقاطع ووضع الوقوف تستدعي مباشرة البنية التركيبية. ومن المفترض في القواعد نفسها أن تكون بالفعل جزءا من "المستوى المنخفض" للتنفيذ الصوتي في التمثيل اللساني للقول. ومعنى ذلك أن النظرية المفترضة هنا تعطي للبنية التركيبية دورا مسيطرا في الفونولوجيا، وصالحا حتى للقواعد المتحكمة في التفاصيل الكمية للمدة. ومن جهة ثانية، يمكن أن نسجل اختلافا آخر بين سيلكورك وبين مثل هؤلاء الدارسين في موضوع نظرية سيلكورك للتقطيع الزمني التركيبي والنظريات الأخرى ويتمثل في الدور الذي أعطي للبنية الإيقاعية في تمييز الوقف والتطويل الختامي المناسبين تمييزا نحويا. وبعدما أشارت إلى إنكار كوپر وپاكيا ـ كوپر (1980) لأي ارتباط بين التقطيع الزمني التركيبي والقضايا المرتبطة بالإيقاع، وإغفال آخرين لهذه المسألة، ذكرت

إشارة لوهيست (1973.1980) و لي (1974) إلى هذا الارتباط: ارتباط التقطيع الزمني التركيبي والبنية الإيقاعية والبنية التركيبية. غير أنها لاحظت، مع ذلك، أن لا أحد قدم نظرية لتمثيل البنية الإيقاعية أو نظرية لتمثيل التقطيع الزمني التركيبي بمنطق تلك البنية. مثلما لم يقدم أي واحد مقترحات واضحة تتعلق بالعلاقة بين البنية التركيبية والبنية الإيقاعية[47].

إن التقطيع الزمني التركيبي الذي تقترحه سيلكورك والمنطلق من فكرة أساسية كان ليبرمان قد اقترحها قد تمت بلورته وفق مواقع صامتة في المدرج العروضي لقول ما. وهكذا، فهي تنظر إلى التقطيع الزمني التركيبي بوصفه مواقع مدرجية صامتة، فترى أن تمثيلا ما لآثار التقطيع الزمني التركيبي مثل التطويل الختامي والوقف ضروري باعتباره جزءا من مجموعة المعلومات المتحكمة في آلية إنتاج اللغة. ولذلك بلورت رأيا نعرضه كالآتي: إن التمثيل الفونولوجي المجرد لآثار التقطيع الزمني التركيبي يعتبر أمرا مرغوبا فيه، ويُربط هذا التمثيل المجرد إلى تمثيل صوتي ـ تمثيل مستوى منخفض جدا ـ يكون بمقدوره أن يوفر إخبارا كميا واضحا حول مدة القِطع والوقوف. وتقترح سيلكورك أن يكون هذا التمثيل الأكثر تجريدا عبارة عن رصف للمقاطع في المدرج العروضي الذي يمكن أن يتوفر على مواقع صامتة غير مرصوفة مع المقاطع. وسيتألف الرصف المدرجي لمقطع ما (وهذا يتضمن رصفه "العمودي" أي تمثيل البروز، ورصفه "الأفقي المُشْتَمَل بصفة قاطعة في التطويل الختامي) مع عوامل أخرى مثل البناء القطعي للمقطع، ودرجة الإسراع في النطق، وما إلى ذلك، لإمداد تخصيص كمي لمدد القطع التي يشتمل عليها هذا المقطع. وعلى غرار الوقوف، فإن نظريتها تعتقد بأن هناك مواقع مدرجية لا ترصف مع أي مقطع (أي مع أي مادة صوتية): وستتوقف مدة وقف ما على عدد المواقع الصامتة ونوعها، ودرجة الإسراع في النطق، وما إلى ذلك[48].

(47) نفسه، ص. 299

(48) نفسه، ص. 300

إلا أن الوضع المعاكس لهذه النظرية، فيما ترى سيلكورك، قد يكون ذلك الوضع الذي يشتمل على تمثيل فونولوجي غير كمي لآثار التقطيع الزمني التركيبي هاته، وذلك حينما يمثَّل التطويل والوقف فقط باعتبارهما جزءا من التخصيص الكمي للمدة التي يعبَّر عنها في التمثيل الصوتي من المستوى الأكثر انخفاضا، والتي أُدرجت بواسطة قواعد تحسب المدة على أساس البنية التركيبية للقول، وهذا هو منظور كلات (1976) وكوبر وباكيا ـ كوبر(1980)[49].

وبارتباط مع ذلك، تساءلت عن أنواع الحجج التي سيبحث عنها المرء في محاولته تحديد التمثيل الملائم للتطويل الختامي والوقف، فأقرت بأنه يمكن للمرء أن ينظر متطقيا أولا إلى قواعد الفونولوجيا وإلى ربط الفونولوجيا بالتركيب، فإذا كان التقطيع الزمني التركيبي قد مُثِّل له تمثيلا ملائما وفق المدرج، فإنه من المتوقع، إذن، أن تكون قواعد النحو المتأثرة برصف القول بدءا من المقطع بالمدرج (الذي يتضمن قواعد المكون الفونولوجي وكذلك قواعد بناء المدرج) عرضةً للتغيير بفضل وجود النقرات الصامتة وأنصاف النقرات الصامتة التي ترى أنها مصدر الوقف والتطويل الختامي، وفي الحقيقة، فإن هناك حجة تقضي بأن يكون للمواقع الصامتة للتقطيع الزمني التركيبي تأثير على الظواهر الفونولوجية.

وبخصوص التقطيع الزمني التركيبي وقاعدة الإيقاع ترى سيلكورك أن قاعدة حركة النقرة المرخمة للمدرج ("قاعدة الإيقاع") تحدَّد بوصفها عملية تجري على مستوى المدرج العروضي، وهي تطبق حينما تتجاور نقرتان على نفس المستوى العروضي، أي حينما تشكلان تضاربا، إن النظرية التي يتم وفقها تمثيل مساهمة التقطيع الزمني التركيبي باعتباره مواقع صامتة في المدرج تفسر افتقاد قاعدة حركة النقرة وذلك في الحالات التي قد يُتوقع فيها

---

(49) نفسه، ص 300 - 301

وجود تضارب. وإذن نروع نحو وقوع **قاعدة حركة النقرة**، وذلك على أساس أنساق بروز متواليات المقاطع فحسب....... وهكذا. ولأن "قاعدة الإيقاع" (إضافة نقرة) يجب أن تنظَّم بمنطق مدرجي، فإنها توفر حجة مهمة لصالح تمثيل درجات "الفاصل" المتنوعة بين الكلمات في الجملة بمنطق مدرجي أيضا[50].

وفي تناولها للتقطيع الزمني التركيبي والوصل الخارجي، رأت أنه يمكن تقديم حجة أكثر حذقا إلى حد ما لصالح التمثيل المدرجي للتقطيع الزمني على أساس حجة مستمدة من عملية قواعد الفونولوجيا القطعية التي تطبق على القطع التي تنتمي إلى كلمات متجاورة في الجملة (قواعد الوصل الخارجي). ومن المألوف تماما أن نجد أن قواعد مماثلة الصامت وقبض المصوت وما شابه ذلك تطبق "بين الكلمات". ومن المألوف تماما أيضا أن تطبيق قواعد الوصل الخارجي مثل هذه أو لا تطبيقها يتوقف بطريقة ما على كيف "تترابط الكلمات "بإحكام" - حيث تحدَّد شدة الترابط، في نهاية المطاف، وفق بنية مركبية تركيبية سطحية. وكان قد سبق لسيلكورك (1980) أن اقترحت أن يتضمن التمثيل الفونولوجي طائفة من المكونات التطريزية المنظمة هرميا والتي تُعلِم بالفعل المجالات الملائمة بالنسبة لقواعد الوصل في الفونولوجيا المركبية. وقد عملت سيلكورك، في عملها سنة 1984، على البرهنة لصالح تمثيل فونولوجي آخر للترابط، أو المفصل، والذي يَفترض أيضا أن تُربط البنية التركيبية بتمثيل فونولوجي يصل بين التركيب وقواعد الفونولوجيا[51]. وهكذا تفترض أن يمثل المدرج العروضي "درجات ترابط" الكلمات في متواليات ملائمة بالنسبة لتطبيق قواعد الوصل الخارجي. إن المفصل - وبالضبط الفاصل - يعتبر، في هذه النظرية، مسألة تخص عدد

---

(50) نفسه، ص 301

(51) نفسه، ص 302

المواقع المدرجية الصامتة الواقعة بين المقاطع في حدود الكلمات. أما الافتراض القائل بأن المفصل المرتبط بقواعد الوصل فيعتبر قضية تقطيع زمني تركيبي يسمح بتفسير وجود تطبيق قواعد الوصل بالضبط في تلك البيئات التركيبية التي تكون فيها الوقوف أكثر احتمالا. والفكرة الكامنة وراء هذا القول هي أن التجاور في الزمن هو الذي يتحكم في تطبيق قواعد الوصل الخارجي، وأن المدرج يعطي تمثيلا (مجردا) لعلاقات التقطيع الزمني هاته. وإذا قبلنا الافتراض القائل بأن قواعد الوصل تتطلب درجات ما من تجاور محدد بالنظر إلى المدرج، وإذا تصورنا أن قاعدة ما ـ قاعدة مماثلة أنفية، مثلاـ تتطلب ألا يكون المقطع المحتوي على الأنفي (الأخير) الذي تجب مماثلته منفصلا بأية نقرات صامتة عن المقطع المحتوي على الصامت الذي يتماثل معه فإن القاعدة بمثل هذا التقييد ستنحصر لتطبَّق فقط داخل الكلمات. أو لنتصور مع سيلكورك أن تحدث القاعدة التي تسمح بنصف نقرة صامتة على الأكثر، وبذلك، فالقاعدة ستطبَّق، في نفس الآن، داخل الكلمات وبين بعض الكلمات في الجملة (إلا أنها لا تطبَّق في كل السياقات التركيبية)، متوقفة في ذلك على كيف تم إدراج العديد من المواقع الصامتة. إن نظرية مثل هذه ستحتاج أيضا إلى تفسير لماذا يكون الوصل في الكلام الأكثر سرعة أكثر ترجيحا في مدى أكبر من البيئات. وأما إذا افترضنا أن تكون قاعدة متأثرة بعدد المواقع المدرجية التي يمكن أن تفصل القطع المستلزمة فذلك سيتطلب أن تكون في الأساليب المختلفة (الإسراع) للقول تمثيلات مختلفة للمدرج (البنية الإيقاعية) بالنسبة للجملة. وبذلك يفيد الرأي بأن الكلام السريع لا يشمل فقط تسريع القول، بل يشمل أيضا إلغاء المواقع المدرجية الصامتة (من قبيل تغيير تمثيلها الفونولوجي)[52].

---

(52) نفسه، ص 203

ومن جهة أخرى، تسمح مقاربة المدرج العروضي للفاصل بنظرية لا تتطلب تغيير التمثيل حينما تتغير سرعة النطق. فلنفترض أن متطلبات المجاورة في الزمن التي تخصصها قواعد الوصل ليست قضية مجاورة على مستوى المدرج، بل هي قضية مجاورة في زمن واقعي. هذه الفكرة تسمح لنا، على امتداد الفرضية القائلة بأن تمثيل النقرات الصامتة في المدرج يعتبر تمثيلا للفاصل المتحكم فيه تركيبيا، بتفسير إمكانات الوصل المختلفة في السياقات التركيبية المختلفة على مستوى درجات السرعة المختلفة للكلام[53]. إن المدرج شبيه بالتدوين الموسيقي. ويمكن لهذا التدوين أن ينفذ بسرعة متفاوتة الدرجة. فباعتبار السرعة المعينة، يمكننا أن نفترض أن تسند قيمة زمنية (مثالية) خاصة (مثل مدة خاصة) إلى نقرات المدرج العروضي أو أنصاف نقراته. وكلما كانت السرعة أقوى كلما كانت مدة الزمن الواقعي في المدرج العروضي أقصـر[54].

واعتمادا على ما سلف، يمكن لسيلكورك أن تفسر، بصفة مباشرة، وبفضل فرضيات ثلاث جد طبيعية، سلوك قواعد الوصل في القول - لا فقط التمييزات التي تقوم بها بين السياقات التركيبية، بل أيضا احتمالها الكبير لأن تطبّق في سياقات أكبر من ذلك (مثلا خلال قطوع مكون أكبر) منذ أن تتزايد السرعة. **الفرضية الأولى** هي الفرضية التي برهنت لصالحها والقائلة بأن الفاصل الفونولوجي المحدَّد تركيبيا هو عبارة عن مسألة مواقع مدرجية صامتة. و**الفرضية الثانية** هي الفرضية القائلة بأن قيمة (مثالية) للزمن الواقعي تسند، بالنسبة لأية سرعة، إلى مواقع مدرجية عينية. والمطلوب من الفكرة القائلة بأن المدرج عبارة عن بنية إيقاعية مجردة مماثلة للتدوين الموسيقي شيء ما يتطلب تأويلا منظما (أو إنجازا). و**الفرضية الثالثة** تنص

(53) نفسه، ص 301-303

(54) نفسه، ص 304

على أن يقرن بأية قاعدة وصل خاصة تخصيصٌ لتجاوز الزمن الواقعي الذي تتطلبه. إن أية نظرية لقواعد الوصل، سواء كانت قائمة على الحدود التركيبية أو على المقولات التطريزية، يجب عليها أن تحدد متطلبات التجاوز (متطلبات المجال) التي تفرضها قاعدة الوصل. وبذلك، تكون وظيفة الفرضية الثالثة هي تخصيص طبيعة متطلبات التجاور في النظرية التي تتبنيها سيلكورك. إن إغراء هذه النظرية وما تَعدُ به يكمن في الإمكانية التي توفرها لتخصيص جد دقيق، في آن واحد، لمجالات قواعد الوصل وما يحدث بسبب الدرجات المختلفة للسرعة.. ويوفر هذا التحليل للوصل حجة مهمة لصالح مفهوم يقول بأن هناك مواقع صامتة في المدرج العروضي، وبأن عددها في أي سياق تركيبي يحدده ربط التمثيل التركيبي بالتمثيل الفونولوجي، وذلك عن طريق إضافة نصف نقرة صامتة التي تساهم في بناء المدرج[55].

وبخصوص العلاقة بين الوقف والتطويل، ترى سيلكورك أن هناك حجة أخرى مختلفة إلى حد ما لصالح التمثيل المدرجي العروضي للتقطيع الزمني التركيبي. وتقوم هذه الحجة على رأي إمبيريقي خاص، أي أن الوقف والتطويل الختامي عبارة عن جزء لا يتجزأ من نفس الظاهرة، وليسا "عمليتين" مستقلتين للنحو مثلما ذهب إلى ذلك بايك (1945) وكاتفورد (1966) ومارتين (1970). وتدل هذه الواقعة على أن تمثيل التقطيع الزمني التركيبي وفق المدرج العروضي يوفر، بطريقة مبدئية، إمكانية واقعية لتفسير لماذا يجب أن يكون واقعة ـ لما يترافق الوقف والتطويل ـ بينما نظريات أخرى مثل نظرية كلات (1976) وكوبر وباكيا ـ كوبر (1980) لا تنظر إلى هذا الترابط إلا بوصفه مسألة صدفة لا غير[56]. وتقترح، بعد ذلك، مبدأ نحويا كليا هو التالي:

---

(55) نفسه، ص 302

(56) نفسه، ص 305 — 306

(2) الموقع المدرجي غير المرصوف مع مقطع يحققه في الزمن غياب التصويت، أي الوقف.

إن المدرج يحد المواضع في الزمن، ولا يتم التكلم به فحسب إلى الحد الذي تكون فيه المقاطع مرصوفة معه. أما المواقع المدرجية الصامتة غير المرصوفة، مثل استراحات الموسيقى، فهي الوقوف في التحقيق المنطوق للخطاطة الإيقاعية. وقد يبدو أن المبدأ المذكور أعلاه المتحكم في تأويل التمثيل الفونولوجي ملمحٌ ضروري للنظرية[57].

وفي تساؤلها عن كيفية ظهور الطول الختامي الذي ترى أنه يعوض الوقف أو يتعايش معه، تلاحظ أن المقاطع ذاتها في القول هي التي لها صلة مباشرة بالمدرج (الذي ترصف معه)، لا قطع المقاطع. ثم تتساءل قائلة: لماذا يخضع رصد المقطع الأساسي بالمدرج لهذا التغيير في المقام الأول، بحيث إن مقطعا سبق له أن رُصِفَ يُرْصَفُ مع المواقع الصامتة أيضا؟ (أي لماذا تتحقق دائما المواقع الصامتة المفترضة بوصفها وقوفا فقط دون أي تطويل في أي مكان؟)؛ لماذا تقتصر ظواهر التطويل المناسبة تركيبيا، دائما، على المقاطع الواقعة في المكون الختامي للمكـون[58]. وتعتقد سيلكورك أن نظريتها يمكنها أن توفر أجوبة دقيقة عن هذين السؤالين، تعللها خلفيات جد مستقلة. غير أنه لكي يحدث ذلك يجب على بعض المبادئ العامة جدا للنحو المتحكم في تمثيل أنواع أخرى من الظواهر الفونولوجية أن تسمح بدور في التحكم في رصف المقاطع مع المدرج العروضي. ويتعلق الأمر ببعض مبادئ الفونولوجيا المستقلة القطع. والفكرة الأساسية في هذه الفونولوجيا هي أن التمثيل الفونولوجي يتألف بصفة متزامنة من "طبقات" متميزة، تحتوي كل طبقة منها على متوالية من الوحدات اللسانية. وهي متوالية منظمة تنظيما خطيا، وكان من بين ما اقتُرِح، مثلا، أن

---

(57) نفسه، ص 307.

(58) نفسه، ص 308 – 309.

تُمثّل الأنغام مستقلة عن القطَع أو المقاطع. كما اقتُرح، على وجه الخصوص، أن تشغل هذه الأنغام طبقتها، بالموازاة مع طبقة المقطع. ومن البديهي أن المكون الأساسي لهذه النظرية للتمثيل الفونولوجي هو مجموعة المبادئ المتحكمة في الاقترانات أو العلاقات بين كيانات الطبقات المختلفة[59]. وتفترض سيلكورك إمكان تحكم مبادئ الاقتران المستقل القطَع هذه، إذا تم تعميمها، في رصف المقاطع مع المدرج العروضي. وتعتقد أن هذا التعميم ممكن نظرا لأن متوالية مقاطع قول ما عبارة عن طبقة، وأن مدرجها العروضي (أو ربما أنصاف نقرات المستوى العروضي الأول) يمكن أن يُنظر إليه بوصفه طبقة[60]. وإذا سمَح مثل هذا التعميم للمبادئ بتمييز صحيح لظواهر هذين المجالين، فإنه قد يكون من الخطإ، إذن، ألا يتم تبني هذا التعميم وأن ننظر إلى هذه الظواهر بوصفها، على مستوى السطح، تجليات مختلفة إلى حد ما لنفس النوع الأساسي للتنظيم الفونولوجي. ومن جهة أخرى، تتوصل سيلكورك إلى أن مبادئ الفونولوجيا التي تضمن هذا النوع من الاقتران من اليسار إلى اليمين بين المقاطع والأنغام يمكنها بل ويجب عليها بالفعل أن تُستدعى لتضمن نفس نوع الرصف بين المقاطع والمواقع المدرجية. كان هذا هو جواب سيلكورك عن السؤال الثاني من السؤالين اللذين طرحتهما سابقا[61].

وتشير سيلكورك إلى أنه قد يحدث في ظل شروط خاصة في لغة معينة ألا يكون ممكنا وجود أي اقتران إضافي ما بكيانات غير مقترنة على صعيد طبقة أخرى. وتكمن القضية في أن هناك، على العموم، "دافعا" لقرن كل كيان على مستوى طبقة ما بكيان واحد على الأقل في طبقة أخرى. إلا أن هذا "الدافع" يجب أن يعبر عنه بتعابير شكلية. ومن ثمة يُقترح أن يفسِّر أيضا لماذا

---

(59) انظر المبادئ الواردة في : Clements, G. N. and Ford, K. C. (1979)

(60) نفسه، ص 307.

(61) نفسه، ص 310.

ترد، في المقام الأول، رصوف (التطويل الختامي) الإضافية لمقطع ما مع مواقع صامتة في المدرج العروضي. وبهذا تُجيب سيلكورك عن السؤال الأول.

تعتقد سيلكورك أنه يمكن للمقاطع أن تتوفر، على الأرجح، على قابلية قصوى للامتداد أو "الانتشار". ويمكن لهذه القيود على قابلية الانتشار أن تماثل تقريبا البند في بعض اللغات النغمية الذي يقيد بأن الاقترانات الإضافية لا تخلق أنغام النطاق (مع أنها لايمكن أن تكون خاصة باللغة إلى هذا الحد). إذن من الممكن: 1ـ ألا يرصف أي مقطع مع أكثر من عدد ما أكبر من مواقع أنصاف النقرات، وذلك في نسبة معطاة لسرعة النطق.... 2ـ أن تختلف المقاطع من مختلف الأنماط بالنظر إلى كَمّ من المواقع المدرجية التي يمكنها أن تشغلها ... والفكرة هي أن وقوفا، على الرغم من أن "الدافع" يشغل مواقع صامتة في المدرج، ستحدث هناك، وذلك بالضبط حيثما يتجاوز عدد المواقع الصامتة في المدرج عتبة قابلية انتشار المقطع الذي يسبق المواقع الصامتة. وتعترف سيلكورك بكونها لا تملك حجة الآن تدعم هذا المقترح، ولكنها تقدمه بوصفه فقط تأملا في محاولتها أن تَفهم لماذا ترد الوقوف، على وجه الإطلاق، بوصفها انعكاسات للمواقع المدرجية الصامتة. بالنظر إلى "الدافع" إلى القرن بين الطبقات. غير أن سيلكورك، مع ذلك، تشعر بأن هناك تشابهات كافية بين "الامتداد" المستقل القطع وإعادة الرصف التي برهنت لصالحها في بحثها سنة 1984، وهي تشابهات تسمح لها بأن تقبل بجدية الفرضية القائلة بأن نظرية موحدة مفردة تشمل النوعين معا من الظواهر[62].

لقد برهنت سيلكورك، وهي تدافع عن التقطيع الزمني التركيبي بوصفه مواقع (صامتة) غير مرصوفة في المدرج العروضي. على أن الوقوف عبارة عن تأويل صوتي معقول للمواقع المدرجية الصامتة في نظريتها.... وقد يبدو

(62) نفسه، ص. 311.

بالضبط أن الوقوف التي هي تجليات أساسية للتقطيع الزمني المتصل بالتركيب قد تُكره المرء على القول بأنها مواقع صامتة. كما برهنت أيضا على أن هذا التمثيل للتقطيع الزمني التركيبي يسمح بتفسير مبدئي بالنسبة لتطويل المقطع المعاين والمتصل بالتركيب. وبطبيعة الحال، فإن ذلك لايفسر فقط لماذا يجب أن يوجد التطويل، بل يفسر أيضا لماذا يجب أن يقع هذا التطويل إن جاز التعبير على المواقع الختامية في المكون[63].

ومن الجدير بالقول هو أن ما قد يشجع على العمل في هذا الاتجاه هو الحجة المستمدة من الأدبيات التجريبية والتي مفادها أن التطويل الختامي والوقف متماثلان إدراكيا. إذ سبق لمارتيـــن (1970) ولوهيســـت (1979) أن لاحظا أن المستمعين يدركون حالات التطويل الختامي بوصفها وقوفا. ويبدو أن هذه النتيجة مفهومة بشكل أفضل في إطار النظرية التي تقول بها سيلكورك، وذلك إذا افترضت أن المستمعين ينقلون ما سمعوه إلى تمثيله الفونولوجي الأكثر تجريدا. وهكذا، وحسب نظريتها، وعلى مستوى أعمق للتمثيل، فإن هذه التجليات السطحية للتقطيع الزمني التركيبي تعتبر متماثلة. وعلاوة على ذلك، فإن نظريتها ستقوم بنوع آخر من التنبؤات بخصوص الوقائع، أي أنه سوف تكون هناك علاقة مقايضة أو تضايف سالب في حجم التطويل الختامي والوقف اللذين يُعثر عليهما في أي سياق تركيبي خاص. وقد يُقبل افتراض سيلكورك القاضي بأن هناك، بالنسبة لأي "قطَع" تركيبي خاص، عددًا ن غير متغير وثابت من مواقع أنصاف النقرة الصامتة في المدرج. وقد أدرجت هذه المواقع بواسطة قواعد إضافة نصف نقرة صامتة تركيبية، حسب طبيعة علاقة بنية المكون في هذا القطْع. وبالنظر إلى هذه الفرضية وإلى نظريتها للوقف والتطويل الختامي، فإن الأمر سينتهي بنا إلى القول بأن مدة الوقف ومدة

---

(63) نفسه، ص 311 - 312.

التطويل الختامي تتضافان دائما حتى إلى نفس حجم المدة بأتمها، وذلك حينما يستمر السياق التركيبي ونسبة الإسراع في النطق ثابتين. ومن المتوقع أن نجد تغيرا في التطويل في أي موقع، إذا كان هناك، بالفعل، تغير في قابلية مقاطع معينة للانتشار . ولعل أهم نقطة، فيما ترى سيلكورك، هي أن نظريتها تتنبأ، فيما يبدو، بتغير مدة الوقف الذي يعقب المقطع المطول وفقا لذلك، بنسبة تعاكس مدة تطويل المقطع[64].

هذه المقاربة العامة تؤكدها، في الظاهر، واقعتان هما: 1ـ بعض السياقات التركيبية تعرض التطويل الختامي ولا تعرض الوقف. 2ـ لا ينكشف الموقف النقيض. فالسياقات التي يرد فيها التطويل فقط هي تلك السياقات التي يكون فيها قطْع المكون صغيرا. وتُفهم هاتان الواقعتان إذا افترضنا أن عدد المواقع الصامتة تتضايف مع حجم قطْع المكون : فمتى ما كان القطْع صغيرا كان عدد أنصاف النقرات الصامتة صغيرا. وحينما تكون أنصاف النقرات الصامتة قليلة جدا بحيث قد لايتجاوز المقطع عتبة قابلية الانتشار في رصفه معها، مثلما قد يحدث في القطوع الصغرى للمكون، فإننا نتنبأ بأن تحدث دائما إعادة رصف (مستقلة القطع) autosegmental لكل تلك المواقع . وهذا يعني أن التطويل لا غير هو الذي سيكون في تلك المواقع لا الوقف. وهذه هي الحالة المقيدة للتضايف السالب بين التطويل والوقف الذي تتنبأ به نظرية سيلكورك. إذ هي تتنبأ بأن وقفا مثل هذا سيظهر فقط في القطوع الصغرى للمكون[65].

وكانت سيلكورك قد قارنت النجاحات الظاهرة لنظريتها للتقطيع الزمني التركيبي مع الحدود الظاهرة للنظريات من قبيل نظرية كلات (1975،1976) ونظرية كوبر وباكيا ـ كوبر (1980)، اللتين يُنظر من خلالهما إلى الوقف

---

(64) نفسه، ص 312.

(65) نفسه، ص 312 – 313.

والتطويل الختامي بوصفهما عمليتين مستقلتين استقلالا تاما واللذين لا يجب أن يتم تمثيل آثارهما تمثيلا فونولوجيا[66]. وتخلص سيلكورك إلى أن الوقف والتطويل الختامي تحقيقان لمواقع غير مرصوفة صامتة على المستوى العميق في البنية الإيقاعية للجملة. ويمثَّل لها هنا بوصفها مدرجا عروضيا[67].

أما عن تركيب الفاصل الإيقاعي، فقد تناولت سيلكورك قاعدة إضافة نصف نقرة صامتة. فإذا كانت المواقع الصامتة في المدرج العروضي عبارة عن تمثيل ملائم للمفصل (للفاصل) التركيبي. فإن النحو يجب أن يتضمن طائفة من القواعد تحدِّد، بالنسبة لأية جملة معينة (ذات بنية مركبية سطحية معينة)، إمكانات المفصل (الفاصل) بين الكلمات والمكونات المركبية التي تكوِّن الجملة. ولأن الفاصل الإيقاعي يعكس البنية المكونية السطحية للجملة، فإن قواعد الفاصل يجب أن تبنى بوصفها : "تنظر إلى البنية السطحية وأن تضيف مواقع مدرجية صامتة بوصفها تشكل وظيفتها. لقد سبق لسيلكورك أن اقترحت قاعدة (أو قواعد) مسماة بإضافة نصف نقرة صامتة من شأنها أن تطبق في سياقات تركيبية ثلاثة : في نهاية الكلمة، وفي نهاية مكون متفرع، وفي نهاية مكون يعتبر آختا لـ ج وقد فهمت أن هذه القواعد تطبَّق سلكيا في بناء المدرج الذي يشكل من الربط انطلاقا من التمثيل التركيبي إلى التمثيل الفونولوجي، وقد نُظر إلى آثارها التراكمية باعتبارها تمثيلا لدرجات مختلفة للفاصل في الجملة. وفي معاودة نظرها في هذا المقترح، تبدأ بالصياغة التالية لقاعدة إضافة نصف نقرة صامتة:

(3) أضف نصف نقرة صامتة في (اليمين الأقصى) لنهاية المدرج العروضي المرصوف مع :

(66) انظر تقويمنا لنظرية كوبر وباكي - كوبر في الفصل الأول.

(67) P. 313 ,(1984)

أ. كلمة.

ب. كلمة تشكل رأس مكون غير مضموم.

ج. مركب.

د. مركب أخت من ج[68]

ثم تنتقل سيلكورك لتثير احتياطين. **أولهما** أن البند (ب) يميز بين الكلمات المتوقفة على الموضع لها ولمركباتها الأم في بنية موضوع الجملة. وعلى هذا البند أن يميز، مثلا، بين متواليات مغيّر زائد رأس (مثل ظ ـ س) ورأس زائد فضلة (مثل س ـ ظ. ف ـ س، الخ). وهذه هي النتيجة المرغوب فيها. وتشير إلى أن البند (ب) يكون له دور يلعبه فقط في المركبات التركيبية لا في الكلمات المزجية. **ثانيهما** أن البند (ج) يكون عرضة لقيد خاص. فهذا البند يضع نصف النقرة الصامتة في نهاية مكون مركبي، ويكمن أحد آثاره في أن يُؤمّن للتشكيلات المركبية المتعددة التفريع يمينا العميقة الدمج مقدارا ملائما من الوقف والتطويل يعقبها. إلا أن القاعدة نفسها لاتستدعي التفريع. لكنها تشترط أنــــه إذا كانت الكلمة مركبا، فإن ذلك التشكيل لن يتقبل نصفي نقرتيــن، بل نصــف نقرة واحـــدة[69].

وفي موضوع فونولوجيا الفاصل الإيقاعي وعلم أصواته، وفي حديثها عن الوقف والتطويل الختامي في اللغة الإنجليزية، رأت أن معطيات الوقف والتطويل الختامي قد تشكل، مبدئيا، حجة أساسية في تقويم أي مقترح متعلق بقواعد إضافة نصف النقرة الصامتة وبيئاتها التركيبية. إلا أنها تلاحظ أن تلك المعطيات المتاحة يمكنها، في الجزء الأكبر منها، أن تعتبر أكثر إيحاء ولاتؤثر مباشرة على مقترح ما واضح التنبؤات ومتميزها مثل اقتراحها. لقد اعترف

---

(68) نفسه، ص ٣١٤.

(69) نفسه، ص ٣١٤، ٣١٥.

منذ زمن طويل بأن تقسيم جملة إلى كلمات ينعكس في الخاصيات الإيقاعيـة للجملـة، وذلك حتى حينما يبقى نسق النبر (أو البروز) ثابتا. وتخلص سيلكورك إلى أن نظريتها للفاصل الإيقاعي تتنبأ باختلافات في التقطيع الزمني للنوع الملحوظ: إذ يجب أن يكون المقطع غير المنبور الذي يسبق قطْعا مكونيا أطول من مقطع غير منبور يتلو قطْعا مكونيا. وهذا النوع من الحجج يشير إلى وجود موقع مدرجي واحد على الأقل واقع بين كلمات في المتوالية (وبتعبير أدق، فهو يشير، على الأقل، إلى وجود موقع واحد بعد كلمة من مقولة أساسية). وتؤكد ذلك المعطيات المأخوذة من الدراسات التجريبية في موضوع إنتاج اللغة. فلقد قيل، وبصفة متساوقة، أن المقاطع الختامية في الكلمة أطول من المقاطع الاستهلالية في الكلمة أو المتخللة للكلمة (انظرأوللر 1973، كلات1975، ناطاكاني وأوكانور وآوسطون 1981). ويتم التنبؤ بهذا المفعول إذا افتُرض وجود موقع (مواقع) صامت (صامتة) بين الكلمات، وتم أخذ التطويل الختامي بعين الاعتبار بوصفه امتدادا مستقل القطع من اليسار إلى اليمين. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن مثل هذه المعطيات، وهي تؤكد الامتداد من اليسار إلى اليمين ووجود مواقع صامتة، لا تقدم حجة متعلقة بتفاصيل ما حول قاعدة إضافة نصف النقرة الصامتة، من مثل لاسيمترية قاعدة إضافة نصف النقرة الصامتة وتأثرها ببعض أنواع الإخبار التركيبي فحسب. غير أن هناك حجة ما لصالح الاحتياج إلى البند (ب) الذي يضع نصف نقرة صامتة إضافية بعد الكلمة الرأس لمركب غير مضموم. لقد سبق لكاتفورد (1966) أن تحدث عما سماه بالاستراحة والتي مثلت عنده اختلافات إيقاعية بين جملتين. وقد أولت سيلكورك هذه الاستراحة باعتبارها نقرة صامتة[70]. كما رأت أنه من المعلوم، إضافة إلى ذلك، أن تنقل الطبيعة التفريعية لمكون ما على اليسار في قطْع

(70) نفسه، ص 321.

مكوني ما إلى وقف أو آثر تطويل. وعلى العموم، فإن البنود الثلاثة الأولى لقاعدة إضافة نصف النقرة الصامتة، سواء في التأليف أو من خلال تكرار قائم على كلمات مدمجة أو مركبات مدمجة، توفر تفسيرا بالنسبة للملاحظة العامة القائلة بأن المكونات الطويلة تعقبها وقوف طويلة. وفيما يتعلق بالطول يُنقل دائما إلى تعقيد مكوني أكبر أو إلى عمق الدمج. ولأن المكونات تنزع إلى أن تكون متفرعة إلى اليمين في اللغة الإنجليزية، فإن طول مكون ما على اليسار يناسب دائما العمق الأكبر للدمج، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن كوبر وباكيا - كوبر (1980) اللذين بينا أن عمق الدمج يتضايف مع طول الوقف، قد وجدا أن عمق دمج المكون الأيسر في قطع مكوني هو الأهم.

أما بالنسبة للبند (ج) من قاعدة إضافة نصف نقرة صامتة، والتي تسند نصف نقرة صامتة في نهاية الأخوات المكونية لـ ج، فإن ما يسنده هو حجة التقطيع الزمني[71].

وفي (1986) اقترحت سيلكورك أن هناك مستوى تسميه بنية - م ويتوسط بين البنية التركيبية والتمثيل الصوتي. وهو يتألف، من بين ما يتألف منه، من البنية التطريزية. وترى أن خاصيات البنية التركيبية التي تنعكس في البنية التطريزية محصورة جدا. والمستوى الذي تشكل فيه البنية التطريزية جزءا من التمثيل هو المستوى الذي لا توجد فيه بنية تركيبية. وبعبارة أخرى، ومنذ أن يتم نقل التركيب إلى البنية التطريزية، فإن التركيب نفسه يوضع جانبا. وقد صاغت سيلكورك نموذجا يتكون من مكونات فرعية هي: المكون الفونو-تركيبي؛ والمكون الفونولوجي؛ ومكون التجسيد الصوتي[72]. ومن هذا المنطلق، انتقلت إلى الحديث عن المدرج العروضي مذكرة بأنها قد برهنت على أن المدرج العروضي لا يوفر التمثيل لعلاقات البروز أو للنسق الإيقاعي فقط، بل

(71) نفسه، ص 326

(72) Selkirk, E. O. (1986) P 372 - 375

يوفره أيضا للفاصل والمفصل. حيث يمثِّل بوصفه أنصاف نقرات (غير مقترنة) صامتة تظهر بين الكلمات في المتوالية. وتُدرج قواعد إضافة نصف النقرة الصامتة الـ **س** في التمثيل بواسطة البنية التركيبية السطحية للجملة. مثلما برهنت على أن أنصاف النقرات الصامتة توفر تمثيل **وقف مجرد** ("الراحة" في الترتيب الموسيقي) ترى أنه قد أثر في تطبيق قواعد الوصل التي يتم تطبيقها في شكل التحقيق الصوتي. ثم تسجل أن أنصاف النقرات الصامتة في التمثيل الفونولوجي شبيهة إلى حد بعيد بالعناصر الحدية، وأن كل الحجج المضادة للحدود باعتبارها معينة لمجال فونولوجي هي حجج غالبة. ويمكن للمرء، وهو يواصل الحديث عن الدور المركزي لأنصاف النقرات الصامتة في الفونولوجيا في ذاتها، أن يبرهن على أن المكونية التطريزية للبنية-م قد حدثت انطلاقا من التمثيل الفونولوجي المشتمل على أنصاف النقرات الصامتة، وأن إدراج نصف النقرة الصامتة، لا البنية التطريزية، هو الذي يتم تحديده مباشرة بالنظر إلى التركيب. إن إعطاء البنية التطريزية الموقع المركزي في البنية - م لا يجعلنا نقترف حرمان أنصاف النقرات الصامتة من أية علاقة مباشرة بالتركيب. إنها ما تزال تسمح للمرء بتفسير الإمكانية القائلة بأن أنصاف النقرات الصامتة، وكذلك بعض مظاهر المدرج العروضي. لاتحدَّد بالنظر إلى المجالات التركيبية، بل تحدَّد بالنظر إلى البنية التطريزية. وبالفعل، فإن هذا النوع من تعلق بناء المدرج العروضي بالبقية التطريزية يعد مسألة مرغوبا فيها. ومن المغري الافتراض أن بناء المدرج العروضي يُنجَز اعتمادا على مجالات البنية التطريزية، وأن البنية التطريزية تحدِّد التمثيل المجرد للفاصل (للمفصل) في الزمن الذي سبق أن مثلـه سيلكورك باعتباره أنصاف نقرات صامتة أيضا[73] .

---

(73) نفسه، ص. 375-377

إن المرء قد يكون قادرا على اشتقاق هذا النوع من البنية التطريزية بصفة غير مباشرة فيما يتعلق بالتركيب، بل إنه قد يكون قادرا على اشتقاقه انطلاقا من تمثيل يشمل أنصاف نقرات صامتة في أعداد متنوعة بين الكلمات التي سبق لها نفسها أن أدمجت فيما يتصل بالبنية التركيبية. وهذا يعني بوضوح أن البنية التطريزية يمكنها أن تبنى "انطلاقا من" بنية نصف نقرة صامتة وذلك، مثلا، بجعل نهايات مكون تطريزي خاص تتطابق مع متواليتين متعاقبتين من أنصاف النقرات الصامتة مع تساوي العدد الأصلي لحجم مخصوص. وبهذه الطريقة فإن التمثيل الهرمي من النوع الذي تحدثت عنه سيلكورك سابقا يتم اشتقاقه بصفة آلية. ومن المهم أن تتقاسم القواعد الخاصة لإدراج نصف النقرة الصامتة التي اقترحتها سيلكورك في كتابها **الفونولوجيا والتركيب** الخاصية الأساسية مثل قواعد اشتقاق المكون التطريزي[74].

2.2.3.2. الوقف في المقاربة القائمة على العلاقة

لقد أثبتنا أعلاه أن مقاربة نيسبور وفوگل هي مقاربة ألغوريثمات الربط القائم على العلاقة. وهذه المقاربة تميز تمييزا قاطعا بين رؤوس المكونات التركيبية وفضلاتها. وهذا يعني أنهما قد احتكما احتكاما قاطعا إلى مختلف أنواع العلاقات الحاصلة بين المكونات التركيبية الموجودة في نفس المجال الفونولوجي المشتق. وقد فحصت نيسبور وفوگل (1986) قواعد من مجموعة من اللغات التي تحيل على المركبات الفونولوجية فأقرت بأن كل المركبات الفونولوجية تتضمن، كحد أدنى، رأسا **س** وكل العناصر على الجهة غير التكرارية للرأس والتي ما تزال داخل **س** أقصى. وقد انتهت نيسبور وفوكل على إثر تقديمهما لقاعدة بناء المركب الفونولوجي إلى التوصل إلى خمس إمكانات منطقية قد تصنف فيها اللغات: 1- الفضلة المحظورة؛ 2- الفضلة الاختيارية،

(74) نفسه، ص. 388 – 349.

ـ التفريع: 3 ـ الفضلة الإجبارية. ا التفريع: 4 ـ الفضلة الاختيارية. – التفريع: 5 ـ الفضلة الإجبارية. ـ التفريع[75].

لقد خصت نيسبور وفوگل القليل مما خصصته سيلكورك للوقف والتطويل. ومع ذلك، فإن ما أتتا به يكتسي أهمية بالغة. وقد يكون من الجدير بالذكر القول بأن نيسپور وفوگل قد كرستا عملهما هذا للبرهنة على استقلالية المكونات التطريزية عن التركيب، معتمدتين في هذه البرهنة على الوقائع التي وفرتها العديد من اللغات.

وبالنظر إلى موضوع بحثنا، فإن ما همنا، بالأساس، هو بعض الوحدات التطريزية التي لها صلة بالوقف والتطويل، ويتعلق الأمر بالمركب الفونولوجي والمركب التنغيمي والقول الفونولوجي.

ففي مجال المركب الفونولوجي، برهنتا على أن هذه المقولة التطريزية توظف مفاهيم تركيبية أكثر عمومية في بنائها. فقاعدة تكوين المركب الفونولوجي تحيل على مثل هذه المفاهيم العامة مثل مفاهيم المركب التركيبي والرأس المركبي، كما تستعمل البرامتر الذي يقيم الوجهة التي تدمج فيها الجمل في لغة معطاة من نوع **س**. وقد أثارت الكاتبتان الانتباه إلى أن المركب الفونولوجي المبنين يعد المكون الأول في البنية التطريزية الذي يعكس الفكرة التي مؤداها أن الطول يلعب دورا في تحديد المقولات التطريزية. ومعنى ذلك أن الطول النسبي للتكملات غير المتفرعة في مقابل التكملات المتفرعة يبدو وكأنه عامل حاسم في تحديد إمكانية البَنيَنة في بعض اللغات، وذلك نظرا لأن التكملات غير المتفرعة تكون، عموما، أقصر من التكملات المتفرعة. وهذا يعني، أنه قد يكون هناك نزوع عام إلى تجنب تكوين مركبات فونولوجية (غير

(75) يمكن النظر إلى قواعد الإمكانية الأولى في ص 179، 180، 183. وقواعد الإمكانية الثانية في ص 165، 174، 177، 178... وقواعد الإمكانية الثالثة في ص 180، 182. أما الإمكانيتان الأخيرتان فلا وجود لهما فعلياً، وذلك في عملهما (1986).

متفرعة) متميزة القصر[76]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنهما قد تناولتا بالدرس في إطار هذه المقولة التطريزية ظاهرة التطويل. وقد لاحظتا، في هذا الصدد، أنه غالبا ما اعتقد الناس بأن التطويل يقع في نهاية المكونات التركيبية. وتريان أن التقطيع المركبي التطريزي يلعب دورا في التطويل وذلك فقط بالمعنى الذي يُبنى به المركب الفونولوجي اعتمادا على مفاهيم تركيبية. وتعزوان عدم القيام بمثل هذا التمييز في السابق إلى أن التقطيعين غالبا ما كانا يتطابقان[77]. فقد لوحظ في اللغة الإنجليزية، كما في اللغة الإيطالية، أن المركب الفونولوجي يعد أيضا مجال التطويل الختامي. وكان ليبرمان وبرينس (1977) قد لاحظا أن قاعدة عكس اليامبي لا تطبَّق إذا تم تطويل البعد الواقع بين النبرين، وقاعدتهما هي التي تفسر ذلك جيدا: لأن التطويل يقع في نهاية المركب الفونولوجي، ولأن الكلمتين معا المستلزَمتين في قاعدة عكس اليامبي يجب أن تنتميا إلى نفس المركب الفونولوجي[78]. كما أثارتا مسألة طول المصوت في لغة شيموبني التي درسها كيسبورث وأباشيخ (1974) والتي تعد ملائمة للنظرية التطريزية. فطول المصوت، في هذه اللغة، طول تعارضي، على العموم، مع أن هناك بيئات خصوصية يتم التنبؤ به فيها: أ) في نهاية الكلمة، حيث يُتنبأ بقصر المصوت إذا كانت نهاية الكلمة تتطابق مع نهاية مركب فونولوجي، وبطوله إذا لم يحدث ذلك؛ ب) قبل مقطع ثقيل داخل نفس المركب الفونولوجي، حيث يكون المصوت قصيرا؛ ج) قبل متوالية تتكون على الأقل من ثلاثة مقاطع داخل نفس المركب الفونولوجي، حيث يتنبأ بقصر المصوت أيضا. وتفسر هذه الوقائعَ ثلاثُ قواعد تقصيرية هي: التقصير الختامي والتقصير الواقع ما قبل الطول والتقصير الواقع ما قبل المقطع الثالث قبل الأخير[79].

---

(76) Nespor, M. and Vogel. I. (1986) P. 185

(77) نفسه، ص. 176

(78) نفسه، ص. 178

(79) نفسه، ص. 180

هكذا لاحظنا، إذن، أن طول بعض المكونات الفونولوجية يلعب دورا في تحديد التقسيم النهائي لسلسلة ما إلى مركبات فونولوجية. وقد رأينا، في لغات مثل الإيطالية، أن مركبا فونولوجيا قصيرا (أي غير متفرع) قد تعاد بنينته، بحسب بعض الشروط، ليشكل مركبا فونولوجيا أكبر ومفردا مع مركب فونولوجي مجاور[80].

وفي مجال المركب التنغيمي، كان من الضروري أن نشير إلى مفهومين تركيبيين جوهريين يستلزمهما هذا المركب وهما الربط البنيوي بالشجرة والجملة الجذرية. ومن جهة أخرى، فقد أوضحنا أن صياغة قاعدة تشكيل المركب التنغيمي الأساسية تقوم على مفاهيم تفيد بأن المركب التنغيمي هو مجال نطاق تنغيمي وأن نهايات المركبات التنغيمية تتطابق مع المواقع التي قد تدرج فيها الوقوف في جملة ما. وقد لوحظ، عموما، وفي علاقة بالنطاقات التنغيمية، أن هناك بعض أنواع التركيب التي يبدو أنها تشكل مجالات التنغيم بذاتها. وتشمل الجمل الاعتراضية والجميلات الموصولة غير الحصرية والنداء والحشو والاستفهام المجازي وبعض العناصر المنقولة. إلا أننا لاحظنا أن هذه التراكيب تمثل متواليات يمكن اعتبارها بمعنى ما خارجة عن الجملة الجذرية التي تقترن بها. وعلاوة على هذه الأنواع الخصوصية من التراكيب التي تشكل إجباريا المركبات التنغيمية، هناك مفهوم تركيبي آخر ملائم لتشكيل المركب التنغيمي وهو جملة الجذر. وعلى وجه الخصوص، فإن حدود جملة الجذر تحدد مركبا تنغيميا، بينما الجمل التي ليست جملا جذرية لا تحدده. غير أن هناك حالات لا تشكل فيها جملة الجذر مركبا تنغيميا مفردا[81]. وأثارنا مسألة ما قد قيل بخصوص كون مجال المركب التنغيمي

---

(80) نفسه، ص 93.

(81) نفسه، ص 188 - 189.

يناسب مكونا تركيبيا. فتبين لهما أنه حينما يكون لجملة الجذر مركب تنغيمي إجباري متخلل فإن هذه هي الحالة التي لا تكون فيها السلاسل على جانب أو جانبي هذا المركب التنغيمي مناظرة لأي مكون في التركيب[82]. أما عن الطول، فقد ذكرنا أنه واحد من الوقائع المختلفة التي يمكن أن تلعب دورا في تحديد البنينة. ولأن التحديد الأساسي للمركب التنغيمي يُخصِّص أن كل المركبات الفونولوجية لجملة الجذر تشكل مركبا تنغيميا مفردا، إذا كانت المواد التي تشرف عليها جملة الجذر طويلة، فإن المركب التنغيمي الناتج يكون طويلا أيضا بصفة آلية. وفي هذه الحالات، ترد المركبات التنغيمية المبنينة في الغالب لتولّد مكونات أقصر إلى حد ما، وربما يعود ذلك إلى أسباب فيزيولوجية ذات صلة بالقدرة على التنفس... إن عامل الطول أيضا يلعب دورا في تحديد كيف تصنع العديد من المركبات التنغيمية الصغرى انطلاقا من مركب تنغيمي أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، تحدثنا عن دور الإسراع في النطق في تقطيع المركبات التنغيمية[83].

وكانت الكاتبتان قد تناولتا المركب التنغيمي في عمل سابق (1983). وقد حاولتا تفسير ظاهرة التنغيم الخصوصية، أي مواضع القطوع التنغيمية التي تتمظهر بواسطة تطويل العناصر التي تسبق مثل هذه القطوع، وبإدراج الوقف، أو باحتمال إدراجه[84].

أما في ما يتصل بالقول الفونولوجي، فقد نبهتا على أنه تحدده بداية مكون تركيبي ونهايته (**س** ن). وبعبارة أخرى، فإن القول الفونولوجي يتألف من تلك المركبات التنغيمية التي تشرف عليها نفس العجرة **س** ن في الشجرة التركيبية. وعلاوة على حالات التشديد الخاص، فإن هناك، مع ذلك، أسبابا لإسناد قيم

(82) نفسه، ص 190.

(83) نفسه، ص 193 - 194.

(84) نفسه، ص 130.

ض (ضعيف) و **ق** (قوي) إلى مختلف المركبات التنغيمية للقول الفونولوجي. وكانت بينغ[85] قد اقترحت، كما أشرنا إلى ذلك في حينه، أن هناك تنغيما ختاميا في الجملة يرد على مستوى المركب التنغيمي الختامي ليشير إلى أن ذلك القول قد انتهى، وذلك حينما لا يكون هناك نبر جملة. وهذه الملاحظة، وكذلك الملاحظة القائلة بأن العناصر الواقعة في نهاية مكون تركيبي وعلى وجه الخصوص في نهاية الجملة تنزع إلى أن تطول- إن هاتين الملاحظتين يبدو أنهما تشيران إلى أن المركب التنغيمي الأخير من القول هو الأقوى[86]. ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من أن السلسلة التي تشرف عليها **س** ن هي عادة جملة جذرية، فإنها تتضمن أحيانا أكثر من جملة جذرية، وأحيانا أقل منها، مفترضين أن العجرة العليا للشجرة التركيبية قد تكون مقولة أخرى غير **ج**[87]. وقد لاحظ روكا ألا وقفا صوتيا يمكنه أن يتخلل قولا فونولوجيا[88]. أما هيز (1989) فقد اعتبر القول يشتمل على متوالية قصوى تقع بين وقوف صوتية أو وقوف بنيوية. وهو يعني بالوقوف "الصوتية" تلك التي لا يسمعها فقط المتكلمون الأصليون بل تلك التي تشمل التوقف الفعلي عن التكلم. أما المراد بالوقف "البنيوي" فهو إقصاء وقوف التذكر وظواهر إنجازية أخرى[89].

وقد قامت مارينا نيسبور في عمل لاحق (1990) بمناقشة نفس القضايا التي أثارتها برفقة زميلتها فوگل، إلا أنها قد دققت بعض الأمور وأدخلت بعض التعديلات على تصورهما، وأطالت القول نسبيا حول الوقف. فبالنظر إلى مقاربة الولوج غير المباشر للتركيب، فإن القواعد المؤسسة للبنية تقع بين البنية التركيبية السطحية وتطبيق القواعد الفونولوجية. وحسب المقاربة

(85) Bing, J. (1979) P. 145

(86) Nespor, M. and Vogel, (1986) P. 222 - 223

(87) نفسه ص 235

(88) Rossi (1994) P. 167

(89) . ص 19

الفونولوجية التطريزية، فإن مستوى التمثيل هذا هو شجرة البنية المكونية. وبالنظر إلى مقاربة البنية الإيقاعية، فإن هناك مستويين للتمثيل يتوسطان بين التركيب والفونولوجيا. **الأول** هو البنية السطحية المنغّمة التي يُبنى على أساسها **الثاني** الذي هو المدرج العروضي. والمدرج بنية هرمية لا تحلّل إلى مكونات. وعلى هذه البنية تحيل قواعد الوصل الخارجي والقواعد الإيقاعية. وتعتبر البنية التطريزية والمدرج العروضي مستويين دالين من التمثيل: البنية التطريزية تتوسط بين التركيب والمكون التطريزي للفونولوجيا المابعد معجمية، والمدرج يتوسط بين الفونولوجيا التطريزية وفونولوجيا الإيقاع. ووفق هذا التصور، فإن التداخل بين التركيب والفونولوجيا يقتصر على الفونولوجيا التطريزية؛ وفي حالة الفونولوجيا الإيقاعية فإن المرء يمكنه بصعوبة أن يتحدث عن الإحالة على التركيب على وجه الإطلاق[90].

إن المكون الإيقاعي للفونولوجيا يسمح لتحديد متوالية غير إيقاعية بأن تتنوع إلى حد ما عبر اللغات. ويتوقف التشكيل غير الإيقاعي، عموما، على ما إذا كانت اللغة ذات تقطيع زمني مقطعي أو لا. إن الإيقاع يتم التمثيل له بمنطق المدرج الذي يبنى على أساس الإخبار الموجود في الشجرة التطريزية، أي أن كل مقطع يسند إليه موقع يُعلَم بـ **س** على المستوى الأول للمدرج. ومن ثمة، فإن العنصر الختامي المعيّن لكل مقولة تطريزية عليا يُسنَد إليه **س** إضافي على مستوى مدرجي منفصل. وترى نيسبور أن تشكيلات المدرج الناتجة بهذه الطريقة ليست دائما سليمة التكوين. فهناك، على وجه الخصوص، حالات تتجمع فيها الكلمات في سلاسل بحيث تكون بعض البروزات متراصة فيما بينها، وتكون أخريات شديدة الانفصال عن بعضها البعض. هاتان الحالتان تُعرفان بتضارب النبر وانحداره على التوالي. وحينما يظهر تشكيل من هذين التشكيلين غير الإيقاعيين، فإن قاعدة من بين ثلاث قواعد إيقاعية تطبق

(90) Nespor, M. (1990) P. 244

لتحذف ذلك التشكيل فتنتج عن ذلك سلسلة أكثر إيقاعية. ومن بين القواعد التي تحذف التشكيلات غير الإيقاعية هناك قاعدة حذف النقرة وقاعدة إدراج النقرة اللتين صاغتهما على الشكل التالي:

(4) **قاعدة حذف النقرة:**

احذف س في المستوى الذي حُدّد فيه التضارب الأدنى.

قاعدة إدراج النقرة:

أدرج **س** في المستوى المدرجي الأدنى بين موقعين متضاربين إذا كان الأول أكثر بروزا من المستوى الذي حُدّد فيه التضارب الأدنى[91].

وقد تتحقق قاعدة إدراج النقرة، عند نيسبور، على المستوى الفيزيائي، إما على شكل تطويل للمقطع الختامي في الكلمة، وإما على شكل وقف، وذلك في اللغة الإيطالية[92]. وأضافت إلى تلك القواعد **قاعدة حذف الموقع** وتنص على حذف **س** في المستوى الأول من المدرج إذا تناسب مع مقطع "قصير" في نهاية كلمة ما. وتُعتبر بأحد المعاني قاعدةُ حذف الموقع نظيرةً لقاعدة إدراج النقرة[93]. وقد ذكرت أيضا أن قاعدة إدراج النقرة تعتبر تطويلا إضافيا[94]، أو أن مضايفها الفيزيائي قد يكون إما الوقف وإما تطويل المقطع الأخير[95].

---

(91) نفسه، ص. 246–247

(92) نفسه، ص. 248

(93) نفسه، ص. 252

(94) نفسه، ص. 256

(95) نفسه، ص. 256–257

4.2. خلاصة وتقويم

اعتمدت سيلكورك في بناء نظريتها للوقف على ليبرمان (1975) في الجانب النظري للفونولوجيا العروضية خاصة فيما يتصل بالبنيات الهرمية، إذ صارت اللغة عبارة عن تنظيم هرمي مماثل للتنظيم الموسيقي. وكان أن أسعفها العمل الهام لكوبر وماييرِ (1960) المخصص للإيقاع الموسيقي والذي أمدها بمجموعة من المصطلحات التي وظفتها في دراستها المتمحورة حول العلاقة بين التركيب والفونولوجيا. وفي هذا السياق، استعارت منهما مفهوم النقرة الذي أطلقاه على النبضة، كما أن ما سمياه بالوزن في الموسيقى هو ما سمته بالإيقاع في اللغة. ولأن تمثيل التنظيم الإيقاعي في الموسيقى يمثل النبضات أو النقرات، ولأنه يميز بين النقرات القوية والنقرات الضعيفة، فقد ظهر لها أن المدرج العروضي تمثيل من هذا النوع[96].

وقد عادت سيلكورك إلى العديد من الباحثين الذين استشهدت بهم لتدعم نظريتها ولتعيد إليهم الاعتبار. ونذكر من هؤلاء أبيركرامبي (1967، 1971). فقد أدرج أبيركرامبي مصطلح "النبر الصامت" للإحالة على "حركات عضلات التنفس" القابلة للإدراك والتي تقع حينما "يكون هناك وقف حيث يُتوقع مجيء نقرة وذلك حسب التقطيع الزمني الموضوع سلفــا"[97]. وقد لاحظ أبيركرامبي أن النبر الصامت قد يُستعمل، من بين وظائفه العديدة، لتمييز البنيات التركيبية التي يمكنها أن تكون غامضة في مواضع أخرى. ولعل مفهوم النبر الصامت هو الذي ولد مفهوم النقرة الصامتة التي أصبحت بعدا هاما للبنية الإيقاعية، وواحدة صار يحسب لها حسابها أينما وقع الوقف. وهذا يعني أن التحليل الإيقاعي للغة ليس تحليلا تاما إلى أن تضبط الوقوف بالنسبة للنقرات الصامتة الممكنة. وكان كاتفورد (1985) قد ذكر شيئا شبيها بذلك الأمر.

---

(96) أنظر: Selkuk. E. O. (1984) P. 10 - 11

(97) Abercrombie. D. (1968) P. 148

لقد اقترحت سيلكورك، وهي تحذو في ذلك حذو ليبرمان (1975)، أن يكون رصف المدرج العروضي لقول ما أكبر من مجموع تلك النقرات وأنصاف النقرات التي تتقل المقاطع ، خاصة وأن المفصل التركيبي قد يمثّل في المدرج بواسطة مواقع مدرجية صامتة تضمر تحتها هي نفسها أنصاف النقرات. وهي مواقع مدرجية صامتة تقع بين التمثيلات المدرجية المعطاة بشكل مستقل للكلمات المعجمية. ومن الملاحظ أن المدارج تتألف من صفوف وأعمدة من النقرات وأنصاف النقرات. ترصف أنصاف النقرات مع المقاطع على المستوى الأول من المدرج. وقد ترصف أنصاف النقرات هذه مع المواقع المدرجية في المستويات العروضية العليا، وفي هاته الحالة فهي تحدد بوصفها نقرات (أو أنصاف نقرات) (ضعيفة أو قوية). أما النقرة الضعيفة فهي نقرة لم ترصف مع أي موقع مدرجي أعلى. ومن الضروري الإشارة إلى أن التمييز بين النقرات وأنصاف النقرات يناسب بصفة مباشرة التمييز بين قوي/ضعيف ومنبور/ غير منبور: فالنقرات أو أنصاف النقرات التي لا تناسب دخل المدرج في مستوى أعلى قد يُحال عليها باعتبارها نقرة ضعيفة أونصف نقرة ؛ والنقرات أو أنصاف النقرات التي لاتتناسب مع النقرة على المستوى العروضي الأعلى قد يحال عليها باعتبارها نقرات قوية أو أنصاف نقرات[98]. وإذن، فإن مفاهيم "منبور" و"غير منبور" و"درجة النبر" قد تمثّل فقط بواسطة رصف النقرات وأنصاف النقرات على أي مدرج عروضي، إذ يرصف المقطع المنبور مع نقرة، ويرصف المقطع غير المنبور مع نصف نقرة ضعيفة. وكذا المقطع الذي له "نبر أشد" من نبر جاره إذا كان له تمثيل على المستوى المدرجي الأعلى[99].

ومن جهة أخرى، فإن هناك ملامح أساسية أخرى لنموذج سيلكورك أوردها هوغ وماكالي(1987) وهي : المستوى المقطعي (صفّ أنصاف النقرات) ويشكل الإحالة على كل حالة المستوى الأكثر انخفاضا من كل مدرج. ويحدّد

(98) انظر: Selkirk, E. O. (1984) P. 10-11

(99) انظر: Hogg, R. and McCully, C.B. (1987) P. 184

المقطع بشكل مستقل بوصفه مكونا تطريزيا. تحدِّدُ المواقعُ المدرجية الأخرى في المستويات العليا (أنصاف النقرات القوية والنقرات القوية والضعيفة) الإحالةَ على التكوين الداخلي للمقاطع و/أومواقعها في المجالات التركيبية: ـ توفر نظرية المدرج أيضا موقعا للتمثيلات التي تتضمن مواقع مدرجية صامتة. وتعتبر هذه المواقع ملائمة باعتبارها علامات على التقطيع الزمني التركيبي والمفصل (الوقف والتطويل): ـ تجد البنية التنغيمية أيضا موقعا لها في النظرية، إذ يكون لها ذلك الموقع في شكل أنصاف نقرات صامتة[100]. إن أنصاف النقرات الصامتة تقع في نهاية الكلمة، وفي نهاية مكون متفرع، وفي نهاية بنت أية عجرة جملية. وأنصاف النقرات الصامتة لا ترد أبدا داخل الكلمة. ووجود أنصاف النقرات الصامتة أو غيابها سيكون مسؤولا عن قدر كبير من التنوع في حركة النقرة، وقد "تفك"، بالفعل، (أنصاف) النقرات الصامتة التي تدرجها قاعدة رصف النقرة الصامتة التضاربَ الذي قد يكون موجودا في مكان آخر إذا كان الرصف المدرجي العروضي العميق للجملة عبارة عن مجرد رصف لمقاطعها مع المدرج وفق المبادئ التي أعلنت عنها سيلكورك[101]. لقد أدرجت سيلكورك أنصاف النقرات الصامتة بعد كلمات المحتوى وأطراف المكونات التركيبية من أجل أن تنهض بأعباء الوقف والتطويل التركيبيين.

إن الإطار النظري الذي بنته كل من سيلكورك وشين ونيسبور وفوكل وهييز وغيرهم يستدعي منا الملاحظات التالية:

1 ـ يعد هذا التصور بلورة هامة وتطويرا دالا لتصور ليبرمان (1975) وليبرمان وپرينس (1977) وكشفا عن جوانب إيقاعية بارزة تجمع بين الوقْف والتطويل.

---

(100) نفسه، ص. 167 ـ 185.

(101) انظر: Selkirk. E. O. (1984) P. 183 - 184.

2 ـ إلى جانب التشديد على الإيقاع، لم يتخلَّ أنصار هذا التصور عن دور ما للتركيب في تصور الوقف. إذ لا يزال التركيب متحكما، بصورة ما، في الفونولوجيا. ولا تزال بصماته (مقولاته ومفاهيمه) حاضرة بقوة في مثل هذا التحليل.

3 ـ لا يزال هذا التصور آمينا في جوهره للتصور البنيوي والتوليدي الكلاسيكي للوقف. فالوقف لا يزال مجرد إنجاز للتركيب وتحقيقا زمنيا له. على الرغم من أن سيلكورك أساسا قد انتهت إلى أن المدرج العروضي هو الوسيلة الرابطة بين البنية النحوية وبنية الوقف وأن الوقف تمثيل مجرد على مستوى البنية الإيقاعية.

- I -

خلاصات الكتاب

لقد حاولنا، عبر مختلف محطات هذا البحث، أن نتعقب أمرين إثنين شكلا قطبي هذه الدراسة، ويتعلق الأمر بـ:

الوضع اللساني للوقف؛

- تحديد ملامح هذا الوضع؛

ومن ثمة التطرق إلى الإشكالية التي نذرنا كل إمكاناتنا وكل جهودنا الفكرية من أجل الكشف عن مختلف تجلياتها ومظاهرها، وهي التساؤل عن **بنية الوقف المحتملة للغة**، والبحث في العومل التي أخفت - وتخفي- هذه البنية. فكان لزاما علينا أن نقوّم التراث الوقفي الذي أبان لنا عن عدة أعطاب قد نجملها في أن الدراسة الوقفية قد عانت من عدم إحاطة علم واحد بها، ومن غياب منهج علمي متماسك الأدوات التحليلية والمفاهيم الإجرائية، ومن اعتبار الظاهرة ظاهرة سلوكية ملموسة، بل إن مقاربتها، على الرغم من الاهتمام الكبير بالوقف ومختلف دلالاته، قد كانت مقاربة **ظاهرة فوق-قطعية غير مميزة على المستوى اللساني**، شأنها في ذلك شأن مختلف الظواهر الفوق-قطعية، بل إنها قد تكون، في نهاية التحليل وفي عدد لا يستهان به من الأبحاث، شبيهة إلى حد كبير، بتلك الظواهر التي عُدت من الظواهر المصاحبة للغة، إنها لا تعدو أن تكون ظاهرة مادية ملموسة. ومن هنا، انتهى إلى إدراكنا أن مثل هذه البداية لابد من أن تسم بميسمها الأبحاث اللاحقة

مهما كانت النظرية المتبناة. ونقصد بذلك أن الوقف لن يُنظر إليه إلا باعتباره **سلوكا إنسانيا ملموسا يجسد أمورا عميقة.**

وقد أفضت بنا دراستنا للمقاربات البنيوية والتوليدية، على وجه الخصوص، إلى الوقوف على خلاصتين أوليين هما:

- اختزال الوقف في انقطاع الكلام وتوقفه.
- للوقف وضع لساني لا بانتمائه الطبيعي إلى الفونولوجيا بل بتوظيف التركيب له.

ونعتقد أن في الخلاصة الأولى استمرارا للتصور القاضي بأن الوقف ظاهرة إنجازية، وأن في الخلاصة الثانية تأكيدا لهذا التصور الذي يعتبر الوقف أثرا إنجازيا للتركيب. وقد شكلت هاتان الخلاصتان المؤقتتان الأوليان مقدمة منطقية للبرهنة على أن مثل هذا الوضع الذي بدا أن اللسانيات قد أسندته إلى الوقف لا تبرره إلا العومل التالية:

- عامل هيمنة التركيب، واعتباره المكونَ النحوي الجوهري والحلقة المركزية للمكونات النحوية:
- ومن ثمة عامل تهميش الفونولوجيا باعتبارها مكونا تأويليا لا غير:
- عامل الحدود المصطنعة التي أقيمت بين علم الأصوات والفونولوجيا، والتي عسرت على الفونولوجيا الإيقاعية -وما زالت تعسر عليها- ولادتها وتكفلها بدراسة الظواهر الإيقاعية ومنها الوقف؛
- عامل تهميش الظواهر الفوق-قطعية، ومنها الظواهر الإيقاعية.

وعلى إثر النهضة التي اجتاحت الفكر اللساني مع بداية سنوات السبعين والتي كان من نتائجها انفصال الكثير من المواقع (الفونولوجية والصرفية) عن التركيب، فتأسس الصرف (التطريزي) كمكون مستقل، وتأسست الفونولوجيا الإيقاعية ممثلة في الفونولوجيا العروضية، وظهرت اتجاهات فونولوجية أخرى

من قبيل الفونولوجيا المستقلة القطع، والفونولوجيا التبعية ونظرية المجالات التطريزية والفونولوجيا المركبية ... كان من المنطقي أن تحتل الظواهر الفوق قطعية المكانة اللائقة بها في البحث الفونولوجي، فانصبت جهود الباحثين على هاته الظواهر لتكشف تنظيمها وحيويتها في التمثيل الفونولوجي، وكان أن مثلت سيلكورك، على وجه الخصوص، دورا رياديا في معالجة **الوقف من زاوية إيقاعية**.

غير أن هذا العمل ذاته قد مثل نوعا من الانحسار الذي نرد أسبابه العميقة إلى:

- إذا كان هذا العمل قد رسخ النظرية الإيقاعية ومثل لها، في أحد جوانبها، بالوقف في صلته ببعض الظوهر الأخرى كالطول، فإنه ظل، مع ذلك، خاضعا للتركيب بمفاهيمه ومصطلحاته والذي بدا أنه يشكل إطار العمل.

- ما زالت النظرة إلى الوقف تركيبية، ذلك أن مواضعه تركيبية؛ وما زال الوقف مجرد أثر صوتي للتركيب.

- لا يتم استحضار الإشارات إلى الإيقاع إلا ليتم توظيفها تركيبيا، فيغدو الإيقاع خادما طيعا في يد التركيب، فتبهت بذلك معالمه.

وقد انتهت سيلكورك إلى ذلك على الرغم مما وقفنا عليه من إشارات واعدة قد يُنظر إليها باعتبارها إشارات نبيهة خارجة عن المألوف وعن المعتاد شددت على التنظيم الإيقاعي للغة، وعلى الطبيعة الإيقاعية للوقف، وعلى التنظيم الإيقاعي له، وعلى تأثير الوقف على التركيب وتنظيمه له فيما يتصل، مثلا، برفع الالتباس، وعلى الصلة الوثيقة للوقف بالموسيقى، وعلى الخاصية التجريدية له، وعلى مختلف تجلياته، مثلما تم التفكير في طبيعة التمثيل الفونولوجي للوقف الذي عاد مواقع مدرجية صامتة ذات تناسق تام مع المقاطع.

وقد كان من شأن تلك الإشراقات الفكرية أن كثفت رغبتنا في الخروج عن المألوف والمعتاد، وأن وطدت فينا العزم على مغالبة أهوائنا النظرية والبحث عما يمكنه أن يسند، مرة أخرى، هذا النزوع. هكذا آلينا على أنفسنا أن نستمر في البحث عن جوانب إيقاعية للوقف، وإذن عن مقاربة إيقاعية له.

-II-

الزمن والصواتة

نحو صواتة زمنية

لقد قاربت الفونولوجيا موضوع اللغة من زاوية كونها تنظيما ذا أبعاد ثلاثية، أي أن اللغة تُنَظَّم **تنظيما تطريزيا وتنظيما عروضيا وتنظيما زمنيا** (جون لافر1994). وبذلك يبدو أن التنظيم الزمني قد تم اختزاله في **مدة** القطعة. وقد تمت نمذجتها باستعمال رموز مرتبة هرميا وسكونية داخليا. ومن الواضح أن هذه الظواهر لا تستنفد الظواهر الزمنية. فقد اختزلت هذه الظواهر في ما سمي بالظواهر الكمية والنبر stress والطول والترافق والنطقي coatriculation وأضافت الفونولوجيا الحديثة ممثلة في الفونولوجيا المستقلة القطع autosegmental phonology والفونولوجيا العروضية Metrical phonology والفونولوجيا النطقية Articulatory phonology بعض من الخاصيات الزمنية (طبقة الهيكل Skeletal tier=طبقة التقطيع الزمني Timing tier = الأحياز الزمنية Slots tier: التقطيع الزمني بين الحركات النطقية...) مثلما يبدو أن هناك " متغيرات زمنية" قد أُبقي عليها خارج هذا البعد الزمني في الفونولوجيا وذلك بسبب النظر إليها باعتبارها ملامح هامشية خارج-لسانية. ومن هذه المتغيرات "الوقف" الذي أعتقد أنه **جزء من هذه الشبكة الزمنية** التي تساهم في تنظيم اللغة.

من هذه الزاوية توخينا، في هذا العمل، المساهمة في بحث الأنساق الزمنية ومدى **تشكيلها بنية ومدى مساهمتها في بناء اللغة** وذلك من

خلال موضوع **الوقف**. ومن الجلي أن تكون وراء هذه الأنساق الزمنية متواليات من **النبضات** المتميزة. فقد أصبح من البديهي أن المتكلمين ينظمون التقطيع الزمني للغة حول **النقرات**، ويحصل عليها المستمعون من خلال الخرج output الموصول المستمر.

إن تناول الأنساق الزمنية مازال يبدو تناولا يقع خارج الفونولوجيا، ومن ثمة نتصور أن **البناءات الفونولوجية ما تزال في جوهرها بناءات غير زمنية، وأن الزمن ليس بعدا إنجازيا بل هو بعد مكون لنسق اللغة، وإذن فهو بعدٌ مكونٌ للفونولوجيا**. ولا أحيل في هذا الصدد إلا على ما سمي بالتقطيع الزمني والبرنامج النطقي.

لقد وُصِفت اللغة الطبيعية باعتبارها مكونة من سلاسل من الرموز المتميزة الشكلية وأنها مرتبة ترتيبا سكونيا في سلاسل متعاقبة. وهذه السلاسل هي التي يتم تحقيقها على المستوى الفيزيائي كلاما في حال إنتاج اللغة. ومن المفترض في المكون الصوتي لنسق إنتاج الكلام أن يتخذ الوحدات الرمزية للفونولوجيا بوصفها دخولا inputs ويُنْتج حركات بواسطة أعضاء النطق. وفي هذا السياق، ذكر فاولر وآخرون (1981) أن هذا التحويل انطلاقاً من الذهني والرمزي إلى وقائع فيزيائية مستمرة في الزمن يُعد غريبا وإشكاليا ذلك لأن الوقائع الصوتية الفيزيائية للكلام ليست مختلفة اختلافا جوهريا عن أنواع أخرى من الوقائع الفيزيائية التي تعتبر تجريدا ووقائع ذهنية. ومن هذا المنطلق، وبما أن حركات اللغة وكلماتها وجملها هي أيضا فيزيائية ووقائع مستمرة ملحوظة في الحركات اللغوية، اقترح روبرت بورت وفريد كامينز ومايكل كاسر Robert Port, Fred Cummins and michael Gasser (1995) فرضيةً للعمل مفادها أن **الوحدات اللسانية هي بمثابة وقائع وأفعال تقع في الزمن ويؤطرها الزمن**. إذ يتم إنتاج الجمل والتخاطب في الزمن مثلما يتم تأويلها في الزمن. ومن

زاوية النظر هذه، يصير الزمن والبعد الزمني للأفعال اللسانية على كل المستويات مُشَكِّلَيْن مركزيين. **وإذا كانت كل مستويات اللغة تجري في الزمن فإن المعرفي والفيزيولوجي يجب أن يتشابكا ببعضهما البعض.** وبهذا المعنى يتحول البعد الزمني من بعد هامشي إلى **بعد مركزي.**

وقد دعوا إلى ما سموه **بالفونولوجيا الزمنية** Timing Phonology للغة وهي علم متفرع عن الفونولوجيا. ويهتم هذا المجال بإدراك اللغة وإنتاجها في الزمن ووصف اللغات الطبيعية. **وهي تُعنَى ببنية اللغة والكلام في الزمن.** ومن البديهي أن بعض الظواهر التي قيل إنها تشكل التنظيم العروضي للغة تجد نفسها مندرجة ضمن هذا التنظيم الزمني للغة.

إن اللغة (ات) تكشف **عن بنيات زمنية دورية** وهذه الأنساق يدركها الإنسان المستمع باعتبارها تكشف عن بنيات زمنية دورية حتى ولو كانت الاطرادات بعيدة عن الوضوح في العُروض المرئية. **ولا شك أن لهذه البنية خاصيات كلية.** ومن هذه الزاوية أيضاً، يمكن القول بأن التناوبات الزمنية بين العناصر القوية والعناصر الضعيفة في انتاج اللغة واسعة الانتشار في اللغات أو أنها خاصية كلية كما أشار إلى ذلك ليبرمان وبرينس (1977). كما أشار بايك (1945) وأبير كرامبي (1967) إلى أن الدورية أو ما يقارب الدورية على مستوى زمني ما أو آخر يُعَد خاصية كلية للغة. وقد ميز بايك بين لغات ذات تقطيع زمني نبري ولغات ذات تقطيع زمني مقطعي، وأقر أبير كرامبي بأن كل اللغات الإنسانية تتوفر على إيقاع نبري أو مقطعي واقترح أن للمستمعين الذين يتحدثون عن النمط الإيقاعي الآخر توقعات بخصوص اطراد تعاقب المقاطع. وعلى الرغم من الخلافات التي أثيرت بين اللسانيين في هذا الموضوع، فقد بدا أن الطريقة المثلى والأكثر بساطة لنقل الرموز اللسانية المتميزة إلى فرضيات حول الحجم (المدى) الزمني تكمن في التنبؤ بالتساوي الزمني

isochrony التام (المثالي). وكان كلاس (1939) قد تحدث عن نزوع عميق نحو التساوي الزمني. إذ تتضمن الدورية وقوعاً مطردا لأفعال لا تتماثل وإنما تتشابه على مستوى مدارات متعاقبة. أما الانحرافات على المستوى الزمني فإنها غير كافية لتفسير انعدام التساوي الزمني الملحوظ. ويبدو أن المستمعين يفرضون اطراد على العلامة اللغوية التي تعكس قدرتهم على التنبأ بما سيحدث ومتى سيحدث. **ولعل أبير كرومبي (1967) كان على حق حينما أكد أن للمستمعين إدراكا مباشراً وحدسيا لإيقاع اللغة.**

ويُستنتج من ذلك أن **للغة بنية زمنية** (تنظيما زمنيا) طالما تم إقصاؤها واختزالها. وضمن هذا التصور الذي عرضناه قد يكون من المفيد تقديم **تصورات صوتية مختلفة للوقف** من شأنها أن تنهض بالتصور الايقاعي للوقف الذي يمكننا بلورته اعتمادا على بعض ما توفره الفونولوجيا العروضية والفونولوجيا المركبية Phrasal Phonology. إننا نذهب إلى أن علم الاصوات هو القادر على أن يرشد الباحث إلى **ادماج عامل الزمن في الفونولوجيا باعتباره بُعد كفاءة** Competence. ولعل هذا هو ما سيمكننا من تكوين بنيات لسانية زمنية ومن النظر إلى أن **البعد الزمني بعد مكوّن للتمثيل الفونولوجي**. ومن ثمة، **فاللغة تتكون من أحياز** solts **زمنية بعضها مملوء وبعضها فارغ. ويكون الوقف بهذا المعنى حيزاً زمنيا فارغا أو حيزا زمنيا تم إفراغه**. وإذا كان الوقف منظما زمنيا للأقوال فلا شك أن له نظاما وبنية. وهذا يعني أن الأمر يتعلق بتعويض المفهوم الصوتي للوقف بمفهوم فونولوجي أي أن الامر يتعلق **بصناعة مفهوم الوقف**. فما عساه يكون هذا المفهوم؟ وما هي بنيته؟

يبدو أن الموقف الذي يعتبر الوقف مجرد آثر صوتي فقط موقف مبالغ فيه. ويمكن الانطلاق، في هذا المسعى، من مجموعة من مبادئ الفونولوجيا

الايقاعية Rhythmic Phonology وأسسها مؤكدين أن الكلام يبدو منظما حول أنساق مُبَنْيَنَة هرميا ومكونة من مواقع قوية ومواقع ضعيفة. وفي الأدبيات اللسانية الحديثة ما يسند ما نذهب إليه، وفي التراث الوقفي العربي وفي الموسيقى العربية ما يعزز هذا الرأي.

لقد كانت بعض النظريات اللسانية ترى أن التركيب هو المتحكم في التقطيع الزمني(المدة والتساوي الزمني). وقد كانت هذه النظرة هي النظرة الغالبة في الحقل اللساني. وإلى جانبها، تظافرت عدة آراء لتفضي إلى أن الوقف ينبغي النظر إليه من زاوية نظر إيقاعية. ويتعلق الأمر بالتصور القاضي بأن الفضاء الأفقي الذي تشغله الوحدات يختلف من وحدة إلى أخرى من حيث طبيعتها ونوعيتها(صامت أو مصوت) ومن حيث جهرها Voicing وجهارتها Sonorancy، ومن حيث بنيتها الداخلية، ومن حيث تعاقب المدد المختلفة والمتفاوتة، ومن حيث توزيع هذه المدد على المستوى الأفقي... وبعبارة أخرى، فقد **بدا لنا أن التقطيعَ الزمني للقول يشكل البدايةَ الحقيقيةَ غير المعلنة للنظر الجدي إلى الوقف**. فقد أصبح الاهتمام موجها نحو البعد الزمني للغة الذي طالما تم اختزاله فيما سُمِّي بـ **خطية الدليل**"Linearity of the sign". وكأن ذلك كان إيذانا بضرورة إدماج المتغيرات الزمنية في الفونولوجيا بهدف تأسيس **فونولوجيا زمنية**. لقد أصبح جليا القول إن المقطع تشغل أحيازا وأن ما يسمى بـ "الوحدات التطريزية" تشغل أحيازا. وأن هذه الأحياز أحياز زمنية متفاوتة تشكل فيما بينها أنساقا مبنينة بنينة هرمية. وبما أن الزمن هو الذي يؤطرها فإنها قد تكون قوية وقد تكون ضعيفة بحسب قوة الزمن المؤطر أو ضعفه.

ويبدو أن الفونولوجيا العروضية بقولها إن تنظيم اللغة مماثل في تنظيمه الإيقاعي وفي هرميته للتنظيم الموسيقي ستكون لا محالة الإطار النظري التام

لمعالجة الوقف. غير أن هذا التصور الجديد ظل محكوما بالتصور التوليدي السابق. فقد صاغت الطريقة المقبولة التي يتدخل بها التركيب في الفونولوجيا. هكذا تمت إعادة تحليل الحدود المركبية داخل إطار النظرية العروضية باعتبار هذه الحدود جزءا من البنية العروضية. وركزت على المكون الإيقاعي في الفونولوجيا وميزته عن البنية التطريزية ونظرت في صلاتهما بالتركيب. وعلى الرغم من عودة الفونولوجيا الإيقاعية لأبير كرامبي (1967 و1971) وكاتفورد (1985)، وعلى الرغم مما توقفت عنده من تشديد على الطبيعة الإيقاعية للغة، وعلى الطبيعة الإيقاعية للوقف، وعلى تأثير الوقف على التركيب وتنظيمه له فيما يتصل، مثلا، برفع الالتباس Disambiguisation، وعلى الصلة الوثيقة للوقف بالموسيقى، وعلى الخاصية التجريدية التي جاءت عرضا عند سيلكورك(1984)، وعلى الرغم من إعادة التفكير في طبيعة التمثيل الفونولوجي للوقف الذي أصبح **مواقع مدرجية (مدرج** = Grid) **صامتة ذات تناسق تام مع المقاطع**، فإن ما أنجزته الفونولوجيا العروضية قد مثل نوعا من الانحسار الذي ترد أسبابه العميقة إلى:

1. تناقض خلاصاتها هاته مع واقع التحليل ومع مقاربتها للوقف؛

2. لا يتم استحضار الإشارات إلى الإيقاع إلا ليتم توظيفها تركيبيا وذلك ليغدو الإيقاع خادما طيعا في يد التركيب فتبهت بذلك معالم الإيقاع.

3. إذا كان هذا العمل قد رسخ النظرية الإيقاعية ومثل لها، في أحد جوانبها بالوقف في صلته ببعض الظواهر الأخرى كالطول، فإنه ظل، مع ذلك، خاضعا للتركيب بمفاهيمه ومصطلحاته والذي بدا أنه يشكل إطار العمل؛

4. ما زالت النظرة إلى الوقف تركيبية ومازالت مواضعه يحددها التركيب ومازال الوقف مجرد أثر صوتي للتركيب؛

لقد عُدّ الوقف، إذن، جزءا لا يتجزأ من النص باعتباره ظاهرة تطريزية للغة والكلام. فهو لا يلغيهما وإنما يقوم عليهما ليهيكلهما ويبنينهما، مثلما عُدّ

جزءا لا يتجزأ من الإيقاع، إذ الإيقاع لايتم إلا به. وبذلك يبدو ألا مفر من دراسة الوقف باعتباره مندرجا ضمن الإيقاع.

ونعتقد أنه بالإمكان أن تنضاف إلى هذه الحجج حجج أخرى تعزز المقاربة التي نذهب إليها، ومنها:

- اللغة إبداع وتشكيل في الزمن ووحدتها القطعية والفوق ـ قطعية تتوزع وتتنوع على مستوى الأحياز الزمنية. ومن وحداتها الفوق ـ قطعية الصمت والسكوت. وقد عززت الدراسات الصوتية خضوع نسق حركات النطق والتنفس لإيقاع يتراكب على الصوامت والمصوتات. كما ظهر أن للتقطيع الزمني دوره في رفع التباس مجموعة من التراكيب، وفي الإخبار بالحد التركيبي إما بالوقف وإما بالتطويل وإما بهما معا. وفي هذا الإطار كانت لوهيست (1977) قد ذكرت أن إدراج الوقف طريقة من طرق رفع اللبس التركيبي. مثلما أشار أبير كرومبي (1968) إلى أن للنبر الصامت وظيفة تضطلع بتمييز البنيات التركيبية الغامضة والملتبسة.

- اللغة منظمة تنظيما إيقاعيا، وتشغل في هذا التنظيم الوحدات الإيقاعية الأحياز الزمنية بنوع من التساوي. ومادام الوقف جزءا من اللغة وبعدا من أبعادها الزمنية، فهو مكون فرعي من مكون الإيقاع.

- سبق لستوكويل (1972) أن ذكر أن الوقف يقع بين النطاقات التنغيمية Intenational countours وأنه باعتباره حدودا لا يتناسب مع الصمت أو غياب التصويت أو المجموعات التنفسية.

- ذهب كارتشيفسكي (1931) إلى أن التنغيم هو الذي يتحكم في التركيب لا العكس، وأن بناء الجملة بناء إيقاعي في أصله (نفسي ـ فيزيولوجي).

كل ذلك يدفع بالمرء إلى القول إن الوقف ينظم اللغة ويهيكلها ويبنيتها، ويجعله يقول إن مكونات النحو تتظافر وبصفة متكافئة في عملية بناء اللغة. ومما لا شك فيه أن دراسة الوقف في اللغة العربية ستكشف عن ذلك.

ثبت مصطلحات

أ

ائتلاف	Combination
الابتداء	Starting
الابراز	Prominence
الأبعاد المابين ـ نبرية	Inter-stressed dimensions
أبعاد زمنية	Temporal dimensions
الاتصال	Continum
الإثغار	Gapping
اجتماع ساكنين	Hiatus
احتكاكية	Fricative
أحياز زمنية	Temporal slots
الاختلاس	Reduction
الإدراج	Epenthesis
إدراج	Insertion
إدماج	Embedding
الارتخاء	Release
الارتفاع	Height
الاستدارة	Rounding
أسناني	Dental

Semi-segments	أشباه القطع
Prosodic trees	الاشجار التطريزية
Resyllabification	إعادة التجزيء المقطعي
Realignment rules	إعادة رصف (قواعد)
Parenthetisation	الاعتراض
Diacritics	الاعجاميات
Occlusion	الاغلاق
Linking	الاقتران
Signaux, Signals	أمارات
Spreading	الامتداد
Features spreading	امتداد الملامح
Conventional orthographic	إملاء تعاقدي
Performance	إنجاز
Occlusive	إنحباسية
Silent demi-beat	أصناف النقرات الصامتة
Tones	أنغام
Explosive	انفجاري
Explosive	الانفجارية
Nasality	الأنفية
Rhytm	الايقاع

ب

Prominence	البروز

ت

تباين	Contrast
تبعية	Dependency
التجزيء المقطعي	Syllabification
تحقيق النص	Philology
التحويلات	Transformations
التحيين	Actualization
الترافق النطقي	Coarticulation
الترخيص	Licensing
تزامن	Synchronization
تسريبية	Sibilant
تشفيه	Labialisation
تضايف	Correlation
تطريزات الجملة	Sentences prosodies
التطويل	Lengthening
تطويل تعويضي	Compensatory Lengthening
تعارض	Opposition
تعارضية	Oppositive
التعقيف التركيبي	Syntactic bracketing
تعويضي	Compensatory
التفعيلات العروضية	Prosodic feet
تقدم جذر اللسان	Advanced tongue root
التقطيع الزمني	Timing
التقطيع المركبي	Phrasing

التقطيع	Segmentation
التقييد التركيبي	Syntactic constraining
التمثيل الفونولوجي	Phonological representation
التمفصل المزدوج	Double articulation
تناغم	Harmony
تناغم الملامح	Features Harmony
تناوب	Alternation
التنغيم	Intonation
تنوعات	Variants
التهجية المعجمية	Lexical spelling
متناقض	Decreasing descendant
التواتر	Frenquency
التوزيع	Distribution

ث

ثاخن	Opaque
الثقل	weight
الجذر	Root

ج

الجملة	Sentence
الجملة الجذرية	Root Sentence
الجُمَيْلة	Clause
الجهة	Aspect
الجهر	Voicing

ح

حاجزية	Obstruant
حد	Boundary
الحذف	Deleting
حشوي	Redundant
الحلق	Pharynx
الحنك	Palatal

خ

خارج لسانية	Extralinguistic
الخرج	Output

ج

دخل	Input
دياكروني	diachronic

ر

رصف	Alignment
رفع اللبس	Desambiguisation

س

سابقة	Prefix
سانكروني	Synchronic
سنن	Code

ش

الشجرة المركبية	Phrasal tree
شروط سلامة التكوين	Wellfordmess condition
الشفتانية	Bilabial
الشفوي	Labial

ص

صدر الجهر	Voice onset
صدر	Onset
الصريفات	Morphemes
الصوامت	Consonants
الصوامت الاستهلالية	Initial consonants
الصوامت المركبة	Affricates
الصوامت الوقفية	Stop consonants
صويت	Schwa

ض

الضغط التحت - مزماوي	Subglottal pressure

ط

طرف اللسان	Coronal

ظ

الظواهر المصاحبة للغة	Paralinguistic

ع

العجرة	Node

علاقة عنصر بعنصر	One to one relationship
العلو الموسيقي	Pitch
عمق التفريع	Deep branching
عمق الدمج	Deep embedding
العمليات الفونولوجية	Phonological process
عناصر مدمجة	Embeddel elements

غ

غشائي	Uvular
غير الخطية	non linear
غير مميز	Nondistinct

ف

فك الاقتران	Delinking
الفضلات	Complements
الفونولوجيا الايقاعية	Rhytmic phonology
الفونولوجيا التناغمية	Harmonic phonology
فوق - قطعي	Suprasegmental
الفوق - حنجري	Supralaryngeal
الفونولوجيا المركبية	Phrasal phonology
الفونيمات القطعية	Segmental phonemes

ق

قافية	Rhyme
القفل	Coda
قمة	Peak

قواعد التعديل	Readjustment rules
قواعد الوصل الخارجي	extern hiatus rules
القول	Uterance, énoncé
القيود	Constraints

ك

كفاءة	Competence

ل

لاحقة	Suffix
اللحن	Melody

م

مبادئ الاقتران	Association principles
متصاعد	Creasing, ascendant
المتعددة الابعاد	Multidimensional
المتعددة المقاطع	Polysyllabic
متغير	Variant
مجموعة تنفسية	Respiratory group
مجهورة	Voiced
المدرج العروضي	Metrical grid
المركب	Phrase
المزمار	Glottis
مستمرة	Continuous
المصوتات	Vowels

المفصل	Juncture
مقاطع ثقيلة	Heavy syllables
مقاطع خفيفة	Light syllables
المقطع	Syllable
مقولة	Category
مكون	Component
الملامح النغمية	International features
ملمح تطريزي	Prosodic feature
المماثلة	Assimilation
مميز	Distinct
مهموس	Non voiced
مهموسة	Non voiced
مواضعة	Convention
مواقع مدرجية فارغة	Empty grid positions
الموسوم	Marked

ن

النبر التشديدي	Accent emphatique
النبر الصامت	Silent accent
النبر	Stress
النبض النبري الصامت	Silent accent pulse
النبضات الدورية	Periodical pulses
النطاق التنغيمي	intonational contour
النقرات الصامتة	Silent beats
نواة	Noyau

و

الوتران الصوتيان	Vocal cords
الوقف	Pause
وقفية	Stop
الوقوف الداخل ـ قطعية	Intrasegmental pause
الوقوف البيْن ـ قطعية	Inter-segmental pauses

المصادر والمراجع

- A -

- Abercrombie, D. (1963). Conversation and Spoken Prose. in: **Studies in Phonetics and Linguistics**. Oxford University Press (1965).
- Abercrombie, D. (1964a). Syllable Quantity and Enclitics in English. in: **Studies in Phonetics and Linguistics**. Oxford University Press (1965).
- Abercrombie, D. (1964b). A Phonetican's view of verse Structure. in: **Studies in Phonetics and Linguistics**. Oxford. University Press (1965).
- Abercrombie. D. (1965). **Studies in Phonetics and Linguistics**. Oxford. University Press.
- Abercrombie, D. (1968). Some Functions of Silent Stress. in: **Work in Progress**. Vol 2.
- Adams, C. (1979) **English Speech Rhythms and The Foreign Learner**. The Hague. Mouton.
- Anderson, S. R. (1985). **Phonology in the Twentieth Century**. The University of Chicago Press.
- Aronoff, M. (1980) . The Treatment of Juncture in American Linguistics. in: Aronoff, M. and Kean, M-L. (ed), **Junctune** Anma Libri.

- B -

- Bailey. C. J. N. (1971). Tempo and Phrasing. in: **Working Papers in Linguistics**. N° 32.
- Basboll, H. (1975). Gramatical Boundaries in Phonology. in: **Annual Report of the Institue of Phonetics. University of Copenhagen**. Vol: 9.

- Basboll, H. (1978).Boundaries and Ranking of Rules in French Phonology. in Cornulier, B. de and Dell, F. (eds) **Etudes de Phonologie Française**. C.N.R.S, Paris.
- Basboll, H. (1988). Phonological Theory. in: Newmeyer, J. (eds) **Linguistics: The Cambridge Survey**. Vol I: **Linguistic Theory: Foundations**. Cambridge University Press
- Bastian, J. Delattre and Liberman, A.M. (1959). Silent Interval As a Cue For The Distinction Between Stops and Semivowels in Medial Position. in: **Journal of the Acoustical Society of America**. N°31.
- Benguerel, A. P. and d'Arcy, J. (1986). Time-warping and The Perception of Rhythm in Speech. in: **Journal of Phonetics** N°14.
- Berthet, F. (1979). Eléments de Conversation. in: **Communications**, N°30.
- Bickmore, L. (1990). Branching Nodes and Prosodic Categories: Evidence From Kinyambo. in: Inkelas, S. and Zec, D. (eds). **The Phonology Syntax Connection**. The University of Chicago Press.
- Bierwiesh, M. (1966). Reglen Fur die Intonation Deutsher Staze. in: Bierwish, M. (ed), **Studia Grammatica VII**: Untersuchen uber Akzent und Intonation in Deutschen. Berlin Akademie Verlag.
- Bing, J. (1979). **Aspect of English Prosody**. Unpublished Ph. P. dissertation University of Massachusetts.
- Bing, J. M. (1979). A Reanalysis of Obligatory "Gomma-Pause" in English. in: **Occasional Papers in Linguistics**. Vol. 5. University of Massachusetts.
- Bloch, B. and Trager, G. L. (1942). **Outline of Linguistic Analysis**. Baltimore: Special Publication of The Linguistic Society of America.
- Bloomfield, L. (1933). **Le Langage**. Payot, Paris.
- Bolinger, D. (1949). Intonation and Analysis. in: **Word** N°5.
- Bolinger, D. (1961). **Generality, Gradience and The All-Or-None**. Mouton. The Hague.
- Bolinger, D. (1963). Length, Vowel, Juncture. in: **Linguistics**. N° 1.
- Bolinger, D. (1972) (eds). **Intonation**: Selected readings, Penguin Books.
- Bolinger, D. and Gerstman, L. J.(1957). Disjuncture as a Cue to Constructs. in: **Word**. N° 13.

- Boomer. D. S. (1970). Review of F. Goldman-Eisler. Psycholinguistics: Experiments in Spontaneous Speech. in : **Lingua**. N. 25.
- Boomer. D. S. (1965). Hesitation and Grammatical Encoding. in: **Language and Speech**. N°8.
- Boomer, D. S. and Dittman, A. T. (1962). Hesitation Pauses and Junctures Pauses in Speech. in: **Language and Speech** N°63.
- Boomer, D. S. Laver. J. D. M. (1968).Slips of The Tongue. in: **British Journal of Disorders of Communication**. N°3.
- Bordon, G. J. (1980). **Speech Science Primer**. The Williams and Wilkins Company. Baltimore.
- Brown, E. and Currie, K. L. and Kenworthy. J.(1980). **Questions of Intonation** London: Croom Helm.
- Butcher. A. (1981). **Aspects of The Speech Pause: Phonetic Correlates and Communicative Functions**. Institut Für Phonetik Arbeitsberichte. N°15.
- Butterworth. B. (1980). Evidence From Pauses in Speech. in: Butterworth. B. (ed). **Language Production**. Volume1. Speech and Talk. Academic Press.

- C -

- Carrell, J. and Tiffany. W. R. (1960). **Phonetic Theory and Application to Speech Improvement**. New-York: Mc Graw Hill.
- Chafe, W. (1980). Some Reasons For Hesitating . in: Dechert, H. D. and Raupach, M. **Temporal Variables of Speech**. Mouton Publishers.
- Chen. M. (1990) . What Must Phonology Know About Syntax? in : Inkelas, S. and Zec, D. (eds). **The Phonology Syntax Connection**. The University of Chicago Press.
- Chomsky, N. (1955). **The Logical Structure of Linguistic Theory**. New York: Plenum Press. 1975.
- Chomsky, N. (1965). **Aspects de la Théorie Syntaxique**. Trad. J-C. Milner (1971) Seuil. Paris.
- Chomsky, N. and Miller. G. A. (1963).Introduction to Formal Analysis of Natural Languages. in: Luce, Galanter, Bush (eds). **Handbook of Mathematical Psychology**. Vol 01. New-York.

- Chomsky, N. and Halle. M. (1968). **The Sound Pattern of English** Happer and Row Publishers.
- Clark, H. and Clark, E.V. (1977). **Psychology of Language**. Harcourt Brace Jovanovich Inc.
- Classe, A. (1939). **The Rhythm of English Prose**. Blackwell. Oxford. England.
- Clements, G. N. (1978). Tone and Syntax in Ewe. in: Napoli. D. J. (ed). **Elements of Tone**, Stress and Intonation. Washington, D. C. Georgetown University Press.
- Clements. G. N. and Ford, K. C. (1979). Kikuyu Tone Shift and its Synchronic Consequences. in: **Linguistic Inquiry**. N°10.
- Coates, R. (1980). Time in Phonological Representations. in: **Journal of Phonetics**. N°8.
- Cooper, W. E. (1980). Syntactic-To-Phonetic Coding. in: Butterworth, B. (ed): **Language Production**, Volume I, Speech an Talk. Academic Press.
- Cooper, W. E. and Cooper, J. P. (1980). **Syntax and Speech**. Cambridge, Mass: Harvard University Press.
- Cornulier, B. de. (1978). Syllabe et Suites de Phonèmes en Phonologie du Français. in: Cornulier. B. de et Dell, F. (ed) **Etudes de Phonologie Française**. CNRS, Paris.
- Cowan, J. M. and Bloch, B. (1948). An Experimental Study of Pausing in English Grammar. in: **American Speech**. N°23.
- Di Cristo, A. (1981). Aspects Phonétiques et Phonologiques des Eléments Prosodiques. in : **Modèle Linguistiques** . Tom III Fasc2.
- Cruttenden A. (1986). **Intonation**. Cambridge University Press.
- Crystal, D. (1969). **Prosodic Systems and Intonation of English**. Cambridge University Press.
- Crystal, D. (1975). **The English Tone of Voice. Essays of Intonation, Prosody and Paralanguage**. Edward Arnold.
- Crystal. D. (1978). **A First Dictionary of Linguistics and Phonetics** . Andre Deutch. London.
- Crystal, D. (1979). Prosodic Development. in: Fletcher, P. and Garman. M. (ed) **Language Acquisition**, Cambridge University Press.

- Cutler, A. (1990). From Performance To Phonology: Comments On Beckman and Edward's **Paper. in: Kingston, J. and Beckman, M. E. Papers In Laboratory Phonology I. Between The Grammar and Physics Of Speech**. Cambridge University Press.

- D -

- Dauer, R. (1983) . Stress-timing and Syllable-timing Re-analyzed. in: **Journal of Phonetics**. N°11.
- Dell, F. (1973). **Les Régles et les Sons**. Hermann.Collection Savoir.
- Delyfer, M-Th. (1988). Phénomènes de Pause". in: **Revue de Phonétique Appliquée**. N° 87 - 88 - 89 .
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1976). The Function and Status of Boundaries in Phonology. in: Juillard, A. and Al (ed), **Linguistic Studies Offered To Joseph Greenberg II**. Anma Libri.
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1980). On The Phonological Definition of Boundaries. in: Aronoff, M. and Kean, M-L. (eds), **Juncture**. Anma Libri.
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1994), **The Prosody of Greek Speech**. Oxford University Press.
- Dougherty, R. (1970), A Grammar Of Coordinate Conjoined Structures in: **Foundations Of Language**. N°46.
- Dowing, B. T. (1970). **Syntactic Structure and Phonological Phrasing in English.** Ph. D. University of Texas Dissertation, At Austin.
- Dowing, B. T. (1973). Parenthesization Rules and Obligatory Phrasing. in: **Papers in Linguistics** 6.
- Dowing, B. T. (1975). On Predicting Obligatory Comma-pause. in: **Texas Linguistic Forum**. Vol.2.
- Drommel, R. H. (1980). Towards a Subcathegorization of Speech Pauses. in: Dechert, H. W. Raupach, M. (ed), **Temporal Variables in Speech**. Mouton Publishers.
- Dubois, J. et autres. (1973). **Dictionnaire de Linguistique**. Larousse.
- Duez, D. (1991). **La Pause dans La Parole de L'Homme Politique** . CNRS. Paris.
- Dupriez, B. (1984). **Gradus**. 10/18.

- E -

• Emonds, J. E. (1970). **Root and Structure-Preserving Transformations**. Reproduced by The Indiana University Linguistics Club.
• Emonds, J. (1976). **A Transformational Approach to English Syntax. Root, Structure, Preserving and Local Transformations**. New-York. Academic Press.

- F -

• Fonagy, I. (1983). **La Vive Voix. Essais de Psychophonétique**. Payot, Paris.
• Fonagy, I. and Magdics, K. (1960). Speech of Utterance in Phrases of Different Lengths. in: **Language and Speech** N°3.
• Fletcher, J. (1991). Rhythm and Final Lengthening in French. in: **Journal of Phonetics** N°19.
• Ford, M. (1978). **Planning Units and Syntax in Sentence Production**. Ph. D. dissertation, University of Melbourne.

- G -

• Galisson, R. and Coste, D. (1976). **Dictionnaire de Didactique des Langues**. Hachette, Paris.
• Garman, M. (1990). **Psycholinguistics** . Cambridge University Press.
• Gee, J. P. and Grosjean, F.(1983). Performance Structures: A Psycholinguistic and Linguistic Appraisal. in: **Cognitive Psychology**. N°15.
• Goldman- Eisler, F. (1968). **Psycholinguistics: Experiments in Spontaneous Speech**. London: Academic Press.
• Goldman- Eisler, F. (1972) . Pauses, Clauses, Sentences. in: **Language and Speech**, 15.
• Grosjean, F. and Deschamps, A.(1973). Analyses des Variables Temporelles du Français Spontané. II. Comparaison du Français Oral Dans La Description avec L'Anglais (Description) et Avec Le Français (interview Radiophonique). in: **Phonetica**, N°28.

- Grosjean, F. and Deschamps, A. (1973). Analyse Contrastive des Variantes Temporelles de L'anglais et du Français: Vitesse de Parole et Variables Composantes, Phénomènes de L'Hésitation. in: **Phonetica** N° 31.
- Grosjean, F. and Collins, M (1979) . Breathing, Pausing, and Reading. in: **Phonetica**. Vol. 36, N° 2.
- Grosjean, F. (1980). Linguistic Structure and Performance Structures: Studies in Pause Distribution in: Dechert, H. W. and Raupach, M. (eds): **Temporal Variables in Speech**. Mouton Publishers.
- Grosjean, F. and Grosjean, L. and Lane, H. (1979). The Patterns of Silence. in : **Cognitive Psychology**. N°11.
- Grammont, M. (1960). **Traité de Phonétique**. Armand Colin, Paris.

- H -

- Halliday, M. A. K. (1973). The Tone of English. in: Jones, W. E. and Laver, J. (ed). **Phonetics in Linguistics: Book of readings**. Longman
- Hänni, R. (1980) What is Planned During Speech Pauses?. in: Giles, H. Robinson, W. P. and Smith, P. M. **Language social Psychological Perspectives**. Pergamon Press.
- Harris, S.Z.(1951). **Structural Linguistics**. Phonix Books. Ninth Impression 1974. The University of Chicago Press.
- Haugen, E. (1949) . Phoneme Or Prosodeme. in: **Language**. N°25.
- Hawkins, P. R. (1971) . The Syntactic Location of Hesitation Pauses. **Language and Speech**, N°14.
- Hayes, B. (1989a), Compensatory Lengthening in Moraïc. in: **Linguistic Inquiry**. Vol. 20, N°2.
- Hayes, B. (1989b). The Prosodic Hierarchy in Meter. in: Kiparsky, P. and Youmans, G. (eds). **Rhythm and Meter**. Orlando: Academic Press.
- Hazaël Massieux, M. C. (1983). Le Rôle de l'Intonation dans la Définition et la Structuration de l'Unité de Discours. in: **BSLP**. Tome LXXVIII. Fasc.1.
- Henderson, J. A. (1949). Prosodies in Siamese: A Study in Synthesis. in: Jones, E. and Laver, J. (eds) **Phonetics and Linguistics: A Book of readings**. 1973 Longman.
- Hockett, C. F. (1942) . A System of Descriptive Phonology. in: Language N°18.

- Hockett, C. F. (1947) . Peiping Phonology. in: **Journal of the American Oriental Society** N°67.
- Hockett, C. F. (1955). **A Manual of Phonology**. Indiana University Publications, Memoir 11 of I. J. A. L.
- Hockett, C. F. (1958). **A Course in Modern Linguistics**. The Macmillan Company.
- Hoggs, R & McCully, C. B. (1987). **Metrical Phonology**: a Coursebook. Cambridge, University . Press.
- Hudson, R. A. (1976) . Conjunction Reduction Gapping, and, Right Node Raising, in: **Language**: 52.

- J -

- Jakobson, R. (1949). L'Aspect Phonologique et L'aspect Grammatical du Langage dans Leur Interrelation. in: **Essais de Linguistique Générale(I)** (1963) Collection Point, Paris.
- Jones, D. (1918). **An Outline of English Phonetics**. W. Heffer and Sons LTD Minth Edition (1972) Cambridge.
- Joos, M. (1957) (ed). **Reading in Linguistics**. I. Fourth edition (1971). The University of Chicago Press.
- Jorgensen. F.E. (1975) . **Trends in Phonological Theory: An Historical Introduction**. Akademisk Forlag . Copenhagen.
- Jorgensen. F.E. (1979) . Temporal Relations in Consonants- Vowel Syllables with Stop Consonants Based on Danish materiel. in : Lindblom. B. and Öhman, S. **Frontiers of speech Communication Research**. Academic Press.

- K -

- Kanerva, J. M. (1990) . Focusing in Phonological Phrases in Chichiwa. in: Inkelas, S. and Zec, D. (eds). **The Phonology-Syntax Connection**. The University of Chicago Press.
- Karcevsky, S. (1931). Sur La Phonologie de la Phrase.in: **T.C.L.P.**4.
- Kenstowicz, M. and C. Kisseberth (1979). **Generative Phonology**. Academic Press.

- Klatt, D. H (1975). Vowel Lengthening is Syntactically Determined in A Connected Discourse. in: **Journal of Phonetics**. N°3.
- Konopczynski, G. (1979). Le Statut de La Prosodie dans Les Recherches sur L'Acquisition du Langage: Réflexions sur Les Corpus. in: Léon. P. et Rossi. M. **Problèmes de Prosodie**. Vol I: **Approches Théoriques**. Studia Phonetica. Didier.

- L -

- Ladd. D. R. (1978). **The Structure of Intonational Meaning**. Ph. D. Dissertation Cornell University.
- Ladefoged. P. (1967). **Three Areas of Experimental Phonetics**. Oxford University Press.
- Lafont, R. **Le Travail et la Langue**. Flammarion, Paris.
- Laver. J. D. M. (1970). The Production of Speech. in: Lyons. J.(ed): **New Horizons in Linguistics**. Penguin Books.
- Lea, W. (1974). **Prosodic Aids to Speech Recognition** : IV. **A General Strategy for Prosodically Guided Speech Understanding**. Univac Report N° PX10791 St. Paul, Min: Sperry Univac.
- Lehiste, I (1970). **Suprasegmentals**. M.I.T. Press Secod Printing 1977.
- Lehiste, I (1972). The Timing of Utterances and Linguistic Boundaries. in: **The Journal of The Acoustical Society of America**, Vol: 51. N°6 (Part2).
- Lehiste, I (1973). Rhythmic Units and Syntactic Units in Production and Perception. in: **Journal of The Acoustical Society of America**.54.
- Lehiste, I(1977). Isochromy Reconsidered. in: **Journal of Phonetics**. N°5.
- Lehiste, I(1979). Perception of Sentence and Paragraph Boundaries. in: Lindblom, B. and Öhman, S. (ed) **Frontiers of Speech Communication Research**. Academic Press.
- Lehiste, I (1980). Phonetic manifestation of Syntactic Structure in English. in: **Annual Bulletin**, N°14.
- Lehiste, I (1984). The Many Linguistic Functions of Duration. in: James E. Copelan-Rice. (ed) **New Directions in Linguistics and Semiotics**. University Studies. Mouton. Texas.

• Leontieva, T.T. (1979) Recheches Soviétiques dans le Domaine de la Théorie de L'Intonation. in: Léon, P. et Rossi, M. **Problèmes de Prosodie.** Vol I: **Approches Théoriques**. Studia Phonetica. Didier.
• Liberman, A.M. and Mattingly I.G. (1985). The Motor Theory of Speech Perception Revised. in: **Cognition**. N°21.
• Lieberman, Ph. (1967). **Intonation, Perception and Language**. The MIT Press. Cambridge, Mass.
• Lieberman, Ph. Katherine, S. and Sawashima, M. (1970). On The Pysical Correlates of Some Prosodic Features. in: Léon-Faure-Rigault (ed) **Prosodic Features Analysis**. Studia Phonetica. Didier.
• Lieberman, Ph. and Blumstein, S. E. (1988). **Speech Physiology, Speech Perception, and Acoustic Phonetics**. Cambridge University Press.
• Lisker, L. (1978). Segment Duration, Voicing and The Syllable.in: Bell. A. and Hooper, J. B. (ed) **Syllables and Segments**. North-Holland Publishing Campany.
• Lounsbury, F. G. (1954). Transitional Probability, Linguistic Structure and Systems of Habit-Family Hierarchies. in: Osgood, C. E. and Sebeok, T. A. (eds) **Psycholinguistics: A Survey of Theory and Research Problems**. Baltimore, Indiana University Press.
• Luchsinger , R. and Arnold, G. E. (1965). **Voice-Speech-Langage**. Tran: G. G. Arnold and E. R. Finxbeiner (Belmont, Calif. Wads North, London. Constable).

- M -

• Malmberg, B. (1974). **Manuel de Phonétique Générale.** Editions Picard. Paris.
• Martin, J. E. B. Kolodziej, and J. Genay (1971). Segmentation of Sentences into Phonological Phrases as a Fuction of Constituent Length. **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior** . N°10.
• Martin, J. G. (1970). On Jundging Pauses in Spontaneous Speech. in: **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior**. N°9.
• Martinet, A. (1960). **Eléments de Linguistique Générale** . (1970). Armand Colin.

- Martinet, A. (1964). **Element of General Linguistics**. Trans. Palmer. E. London. Faber and Faber.
- Martinet. A. (1965). **La Linguistique Synchronique**.(1968). PUF. Paris. Martins-Baltazar. M.(1977).
- Matthei, E. et Rapper. Thomas (1983). **Introduction à la Psycholinguistique**. Dunod. Paris 1988.
- Matasci-Galazzi. E. et Pedoya-Guimbretiero, E. (1987). A L'Ecoute de Bernard Pivot: Une Stratégie de Hiérarchisation des Informations par la Prosodie. in: **Etudes de Linguistique Appliquée**. N°66.
- Maclay. H. and Osgood. C. E. (1959). Hesitation Phenomena in Spontaneous English Speech. in: **Word**. N°15.
- Miller. G. A. Galanter, E. and Pritram, K. (1960). **Plans and The Sructure of Behavior**. Holt. Rinehart and Winston Inc. New York.
- Moulton, W. G. (1947) . Juncture in Modern Standard German. . in: Language N°23 Reprinted in: Joos, M. **Readings in Linguistics I**. Fourth Edition (1971). The University of Chicago Press.
- Moles, A. (1966) . Methode Cybernétique et Structures Linguistiques. in: Moles, A. Vallancien et autres. **Phonétique et Phonation**. Masson et Cie Editeurs . (ed).
- Mounin. G. (1968). **Clefs Pour La Linguistique**. Seghers. Paris, 1971.

- N -

- Nespor, M. and Vogel, I. (1986). **Prosodic Phonology**. Foris Publications. Dordrecht-Holland: Riverton-USA.
- Nespor, M. (1990). On the Separation of Prosodic and Rhythmic Phonology. in Inkelas, S. and Zec, D. (ed) **The Phonology-Syntax Connection**. The University of Chicago Press.

- O -

- O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1980). Prospectus For A Science of Pausology. in: Dechert, H. D. and Raupach, M. (ed) **Temporal Variables of Speech**. Mouton.

- O'Connell. D. C. and Kowal, S. (1983). Pausology. in : Sedelow, W. A. and Sedelow, S. (ed). **Computers in Language Research**. N°2. Vol:1. Mouton Publishers.
- O'Connell. O. C. (1988). **Critical Essays on Language Use Psychology**. Springer-Verlag.
- O'Connor, J. D. (1973) . **Phonetics** . Penguin Books.
- Ohsiek, D. (1978) . Heavy Syllables and Stress. in: Bell, A. and Hooper, J B (ed) **Syllables and Segments**. North-Holland Publishing Company.
- Oller. D. K. (1973). The Duration of Speech Segments: The Effect of Position in Utterance and Word Length. in: **JASA**. N°54.
- Ouv. Collectif (Martinet(dir) et al.), (1969). **La Linguistique. Guide Collectif**. Denoël.

- P -

- Perkell, J. S. (1980). Phonetic Features and The Physiology Of Speech Production. in: Butterworth, B. (ed) **Language and Production.** Vol:1. speech and Talk. Academic Press.
- Pike, K. (1945). General Characteristics of Intonation. in: Bolinger, D. (ed) **Intonation: Selected Readings** 1972. Penguin Books.
- Pike, K. L. (1947). Grammatical Prerequisities To Phonemic Analysis. in: **Word**, Volume 3, N°3.

- R -

- Repp, B. H. (1985). Can Linguistic Boundaries Change The Effectiveness of Silence as a Phonetic Cue?. in: **Journal of Phonetics**. N°13.
- Robins, R. H. (1957). Aspects of Prosodic Analysis in Phonetics. in. Jones, E. and Laver, J. (ed), **Linguistics: A Book of Readings**. Longman 1973 .
- Rochester, S. R. (1975-1976). Defining The Silent Pause in Speech. in: **Journal of Ontarian Speech and Hearing Association**. N°8.
- Rochester, R. (1977). Le Rôle des Pauses en Langage Spontané. in: Sarrasin, R. (dir) **Psycholinguistique Expérimentale et Théorique**. Les Presses de l'Université de Quebec. Canada.

- Ronat. M. (1982). Note sur L'Intonation Anglaise: Théories Récentes. in: **Grammaire Transformationnelle: Théories et Méthodologies**. Edité par Le Centre de Reherche, Revue Encrages Univ-Paris VIII Vincennes à St Denis.
- Ronat, M. (1986). La Phono-Syntaxe Est-Elle Métalinguistique. in : Ronat. M.; Couquaux. D. et Al (ed). **La Grammaire Modulaire**. Minuit.
- Rossi. M. . Di Cristo, A. , Hirst, D. , Martin, P.. et Nishinuma, y. (1981). **L'Intonation, de L'Acoustique à La Sémantique**. ed Klincksieck. Paris.
- Rotenberg, J. (1975). **French Liaison, Phrase Structure, and Semicyclical Rules**. Umpublished Manuscript, Massachussets Institute of Technology.
- Rotenberg, J. (1978). **The Syntax of Phonology** . PH. D. diss. MIT.
- Ruder , K. F. and Jensen, P. J. (1969). Speech Pause Duration As A Function Of Syntactic Junctures. **Paper Presented To Second Louisville Conference On Rate and/or Frequency Controlled Speech.**
- Ruder , K. F. and Jensen. P. J. (1972). Fluent and Hesitation Pauses As A function Of Syntactic Complexity. in: **Journal of Speech and Hearing Reseach**. N°15.

- S -

- Selkirk. E. O. (1974). French Liaison and the X Notation. in: **Linguistic Inquiry**. 5(4). Traduit en Français par. Pollock, J-Y (1977). in: Ronat. M. (ed) **Langue: Théorie Générative étendue**. Collection Savoir . Hermann.
- Selkirk, E. O. (1980a). The Role of Prosodic Categories in English Word Stress. in: **Linguistic Inquiry**. Vol 11. N°3.
- Selkirk, E. O. (1980b). Prosodic domains in Phonology: Sanscrit Revised. in: Aronoff, M. and Kean.M-L. **Juncture**. Anma Libri.
- Selkirk. E. O. (1978-1981a). On Prosodic Structure and Its Relation To Syntactic Structure. in: Fretheim. T. (ed). **Nordic Prosody II**. Trondheim: Tapir.
- Selkirk, E. O. (1981b). On The Nature of Phonological Representation. in: **The Cognitive Representation of Speech.** in: Myers, T. Laver, J. Anderson. J. (eds). The Cognitive Representation of Speech. North Holland Publishing Company.

• Selkirk, E.(1984). **Phonology and Syntax: The Relation Between Sound and Structure**. MIT Press.

• Selkirk, E. O. (1986). On Derived Domains in Sentence Phonology. in: **Phonology Yearbook** N°3.

• Sommerstein, A. H. (1977). **Modern Phonology**. Edward Arnold.

- Stanely, R. (1973). Boundaries in Phonology. in: Anderson, S. R. and Kiparsky, P. (eds). **A Frestschrift for Morris Halle**. New York: Holt, Rinehart and Winston Inc.

• Stockwell, R. P. (1972). The Role of Intonation Reconsiderations and Other Considerations. in: Bolinger, D. L. (ed): **Intonation**. Selected Reading Books. Penguin.

• Stockwell, R. P., Donald. B. J. and Silva-Fuenzalida (1956). Spanish Juncture and Intonation. in: **Language**. N° 32. Reprinted in Joos, M. (Fourth Edition) **Readings in Linguistics** I, 1971. The University of Chicago Press.

• Studdert-Kennedy, M. (1981): Perceiving Phonetic Segments. in: Myers, T. Laver, J. Anderson, J. (eds). **The Cognitive Representation of Speech**. North Holland Publishing Company.

- T -

• Taylor, W. L. ((1953). Cloze Procedure : A New Tool For Measuring Readibility. in : **Journalism Quarterly**. N°30.

• Trager, G. L. (1941). **The Theory of Accentual Systems in Language, Culture and Personality, Essays in Memory of E. Sapir**. (ed) Spier, L. and Al. Mena Sha, Wis: Sapir Memorial Pub. Fund.

• Troubetzkoy, N. S. (1949). **Principes de Phonologie**. Traduct: J. Cantineau. Klincksieck. Paris (1976).

- U -

- Umeda, N. (1975). Vowel Duration in American English. in: **Journal of The Acoustical Society of America**. 58.

- V -

- Vaissière, J. (1981). Speech Recognition As Models Of Speech Perception. in: Myers, T. Laver. J. Anderson, J. (eds). **The Cognitive Representation of Speech**. North Holland Publishing Company.

- W -

- Wells, R. S. (1945). The Pitch Phonemes Of English.in: **Language**. N°21.
- Wells, R. S. (1947). Immediate Constituents. in: **Language** N°21.
- Wilkes. A. L. and Kennedy. R. A. (1969). Relationship Between Pausing and Vetrieval Latency in Sentences of Varying Grammatical From. in: **J. Exp. Psychol**. N°79.
- Wundt, W. (1912) in: Blumental. A. L. (ed). **Language and Psychology: Historical Aspects Of Psycholinguistics** . 1970 New York: Wiley.

فهـرس المحتويات